

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدة، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <<http://caus.org.lb/ar>>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 - قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <<http://www.e-marefa.net/ar>>

2 - قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <<http://www.search.shamaa.or3g>>

3 - دار منظمة <<http://www.mandumah.com>>

4 - EBSCO Publishing <<http://www.ebsco.com>>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <<http://www.search.shamaa.org>>

للحصول على إصدارات المركز

1 - الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):

للمؤسسات

للأفراد

\$150 للنسخة الورقية.

\$120 للنسخة الورقية.

\$40 للنسخة الإلكترونية.

\$10 للنسخة الإلكترونية.

\$180 للنسختين الورقية والإلكترونية.

\$130 للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 - الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل 1000 دولار أمريكي (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 - الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 - شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره ستة آلاف دولار أمريكي تشمل أجور الشحن.

المحتويات

■ دراسات

□ الحداثة والكولونيالية والإبادة رشيد بن بيه 7

تعالج هذه الدراسة العلاقات الخفية بين الحداثة والكولونيالية والإبادة، التي بقيت بمنأى عن أي تحليل نقدي، بسبب ضغط المعيار الحداثي على المفكرين الغربيين والعرب الذين عدّوا الحداثة مطمح جميع الشعوب. تستند الدراسة إلى نقد واثل حلاق لبني العلم الحديث، وهي تستثمر مفاهيمه حول السيادة والنطاق المركزي لتبني تورط الذات الغربية المتسيدة في الكولونيالية وجرائم الإبادة. كما تحلل مدى قدرة النقد النابع من النطاقات الغربية، وتناقش مدى قدرة التيارات الفكرية في مختلف مناطق العالم، وبخاصة المنطقة العربية - الإسلامية، على مساءلة الذات الغربية المتسيدة.

□ نظام الحكم في عُمان بين فقه المذهب

26 والممارسة السياسية.....تهاني بنت عبدالله الحوسني

تحاول هذه الدراسة الكشف عن الظروف والأوضاع التي أسهمت في تحوّل الإباضية من مجرد موقف سياسي تجاه الأحداث التي عصفت بالأمة الإسلامية في القرن الأول الهجري إلى تيار سياسي له نظريته السياسية في الحكم، نجح في تطبيقها في عدة بقاع من العالم الإسلامي، ولا سيّما في عُمان وبعض من بلاد المغرب العربي، إذ نشأت هذه النظرية من منطلقات سياسية معارضة لممارسات الدولة الأموية، ثم تكوّنت وتبلورت نتيجة علاقات وظروف معقدة في محيطها الجغرافي والاجتماعي والسياسي الذي تفاعل مع ثوابتها وأثر في ممارستها واتجاهاتها ومتغيرات قواها بين مبادئها وتقاليدها والموروث الاجتماعي المحلي الذي نشأت في ظله.



□ تأثير سلسلة القوانين الإسرائيلية

39 على الأسرى الفلسطينيين عقل صلاح

تمثل القرارات الإسرائيلية إحدى الوسائل المتبعة من جانب إسرائيل ضد الأسرى في الوقت الحاضر، حيث أصبحت عاملاً أساسياً في استهداف قضية الأسرى. تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة أهم القرارات والتشريعات الإسرائيلية التي اتخذها الكنيست الإسرائيلي ضد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وهي تسعى لتقديم إسهام جديد من خلال توضيح تأثير هذه القرارات التي تصاعدت وتيرتها عام 2018 في الأسرى، والتي تهدف إلى النيل من الأسرى والتضييق عليهم ومحاصرتهم في زنازينهم لتزيد من معاناتهم. وهي تتناول أخطر القرارات والتشريعات التي سنّها الكنيست ضد الأسرى، وتبحث في أهداف هذه القرارات، ودور كل من السلطة الفلسطينية والحركة الأسيرة في مواجهتها.

□ التعصب عند النخب: دراسة مقارنة في اتجاهات الشباب

59 الكويتي والمصري يعقوب الكندري وقياتي عاشور وعلي وطفة

يعد التعصب السائد في المجتمعات العربية اليوم أحد أبرز الموضوعات التي تفرّض نفسها في مجال العلوم الاجتماعية في الوقت الراهن، ولا سيّما في هذا الوقت بالتحديد بعدما سادت هذه الظاهرة في أقطار شتى في الوطن العربي وأحدثت صراعاً كبيراً بين شرائح اجتماعية مختلفة في هذه المجتمعات، وفقدت الأمة كثيراً من أبنائها نتيجة لها. ترصد الدراسة موقف واتجاهات الشباب في المجتمعين الكويتي والمصري من التعصب لدى النخب الفكرية والإعلامية والدينية والسياسية والأكاديمية ودورهم في مواجهة التعصب أو تعزيزه، وتكشف الفوارق بين هذه الاتجاهات في كلا البلدين. وقد استندت الدراسة إلى عينيتين من الشريحة العمرية الشبابية في المجتمعين الكويتي والمصري.

■ أزمة سد النهضة: الخلفيات والتداعيات (ملف)

- 79 □ أزمة مياه النيل بين إثيوبيا ومصر نور الدين بيدكان

أصبحت مسألة ندرة المياه من ألح القضايا على الساحة السياسية الدولية، بحيث اكتسبت اهتمامًا متزايدًا من جانب دول وجهات دولية متعددة. ترصد هذه الدراسة مدى اهتمام المجتمع الدولي بمسألة ندرة الموارد المائية في ظل تزايد الطلب العالمي على المياه، وظهور نزاعات مائية بين عدد من الدول التي تشترك في مورد مائي عابر للحدود، أبرزها النزاع الإثيوبي - المصري حول مياه النيل الأزرق، وبخاصة بعد بناء سد النهضة الإثيوبي. تركز الدراسة في هذا الخصوص على دوافع وطبيعة المطالب الإثيوبية في مياه النيل، وعلى الآثار المحتملة لهذه المطالب في الأمن المائي المصري، إضافة إلى عرضها بعض البدائل والخيارات الممكنة لحل الأزمة.

- 99 □ أزمة مياه: سد النهضة وآثاره المحتملة في مصر والسودان عصام شروف

تتناول هذه الدراسة أزمة مشروع سد النهضة الإثيوبي ووضعه القانوني وتأثيراته في كل من السودان ومصر. تركز الدراسة على تقييم الآثار المحتملة، الإيجابية والسلبية، لمشروع السد، في كل من مصر والسودان وموقف القانون الدولي الواضح من إنشاء السدود وانعكاساتها على حقوق دول المجرى، ولا سيّما مبدأ عدم الإضرار بالغير والإخطار المسبق بإنشاء السد والحقوق التاريخية لدول المصب، ومدى استفادة هذه الدول المعنية من الانتفاع بمياهه، إضافة إلى تقييم تبعاته على في مصر والسودان المعرضتين لفقد مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وانخفاض إنتاج الكهرباء، وتوقف الكثير من الصناعات، وتدهور نوعية المياه وكميتها لديهما.

□ أزمة سد النهضة وتداعياتها الإقليمية:

- 115 المسارات والسيناريوهات عمر سمير

تدور هذه الدراسة حول الأزمة المعقدة الحالية التي أحدثها مشروع سد النهضة الإثيوبي بين مصر والسودان وإثيوبيا، وانتقالها من أزمة تتعلق بتثبيت الحصص التاريخية والأمن المائي وأسس التعاون الإقليمي إلى أزمة إقليمية ترتبط بالنفوذ والهيمنة في شرق أفريقيا، ثم أزمة فنية تجيد فيها إثيوبيا استهلاك الوقت وفرض الأمر الواقع باستغلال الأزمات الداخلية للنظاميين السياسيين في مصر والسودان. تحاول الدراسة تتبع وتحليل خلفيات الأزمة التاريخية واستخدامها في التجاذبات السياسية الداخلية، ومسار التفاوض المباشر المتعرج، والسيناريوهات التي يمكن أن تتطور إليها الأزمة، وتتخلص في استخدام الأنظمة الثلاثة للأزمة في إدارة خلافاتها الداخلية ما يجعلها بعيدة من أي اتفاق.

■ مقالات وآراء

- 133 العصبية وأفاتها: هدر الأوطان واستلاب الإنسان مصطفى حجازي
- 145 تجاهل حقوق ضحايا الحرب المدنيين العراقيين كاظم المقدادي

■ أعلام

أدب النكبة:

- 162 المناضل الثائر كامل توفيق الدجاني مثلاً .. الطيب أحمد صدقي الدجاني

■ كتب وقراءات

التنوع الثقافي

- 168 قضايا وإشكالات (عبد الله هرهار) محمد الإدريسي

الاجتماعي وعالمه الممزق:

- 176 مقالات في فلسفة اجتماعية (أكسل هونيت) الحسين طلبوي

- 182 كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية إعداد كابي الخوري

الكتب العربية: داعش: شرعنة التوحش؛ غزة: بحث في استشهادها؛ كنوز الفكر الإنساني؛ العراق من الاحتلال إلى الاعتلال: الرأي العام العراقي (2003 - 2020).

الكتب الأجنبية: The Work of Politics: Making a Democratic Welfare State; Sipri Yearbook 2020: Armaments, Disarmament, and International Security; Putin's People: How the KGB Took Back Russia and Then Took on the West.

التقارير البحثية: Erdogan Will Play Biden, But Stick to Putin; Repairing the Damage to U.S. Diplomacy in the UN Security Council.

آراء الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: مقطع من لوحة زيتية
للفنان التشكيلي العراقي حافظ الدروبي (1914 - 1991).

الحدائفة والكولونفالففة والإبادة

رفشفء بن بفه (*)

باحث فف علم الاجتماع.

مقدمة

فصعب العثور على كتابات تربط بفن الحدائفة والكولونفالففة والإبادة، إلا فف حالات نادرة⁽¹⁾. لهذا السبب بالذات فكتسف فطرح وائل حلاق أهففة كبفرة، فهو فقفم بفن هذه العناصر الثلاثة روابط تصدم الكثر فف من الباعثفن، وبخاصة الداعون منهم⁽²⁾، من دون توقف، إلى تبني الحدائفة، وهم كثر فف دول المغرب وفف المشرق العربف. وبالنظر إلى كون وائل حلاق فدافع عن أطروحته فف كتاب خصص لنقد كتاب إدوارد سعفء حول الاستشراق ففنا نسعى إلى إبراز هذه الأطروحة ومناقشتها، لكونها تنتقد الحدائفة من خارج الشرط الحدائف، وتعدّها مشكلة فف وقت عدّها أغلب المفكرفن المعاصرفن ففاة فلفزم فحقفها، بتوففر شروط ملائمة لها. وفف هذا فختلف فطرح وائل حلاق عن ففره من منتقدي الحدائفة من داخل بنف الحدائفة نفسها، بقدر ما فتوافق مع المشروع الفكري لطف عبر الرحمن⁽³⁾، الذف فعدّه وائل، من جهة، متفردًا من بفن مشاريع رواد النهضة العربفة من بطرس البستاني إلى الجابرف، ومستوعبًا اجتهاداته الخاصة، من جهة أخرى⁽⁴⁾.

تنطلق هذه الدراسة من سؤال إشكالف مركزي هو: كفف ولدت بنف الحدائفة الفكرفة الكولونفالففة والإبادة؟ وتفترض الدراسة أن نقد الحدائفة على النحو الذف فطرحه وائل حلاق، فعمق أزمة الحدائفة

(*) البرفء الإلكتروني:

rbenbih79@gmail.com.

- (1) من بفن هذه الدراسات الفف تربط بفن الحدائفة والإبادة أو بفن الحدائفة والكولونفالففة فذكر: زفجمونت باومان، الحدائفة والهولوكوست، فترجمة حجاج أبو جبر ودفنا رمضان (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2014).
- (2) انظر على سبفل المثال: عبء الإله بلقزفز، من النهضة إلى الحدائفة، العرب والحدائفة؛ 2 (بفرط: مركز دراسات الوحدة العربفة، 2011)؛ محمد سبفلا، دفاعًا عن العقل والحدائفة، سلسلة ثقافة التسامح (بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين، 2003)، وباقر سلمان النجار، الحدائفة الممتنعة فف الخلف العربف: فحولات المجتمع والدولة (بفرط: دار الساقف، 2018).
- (3) انظر كتاب وائل حلاق الفالف الذف قدم ففه فلسفة طه عبء الرحمن: وائل حلاق، إصلاح الحدائفة: الأخلاق والإنسان الجفء فف فلسفة طه عبء الرحمن، فترجمة عمرو عثمان (بفرط: الشبكة العربفة للأبحاث والنشر، 2020).
- (4) المصدر نفسه، ص 353.

والمعارف الغربية، ويخلق حاجة إلى وضع بدائل لتجاوز مآزق الحادثة نظرياً بعد صعود انتقادات الحادثة⁽⁵⁾، وعملياً مع ظهور حركات بيئية وفلسفات نسوية تنتقد المشروع الحداثي، كما تهدف الدراسة إلى بيان أهمية فكر وائل حلاق ضمن فكر ما بعد الحادثة، بقدر ما تعمل على نقده أيضاً، لأننا نعدُّ وائلاً ناقداً ما بعد حداثي، تلزم قراءة عمله في ضوء فكر ما بعد الحادثة الذي وضع من بين مهامه نقد أسس الحادثة، وإن كان هذا الفكر ما بعد الحداثي لم يتخلص كلياً من بنى الحادثة، مثلما نفترض، بالنظر إلى موقفه السلبي من الأخلاق، وهنا تكمن قوة أطروحة وائل حلاق.

يؤطر إشكالية هذه الدراسة سياق معرفي يسائل الحادثة، ويسعى إلى تحليل أطروحة تعد الكولونيالية والإبادة مظهرًا من مظاهرها، وتتوقف عند إمكانات تجاوز مآزق الحادثة التي يقترحها وائل حلاق. غير أن تحليل هذه الأطروحة غير ممكن من دون توضيح مقدمات قراءة العمل الفكري لهذا المفكر، الذي اشتكى سوء فهم أعماله، فكتابه **الدولة المستحيلة**⁽⁶⁾، تعرض، مثلما يقول، «لسوء فهم وتفسير على درجة كبيرة من الخطورة»⁽⁷⁾، ولكي لا ننتج سوء فهم مماثلاً، نبدأ بعرض مقدمات ضرورية لفهم عمل وائل.

أولاً: مداخل لفهم الروابط بين الحادثة والكولونيالية والإبادة

يصعب على الباحث المُكوّن داخل بنى الحادثة ومنطق قوتها، استيعاب الربط بين الحادثة والكولونيالية والإبادة، ولا تحيّل علاقة ممكنة كهذه. كما يصعب عليه الاقتناع بهذه الأطروحة إذا ما واصل التفكير وفق المعيار الحداثي، من دون التخلص من سطوته، أو استبداله بغيره من المعايير التي همشتها الحادثة، أو الوعي بمفعول سرديات الحادثة المترسخة، لأن الأغلبية من المشتغلين بالفكر تفكر في الحادثة من خلال الحادثة. وخلافاً لمن يظن أن الحادثة غير متحققة، كتب وائل أن «أغلب سكان العالم، ولا سيّما سكان المدن، حداثيون حتى النخاع في الوقت الذي لم يكونوا فيه كذلك قبل قرن أو قرنين مضيا من الزمان»⁽⁸⁾، ويؤشر كون أغلب سكان العالم، بمن فيهم المسلمون، حداثيين على أنهم يفكرون في خلال بنى الحادثة، وهو ما يتطلب الوعي بالمفاعيل الخفية لهذه الحادثة التي تصوغ نظرة الإنسان المعاصر.

لا يتطلب فهم أطروحة وائل التفكير خارج نطاق الحادثة، والوعي بمفاعيل المعيار الحداثي الخفية فقط، بل نقد النقد الموجه للحادثة، لأن الاكتفاء بهذا النقد المنتج داخل الشرط الحداثي، في الغرب تحديداً، يكرس سرديات الحادثة، بدلاً من أن يهدمها. ولعل تفكير وائل خارج هذا الشرط

(5) انظر على سبيل المثال مؤلفات السوسيولوجي الفرنسي ميشيل مافيزولي: **عود على بدء: الأشكال الأساسية لما بعد الحادثة**، ترجمة عبد الله زارو (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2016)، و**حصنة الشيطان: الشر المحنوم وتجلياته**، ترجمة عبد الله زارو (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق أفريقيا، 2020).

(6) وائل حلاق، **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومآزق الحادثة الأخلاقي**، ترجمة عمرو عثمان (بيروت: الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

(7) وائل حلاق، **قصور الاستشراق: منهج في نقد العلم الحداثي**، ترجمة عمرو عثمان (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2019)، ص 16.

(8) المصدر نفسه، ص 14.

هو الذي جعله فنفقف نقاف الحدائفة، مؤظفاف مفهوم الذات والسفافة والنطاق المركزي لففان قصفور النقء وفق المعفار الحدائفي، ففكشف ظاهرة الصمء عن فكشفل الذات الغربية فكشكفلا فقفوفا إلى ممارسة السفطرة والعءوانفة والفبافة.

1 - الفكفر فافف المعفار الحدائفي والفركفز على نقء الذات الغربية

أءى انغماس الإنسان فف الحدائفة إلى الحكم على الواقف فف ضوء الحدائفة ومعاففرفا المترسفة. وهذا ما سفجله وائل حلاق حول عمل إءوارء سعفء⁽⁹⁾ الذي انءف «الحدائفة الغربية معفاراف، ففف الوقت الذي أءان ففه الاستشراق،

**لعل أوضف الشواهء على الوقوع
فكف سفطرة المعفار الحدائفي، هو
مساءلة الفراف وفق هذا المعفار،
كما ءاف على ذلك، على سففل
المفالف، رواء النهضة العربية، من
ءون الفكفر فف مساءلة ممافلة
للفكر الغربي ونقفه فف ضوء
الفراف العربي.**

مفء الحدائفة الغربية وإنجازافا بوصفها المعفار الحصفرفي»⁽¹⁰⁾، على الرغم من أن الحدائفة هف الفف أنفءف هذا الاستشراق، كما باقى فكصفا الأكاءفمفا بهءف السفطرة على الشرق وإخضاعه. وبالمفل، فلاحظ وائل على أكفرف نقاف الحدائفة، مفل هانز فوناس⁽¹¹⁾ (Hans Jonas) وفورغن هابرماس (Jürgen Habermas)، أن نقءهما ففعل مباءف الحدائفة، فنظرفة المسؤولة لهانز فوناس مؤسسة على فكرة الواجب الكانطفة الموروفة عن المسفحفة، كما أن نظرفة الففل الفواصلف، وأخلاففا الفواصل لءى هابرماس قاصرة «لأن

من المسفحل فكقف مقفرفافهما فف نظام الفواصل المعولم»⁽¹²⁾، ففؤك هابرماس نفسه ما كفبه وائل حلاق، لأنه لا سففبعء كون «الفكر ما بعء الحءف [...] بقف مرطفاف بالمسفبفا الأولى الفف ممفلها الحدائفة عن ذاتها»⁽¹³⁾ وهو ما ففعلنا نفقرض انسحاب نقء وائل حلاق على فكر الحدائفة وما بعء الحدائفة بالنظر إلى صفورهما عن نفس البنفة.

ولعل أوضف الشواهء على الوقوع فكف سفطرة المعفار الحدائفي، هو مساءلة الفراف وفق هذا المعفار، كما ءاف على ذلك، على سففل المفالف، رواء النهضة العربية، من ءون الفكفر فف مساءلة

(9) انظر: إءوارء سعفء، الاستشراق: المفاهفم الغربية للشرق، فرفمة محمد عنانف (القاهرة: رؤفة للنشر والفوزفع، 2006).

(10) المصءر نفسه، ص 225.

(11) انظر العرض النقءف لنظرفة المسؤولة لهانز فوناس، ونظرفة الفواصل لءى كارل أوءو آبل (Karl Otto Appel) وفورغن هابرماس فف: طه عبء الرحمن، سؤال الأخلاق: النقء الاخلاقف للحدائفة الغربية (الءار البفضاء: المركز الفقفاف العربف، 2000)، ص 125-134.

(12) حلاق، قصفور الاستشراق: منهج فف نقء العلم الحدائفي، ص 271-270.

(13) فورغن هابرماس، القول الفلفسفى للحدائفة، فرفمة فاطمة الففوشف، سلسلة ءراسفا فكرفة وفلسففة؛ 17 (ءمشق: منشورات وزارة الفقفافة، 1995)، ص 12.

مماثلة للفكر الغربي ونقده في ضوء التراث العربي. ويعود ذلك إلى هيمنة المعيار الحدائي، ومفاعيله الخفية. فهذا المعيار يمارس ضغطاً على الباحثين لقراءة التراث العربي في ضوء النظريات الغربية دون غيرها، بالرغم من انتشار معارف أضحت بديهية⁽¹⁴⁾ حول تجذّر كل فكر في سياقه التاريخي والاجتماعي والاقتصادي، ورغم بدهاثة هذه المعارف، لا يزال الفكر الغربي، يُوظف لقراءة واقع مختلف عنه من دون مساءلة لهذا الفكر، وهذه إحدى تجليات ضغط المعيار الحدائي على المفكرين في المنطقة غير الأوروبية.

إن نقد الحداثة من خارج الشرط الحدائي أو ما يسميه وائل حلاق النقد النابع من النطاقات الهامشية، هو الذي قاد هذا المفكر إلى بناء

أطروحة الحداثة والكولونيالية والإبادة، التي تستحق، فعلاً، كما يبدو لنا، أن تحل محل عنوان قصور الاستشراق: نقد العلم الحدائي. ويَقصد بالنقد النابع من النطاقات الهامشية «تلك الشقوق والتصدعات والهوامش التي تملك قدرة حرجة على تقويض النطاقات المركزية»⁽¹⁵⁾. ويحسب وائل حلاق، على سبيل المثال، مشروع طه عبر الرحمن، وناصر، وعبد الوهاب المسيري شكلاً نقدياً منجزاً خارج النطاق المركزي، خلافاً لباقي مشاريع رواد النهضة مثل الجابري الذي ظل «أسير الحداثة»⁽¹⁶⁾. فبينما سعى الجابري إلى نقد التراث لم يقم بنقد مفاهيم الغرب، وخصوصاً مفهومي العقل والعقلانية، وبينما قام بنقد النظرة التجزيئية الاستشراقية للتراث قام بتجزيء هذا التراث إلى برهان، وبيان، وعرفان، وانتصر لجزء

دون باقي الأجزاء. وليست هذه سوى أمثلة، من ضمن أخرى متعدّدة، تطرق إليها وائل حلاق في كتاب **إصلاح الحداثة**⁽¹⁷⁾، المخصص لقراءة وتقديم فكر طه عبد الرحمن.

ليس الأهم هو التفكير خارج المعيار الحدائي، فقط، بل لا بد من أن ينصبّ هذا التفكير على الفرد الأوروبي، وعلى نفسيته التي تتحقق فيها نزعة التسيد التي رسختها الحداثة؛ فالذات الأوروبية التي أنتجها عصر التنوير بقيت بمنأى عن كل نقد، على الرغم من أن طريقة تشكيلها ساهمت في

ليس الأهم هو التفكير خارج المعيار الحدائي، فقط، بل لا بد من أن ينصبّ هذا التفكير على الفرد الأوروبي، وعلى نفسيته التي تتحقق فيها نزعة التسيد التي رسختها الحداثة؛ فالذات الأوروبية التي أنتجها عصر التنوير بقيت بمنأى عن كل نقد، على الرغم من أن طريقة تشكيلها ساهمت في نشأة الكولونيالية والإبادة.

(14) انظر على سبيل المثال: كارل مانهايم، الأيديولوجيا واليوتوبيا: مقدمة في سوسولوجيا المعرفة، ترجمة

محمد رجا الديريني (الكويت: شركة المكتبات الكويتية، 1980).

(15) حلاق، إصلاح الحداثة: الأخلاق والإنسان الجديد في فلسفة طه عبد الرحمن، ص 280.

(16) المصدر نفسه، ص 42.

(17) المصدر نفسه.

نشأة الكولونيالية والإبادة، ما يعني أهمية نقد الذات وتقنيات إنتاجها وفقاً لمعيار النطاق المركزي الغربي، الذي يمارس ضغطاً أقوى مما تمارسه مختلف المعايير المتنافسة، التي تجاهلها النقد مما يستدعي نقد النقد.

2 - نقد النقد الحدائثي والبحث عن المؤلف الهدام

ووجهت الحدائثة بنقد كبير، خلال عدة سنوات، غير أن خصوصية هذا النقد هي في كونه أنجز بأدوات النطاق المركزي، فالأدوات التي ينتجها نطاق مركزي ما - أي تنتجها البنى نفسها التي شكلت النطاق المركزي - لا يمكنها المساهمة في إعادة تشكيل هذا النطاق، إذ تستطيع هذه الأدوات - بحكم بنيتها - أن تقوم بأدوار إصلاحية أو تحسيسية، ولكنها لا تستطيع أن

تقوم بوظائف تتعارض نوعياً مع وجهة النطاق نفسه وهدفه⁽¹⁸⁾، ولم تكن هذه الفكرة بالجديدة في قراءة الفكر الغربي. على سبيل المثال، ترى ساندر هاردنغ (Sandra Harding)⁽¹⁹⁾، أنه من غير الممكن «اللجوء إلى العلوم الغربية التي قامت على الموضوعية والعقلانية وذلك لحل التساؤلات المتعلقة بعرقية وإمبريالية العلم العربي»⁽²⁰⁾، وإنما بالتوسل بمعارف تشكلت خارج البنى الفكرية الغربية، الأمر الذي يعزز فكرة وائل حول قدرة الفكر المهمش من قبل النطاق المركزي الغربي على تأزيم هذا النطاق.

إن نقد الحدائثة من خلال بنى الحدائثة يفرض البحث عن مؤلف هدام، ليس في الفكر الغربي فقط، بل في جميع الاتجاهات الفكرية التي تزعم نقد الحدائثة.

وتعدّ الأخلاق، المشكّلة للنطاق المركزي الإسلامي إحدى أهم الأدوات القادرة على إحداث شقوق في بنى الحدائثة، شقوق تنفلت من سيطرة المعيار الحدائثي. وبما أن من الصعب التمييز بين أدوات النطاق المركزي، وغيرها من الأدوات المستمدة من خارج هذا النطاق، فإن مشروع وائل حلاق يفتح مجالات بحثية خصبة لمساءلة باقي الأدوات التي تُعدّ نفسها قادرة على نقد النطاق المركزي، من فلسفات بيئية ونسوية تحديداً، فهي، كما نزع، تشكل تحدياً للنطاق المركزي بتأكيد مسؤوليتها الذات الحدائثة في جرائم ضد البيئة والمرأة، وليست مجرد أدوات لهذا النطاق.

لهذا السبب، يعد نقد النقد ضرورياً، لأن الحدائثة تعد كل نقد كيفما كان، لا ينفلت من كونه حدائثياً، ولأن انتقادات الحدائثة، كما أبداها المفكرون العرب، تكرر لانتقادات أنتجها النطاق

(18) حلاق، *قصور الاستشراق: منهج في نقد العلم الحدائثي*، ص 116.

(19) باحثة في الدراسات النسائية، وفلسفة العلم والميتودولوجيا، تتمحور أعمالها على نقد الإيستيمولوجيا بوصفها تعبر عن موقف ذكوري، متحيز، من بين أعمالها: Sandra G. Harding, *Feminism and Methodology: Social Science Issues* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1987), and *Whose Science? Whose Knowledge? Thinking from Women's Lives* (Ithaca, CA: Cornell University Press, 1991).

(20) سماح عبد الله محمد إسماعيل، «نظرية الموقف النسوي»، *أوراق فلسفية*، العدد 37 (2013)، ص 112.

المركزي، من جهة، ومن جهة أخرى يعد نقد النقد أساسياً لنظرية المؤلف، هذا المفهوم الأساس في أطروحة وائل. وإذا ما بقي الناقد المؤلف داخل بنى الحداثة؛ فإنه لن يعدو أن يكون مؤلفاً طبعاً كما هو الشأن بالنسبة إلى الداعين للحداثة دون نقد، وفي أحسن الأحوال مؤلفاً معارضاً يخدم بنى الحداثة بقدر نقدها. هكذا يساعد نقد النقد الحداثي، استناداً إلى نظرية المؤلف على التقويم الفكري النظري لعدد من الاتجاهات الفكرية المنتمية إلى ما بعد الحداثة، لأن قوة أطروحة وائل لن تتضح إلا بتمييزها ضمن هذه الاتجاهات الفكرية التي تزعم نقد الحداثة.

المؤلف حسب وائل أربعة أنواع: المؤلف الطيع الذي ينتمي إليه أغلب المؤلفين، مهما كان المقصود بالتأليف - يظل مقيداً في نظام قوة من دون أن يعي ذلك. والمؤلف الخطابي، الذي «يحدد - من دون قصد - الحدود العامة للتشكيل الخطابي من دون القدرة على التحكم في الطريقة التي تستخدم بها أعماله»⁽²¹⁾. والمؤلف المعارض، الذي «مهما كانت قوة الأسئلة التي يطرحها لا يسائل الأركان الأساسية للنظام أو البنى المعرفية، وأنماط المعرفة التي تحدد النظرة الكونية»⁽²²⁾. وحده المؤلف الهدام هو الذي «يسائل الافتراضات الأساسية للتشكل الخطابي - فضلاً عن نظام القوة - الذي يدعمه»⁽²³⁾. وهذا يعني أن نقد الحداثة من خلال بنى الحداثة يفرض البحث عن مؤلف هدام، ليس في الفكر الغربي فقط، بل في جميع الاتجاهات الفكرية التي تزعم نقد الحداثة، وأظن أن مشروع وائل حلاق يقدم من المفاهيم النظرية ما يسمح بذلك تجنباً لنقد يكرس بنى الحداثة المسؤولة عن بناء ذات أوروبية متسيدة هي أصل مشكل المجتمعات المعاصرة؛ لأن النقد بأدوات الحداثة يعززها في شكلها المتسيد لكونه يجري في إطار بنيتها، وهو ما يجعل ناقد الحداثة في هذه الحالة عبارة عن مؤلف معارض، في وقت يسعى فيه وائل حلاق إلى نقد الحداثة وهدمها خارج نطاقها الضاغط.

3 - السيادة والنطاق المركزي

يعد هذا المفهوم أساساً في عمل وائل، ولتوضيحه، وتبيان تجذره في بنى الحداثة، نبدأ بمفهوم السيطرة لتمييزه عن مفهوم السيادة. السيطرة حسب وائل «هي مجرد تحكّم وتأثير يمارس على إنسان أو شيء ما، وهذه سمة يمكن أن تنطبق على كل المجتمعات والإمبراطوريات»⁽²⁴⁾، السابقة لعصر الحداثة. وتعد الإمبراطوريات والممالك الإسلامية مثلاً عنها. فهذه الإمبراطوريات مارست السيطرة لكن خضوعاً لمبدأ. إن ممارسة السيطرة تحت مبدأ أخلاقي تحديداً هو المدخل لفهم الفرق بينها وبين السيادة، فهذه الأخيرة «لا تعلق على كل المبادئ فحسب، بل تصنع تلك المبادئ بإرادتها مع مرور الوقت»⁽²⁵⁾، فالذات الأوروبية سيدة نفسها، تضع لنفسها مبادئ، تعبّر عن إرادتها المطلقة التي لا تحدّها أي سلطة أخلاقية أو قيمية أو دينية لم تضعها هي بنفسها، ولعل هذه النزعة التسيديّة

(21) حلاق، قصور الاستشراق: منهج في نقد العلم الحداثي، ص 264.

(22) المصدر نفسه، ص 265.

(23) المصدر نفسه، ص 267.

(24) المصدر نفسه، ص 163.

(25) المصدر نفسه، ص 165.

هي التي تقف وراء رفض الكثير من القيم الأخلاقية، ليس لعدم صلاحيتها، وعدم ملاءمتها لتطور المجتمع كما تذهب إلى ذلك التحليلات السوسولوجية، بل لكون تلك القيم لم تكن من وضعها، لهذا تبدو غريبة عنها، وكل ما يبدو غريباً للذات الأوروبية مثل الإنسان غير الأوروبي أو الآخر المختلف، يلزم العمل على إعادة تكوينه، تكويناً يفقده هويته، أو محاربتة إن قاوم هذا التكوين.

إن هذه السيادة هي التي حددت مفهوم الإنسان «الأوروبي طبعاً»، بوصفه صاحب إرادة مطلقة على الطبيعة. وتشمل هذه الطبيعة، المرأة والإنسان غير الأوروبي. ولعل ما يبيّن ذلك مواقف فلاسفة التنوير العدائية للمرأة⁽²⁶⁾، وظاهرة الاستعمار، فضلاً عن تسخير العلم للتحكم في الطبيعة. وتحكم هذه السيادة النطاق المركزي الغربي؛ أي «مجموعة الأفكار الأساسية التي تنبع منها أو تدور حولها كل الأفكار الأخرى التي تصبح هنا «هامشية» أو «فرعية»⁽²⁷⁾، وبطريقة كهذه انتقل كل ما لم تضعه الذات بسيادتها إلى نطاق الهامشي، وتمثل الدولة أوضح مظاهر السيادة، فهي نتاج لها وتعيد إنتاجها بواسطة القانون، فهي تضع المبادئ لنفسها من دون أدنى اعتبار لأي مبدأ خارج إرادتها، وتقذف بالأشكال القانونية والمؤسسية التقليدية إلى الهامش، كما قامت بذلك الدول الاستعمارية فور احتلالها للدول الإسلامية مثلما يوضح وائل حلاق، في تحليله للضغوط الممارسة على الدولة العثمانية⁽²⁸⁾.

ثانياً: نقد الحداثة من دون نقد بنيتها الكولونيالية والإبادية

لكي نبين أهمية أطروحة وائل حلاق، يلزم تقديم نموذجين عن نقد الحداثة، في الغرب، سمّاها: النموذج غير الواعي بالبعد الكولونيالي للحداثة / والنموذج الواعي بكولونيالية الحداثة، ليتبين لنا كيف مورس هذا النقد من داخل النطاق المركزي الحداثي، وكيف منع هذا النطاق النفاذ إلى مشكلة الحداثة، ونقتصر هنا على نقد آلان تورين، كونه يجسد النقد من داخل المعيار الحداثي، ونقد هومي بابا أحد أعمدة تيار الدراسات ما بعد الكولونيالية الذي وقع بدوره أسير الحداثة رغم وعيه بالبعد الكولونيالي، واخترنا النقد ما بعد الكولونيالي لكون وائل حلاق، يؤكد أنه يخالف - عن وعي - «النقد ما بعد الكولونيالي»⁽²⁹⁾.

خصص آلان تورين كتاباً لنقد الحداثة نقداً لا يركز على بعدها الكولونيالي. لقد بدأ نقده بالتذكير بأولى الانتقادات التي وجهها نيتشه وفرويد للحداثة. فقد دمر نيتشه مفهومي العقل والذات اللذين تقوم عليهما الحداثة، إذ كتب «أن تدمير الأنا، الذي يرمي إلى جعل القواعد الاجتماعية جزءاً من كيان الإنسان، قد وصل إلى نتائجه القصوى مع فرويد»⁽³⁰⁾. وتضعنا كتابات نيتشه في موقف

(26) انظر مواقف كانط حول المرأة وانتقاداتها في: فاطمة المرينسي، شهرزاد ترحل إلى الغرب، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، ط 3 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2010)، ص 107-114.

(27) حلاق، قصور الاستشراق: منهج في نقد العلم الحداثي، ص 400.

(28) المصدر نفسه، ص 365.

(29) المصدر نفسه، ص 123.

(30) آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1998)، ص 206.

محير أمام فكرة وائل حلاق، المستندة إلى هذا النقد النيتشوي للذات الأوروبية، فقد استفاد وائل من فكر نيتشه، كما نزع، مثلما استفاد منه مفكرو ما بعد الحداثة لنقد الحداثة الغربية، وتعدّ أعمال السوسولوجي الفرنسي ميشيل مافيزولي واحدة من هذه الأعمال، فقد عدّ الصراع محددًا لتشكّل الذات الغربية، كما عدّ «هذا الصراع ضروريًا للثقافة نفسها بمعناها الأنثروبولوجي الواسع، وبالتالي لعملية تشكّل الذات أو الأنا»⁽³¹⁾. إن نقد نيتشه للذات يرافقه نقده للأخلاق، وهذا يعني أن إعادة بناء الذات على ما هو أخلاقي، غير مطروح في فكر ما بعد الحداثة أو في فكر أهم تياراتها، فهذا الفكر يعترف بالأخلاقيات بدلًا من الأخلاق⁽³²⁾. كتب مافيزولي: «يغدو النقصان/ اللااكتمال الذي يتحقق من خلال تجريب المرء لكل طاقاته وممكناته، بما فيها الأكثر مجازفة والأبعد عن الأخلاق المتواضع عليها، ضمانه أكيدة لتحقيق فائض عيش». لهذا يفرض نقد وائل للحداثة نقد نيتشه، لكون هذا النقد سيبيّن مواطن اختلاف فكر وائل عن فكر ما بعد الحداثة. نقد نيتشه ضروري إذًا، لأن نقد الأخلاق، التي يعتمدها وائل معيارًا لنقد الحداثة الغربية هو مدار فلسفة نيتشه.

عرج آلان تورين على انتقادات المثقفين للحداثة مثل هوركهايمر (مدرسة فرانكفورت)، ويتبين أن نقد مدرسة فرانكفورت للحداثة، محكوم بسياق نشأة هذا التيار النقدي، الذي ظهر بعد «اندلاع الحرب العالمية الأولى، [...] وظهور الستالينية في الاتحاد السوفياتي، والنظم الفاشية والنازية في إيطاليا وألمانيا، وهيمنة النظم الرأسمالية وتعزيز سيطرتها الاقتصادية والأيدولوجية»⁽³³⁾. ويعد نقد هؤلاء للعقل أساسًا لتركيبه على العقل الأداتي، وعدّ العلم والتقنية أيديولوجيا⁽³⁴⁾. إلا أن هذا النقد لم يُخرج نقاد مدرسة فرانكفورت من نطاق الحداثة وبنائها، فمشروع الحداثة، في نظرهم، يحتاج إلى الإصلاح، بناء على نظرية نقدية، وتعبير هابرماس «الحداثة مشروع لم ينجز»⁽³⁵⁾.

أما بخصوص النقد الذي يربط بين الحداثة والإمبريالية، فهو في نظر آلان تورين مجرد إحساس بالغزو بسبب القومية⁽³⁶⁾. لقد لاحظ هذا الباحث أن ربط الحداثة بالقومية كما في أمريكا اللاتينية هو الذي يؤدي إلى الإحساس بأن الحداثة غزو، «القومية هي تعبئة الماضي والتراث في خدمة المستقبل والحداثة. إنها تفتح باب الثقافة المحلية لرياح الحداثة والعقلنة، ولكنها تنشئ

(31) مافيزولي، حصّة الشيطان: الشر المحتوم وتجلياته، ص 93.

(32) يميز مافيزولي بين الأخلاق والأخلاقيات كما يلي: «إن الأخلاق كونية ولديها قابلية للتطبيق في كل زمان ومكان، في حين تتسم الأخلاقيات ببعض الخصوصية وبطابعها العرضي، علاوة على قدرتها على تأسيس جماعة». انظر: ميشيل مافيزولي، دنيا المظاهر وحياة الأقنعة لأجل أخلاقيات جمالية، ترجمة عبد الله زارو (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2017)، ص 14.

(33) توم بوتومور، مدرسة فرانكفورت، ترجمة سعد هجرس؛ مراجعة محمد حافظ دياب (بنغازي: دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية، 2004)، ص 19.

(34) انظر: يورغن هابرماس، العلم والتقنية كأيديولوجيا، ترجمة حسن صقر (كولونيا - ألمانيا: منشورات الجمل، 2003).

(35) هابرماس، القول الفلسفي للحداثة، ص 5.

(36) تورين، نقد الحداثة، ص 164.

كياناً قومياً حديثاً أكثر منه حديثاً. وكلما كان ارتباط بلد ما بأصوله وتراثه كبيراً كلما ابتعد عن مراكز الحدثة وشعر أنه مهدد بإمبريالية أجنبية»⁽³⁷⁾.

لم يركز هذا النقد على البعد الاستعماري للحدثة وآثاره، بل يرى أن سبب ذلك هو القومية والتمسك بالهويات والتراث، وهذه الفكرة سوف ينتقدها وائل على نحو واسع، ما يعني أن الحدثة تمنع كل نقد جذري لها. ليس نقد آلان تورين للحدثة إلا تجاوباً مع واقع المجتمعات الأوروبية والغربية التي سيطر فيها العقل الأداتي وتقوّت فيه سلطة السوق وتوسع فيها المجتمع الاستهلاكي. وتنسحب هذه الملاحظة كذلك على نقاد الحدثة الأكثر جذرية مثل نقاد مدرسة فرانكفورت كما أشرنا إلى ذلك.

إن الدراسات ما بعد الكولونيلية التي تنطلق من فرضية استمرار العلاقات الكولونيلية؛ أي استمرار الدول المستعمرة في أداء دورها الكولونيالي، لم تتوجه، بدورها، إلى بنى الحدثة بالنقد، على الرغم من تخصيص جهودها إلى الظواهر الكولونيلية.

لا يتصور النقد الكولونيالي، الذي وجد أصلاً لنقد الكولونيلية، العلاقة بين الحدثة والكولونيلية والإبادة، فهذا هومي بابا يحلل الوضع ما بعد الكولونيالي من دون إشارة إلى مسؤولية بنى الحدثة، ويقدم حول هذا الوضع إشارات توضيحية كما يأتي:

«إن الوضع ما بعد الكولونيالي هو بمثابة تذكرة مفيدة بالعلاقات «الكولونيلية الجديدة» المتواصلة ضمن النظام العالمي الجديد وبتقسيم العمل تقسيماً متعدد القوميات. ومثل هذا المنظور يمكن من تأصيل تواريخ الاستغلال ومن تطوير استراتيجيات المقاومة. بل إن النقد ما بعد الكولونيالي، وعلاوة على ما سبق، يمثل شهادة على تلك البلدان والجماعات في الشمال وفي الجنوب، في المدن والأرياف - التي تكونت «بخلاف الحدثة»، إذا كان لي أن أسك هذه العبارة»⁽³⁸⁾.

إن الدراسات ما بعد الكولونيلية التي تنطلق من فرضية استمرار العلاقات الكولونيلية؛ أي استمرار الدول المستعمرة في أداء دورها الكولونيالي، لم تتوجه، بدورها، إلى بنى الحدثة بالنقد، على الرغم من تخصيص جهودها إلى الظواهر الكولونيلية. يفتح منظور الدراسات الكولونيلية آفاق تحليل خصبة للبحث السوسولوجي، بتركيزه على قدرة الهامشي، ذلك أن «أولئك الذين عانوا عذاب التاريخ إخضاعاً وسيطرة وتشتتاً وانزياحاً هم الذين نتعلم منهم أبقى دروس العيش والتفكير. بل إن ثمة اقتناعاً متنامياً بأن تجربة الهامشية الاجتماعية كما تظهر في أشكال ثقافية خارجة عن الناموس هي تجربة فاعلة ومؤثرة في تغيير استراتيجيات التقدم»⁽³⁹⁾، غير أن هذا النقد عاجز عن النفاذ إلى مشكلة الكولونيلية المرتبطة بالحدثة، وإن كان التركيز على دور الهامشية مفيداً، فالهامشي هو ما أراحه النطاق المركزي إلى الهامش، كما كتب وائل، ومن شأن إعادته إحداث

(37) المصدر نفسه، ص 188.

(38) هومي ك. بابا، موقع الثقافة، ترجمة نائل ديب (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004)، ص 52.

(39) المصدر نفسه، ص 315.

شروخ في إبستيم الحداثة، وعلى الرغم من أهمية هذا المفهوم إلا أنه لم يوظف في نطاق الدراسات الكولونيالية لنقد النطاق المركزي.

لقد طرح نقد الحداثة بعد اخفاقات تطبيقاتها، كما تم التفكير في الكولونيالية من دون ربطها ببنية الحداثة، وهو ما ولّد صمماً حول ارتباط الحداثة بالكولونيالية والإبادة، باستثناء ما قدمته الفلسفة النسوية والبيئية، وأطروحة زيغمونت باومان حول الحداثة والهولوكوست. ولعل تفكير وائل حلاق في هذه العلاقة يزيد تأزيم الحداثة كما افترضنا.

ثالثاً: المعرفة السيادية وتشكيل الذات

قدمت تفسيرات للكولونيالية، تربطها بشروط تاريخية مادية وسياسية⁽⁴⁰⁾، ومن بين هذه التفسيرات التفسير المادي الماركسي الذي اعتبر الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية⁽⁴¹⁾. وخلافاً لهذه التفسيرات، يرى وائل حلاق أن الكولونيالية والإبادة هما نتاج بنى الحداثة، إذ «لم تكن قوة الإمبريالية الدافعة هي المدفعية الآلية؛ لقد كانت القوة الدافعة هي بنية الفكر التي جعلت كل هذه الأمور ممكنة في المقام الأول». ويُعدّ الدخول على موضوع الكولونيالية من الباب الفكري، بعد استنفاد التحليلات السياسية والاقتصادية قدرتها التفسيرية، أساسياً بالنظر إلى غلبة التحليلات الماركسية على هذا المفهوم منذ عقود.

تحتل الذات الغربية نقطة البدء والمنتهى في مشروع وائل حلاق، فهذه الذات الذي اعتادت أن تسائل الآخر، وتموضعه، أي أن تجعله موضوعاً، وجبت مساءلتها، ف«تكوين أوروبا الذاتي ظل شأنًا أوروبياً غير عدواني»، يبدو مظهره نقبض حقيقته البنيوية. اهتم وائل حلاق بالذات، لأن «هذه الذات الليبرالية ليست في بؤرة اهتمام أي نقد بنيوي أبداً، مهما كان عظم جرمها وتورطها في أزمات الحداثة»⁽⁴²⁾، وهو ما يفرض تحليل نشوء هذه الذات.

الذات الحداثيّة هي ذات ديكرتية ترى نفسها مركز العالم، إنها ذاتٌ مكبلّة بالرغبة في التسيّد، والسيطرة. فقد اعتبر التنوير الإنسان كائناً ذا سيادة يعلو على الطبيعة وباقي الكائنات، وتهدف هذه الذات العاقلة المفكرة إلى السيطرة، كما أنها ذات مسكونة بهاجس التحكم، والتسيّد، ولم يتم البدء في التشكيك في هذه المنظومة الخطابية الأنوارية إلا منذ في ثمانينيات القرن العشرين، على الأقل، من قبل تيارين فكريين أساسيين:

1 - الفلسفة النسوية

رأت الفلسفة النسوية أن الأنا الديكرتية ذكورية، فقد قُرن العقل بالذكورة، فجعل العلم ومناهجه تتسم بهذه السمة. في المقابل نُظر إلى الأنثى مثلما نُظر إلى الطبيعة، يجب اختراقها

(40) انظر: الهادي التيمومي، مفهوم الإمبريالية من العصر العسكري إلى العولمة، سلسلة مفاهيم، تقديم سمير أمين (تونس: دار محمد علي، 2004).

(41) فلاديمير لينين، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية (بيروت: دار الفارابي للنشر، [د.ت.]).

(42) حلاق، قصور الاستشراق: منهج في نقد العلم الحداثي، ص 31.

والتحكم فيها، والسيطرة عليها. إن الذات الحدائثة المفكرة ذات أوروبية ذكورية، تنظر إلى المرأة بوصفها موضوعاً، أي آخر، ولا تعدّ هذه المرأة ذاتاً، ما يجعلها، في الحصلة، نتيجة ما يقرره الرجل. لم يكن النقد النسوي، نقداً مظهرياً للحدائثة، بل نقداً إبستمولوجياً، ولهذا اقترحت ساندر هاردينغ نقداً منهجياً يقوم، ضمن أشياء أخرى، على الإنصات بدلاً من الاقتحام⁽⁴³⁾. إن طرح الباحثات النسويات هذا يعزز فكرة وائل حلاق عن كون الأكاديميا كلها تخدم تقنيات الذات المتسيدة، ليس على مستوى التخصصات فقط بل على مستوى مناهجها كذلك.

2 - الأخلاق البيئية

«ساهمت نشأة الأخلاق البيئية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، تحديداً في بدء المراحل الأولى في زعزعة قبضة هذه المنظومة للحدائثة»، كما يؤكد وائل نفسه⁽⁴⁴⁾، وتزامن نقد

لقد تعرض الفرد الغربي للتشكيل في إطار ذاتية مُتسيدة، ولعل ما يميز خصوصية هذه الذات وخصوصية التجربة التاريخية التي أنتجتها، هو تقنيات الذات التي يعززها نظام المعرفة السائد، الذي يربط بين القوة والمعرفة، من دون أن يتزعزع هذا الارتباط.

هذا التيار للحدائثة مع نقد الفلسفة النسوية، لقد حاولت هذه الفلسفة أن تبين «العلاقة بين تصور الطبيعة في العلم الحديث (علم القرن السابع عشر) وبين استعباد المرأة وقهرها. بعبارة أخرى، حاول هذا الاتجاه أن يبحث عن أواصر القربى النظرية والأخلاقية المفاهيمية بين اضطهاد المرأة والسيطرة على الطبيعة»⁽⁴⁵⁾.

بدأت فكرة السيادة تتكوّن منذ وعي هذه الذات بقدرتها على التحكم في الطبيعة. ولم يكن بروز هذه الذات الحدائثة نتاج وعي فقط بالقدرة، بل نتيجة تقنيات إنتاج هذه الذات. يتوقف حلاق عند دور هذه التقنيات، على نحو يسمح بتوضيح الروابط القائمة في بنى الحدائثة بين تشكيلات الذات وبروز السيادة.

فالذات العاقلة الديكارتية، طورت معرفة علمية بأشكال تقنية، وهمشت معارف غير تقنية، انتهت إلى التحكم في الحياة الإنسانية، ولم يكن للتقنية أن توظف بهذه الطريقة المدمرة لولا الفصل بين العلم والأخلاق، وبين الحقيقة والقيمة، فقد تميزت العقلانية بـ«نزوعها إلى تنقية مناهجها من القيمة والمعنى الذاتيين»⁽⁴⁶⁾، وبطريقة كهذه أنتجت العقلانية ذاتاً تسعى إلى التحكم في الطبيعة، وتكوين أفراد قادرين على تسخيرها لذواتهم.

Sandra Harding, *Feminism and Methodology: Social Science Issues* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1987).

(44) حلاق، المصدر نفسه، ص 279.

(45) خالد قطب، «الاتجاه النسوي في فلسفة العلم وإعادة قراءة تاريخ العلم»، أوراق فلسفية، العدد 37 (2013)،

ص 32.

(46) حلاق، قصور الاستشراق: منهج في نقد العلم الحدائثي، ص 241.

وإذا ما كانت تقنيات الذات تهدف إلى خلق «إرادة التحكم» فإن تقنيات الذات في الثقافة الإسلامية تهدف تنشئة الفرد ليصبح ذاتاً أخلاقية، فالإنسان «يحمل أمانة عمارة الأرض، والحفاظ عليها، وهذا مفهوم قائم على التزام أخلاقي ومتشعب به»⁽⁴⁷⁾، ويتقاطع هذا مع ما تنادي به الفلسفة البيئية، على الرغم من صدورهما من نطاقين مركزيين مختلفين، الأول غربي تحتل السيادة مركز نطاقه، والثاني حضاري إسلامي ينطلق من مركزية الأخلاق.

تكوّنت هذه الذات بالوعي بالقدرة، وبحرية الإرادة ورغبتها في تحقيق هذه الإرادة من دون قيود، فقد تحررت الذات من كل سلطة أخلاقية، في سياق تاريخي هزم فيه الفكر الديني الكنسي. لا تكتفي هذه الذات بالتحرر من الأخلاق بل استفردت بوضع القانون ووضع المبادئ، ولم تعد تسترشد بأي مبدأ غير مصوغ بإرادتها، هنا بدأ الشكل الفعلي للسيادة، كما عبّر عنه وائل حلاق «لا تعلو السيادة على المبادئ فحسب، بل تضع تلك المبادئ بإرادتها مع مرور الوقت»⁽⁴⁸⁾، لكن مفهوم السيادة هذا، لم يتحرر مطلقاً من الدين المسيحي، بل ورث منطق، فالسيادة تعني، بعبارة أخرى، أن «الإنسان يمكن له أن يتحكم في شؤون العالم كما تحكم بها الله من قبل»⁽⁴⁹⁾.

ارتبطت المعرفة بالسلطة في الفكر الحداثي، فقد أنتجت الحداثة معرفة وممارسة سياديتين، إذ تهدف السلطة إلى السيطرة على الطبيعة، وفي مقابل هذا النوع من المعرفة، نأت المعرفة قبل الحداثة في الإسلام بصورة مبدئية عن الارتباط الموضوعي - وإن لم يكن الرسمي - بالقوة السياسية.

لقد تعرض الفرد الغربي للتشكيل في إطار ذاتية مُتَسَيِّدة، ولعل ما يميز خصوصية هذه الذات وخصوصية التجربة التاريخية التي أنتجتها، هو تقنيات الذات التي يعززها نظام المعرفة السائد، الذي يربط بين القوة والمعرفة، من دون أن يتزعزع هذا الارتباط، فقد تم تكوين ذاتية أوروبية ترتبط فيهما القوة بالمعرفة ارتباطاً، ويدل على ذلك الهدف الموكول للعلم الحداثي للمعرفة، المتمثل أساساً بالسيطرة على الطبيعة، ومنذئذ أصبح امتلاك القوة حالة وجود للذات الغربية بامتياز.

إن المحير في نقد وائل للذات، على الرغم من أهميته الفائقة، تركيزه على تكوّن الذات كما هي في عصر الأنوار، من دون طرح فرضية التحول الذي أصاب هذه الذات مع أفول الحداثة منذ الخمسينيات، كما تزعم ما بعد الحداثة، ذلك أن «معزوفة الفرد سيد نفسه وسيد الكون كله هي عماد الحداثة وشعارها العريض، أما ما بعد الحداثة فنبنّي أو بالأحرى تعيد البناء على أسس مغايرة تماماً هي الجماعة الأصلية، القبلي الأصلي المؤسس لأصل اليوم»⁽⁵⁰⁾، وبالتالي، يمكن اعتبار عودة الاهتمام بالأخلاقي والبيئي، تغييراً، ولو نسبياً، في تقنيات إنتاج هذه الذات الأوروبية.

(47) المصدر نفسه، ص 138.

(48) المصدر نفسه، ص 165.

(49) حلاق، إصلاح الحداثة: الأخلاق والإنسان الجديد في فلسفة طه عبد الرحمن، ص 283.

(50) مافيزولي، عود على بدء: الأشكال الأساسية لما بعد الحداثة، ص 41.

إن نشوء الذات الأوروبية بالصيغة المشار إليها، مخالف لنشوء الذات في التجربة التاريخية الإسلامية. فالإنسان المسلم لم يعد نفسه مركز الكون بالشكل الديكارتي، بل يسترشد بمبادئ عليا سامية وضعتها الشريعة. كما لم ترتبط المعرفة بالقوة، وهو ما بيّن انطباق تصور فوكو للمعرفة على المجتمعات الغربية فقط، كما بيّن وائل بصورة مدهشة، لأن هدف العلم لم يكن هو السيطرة بل التآدب واكتساب الأخلاق، «لقد ظل تحقيق العلم - وبصرف النظر عن تحوله لعمل حرفي تخصصي بعد القرن العاشر- متجذراً في نزعة ربطت التفكير المجرد بأنماط السلوك الأخلاقي»⁽⁵¹⁾، ولعل عدم الانتباه إلى اختلاف النطاقات المركزية بين الغرب وغيرهم هو الذي أسقط الباحثين في تحليلات، تحوم حول بنى الحدائثة، فالمطالبون بالاستغراب مثلاً على غرار الاستشراق، ينسون الاختلاف في تصور المعرفة في التجريبتين التاريخيتين، ففي التجربة الإسلامية يهدف العلم إلى تعزيز الأخلاق التي تشكل نواة النطاق المركزي بينما تهدف إلى تعزيز السيادة التي تحكم النطاق المركزي الغربي، وهو ما يعني أن الاستغراب لن يقوم بنفس وظيفة الاستشراق.

ترتبط الذات الأوروبية بالكولونيالية، لأن هذه الذات تخلق لنفسها «ذاتاً» في مقابله⁽⁵²⁾، أي الآخر، الضروري لأوروبا لتحقيق الإرادة والسيادية التي صاغتها الحدائثة، وتعريف ذاتها؛ فكما أسست الحدائثة نفسها كشكل سيادي يسمو على الطبيعة⁽⁵³⁾، فإن الإنسان غير الأوروبي، أي هذا الآخر، هو امتداد لهذه الطبيعة المجردة والفارغة من القيمة، التي «نستطيع أن نتعامل معها كشيء يخضع دائماً للفاعل، ومن ثم يمكننا دراستها وإخضاعها لكامل نطاق منظومتنا التحليلية دون أن يكون لها أي حقوق أخلاقية علينا»⁽⁵⁴⁾.

ارتبطت المعرفة بالسلطة في الفكر الحدائثي، فقد أنتجت الحدائثة معرفة وممارسة سياديتين، إذ تهدف السلطة إلى السيطرة على الطبيعة، وفي مقابل هذا النوع من المعرفة، نأت «المعرفة قبل الحديثة في الإسلام بصورة مبدئية عن الارتباط الموضوعي - وإن لم يكن الرسمي - بالقوة السياسية»⁽⁵⁵⁾. وتعود بذرة هذه السيطرة المتغلغلة في بنية الحدائثة إلى المسيحية. يكتب وائل: «بذرة مفهوم السيطرة كانت مسيحية، وأن هذه البذرة تحديداً هي من زرع - أو تغذية - الفلاسفة الميكانيكيين ومفكري عصر التنوير الأوائل في سعيهم لتأسيس نظري معلمن قوي»⁽⁵⁶⁾.

يبين وائل أن «السيطرة على الطبيعة لم تكن مجرد حدث، بل كانت بنية تفكير وعملية ممنهجة، أو توجهاً جعل السيطرة أسلوب حياة وأساس النظرة إلى الكون»⁽⁵⁷⁾، فقد شكلت نزعة السيطرة الأساس الذي قامت عليه دراسة الواقع، وأدت الفلسفة ثم الأكاديميا دوراً في دراسة هذا الواقع من خلال الفصل بين الحقيقة والقيمة، أي تحرر العقل من القيود، وأصبح العقل أدواتياً. وسيطرة الذات

(51) حلاق، قصور الاستشراق: منهج في نقد العلم الحدائثي، ص 127.

(52) المصدر نفسه، ص 43.

(53) المصدر نفسه، ص 48.

(54) المصدر نفسه، ص 163.

(55) المصدر نفسه، ص 143.

(56) المصدر نفسه، ص 147.

(57) المصدر نفسه، ص 150.

هي التي تفسر ولادة البطريركا، فنفس بنى الحداثة والبطريركا ولدت الكولونيالية والإبادة، ما يعني أن أطروحة وائل حلاق ستفيد بنفس القدر دراسات العلاقة بين الحداثة والبطريركا. ففي أفريقيا مثلاً، لم تبدأ البطريركا في هيكله المجتمعات الأفريقية إلا بعد الاستعمار الذي أدخل الحداثة إلى هذه المجتمعات كما تذهب إلى ذلك أطروحة أويورونكي ويومي (Oyèrónké Oyéwùmí)⁽⁵⁸⁾.

رابعاً: الدولة والشركة والأكاديمية الغربية وجعل الكولونيالية ممكنة

لكي يكون لمفهوم السيادة على الطبيعة أثر فعلي، لا بد من الدولة، التي تعدّ أوضح تجلٍّ للسيادة. تعدّ الدولة مسؤولة بالدرجة الأولى عن تكوّن الذات المتسيّدة التي تسكنها إرادة السيطرة، فتكوّن الإنسان الاقتصادي المخطط والاستهلاكي، يتم «بتشجيع ومباركة من الدولة التي توفر الظروف المطلوبة لجعل الحرية السلبية [...] منهجاً يتسم بالفعالية الكاملة والكفاءة غير المحدودة»⁽⁵⁹⁾. غير أن ممارسة السيادة بالقوة المادية وحدها غير ممكنة، فمثلاً تحتاج السيادة إلى الدولة، تحتاج كذلك إلى المدرسة، والأكاديمية، فهي تعمل داخل السيادة للتحكم في الطبيعة والإنسان. «فلا يمكن فهم الأكاديمية - وما أنتجته من مستشرقين - إلا بوصفها بنى تعليم مدجّنة تعمل من داخل

أدى عدّ الطبيعة خالية من كل قيمة إلى وضع مبدأ الموضوعية الحيادية الذي يظهر في كل حقول الأكاديميا، إذ يمكن دراسة كل شيء وإخضاعه للتحليل من دون أن يلزمننا أخلاقياً، وبما أن الإنسان غير الأوروبّي امتداد للطبيعة فقد تم التعامل معه على هذا النحو.

شروطين أساسيين: السيادة على الطبيعة (والتي تشمل السيادة على الإنسان) ونشأة الدولة الحديثة وإدارتها»⁽⁶⁰⁾، وقد أضاف النقد النسوي أن هذه الأكاديمية تعمل كذلك من خلال شرط إنتاج البطريركا، كما تعكف على ذلك الدراسات النسائية⁽⁶¹⁾.

Oyèrónké Oyéwùmí, «Visualizing the Body: Western Theories and African Subjects,» in: (58)

Oyèrónké Oyéwùmí, *African Gender Studies: A Reader* (New York: Palgrave Macmillan, 2005), pp. 3-22.

(59) حلاق، قصور الاستشراق: منهج في نقد العلم الحداثي، ص 282.

(60) المصدر نفسه، ص 174.

(61) ظهرت الدراسات النسائية نهاية الستينيات من القرن العشرين، ففي سنة 1969 أدمج أول برنامج تعليمي (Cursus) للدراسات النسائية من قبل شيليا توبياس (Sheila Tobias) في جامعة كورنيل في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، بعدما عملت الجامعات الحرة في أوساط الحركة الطلابية (Universités libres du mouvement étudiant) ما بين 1965 - 1968. وتتمثل خصوصية الدراسات النسائية في اعتمادها المقاربة عبر تخصصية (Interdisciplinaire) لنقد مختلف الخطابات المشرّعة لإقصاء النساء بما فيها خطابات العلوم الاجتماعية. انظر: Éliane Elmaleh, «Les Women's», *Transatlantica* <<http://journals.openedition.org/transatlantica/541>> (Consulté le 24 November 2019).

أءى عء الطففبة آالففة من كل قفمة إلى وفع مباء الموضوعفة الففافة الفف فف فف كل فقول الأكاءفمفا؁ إء فمكن ءراسفة كل شفء وإآضاعه للآفلل من ءون أن فلفمنا أآلاففا؁ وبما أن الإنسان ففر الأوروبف امتاز للطفبفة فقد تم التعامل معه على هذا النحو؁ أف تم التعامل معه من ءون أف إلزام أآلافف؁ ما عزز السفاة الفرفبفة. وبطرفقة كهذه ففعل الأكاءفمفا الكولونفالففة ممكنة؁ والاسآشراق مآال صارآ عن ءلك؁ لأنه أءائف ولفس مجرد تصوفر كما ذهب إلى ءلك إءوار سعفء.

إن أساس نظام الفقفقة الفف بنفء علفه الأكاءفمفا؁ هو الفصل بفن الفقفقة والقفمة. وقد آشبع الاسآشراق كما باقي الفآخصفا الأكاءفمفة بهذا المباء؁ وهذا المباء ورفث فكر ءاففء هفوم⁽⁶²⁾؁ الفف ففؤك أن ما هو كائف نففض لما فنبغف أن فكون؁ على آلاف الإسلام مآلاً ففث الواقعبف فبب أن فءل على ما فنبغف أن فكون.

فبءو أن آفلل وائل آلاق قء قبل بوبوء الفصل بفن الفقفقة والقفمة؁ وهذا شفء ما زال فناقش؁ وفآعارض مع فقفقة العلم الملوآ بالففم؁ كما بفن النقء النسائف للعلم. إن الفركة النسوففة فف «نقءها للموضوعفة الفقلفءفة ومزاعم آحر العلم من القفمة؁ كانت آكشف عما فمكن آلف فلك المزامع من مركذفة الرفل؁ والآضارة الفرفبفة»⁽⁶³⁾. فالبراءبغمفا الفف فآحكم فف عملفة الففكر؁ كما فبفن ءوماس كون؁ مسكونة بققم ومعتقدفا الجماعة العلمفة؁ ونزعم أن مجموع القفم المآففة الفائفة آلف الموضوعفة العلمفة؁ الفف ما انفكآ سوسفولوجفا العلم آكشفها؁ آعبفر عن هذه السفاة وأء آفلفاآها الأساسية.

آتمآل قوة طرح وائل فف مكارنآه بفن ارآباط المعرفة بالقوة؁ فف الفرب؁ الفف وءء مآآلف أشكال السفطرة والعنف والإفافة؁ وغباب هذا الارآباط فف الفربة الإسلامية فف «آشبع المعرفة لم فكن مجرد نشاط نظرف أو معرفف بل كان نشاطاً مفعماً بالآهذفب الأآلافف»⁽⁶⁴⁾. وآعء آشكلات أوروبا الآطابفة فف الإنسانفا والعلوم والآآماعفا مسؤولة عن صفاة آساهم فف إنآاف نظرة للعلم؁ فآوها قءرة الفاف على آققف ما فرء؁ ما فؤءف إلى الآسفء المسآمر. وهكذا ففعل بنف الفءائفة؁ «الكولونفالففة ممكنة» لكونها أءائفة؁ ولكون «الأءائفة بطفبعآها مآعءفة ومآاوزة؁ إء إنفا ففآرض موضوعاً لآجاوزها»⁽⁶⁵⁾؁ وهذا انآقال سلفم آعززه الكآفر من الوقائع.

ما زالت الآشكفلات الآطابفة آسآبعء ارآقاء الأآلافف إلى النطاق المركزي لأوروبا رغم كل النقء الفف اسآهءف الفءائفة. وما فعزز فكرة وائل آلاق؁ فف هذا الجانب؁ هو فكر ما بعء الفءائفة نفسه؁ الفف فعارض الأآلافف؁ مآأئراً فف ءلك بفكر نفآشه الضء أآلافف؁ فكتب ما ففزولف منآصرأ للأآلاففا الضء الأآلافف ما فلف: «إن الأآلاففا آنطلق من فضاء مافف أو رمزف مآءوء قبل سعفها

(62) آلاق؁ إصلاآ الفءائفة: الأآلافف والإنسان الفءفء فف فلسفة طه عبء الرآمن؁ ص 250

(63) فمف طرفف الآولف؁ «مابعء الاسآعمارفة فف الفلسفة السفاسة النسوففة» أوراق فلسففة؁ العءء 37 (2013)؁

ص 11.

(64) آلاق؁ إصلاآ الفءائفة: الأآلافف والإنسان الفءفء فف فلسفة طه عبء الرآمن؁ ص 77.

(65) آلاق؁ قصور الاسآشراق: منهج فف نقء العلم الفءائف؁ ص 307.

نحو الانتشار والشيوع. وهو ما يعني أنها من الوارد جداً أن تكون مجردة من الأخلاق بالمعنى المتداول والمتواضع عليه»⁽⁶⁶⁾.

لا يمكن للأخلاقيات، بمعناها ما بعد الحداثي إلا أن تركز تسيّد الذات، لأنها تسعى إلى تحقيق فائض عيش. ففي البدء تشكلت ذاتية تُعدّ الإنسان مركز العالم، وتم تقنينها بأدوات معرفية، ونجم عن هذا ذات كولونيلية، يتعلق الأمر بميتافيزيقا حديثة مخالفة لميتافيزيقا العصور الكلاسيكية.

لقد «ارتكزت الميتافيزيقا (الغربية) على وعي بالذات وفهم للإنسان مختلفين بالكامل، أي اعتبار الإنسان كائناً ذا سيادة يعلو على الطبيعة كلها، وأصبح هذا من النطاقات المركزية». أصبحت إرادة امتلاك القوة، الذي لا يمكن إلا أن تدعمه التشكيلات الخطابية لما بعد الحداثة التي ترى في كل دعوة إلى الأخلاق، مصدر الشرور⁽⁶⁷⁾، مُفعّلة بنفس الطريقة الحداثيّة.

لوضع علاقة بين الحداثة والكولونيلية يفترض وائل حلاق علاقة بين التخصصات الأكاديمية التي تشكلت بخطاب التنوير والشركة بوصفها كياناً كولونيلياً، فهو يهدف إلى «التأكيد على وجود رابط بنيوي مباشر بين التخصصات الأكاديمية والشركة التي هي كيان كولونيلي عرف باستغلاله للعمالة الأجنبية (أي «الشرقية»)، واشترাকে في الأشكال

الاقتصادية الحديثة في استعباد البشر في كل مكان تقريباً»⁽⁶⁸⁾. «ليس من قبيل المصادفة، إذن، أن أول ظهور للشركة كان في سياق التوسع الكولونيلي»⁽⁶⁹⁾، وحدها تخصصات الأحياء والطب والكيمياء والفيزياء والفلسفة والقانون والتعليم والتاريخ تنتمي إلى النطاق المركزي بينما تنتمي الآداب والفنون إلى النطاق الهامشي، فالنطاقات المركزية هي التي دعمت هذه التخصصات. ولعل ما يشهد على ذلك مشاركة العلماء من تخصصات مختلفة في الحملات، مثل حملة نابوليون بونابارت على مصر، على نحو يبين صدور ذلك عن النطاق المركزي الذي تحكمه السيادة.

خامساً: الإبادة الحداثيّة

استلهمت عدة اتجاهات فكرية من مالتوسية وداروينية اجتماعية ونظريات عنصرية ونفسية لتفسير الإبادة. يرى مالتوس أن التزايد الطبيعي على نحو يفوق تزايد الموارد البشرية، يهدد الحياة الإنسانية، وإذا ما لم يتم التحكم في هذا التزايد سوف تفعل الطبيعة فعلها لخلق التوازن، بفعل

(66) مافيزولي، دنيا المظاهر وحياة الأئقنعة لأجل أخلاقيات جمالية، ص 14.

(67) انظر: مافيزولي، حصّة الشيطان: الشر المحتوم وتجلياته.

(68) حلاق، قصور الاستشراق: منهج في نقد العلم الحداثي، ص 285.

(69) المصدر نفسه، ص 320.

المجاعات والحروب، وبسبب هذه التحليلات ألحقت لعنة الإبادة بالمالتوسية. لا يختلف تحليل مالتوس عن أفكار الداروينية الاجتماعية التي ترى أن البقاء للأصلح، القابل للتكيف والتطور، هي صفات تنطبق على الإنسان الأوروبي دون غيره من المجتمعات المتهمه بالجمود والسكون. وسارت على هذا المنحى نظريات عنصرية تبرر الإبادة باسم العرق الأسمى، كما تمثل ذلك الحركة الصهيونية.

لقد سادت مثل هذه التفسيرات في القرن التاسع عشر وبعده، ما جعل من السهولة بمكان تفسير الإبادة والحروب بهذه الأفكار، وعلى خلاف هذه التحليلات، يرى وائل حلاق أن الإبادة نتيجة لبنى الحدائثة، فهو لا يفسرها بالنظريات العنصرية، لأن الخطاب العنصري أداة مثل أدائية التشكيل الخطابى الحدائثى، إذ يكتب: «يلزمني أن أؤكد أن النظريات العنصرية لا يمكن أن تكون مفيدة كتفسير للإبادة أو للطريقة التي نفذت بها الكولونيالية مشاريعها الاستغلالية»⁽⁷⁰⁾، يذهب بحث وائل بعيداً في المشكلة بتمييزه الدقيق بين بنى الكولونيالية وأدواتها، فالتصوير المشوّه للشرق ليس سوى أداة، كما النظريات العنصرية، لكن قد تفقد مثل هذه التحليلات جدتها إذا ما قارناها بما كتبه زيغمونت باومان قبل حلاق، منذ عقود، منذ 1989 تحديداً؛ تاريخ صدور كتابه **الحدائثة والهولوكوست**، الذي يوضح فيه كيف أنتجت الحدائثة الإبادة، ودور العلم الحدائثى في ذلك، الذي تحدث وائل كذلك عن دوره في الكولونيالية، لاحظ باومان أن «جريمة الهولوكوست وغيرها من جرائم النازية ارتكبت بتعاون كامل مع مؤسسات العلم الألمانية، وهي ملاحظة يمكن اكتشاف صحتها بسهولة في جميع تجارب الإمبريالية الأخرى خارج أوروبا»⁽⁷¹⁾. ليس الهولوكوست ومختلف أشكال الإبادة لحظات استثنائية بل هي جزء من بنى الحدائثة، إنه «اختبار للحدائثة الغربية»⁽⁷²⁾. وهذا التشابه بين فكر زيغمونت باومان ووائل يحتاج إلى تحليل كافٍ.

كتب وائل أن «المناطق الخاضعة للكولونيالية هي الموقع الذي تشمل فيه السيادة ممارسة القوة خارج القانون»⁽⁷³⁾، وأن أخطر أنواع الإبادة هو الإبادة البنيوية الذي أخفته التشكيلات الخطابية الحدائثة، التي لم يتم الانتباه إليها بالنظر إلى طغيان نموذج واحد للإبادة هو القتل السريع، الذي يقدم الهولوكوست مثلاً عنه.

تنزع التخصصات الأكاديمية المرتبطة بالنطاق المركزي إلى دعم الكولونيالية والإبادة. فهذه الأكاديميا الخاصة بالنطاق المركزي، وليس الاستشراق وحده، هي التي تضع أسس الكولونيالية والإبادة، وبخاصة مبدأ الفصل بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، و«مبرر وجود بعض العلوم ومجالات المعرفة تقوم بنيوياً ومنطقياً على مفاهيم مقوننة من التدمير والاستغلال والصنف وهي أمور تخضع جميعها إلى مفهوم الكولونيالية العالمية والشاملة»⁽⁷⁴⁾. الإبادة هنا هي إعادة هندسة شاملة للثقافة والفرد الخاضعين للكولونيالية، هندسة تجعله راغباً في التحكم وممارسة السيطرة،

(70) المصدر نفسه، ص 310.

(71) باومان، **الحدائثة والهولوكوست**، ص 19.

(72) المصدر نفسه، ص 57.

(73) حلاق، **قصور الاستشراق: منهج في نقد العلم الحدائثى**، ص 316.

(74) المصدر نفسه، ص 206.

وتُعدّ عقيدة التقدم الحداثيّة مسؤولة عن هذه الإبادة. لا يظهر عند حدود هذا المستوى اختلاف أو تمايز بين تحليلات وائل عما كتبه زيغمونت باومان، عدا ربطه بين مفاعيل النطاق المركزي الغربي، والإبادة، وهو ما يعني أن نقد الحداثة يكون عميقاً ومدمراً إذا ما تم توظيف مفهوم النطاق المركزي، الذي يعد قوة أساسية في عمل وائل.

يظهر الإنسان غير الأوروبي وفق عقيدة التقدم خارج مسار التاريخ، بل يهدد مشروع الحداثة؛ لهذا يجب تغييره، ومحوه إن اقتضى الحال ذلك، ما يعطي مبرراً للمشروع الكولونيالي، وأشكال الإبادة التي ولدتها. ويعد تصوير غير الأوروبيين أداة توظيفها الحداثة الإبادية. إن عقيدة التقدم الخبيثة هذه كما يسميها وائل حلاق، وهي عقيدة أساسية في الحداثة، مسؤولة عن الإبادة، وهذه، الإبادة البنيوية «هي الأساس التاريخي للمشروع الحداثي نفسه»⁽⁷⁵⁾،

إن حصر الإبادة في بعدها السياسي، المتمثل بالقتل والتدمير، حجب باقي أوجه الإبادة، التي يقدم حولها وائل مثال الدولة العثمانية. فإبادة العثمانيين تُعدّ «أوضح النماذج الكلاسيكية للإبادة البنيوية، بل وأوضح [...] من الإبادة التي تعرض لها سكان أمريكا الأصليين على يد الأوروبيين»⁽⁷⁶⁾. وقد تحقق ذلك بممارسة الدول الكولونيالية ضغطاً على الدولة العثمانية لإدخال إصلاحات في نظامها القانوني والاجتماعي والسياسي خلق ذوات جديدة.

تتجاوز الكولونيالية شكلاً من أشكال السيطرة، إذ تربطها علاقة بنيوية مع الإبادة، وبالسيادة الطبيعية. فقد جعل «نطاق الفلسفة المركزي من السعي للمادية البحتة ومن النهم المادي الذي لا يشبع عملاً عظيماً، وأضفى عليه شرعيته من خلال تزيينه بخطاب منمق اكتسب - بدوره - قوة الأدائية الخاصة به»⁽⁷⁷⁾. يختصر هذا الاقتباس طبيعة الروابط بين الحداثة والإمبريالية والكولونيالية، فقد تشبع العلم المرتبط بالفلسفة بهذه النظرة السيادية، ودعم من طرف الدولة الحديثة. وأصبح ما يقوله العلم حقيقة لا مهرب منه للجميع. ذلك أن ما جعل العلم مدمراً ليس مضمون هذا العلم في حد ذاته بل استخدامه السيئ، وما منحه هذا الاستخدام هو فكرة السيادة الضاغطة على مجمل حقول المعرفة. وتواصل الأكاديميا تسييد هذه النظرة السيادية لكونها تسعى إلى خلق الإنسان الاقتصادي المخطط المحقق للربح، وهو ما يعزز «نوعاً متطرفاً من عدم الاكثراث بالعالم والآخرين»⁽⁷⁸⁾ الذي أنتج إبادة الطبيعة والإنسان، واستعباد المجتمعات.

خاتمة

سائل وائل حلاق الذات الغربية، انطلاقاً من مفهوم السيادة، مساءلة تتجاوز السائد من النقد من جهة كونها تضع النطاق المركزي الغربي موضوع نقد، وتبين نزعه السيادية، وتقارنه بالنطاق المركزي للحضارة الإسلامية الذي تمثل الأخلاق أساسه. وقد ساهمت الحداثة في دفع النطاقات

(75) المصدر نفسه، ص 323.

(76) حلاق، إصلاح الحداثة: الأخلاق والإنسان الجديد في فلسفة طه عبد الرحمن، ص 325.

(77) حلاق، قصور الاستشراق: منهج في نقد العلم الحداثي، ص 279.

(78) المصدر نفسه، ص 282.

المنافسة للنطاق المركزي الغربي إلى الهامش. وتتمثل آثار هفمنة النطاق المركزي فف الكولونفالففة والإفافة، الناتجتفن من نزعة التفسفد التي تحرك الذات الأوروبية، وتضعها الدولة بمختلف مؤسساتها، التي تعفد بفورها إنتاف هذه الدولة المتفسفة.

وفعدّ التفكفر فارف المعفار الحدائف أساسفًا لمساءلة بنف الحدائفة، إذ تملك النطاقات الهامشففة قءرة حرفة على تأزفم بنف الحدائفة. إن هذا النقد بقءر ما هو مهم، ففطلب من وائل حلاف مقابلفه مع فكر ما بعء الحدائفة، الذي ففنتقء الحدائفة كذلك، لأن نقد وائل، كما ففبءو لنا، اسففاف من النقد ما بعء الحدائف، وخصوصًا أطروحة زفغمونف باومان، حول الهولوكوس والحدائفة، وبالقءر نفسه عمق أزمة الفكر الغربي. ولا بعء لأطروحة وائل حلاف من أن فقءم المزفء من فحلفل علاقة أطروحتف مع الفللفة النسوففة، وفللفة العلم النسوففة، كونهما تزعمان مناقشة الحدائفة من فارف الإطار الحدائف كما فؤكد سانءرا هارءفنغ، وفسهم فحلفل هذه الجوانب فف فوضفح الكففر من الأسئلة التي فثار فف ذهن القارى، أثناء قراءة أطروحة وائل المءهشة، بما ففضمفه من سؤال الأخلاق، الذي فسفمر الفكر ما بعء الحدائف ولفء فكر فففشف فف نقءه، فمن ءون فقءفم فحلفلات موسعة فف هذا الجانب، لن فحظف أطروحة وائل، المهمة، بما فسفحق من فقءفر، لأن المعفار الحدائف ما زال فمارس ضغفًا كبفرًا على القراء □

نظام الحكم في عُمان بين فقه المذهب والممارسة السياسية دراسة تاريخية(*)

تهاني بنت عبد الله الحوسني (**)

ماجستير في التاريخ، وكاتبة من عُمان.

تمت الأبحاث السياسية التي شهدتها الدولة الإسلامية في القرن الأول الهجري بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان نقطة تحول لظهور قوى معارضة للسلطة الحاكمة، بدءاً من عهد الخليفة علي بن أبي طالب وانتهاءً بالدولتين الأموية ثم العباسية، إذ تحولت بمواقفها ومنطلقاتها السياسية إلى تيارات سياسية وعقائدية، نشأت وتبلورت من خلال الممارسات السياسية التي اتبعتها الدولة الأموية ضدها، ووفق تفاعلها مع الواقع السياسي المحيط بها.

وعلى الرغم من كل الثورات والحركات المعارضة وسفك الدماء واستخدام القوة في شتى بقاع العالم الإسلامي لم يتمكن الوعي الإسلامي من حل إشكالية السلطة وشرعيتها، إذ لكل تجربة ظروف تتطلب اجتهاذاً، فاختلط الدين بالسياسة، وتلازما حتى أصبح الخليفة يجمع بين السلطتين الزمنية (حاكماً للمسلمين) والدينية (خليفة للرسول). وكان للفجوة الحقيقية التي أحدثتها تجربة الدولتين الأموية والعباسية أثر بالغ في جمود فكرة الاختيار والشورى، فلم تتخذ صيغاً عملية، واكتفت تجربتهما بفرض مفهومي ولاية العهد والوراثة بين القضاء والقدر لتثبيت شرعية الأولى، وفكرة ظل الله للتجربة الأخرى، وفي رغبة السلطة السياسية فعلياً في ترسيخ وجودها وتحقيق مركزيتها في العالم الإسلامي، الذي اتضح باستتثار الخلفاء بالسلطتين السياسية والدينية.

إلا أنه في الواقع لم تتشابه الظروف بين كل التجارب السابقة، بدءاً من الخلافة الراشدة وانتهاءً بالعباسية، وهذا ما أوصل إلى عدم الاستقرار في التعاطي مع المستجدات والقضاء على الثورات بالقوة وتحكمها في إقرار الخلافة بسلطتها وشرعيتها، فتحوّلت التيارات السياسية تدريجاً في ظل

(*) تمثّل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي سيصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية قريباً تحت العنوان نفسه.

tahaniahosni11@gmail.com.

(**) البريد الإلكتروني:

الاضطهاد والاستبداد من جدل فكري إلى معارضة للتنصيب السياسي الذي استحدثه الأمويون وإضفاء الدين بسلطة نصوصه كصبغة شرعية للممارسات ومن ثم تحولها إلى مذاهب دينية للإقرار الشرعي بأحقية كل تيار بالتعبير عن آرائه وأفكاره ورؤاه.

تمثّل الإباضية إحدى الفرق التي انبثقت من الخوارج المُحكّمة التي انفصلت عن جيش علي بن أبي طالب، وانتهجت نهجًا مخالفًا عن الفرق الأخرى المعارضة للسلطة المتمثلة بالشيعة وفرق الخوارج: الصُفريّة والأزارقة والنجدات وغيرها في جوانب، وتقاطعت معها في جوانب أخرى، إذ تشكلت خلال المرحلة التأسيسية ملامح مبادئها وشعاراتها السياسية ثم تبلورت مع الممارسة السياسية أطر فكرها دينيًا وسياسيًا وفق المحيط الجغرافي والظروف التي انطلقت من خلالها من البصرة إلى اليمن وعُمان وشمال أفريقيا.

مثّل الفكر الإباضي منعطفًا للتجربة السياسية التي خاضها العُمانيون ولا سيّما بعدما اتضحت ملامحه وطلّقت أفكاره عمليًا في نهاية النصف الأول من القرن الثاني هجريًا/الثامن ميلاديًا بإعلان ولادة الإمامة الأولى بعُمان سنة 132هـ/748م. وعلى الرغم من نهاية التجربة عمليًا بعد عامين من إعلانها إلا أن محاولات إعادة إحيائها استمرت حتى نجح أتباع المذهب في إعلان إمامتهم الثانية عام 177هـ/793م.

أثرت الأحداث التي شهدها قيام الإمامة الأولى في عُمان ثم سقوطها بعد عامين في محاولة الإباضية إحياء الإمامة فيها، ولكن باستيعاب المجتمع العُماني بأبعاده القبلية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لتنطلق منه التجربة العملية للإمامة الثانية التي امتدت من نهاية القرن الثاني إلى الرابع الهجري، الذي انعكس بدوره على مسارها وبقائها - على الرغم مما مرّت به من مراحل قوة وضعف - في تطور الفكر الإباضي ومعالجته للمستجدات وما فرضه الواقع السياسي والاجتماعي عليه. وقد تمثّل ذلك التطور بما يمكن أن نسميه النظرية السياسية وفق رؤية الإباضية التي عالجت مسألة الإمامة وأحكامها وشروطها وتقاليدها، حيث سعت من خلالها إلى تنظيم أتباعها، وتأسيس نظام حكم مغاير للنظام السائد في الدولتين الأموية والعباسية القائم على المبادئ والمفاهيم التي انطلقت منها الحركة الإباضية، كما شرّع فقهاء المذهب لتنظيم المجتمع ووحدة صفه ومعالجة مستجدات أوضاعه المتباينة في الجوانب السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها الكشف عن الظروف والأوضاع التي أسهمت في تحوّل الإباضية من مجرد موقف سياسي تجاه الأحداث التي عصفت بالأمة الإسلامية في القرن الأول هـ/ السابع م إلى تيار سياسي له نظريته السياسية في الحكم، نجح تطبيقها في عدة بقاع من العالم الإسلامي ولا سيّما في عُمان وبعض من بلاد المغرب العربي، إذ نشأت هذه النظرية من منطلقات سياسية معارضة لممارسات الدولة الأموية، ثم تكونت وتبلورت نتيجة علاقات وظروف معقدة في محيطها الجغرافي والاجتماعي والسياسي الذي تفاعل مع ثوابتها وأثر في ممارستها واتجاهاتها ومتغيرات قواها بين مبادئها وتقاليدها والموروث الاجتماعي المحلي.

يأتي اختيار الحقبة التاريخية الممتدة من القرن الثاني إلى الرابع هـ/الثامن إلى العاشر م لاعتبارين أساسيين متناقضين: الأول، يعبر عن مرحلة قوة تمثلت بقيام الإمامة الإباضية الثانية

وتميزت في الوقت نفسه بالاستقرار السياسي والقوة والازدهار. أما المحدد الزماني الآخر وهو الذي ختمت به الدراسة؛ فيعبر عن مرحلة الضعف بسقوط الكيان السياسي للإمامة في نهاية القرن الثالث هـ/ التاسع م، ودخول البلاد حالة من التفكك والصراع انتهت بالسيطرة الخارجية على عُمان.

هناك عدد من الدراسات التي أرخت النظام السياسي (الإمامة) في عُمان، أو التي تناولت أبعاد الفكر الإباضي وفق سياق تاريخي سعت من خلاله إلى تحليل مرئياته، إلى جانب الدراسات التي أرخت الأحداث السياسية والتاريخية فيها؛ إلا أن ما يمكن أن يميز هذه الدراسة أنها ستحاول تحليل الفكر الإباضي وفق فلسفة (النظرية والتطبيق) ضمن سياق التاريخ وتفاعل كل من فقه المذهب والواقع بناء على ما تفرضه المستجدات والظروف، ومعالجة الدوافع والمتغيرات التي طرأت على مبادئه وتقاليد عبر القرون الثاني إلى الرابع هـ/ الثامن إلى العاشر م، وما للأوضاع الداخلية والخارجية من أثر في نظرية الإمامة وتقاليدها، ومدى محاولتها استيعاب خصوصية التجربة العُمانية في نظام الحكم، حيث ستركز الدراسة على ممارسة مبادئ النظرية السياسية للإمامة وتفاعلها مع قوى

مثل مقتل الخليفة علي نقطة حاسمة في انتهاء عهد الخلافة الراشدة وانتقال الحكم إلى بني أمية بإعلان معاوية خليفة للمسلمين، وانعكاس ذلك على استقرار حكم بني أمية في ظل الصراع بينهم ومعارضيتهم.

المجتمع وانعكاس ذلك على تطور الفقه الإباضي في عُمان ضمن الإطار النظري والعملية.

في إطار ذلك تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- 1 - الكشف عن أبرز الأوضاع الداخلية والخارجية التي أثرت في الفكر السياسي الإباضي وكيف تعامل معها خلال القرون الثاني إلى الرابع هـ/ الثامن إلى العاشر م.
- 2 - تشخيص الأوضاع والأساليب التي سعى من خلالها الفكر الإباضي لاستيعاب البعد القبلي وأبعاد ذلك على كل منهما.
- 3 - الوقوف على مبادئ الفكر السياسي الإباضي ومدى مواكبته للمستجدات والمتغيرات التي أملتتها الأوضاع السياسية خلال حقبة الدراسة.

وتتمحور الإشكالية التي تناقشها الدراسة حول التساؤلات التالية:

- أ - كيف أثرت الأوضاع الداخلية والخارجية في الفكر السياسي الإباضي في عُمان؟
- ب - كيف تعامل الإباضية مع الوضع القبلي في عُمان والتنظير الفقهي لتقاليد المذهب بناءً على الأوضاع والمستجدات؟
- ج - لماذا انتقل الثقل السياسي من رؤساء القبائل إلى الأئمة الإباضية في القرن الثاني إلى الرابع هـ/ الثامن إلى العاشر م، ومن ثم حدث العكس في القرن الرابع هـ/ العاشر م؟ وما أثر ذلك في فقه المذهب والمجتمع العُماني؟
- د - ما مدى تطبيق الإباضية في عُمان لمبادئ الإمامة وتقاليدها وأحكامها وشروطها خلال حقبة الدراسة؟

ستعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للأوضاع السياسية التي واكبت نشوء الفكر الإباضي ونظريته السياسية وأثرها في الممارسة الواقعية، ومدى تطبيق الأحكام النظرية الاجتهادية، وأثر المذهب في المجتمع الذي انضوى فيه من خلال الفقه والتشريعات والأحكام، واستقراء نصوص الفقه السياسي، وهل واكبت تلك النصوص المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: انبلاج الفكر السياسي الإباضي

سنعرض أبرز الأحداث السياسية في العالم الإسلامي وأثرها في انبلاج الفكر السياسي الإباضي من خلال تطور الخلافة وأبرز التطورات السياسية التي شهدها العالم الإسلامي بعد أحداث الفتنة والتحكيم في القرن الأول هـ/ السابع م، والتركيز على الممارسات السياسية للدولة الأموية والعباسية التي من خلالها انطلقت مبادئ المحكمة والمنعطفات التي بسببها انقسمت إلى عدة فرق لها مبادئها وأفكارها المتعلقة بنظام الحكم ومن ضمنها الإباضية، التي تحولت من تيار سياسي إلى مذهب كبقية المذاهب الأخرى.

ما يهمنا في هذا الصدد هو وصول الصراع والخلاف السياسي على شرعية السلطة وسلطة الخليفة نفسها إلى مرحلة الخروج عنه، كما كان عن عثمان ومن ثم عن علي الذي سعى إلى إبقاء الأمة في وحدتها وتماسكها، وخلال حربه في صيفين (37هـ/657م) ضد معاوية قبل علي بمشورة جيشه في قبول التحكيم الذي رفع شعاره جيش معاوية، إلا أن جزءاً من جيش علي رفض فكرة التحكيم جملة وتفصيلاً فانقسم جيشه إلى معارضين للتحكيم ومؤيدين له، وهم السواد الأعظم، حقناً للدماء وظناً منهم أن طلب التحكيم اعتراف من جيش معاوية بالاستسلام والهزيمة⁽¹⁾.

في الجانب الآخر، مثل مقتل الخليفة علي نقطة حاسمة في انتهاء عهد الخلافة الراشدة وانتقال الحكم إلى بني أمية بإعلان معاوية خليفة للمسلمين، وانعكاس ذلك على استقرار حكم بني أمية في ظل الصراع بينهم ومعارضيتهم المتمثلين بـ: شيعة علي الذين التفوا حول بنيه في العراق، وخروج عبد الله بن الزبير والصحابة والتابعين (التيار التقليدي) المطالبين بالشورى في الحجاز، والخوارج المتطرفين من جهة أخرى، بينما سيمثل انحياز الخوارج المعتدلة عن الحرب تحولاً في نهج الحركات المعارضة من السيف إلى التنظير السياسي والدعوة المبنية على آراء ومبادئ.

كان الخوارج مجرد جماعة لم تستكمل بعد كل مقومات التكوين، تبنت مبادئ مخالفة لما هو سائد ولم تكن فرقة سياسية أو حزباً دينياً، فكانت هذه الآراء تعبيراً عن رفضهم للممارسات وحرصهم على الحفاظ على تجربة الرسول وخليفته؛ لذلك لمّا حاول علي إعادة الخوارج المُحكّمة الذين خرجوا من الكوفة إلى النهروان، رفضوا فاشتبك الفريقان في قتال قضى فيه علي على أغلبهم من بينهم عبد الله بن وهب الراسبي. كان لهذه الموقعة تطور حاسم في تكوين الخوارج حيث

(1) عبد الجواد ياسين، السلطة في الإسلام: العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1998)، ص 232، وهشام جعيط، الفتنة، ط 3 (بيروت: دار الطليعة، 1995)، ص 206.

اختلفوا فيما بينهم وانقسموا بين فريق فضل عدم الخروج وآخر اعتبر من خالفهم كفاراً وعلى ضلال.

أما التحول في الإطار المفاهيمي فقد تبلور في فكر الخوارج وفق ما حدث من انقسام بينهم بعد خروجهم من السجن، إذ اختلفوا في مسألة الخروج وإعلان الثورة لإسقاط الدولة الأموية بين مؤيد ومعارض⁽²⁾، وتعمق الخلاف بينهم في المبادئ الفرعية المبنية على مسألة قبول الآخر أو تكفيره ومسألة الاستعراض والقتل، مما كان له نتائج خطيرة في تطور مبادئهم السياسية ومواقفهم، وأثر ذلك في سلوك الحركات الخارجية بين التطرف والاعتدال.

فمن أيد عدم الخروج عُرفوا بالقعدة لعودهم عن القتال ومحاربة الظالمين⁽³⁾، أما الفريق الآخر فهم الخوارج الأزارقة⁽⁴⁾ الذين تطرفوا في مسألة الخروج والثورة ضد من يخالفهم وتكفيرهم واستبعاد الآخرين عنهم، واستحلال أعراضهم وأموالهم⁽⁵⁾.

وكان من نتائج هذا الخلاف والجدل الفكري حول هذه الآراء أن انقسم القعدة أنفسهم مرة أخرى إلى الصفريّة الذين شددوا على ضرورة الثورة وقتال الأمويين، والفريق الآخر استمر على القعود إلى أن تحين الفرصة المناسبة، فأنكروا التعرض للناس

لعل أبرز الأسباب التي ساهمت في نشأة الفكر السياسي الإباضي وتمثّل مفاهيمه ومبادئه، إلى جانب الخلاف السياسي الذي نجم بعد استيلاء بني أمية على الحكم [...] هو تبني الحركة الإباضية موقفاً سياسياً منكفئاً ثم تحولها إلى تيار معارض إلى جانب التيارات الفكرية السياسية الأخرى، ثم إلى مذهب ديني عقائدي

(2) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، تصحيح وتعليق أحمد فهمي محمد، ط 2 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1992)، ج 1، ص 163-164، ومهدي طالب هاشم، الحركة الإباضية في المشرق العربي، ط 2 (لندن: دار الحكمة، 2003)، ص 52.

(3) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري: تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 11 ج، ذخائر العرب؛ 30 (بيروت: دار سويدان، 1968)، ج 5، ص 238-240، وعضو محمد خليفات، نشأة الحركة الإباضية، (عمّان: مطابع دار الشعب، 1982)، ص 95-97.

(4) نسبة إلى نافع بن الأزرق بن قيس البكري الوائلي، كان أمير قومه وهو من أهل البصرة، شارك في حرب علي ضد معاوية وانشق عن جيشه رافضاً التحكيم ثم انشق عن المحكمة وخرج بأتباعه من البصرة إلى الأهواز فغلبوا عليها، قاتلوا ابن الزبير والأمويين، استحلوا الدماء وكفروا من يخالفهم من الخوارج والمسلمين وقد قضى عليهم القائد الأموي المهلب بن أبي صفرة وقتل قائلهم آنذاك وهو قطري بن الفجاءة. عن الأزارقة، انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص 111-115؛ وخير الدين بن محمود الزركلي، الأعلام، ط 15 (بيروت: دار العلم للملايين، 2002)، ج 7، ص 351-352، ومحمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية (القاهرة: دار الفكر العربي، 1980)، ص 73.

(5) أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني، الدليل والبرهان، تحقيق سالم بن حمد الحارثي، ج 2 (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1983)، ج 3، ص 30-36؛ خليفات، المصدر نفسه، ص 81؛ مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب، ط 3 (القاهرة: الدار المصرية-الليبية، 1997)، ص 125، وأبو زهرة، المصدر نفسه، ص 70.

واستباحة قتلهم ونهبهم⁽⁶⁾، وقد كانوا بقيادة عبد الله بن إباض⁽⁷⁾، وتشير المصادر إلى نسبة الفرقة إليه التي عرفت بالإباضية⁽⁸⁾.

ثانياً: اختيار الإمامة نظاماً للحكم

ولعل أبرز الأسباب التي ساهمت في نشأة الفكر السياسي الإباضي وتمثّل مفاهيمه ومبادئه، إلى جانب الخلاف السياسي الذي نجم بعد استيلاء بني أمية على الحكم وتحويله إلى حكم وراثي، ومن ثم استخدامهم القوة والعنف والقهر والاضطهاد، هو تبني الحركة الإباضية موقفاً سياسياً منكفئاً ثم تحولها إلى تيار معارض إلى جانب التيارات الفكرية السياسية الأخرى، ثم إلى مذهب ديني عقائدي؛ فتحول أصل الخلاف حول طريقة الحكم والاختيار والصراع على السلطة، ومحاولة الحفاظ على مبادئ العدالة والشورى والحرية إلى فرق عقدية وأخرى فقهية، اكتسبت خلاله الإباضية مع طول المسلك الفكري والتدارس العلمي والفقهي تنظيراً فكرياً دينياً وعقائدياً، فاتخذت مساراً اتسم بالاعتدال في ظل وجود مسارات أخرى متطرفة.

اختار الإباضية مصطلح «الإمامة» عوضاً من الإمارة والخلافة التي تأتي كلها بمعنى واحد وهو نظام الحكم، «فلم يستعملوا مصطلح «الخلافة» إلا في حق الخلفاء الراشدين لكون بيعة الخلافة تتم بإجماع الأمة كلها وتجب طاعة الخليفة على الجميع، وأما الإمامة فتكون بيعة خاصة زماناً ومكاناً وفي المذهب الواحد غالباً. واستمد هذا المصطلح أصله من سورة البقرة من قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾⁽⁹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ قُلُوبِنَا إِيمَانًا وَمَنْ يَشَاءُ مِنْ قُلُوبِنَا إِكْفِرَانًا﴾⁽¹⁰⁾. على أنها لا تجب إلا بتوافر شروطها وهي: القوة في المال والعدد والعلم⁽¹¹⁾. ويعرفها الماوردي على أنها: «موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا»⁽¹²⁾.

(6) خليفات، المصدر نفسه، ص 108.

(7) هو عبد الله بن عمرو بن إباض المري التميمي من بني صريم بن الحارث من بني تميم إحدى القبائل المضربية، إذ انتقل والده من نجد إلى البصرة. وردت أول معلومة حول حضوره السياسي في دوره في الدفاع عن مكة في حرب الأمويين ضد ابن الزبير عام 63هـ/682م، وأنه أحد زعماء المحكمة الذي برز زعيماً للإباضية بعد عن انقسامهم عن الأزارقة بسبب تعارضهم على بعضهم في مسألة الخروج، تشير المصادر أنه أدى دوراً ثانوياً في التأسيس والقيادة، إذ كان يتلقى الأوامر من جابر بن زيد، على الرغم من فصاحته وعلمه، وقد أعلن عن آرائه في مسألة التطرف ورفضه لآراء المتطرفين من الخوارج إلى جانب الفرق الأخرى من الشيعة والمعتزلة والمرجئة. وتجمع المصادر الإباضية على أنه لم يكن إماماً لهم ومؤسساً لدعوتهم على أنه اختفى وأقلع من بعده الإباضية عن المناقشة العلنية مع المخالفين، ولا تذكر المصادر أي معلومات عن اختفائه ونهايته. انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج 1، ص 212-21؛ عمرو النامي، دراسات عن الإباضية، ترجمة ميخائيل خوري (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2001)، ص 44-45، وخليفات، المصدر نفسه، ص 119-123.

(8) ذكر الشهرستاني عنهم في الملل والنحل: «دار مخالفيهم من أهل الإسلام دار توحيد لإمعسكر السلطان فإنها دار بغي»، ج 1، ص 131 في إشارة إلى نبذهم فكرة التكفير والاعتداء.

(9) القرآن الكريم، «سورة البقرة»، الآية 124.

(10) المصدر نفسه، «سورة الفرقان»، الآية 74.

(11) مجموعة باحثين، معجم مصطلحات الإباضية (مسقط: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 2008)، ج 1، ص 60.

(12) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية (بيروت: دار الكتب العلمية،

1982)، ص 5.

ويتولى أمر الإمامة الإمام المسؤول عن رئاسة الحكم وتطبيق الشرع ورعاية شؤونها وشؤون الرعية بتسيير حوائجهم والفصل بينهم، ويرى الإباضية ألا يتولى هذه المسؤولية إلا من يتم اختياره من قبل أهل الحل والعقد، ويتوافر شروط استحقاقه من الجانب العلمي والخلقي والخلقي، وبعد تنصيبه تصبح طاعته واجبة على الأمة. ومصطلح «الإمام» قرآني الأصل يدل على المسؤولية الدينية في التقدم في الدين والصلاة والولاية العظمى للسياسة الشرعية، لذلك فهو في المعنى الاصطلاحي أعم من الخليفة. ويتم تقسيم الأئمة لاعتبارات أهمها: حسب نوع إمامته، فيما أن يكون إمام دفاع أو ظهور أو كتمان أو شراء، ينصب فيها وفق المرحلة المناسبة، أو حسب السلوك فيكون إمام هدى أو ضلالة أو ضعيفاً أو جائراً⁽¹³⁾.

على الرغم من القيم والمبادئ التي انطلقت منها الإمامة في مناهضتها للمركزية والحكم الوراثي والاستبداد بالسلطة وسعيها لتحقيق مبادئ الشورى والعدالة والمساواة إلا أنها لم تتمكن من إنفاذ أحكامها في منع التجمع القبلي، فقضت على الأحلاف القبليّة المناهضة لها بحلف قبلي آخر.

ثالثاً: التحولات في نظام الحكم الإباضي

لا بد من الإشارة إلى التحولات التي شهدتها نظام الحكم القبلي السائد في عُمان قبل إعلان الإمامة الإباضية فيها، ثم قيام الإمامة الأولى والظروف التي رافقت ذلك ثم سقوطها، ومن ثم إعلان الإمامة الثانية والأوضاع التي تشكلت من خلالها التجربة العملية للنظرية السياسية عند الإباضية، وتفاعلها مع القوى القبليّة في المجتمع العماني، وأثر ذلك في قوتها وبقائها أو ضعفها وزوالها.

فعلى الرغم من القيم والمبادئ التي انطلقت منها الإمامة في مناهضتها للمركزية والحكم الوراثي والاستبداد بالسلطة وسعيها لتحقيق مبادئ الشورى والعدالة والمساواة إلا أنها لم تتمكن من تنفيذ أحكامها في منع التجمع القبلي، فقضت على الأحلاف القبليّة المناهضة لها بحلف قبلي آخر تضمن من خلاله بقاءها واستمرارها، في محاولة لخلق حالة من التوازن بين ثوابتها وخصوصية المجتمع القبلي العماني، وهذا ما جعل الإمامة في عُمان محتكرة على الأغلب في قبيلة اليمحم من دون القبائل الأخرى، وأن يكون الإمام يمانياً والعلماء نزاريين.

(13) إمام الضلال: الذي يخالف ما هو معلوم من الدين أو الذي يعطل الحدود، وعكسه إمام الهدى القائم على الحدود والأوامر والعدل والمتجنب للنواهي. الإمام الضعيف: هو الذي يفتقد الكفاءة العلمية والخلقة والخلقية لإدارة شؤون البلاد، ويشترط عليه ألا يتخذ قراراً أو يأمر أو يقوم بتنفيذه من دون مشورة أهل الحل والعقد. الإمام الجائر: الباغي على غيره من المسلمين بانتهاك حرمة أو سرقة أو قتله، والممتنع عن أداء حق طوبى به لله أو لعباده، ولمن ادعى بما ليس له حق فيه، ولمن يدعو إلى ضلال أو بدعة أو مخالفة في أمور الدين. انظر: مجموعة باحثين، المصدر نفسه، ج 1، ص 56-58 و123، انظر: أبو بكر أحمد بن عبد الله الكندي، المصنف (مسقط: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 2017)، مج 7، ج 10، ص 323.

إن التحول الحقيقي الذي شهدته عُمان هو تفكيك نظام قبلي ظل صامداً بتحالفاته ونفوذِه لأكثر من مئتي عام، وهذا يعني أن الإمامة المعلنة ستواجه تحولاً ليس على المستوى الديني فحسب، بل على مستوى المنظومة القبلية التي كانت تحكم المنطقة وفق التحالفات، لذلك كانت المهمة الأساسية هي تحقيق الوحدة القبلية وانضواؤها تحت حكم الإمامة وفق نظام يقوم على الشورى في اختيار الأئمة، ونشوء هذه الوحدة مرهون بولاء عشائرها تحت عقيدة المجتمع الإباضي المستند إلى فروض الولاية في علاقات أفرادها والبراءة ممن شذ عنها.

وقد أدَّى العلماء دوراً محورياً في هذه المرحلة في صوغ التحالفات بشكلها الجديد، إذ إن وجود العلماء ذوي الزعامة القبلية والدينية كفيل بجلب التحالفات القبلية وانضوائها تحت قيادتها مهما واجهت هذه الخطوة من صعوبات⁽¹⁴⁾.

كان حضور اليحمد (الفجح والكلب) اليمانية في الرستاق ونواحيها وسط عُمان أقل سياسياً وأقل عصبية قبلية من القبائل الأخرى، لكنهم أقاموا تكتلاً معادياً للحدانيين في الشمال التي تشكل فيها الحلف المعارض للإمامة من الجلندانيين والهنائيين والمهرة وبنو ناجية. التقت طموحات اليحمد القبلية والسياسية مع علماء الإباضية النزاريين بزعامة موسى بن أبي جابر الأزكوي ويبدو أن الطرفين اتفقا ضمناً على:

1 - أن تكون نزوى في الجوف عاصمة الإمامة⁽¹⁵⁾ ويكون فيها الإمام من اليحمد. أي أنه بعيد من سلطة قبيلته ونفوذها حتى لا تنفرد بالإمامة.

2 - يمثل النزاريون أهل الحل والعقد الذين توكل إليهم مهمة اختيار الإمام والاشراف على عقد بيعته، ومجلسه الاستشاري بما يتسق مع مبادئ الإمامة⁽¹⁶⁾.

في الواقع هذا الاتفاق لا يفكك التحالف السابق فحسب، بل يقصيه ويبعده من الإمامة جغرافياً وسياسياً، في ثنائيات تمثل تحالف اليمانية والنزارية في وسط عُمان (الرستاق والجوف)، وبين الإمامة واليحمد (العقيدة الدينية والطموح السياسي القبلي).

إن الدور الذي اضطلع به موسى بن أبي جابر خطير ومهم، وستكون منه ملامح العلاقة بين العالم الفقيه والإمام فيما بعد، إضافة إلى أثر التحالف الذي عُقد بين الإمامة واليحمد في الإمامة

(14) عبد الرحمن السالمي، «العلاقة بين الأئمة والعلماء وتطورات الدولة العُمانية حتى نهاية القرن 10هـ/16م: قراءة في السير العُمانية»، مجلة نزوى (مسقط)، العدد 30 (نيسان/أبريل 2002).

(15) في السابق كانت العاصمة في صحار المركز التجاري والاداري للجلندانيين، ورأى العلماء الإباضية اتخاذ نزوى مقراً للإمامة لأنها أكثر مناعة وصوناً للزعامة ببعدها عن السواحل وإحاطتها بالجبال، وبعدها عن أي غارة سواء من القبائل المعارضة لها في الشمال أو من أي غارات خارجية بما يتيح المجال والقدرة للإمام على التعبئة في حال التعرض للخطر، كما أنها تمتاز بالكثافة السكانية وتنوع في القبائل وأصولها، وتوفر الكلاً والأرض الخصبة والأفلاج بما يحقق الاكتفاء الذاتي. انظر: سالم بن حمود السيابي، العنوان عن تاريخ أهل عُمان (مسقط: نشر على نفقة أحمد بن محمد الحارثي: د. ت. أ.)، ص 64، وعبد الرحمن السليمان، مدينة نزوى في عهد الإمامة الإباضية الثانية (177-280هـ/793-896م): دراسة تاريخية وحضارية (مسقط: مؤسسة بيت الغشام، 2019)، ص 67.

(16) جون كرافن ولكنسون، الإباضية: أصولها وتطورها المبكر في عُمان، ترجمة هلال بن سعيد الحجري (مسقط: بيت الغشام للنشر والترجمة، 2014)، ص 333.

ذاتها والوسط القبلي في عُمان، إذ إن الإباضية بمبادئها لا تشترط انتماء الإمام إلى قبيلة معينة أو أن تقتصر عملية الاختيار في قبيلة محددة دون غيرها، لكن الواقع وضع الإمامة على المحك في أن تستغل الوسط القبلي وتكيف قدرتها مع خصوصيته لتضمن بقاءها واستمرارها. فهذا الاتفاق يعد قراءة للمشهد في المجتمع ومواجهة للوضع القائم على التحالفات بتحالفات مناهضة لها تدعم الإمامة وتمنحها شرعية في المجتمع وقبولاً وتمكيناً.

وقد تكونت ملامح الدولة التي تأسست في عهد الإمامة في مرحلة القوة من خلال المؤسسات التي ساهمت في إدارة شؤون المجتمع كركيزة أساسية تجلّت من خلالها قوتها وتمكينها واستقرارها، إلا أن مرحلة ما بعد عزل الامام الصلت بن مالك شهدت تغير الملامح السياسية لدولة الإمامة وفق النتائج التي ترتبت على العزل بتحول الثقل السياسي من الأئمة والعلماء إلى الزعامات القبلية، ومآلات الصراع على السلطة والتفكك السياسي الذي نتج منه تدخل قوى خارجية متمثلة بالدولة العباسية وخضوع عُمان لحكم أسر بني سامة وبني وجيه وتعرّضها لهجمات القرامطة، إلى جانب الجدل الفكري الذي تمخضت عن نظرية العزل وفق الأحداث التي قلبت موازين القوى السياسية وانقسام العلماء إلى تيارين فكريين تمثل بالنزوانية والرساقية وأثره في ماجريات الأحداث.

إن القيم الإباضية ومبادئها كانت تنتقد الخوارج في مسألة القتل غيلة، وانتهجت في هذه المسألة مبدأً واضحاً في منع قتل الجريح والأسير، إلا أن بعض الإباضية أجازوا قتل البغاة والجبابرة بعد إقامة الحجّة أو خلال الحرب، ولكن من دون قتل الأسير والجريح.

فقد كان للوقائع والأحداث دور في صوغ النص الفقهي وتوجهه في محاولة لتبرير الممارسات السياسية التي واجهت ما يتعارض مع المبادئ الإباضية أحياناً، وللتكيف الشرعي في أحيان أخرى وفق ما طرأ في المشهد السياسي، وبخاصة في ما يتعلق بشرط اختيار الإمام من اليمانية، وبما اعترض استقرار الإمامة من قوى معارضة من الأحناف القبلية السابقة، وهجمات خارجية تعرضت لها، وكان لهذا أثر كبير في إعادة صوغ المبادئ المتعلقة بنظام الحكم والإمامة في عُمان. ولقد شددت التجربة السياسية في عُمان على الشورى كمنهج في الفكر تقوم عليه منظومة الحكم الإباضي في عُمان بدءاً من اختيار الإمام؛ ثم العقد له والبيعة، وصلاحياته وواجباته التي تستوجب منه استشارة أهل الحل والعقد حتى لا يستبد بالسلطة، وبالتالي فإن شرعية السلطتين التشريعية والتنفيذية مستمدة من مشاركة العلماء والمجتمع في صنعها وإقرارها، وما يستوجب ذلك من طاعة وامتثال ونفاذ.

إن القيم الإباضية ومبادئها كانت تنتقد الخوارج في مسألة القتل غيلة، وانتهجت في هذه المسألة مبدأً واضحاً في منع قتل الجريح والأسير، إلا أن بعض الإباضية أجازوا قتل البغاة والجبابرة بعد إقامة الحجّة أو خلال الحرب، ولكن من دون قتل الأسير والجريح، لأن الأصل في قتال البغاة

دفع الظلم عن أهل الجور وإراحة المسلمين، أما الأسير والجريح فلا يمكنهما فعل شيء⁽¹⁷⁾، فبرروا الحاجة إلى قتل البغاة والخارجين على الإمامة بأن: «للمسلمين أن يقتلوا من قتلهم كيفما قدروا عليه غيلة أو غير غيلة»⁽¹⁸⁾، وذلك في محاولة للتعاطي مع ما تفرضه الظروف والمتغيرات السياسية، وما يفرضه السياق نفسه، على اجتهاد الفقهاء وفق الممارسات التي قد تعكس محاولتهم لاستيعاب هذه المستجدات من دون التقيد التام لما تركه السلف في سبيل الحفاظ على الإمامة ومراعاة المصلحة بما يطرحة الواقع من ضرورة في الحفاظ على المبادئ والتكيف والمرونة.

نلاحظ أن حالات الخروج عن الإمام كانت سياسية بتمرد المعارضين للإمامة وليس على شخص الإمام نفسه، أما دينياً فهي عند الإباضية مرتبطة بالتزامه بشروط بيعته القائمة على طاعة الله ورسوله والتزامه بالمشورة من دون أن يحدث ما تزول به إمامته، فن: «لا يحل لهم في عقد الإمامة أن يحلوا الإمام إلا بحدث يكفر به ويحل به دمه، ولا يحل عزله إلا بعد شهرة حدثه المزيل لإمامته... أو أن تحل به عاهة من زهاب سمعه أو بصره أو لسانه أو عقله»⁽¹⁹⁾.

رابعاً: توازن القوى بين الإمامة والقبيلة ودوره في الاستقرار السياسي والاجتماعي

إن الحفاظ على توازن القوى بين الإمامة والقبيلة أوجد قوة واستقراراً واتحاداً بين اتجاهات الإمامة والقبيلة والمجتمع⁽²⁰⁾. وتتم بيعة الإمام في يوم وفاة الإمام السابق امتثالاً لتقاليد الإمامة، ويشير إلى التعجيل في الاختيار؛ لأن كل الأمور منوطة بالإمام، ف «لا يجهز جيش، ولا تعقد راية، ولا يقام حد، ولا يحكم بحكم غير مجتمع ولا يؤمن إلا بإمام...»⁽²¹⁾، وكذلك يعكس حالة التوافق بين أهل الحل والعقد والمجتمع القبلي في القدرة على الاختيار ومن ثم الإجماع والبيعة من الناس، وقد يكون للتحالف مع اليمحدر دور في أن تنحصر الخيارات في عدد محدود من دون أن تكون عامة وشاملة، لتكون هذه إحدى أهم الممارسات السياسية التي فرضت على الإمامة لتحفظ بقاءها واستمرارها في عُمان استجابة لظروفها ووضعها الاجتماعي والسياسي، فتجاوزت فيها الإمامة شرط الانتماء إلى قبيلة ما، في محاولة لاستيعاب التوازن القبلي في عُمان، إلا أنها كرسنها بنحو آخر وطوعتها لما يخدم الإمامة فأفرغتها من أحد مضامينها في أن يكون الإمام ممن تنطبق عليه

(17) انظر: خميس بن سعيد الشقصي، *منهج الطالبين وبلاغ الراغبين* (مسقط: مكتبة مسقط، 2006)، ج 5، ص 184 - 185 و190.

(18) انظر: مجموعة علماء، *السير والجوابات لعلماء وأئمة عُمان*، تحقيق سيدة إسماعيل كاشف، ط 2 (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1989)، ج 1، ص 342.

(19) أبو بكر أحمد بن عبد الله الكندي، *الاهتداء والمنتخب من سير الرسول وأئمة وعلماء عمان*، تحقيق وشرح سيدة إسماعيل كاشف (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1985).

(20) جون كرافن ولكنسون، *الإمامة في عُمان*، ترجمة الفالح حاج التوم وطه أحمد طه (أبو ظبي: مركز أبو ظبي للوثائق، 2007)، ص 301.

(21) الكندي، *المصنف*، مج 7، ج 10، ص 50.

الشروط دون النظر إلى أصله القبلي والعرقى، مع الحفاظ على النمط الشكلي في البيعة القائم على اختيار أهل الحل والعقد عبر الشورى والإجماع.

على أنه بالرغم من حرص العلماء على هذا التوازن والتسوية كأحد التطورات التي فرضتها الظروف التي تداخلت مع شروط اختيار الإمام⁽²²⁾، إلا أنهم كانوا شديدي الحرص على ألا يتم اختيار الإمام إلا إذا انطبقت عليه الشروط، بأن لا يتم التشاور في هذا الأمر وأخذ البيعة إلا بعد موت الإمام الذي سبقه أو عزله حتى لا يحدث انقسام وشق في الصف⁽²³⁾، ولأن الإمامة «لا تجب لإمام بعد إمام أو عزله إلا عن مشورة أهل العلم ورضى منهم ثم تكون الحجة على من غاب»⁽²⁴⁾.

هذا الحرص كان له أثر في حالة الاستقرار والازدهار التي شهدتها عُمان على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتشريعي منذ قيام الإمامة الإباضية في 177هـ/786م، وقدرتها على توطيد أركان الدولة بالقضاء على الاضطرابات والتمرد الداخلي والتصدي لأي محاولة خارجية لاخرق النسيج الداخلي، سواء كان سياسياً أو فكرياً. وهذا الأمر مَثَل حافزاً للأئمة لإدارة البلاد وتأمين طرقها وحدودها وأركانها بقوى برية وبحرية، وإدارة شؤون البلاد بالحزم والشورى مع العلماء والعامّة.

وبرزت في الحقبة 177-280هـ/793-896م إشكالية اختلاف الإباضية في عُمان في مسألة العزل بسبب العجز والهرم مع بقاء حواس الإمام دون زهابها، وهذا يقتضي بعدم عزله وفقاً للقاعدة الفقهية عند الإباضية، لذلك كان لا بد من تدخل العلماء وإقرار المسألة بما تقتضيه المصلحة. فتركزت الأحكام الفقهية في ما يخص واقع الممارسة السياسية للإمامة بأحكامها وشروطها، لكن بعد ما أفرزته حادثة عزل الإمام الصلت بن مالك 280هـ/896م من نتائج سياسية خطيرة في وضع الإمامة؛ أحدث عزله انقساماً بين العلماء وبين القبائل، وشكلت هذه القضية جدلاً واسعاً في التاريخ العُماني على الصعيدين السياسي والفكري امتد لأكثر من 100 عام، جرّت في إثرها البلاد إلى حرب أهلية وتطورات انعكست على الفكر السياسي.

(22) تتمثل الشروط وفق عدة معايير: (1) أفضلية الإمام في العلم والدين فيكون مجتهداً وعالماً في الأصول والفروع وأحكام الولاية والبراءة ليقوم بأمر الدين والدنيا وإقامة الحدود وحكم الناس بالعدل وإقامة الحجج وإزالة الشبهة وتصحيح العقائد، (2) أن يكون رجلاً بالغاً حراً سليماً خُلُقياً في عقله وجسده وحواسه، (3) أن يكون قادراً على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجباية المال وحسن إدارة بيت المال في الإنفاق، (4) أن لا يكون حاقداً أو متكبراً أو حسوداً أو بخيلاً أو مبدراً أو كذاباً أو جاهلاً أو ضعيفاً، (5) أن يشهد له بالتواضع والأمانة والحزم والقدرة ومشاورة العلماء والمسلمين. انظر: الكندي، المصنف، مج 7، ج 10، ص 253-260؛ محمد بن يوسف أطفيش، شرح عقيدة التوحيد، تحقيق مصطفى بن الناصر ونيتن (غردابة، الجزائر: جمعية التراث، 2001)، ص 592، والشقصي، منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، ج 5، ص 130. وقد أشار أبو المؤثر في كتاب الأحداث والصفات إلى آلية اختيار الإمام والشروط الواجب توفرها فيه: «فإنما ظهر المسلمون اجتمع في الأرض فقهاؤهم وذوو الرأي وأهل الفضل منهم واجتهدوا في الله النصيحة، فاخترتوا رجلاً طاعة لله لا لاطاعتهم... ثم يختارونه لله أفقههم وأعلمهم وأقوامهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى الحكم بالعدل وعلى محاربة العدو والذب عن الحرم، وعلى جباية مال الله من حله، وإنفاقه في أهله، فإن وجدوه عالماً فقيهاً فلا بد من هذه الخصال، وأقل ما يكون على الإمام والوالي أن ينظر الولاية والبراءة، ثم ذلك لا يدع التعليم ولا يدع مشاوره أهل الفقه من المسلمين» (ص 61).

(23) الشقصي، المصدر نفسه، ج 5، ص 136.

(24) الكندي، المصنف، مج 7، ج 10، ص 349.

تحول الجدل بين العلماء إلى إعادة صوغ المفاهيم السياسية والفقهية التي تنطلق منها نظرية الحكم في المذهب الإباضي، وهو ما أدى إلى ظهور تيارين متضادين فكرياً بين الاعتدال الذي مثلته المدرسة النزوانية والتشدد الذي مثلته الرستاقية، ومنها انصرفوا إلى التنظير الفقهي في المسائل الاجتماعية والتأليف، وهو ما أثرى الإنتاج الفكري، لكنه أفرز تحولاً في زمام الإمامة التي انتقلت فيها السلطة من العلماء إلى زعامات القبائل ففقدت ثوابتها ومبادئها.

إن ما حدث نتيجة حتمية لعدم استيعاب مفهوم العزل ومبادئه ونتائج⁽²⁵⁾، وهذا الانقسام الذي حصل هو أول اختبار حقيقي تواجهه الإمامة منذ تأسيسها في عُمان، لذلك تباينت المواقف والآراء ليس حول عزل الصلت فحسب، بل على كل ما يتصل بالقضية من مفاهيم وأحداث تداخلت فيها السياسة بالدين والفكر، وأثرت بصورة تدريجية وتراكمية في تكوّن الرؤى والأحكام في ما اتصل بالعزل من مسائل في: البراءة والولاية والوقوف والخروج وشروط اختيار الإمام، والتي من خلالها تبلورت النظرية السياسية للحكم في عُمان بين فقه المذهب والممارسة.

أفرزت هذه القضية أزمة سياسية وفكرية حادة بين العلماء حول أسباب العزل وكيفية التعامل معه، وقد انطلقت منها كتابات العلماء للتنظير حول موضوع الإمامة بصورة عامة لتكون نظاماً أكثر وضوحاً إلى حيز الواقع⁽²⁶⁾، إذ إن هذه الخطوة الجريئة من المعارضة، وبغض النظر عن مشروعية مطالبها وطريقتها، هي التي تصدرت المشهد السياسي وكان لها دور رئيسي في تحول الأدوار السياسية من العلماء إلى زعامات القبائل.

أثر هذا الخلاف والانقسام في مجمل الأحداث السياسية التي انطلق منها، كما أثر في مشاركة العلماء الحقيقية في حل الأزمة، وأضعفت انقساماتهم موقفهم ودورهم، فتصدرت الزعامات وتدخلت في شؤون الإمامة وفق مصالحهم. حاول كل من العلماء: ابن بركة والكدمي والبسيوي تنفيذ المبادئ التي بنت الأطراف السابقة مواقفها بناء على حججهم، وأخذ التبلور حيزاً زمنياً حتى تتشكل ملامح كل منهما لتصل الأطراف إلى مرحلة تمكنهم من نزاع الطابع القبلي عن الإمامة وإعادة زمام الأمور لتهدئة الأوضاع وتسوية الخلافات وبخاصة في المرحلة التي شهدت فيها عُمان الفتنة وتعرضت للأطماع الخارجية⁽²⁷⁾.

وعلى الرغم من هذه التطورات والانقسامات التي تدهورت بسببها الأوضاع الداخلية إلا أنها انعكست إيجاباً، فشهدت عُمان حراكاً فكرياً ثقافياً زخر بنتائج علمية متنوعة في الشكل والمحتوى للرد على الآراء والدعاوى والأحكام من كل فريق، ودفعت إلى التنظير والتشريع في ما يخص الإمامة وتأسيس مفاهيمها وأحكامها وبلورتها، فدألّفوا السير وصنّفوا الكتب، وأثروا المقالات وساقوا الحجج، وشرحوا العلل وأوضحوا الأدلة⁽²⁸⁾.

(25) علي الريامي، قضية عزل الإمام الصلت بن مالك الخروصي (مسقط: مؤسسة بيت الغشام للنشر والترجمة، 2015)، ص 69.

(26) Isam Al-Rawas, *Oman in Early Islamic History* (Reading, UK: Ithaca Press, 2000), pp. 175-176.

(27) ولكنسون، الإباضية: أصولها وتطورها المبكر في عُمان، ص 436.

(28) الكندي، الاهتداء والمنتخب من سير الرسول وأئمة وعلماء عمان، ص 25.

خامساً: سقوط الإمامة

إلا أن الفتنة والحرب القبلية الأهلية التي شهدتها عُمان بعد عزل الصلت بن مالك مثّلت نقطة تحول في المشهد السياسي الذي آل إلى زعامات القبائل التي تصارعت فيما بينها من أجل الحكم، وشرعت في استغلال الظروف وفق مصالحها، حتى إنها تجاوزت ضوابط الإمامة وصعدت من حدة الخلاف والتفكك السياسي الداخلي، فأعلن النزارية اختيار إمام آخر لهم رغم وجود إمام في عُمان، وهو ما يتعارض مع مبادئ الإمامة، واتجه النزارية بعد ذلك إلى طلب الدعم من قوة خارجية بحجة الاضطهاد القبلي، الأمر الذي أدى إلى سقوط الإمامة، وأدخل عُمان في دوامة الحرب الأهلية والغزو الخارجي.

إن هذا التجاوز الصارخ من العلماء النزارية يتعارض مع أحكام الإمامة، إذ شدد الإباضية على أنه «لا يجوز أن يكون إمامان في مصر واحد»⁽²⁹⁾، «ولا يجوز تقديم إمام على إمام من غير حدث يوجب تقديمه عليه»⁽³⁰⁾، وهذه هي المرة الأولى التي تم فيها تنصيب إمامين في عُمان في وقت واحد أحدهما نزاري على غير العادة؛ إذ كان الاتفاق منذ إعلان الإمامة الإباضية أن يكون الإمام من اليمانية، وهذا يشير إلى حالة من الانفلات السياسي وتحول في الانتماء من الإمامة إلى القبيلة، وإلى حدة الانقسام القبلي والتجزؤ الجغرافي السياسي الذي وصلت إليه عُمان بين الشمال والوسط واليمانية والنزارية.

فقد كانت التحالفات القبيلة في عُمان قائمة على الدعم المتبادل لسلطة القبيلة ثم تحولت إلى دعم الإمامة، وإبان الفتنة تحولت إلى دعم العصبية، أما في هذه المرحلة التي انفلتت فيها الضوابط والأطر السياسية والاجتماعية فقد تجرأ النزارية على دعم سلطة القبيلة ولكن بتحالفها مع قوى خارجية.

وعانت عُمان خلال الحقبة التاريخية 282 - 362هـ/898 - 978م وما بعدها تعدد القوى المتنفة فيها، وهو ما زاد من حدة الفوضى وأضعف الإمامة عن بسط نفوذها، فتذبذبت أحوالها بين عزل وتنصيب وموت الأئمة، وانعكست على تنصيب الأئمة التي يبدو أنها لم تتم وفق الشروط الواجب توافرها للإمام، وليست بالإجماع إنما باختيار واتفاق من العلماء والقبائل، حتى إن سلطة الإمام غدت ضعيفة ومحدودة ومهزوزة وعاجزة عن اتخاذ أي إجراء ضد العباسيين والقوى الغاشمة، ولم تستطع عُمان خلال هذه الحقبة تنصيب أي إمام بسبب الاضطرابات وفوضى الصراعات □

(29) أجاز الإباضية وجود إمامين في المصر نفسه إن وجد بينهما مانع جغرافي أو سلطان جائر فإن استطاعوا إزالته واتصل المصران زال حكم الإمامين وبالشورى ينتخب المسلمون إمامهم، حتى إنهم شددوا في حالة الضعف إن ترك الإمام الملة أو أحدث مكفرة وجبت براءته فإن كان المسلمين في قوة وسيادة وجب لهم عزل الإمام فإن رفض حاربوه وقتلوه، أما إن كانت القوة له عليهم فعليهم عزله ثم يقدموا إماماً آخر عليه فيقاتلوه. انظر: الكندي، المصنف، مج 7، ج 10، ص 371، والشقصي، منهج الطالبين وبلغ الراغبين، ج 5، ص 160.

(30) الكندي، المصنف، مج 7، ج 10، ص 457.

تأثير القوانين الإسرائيلية في الأسرى الفلسطينيين

عقل صلاح (*)

كاتب وباحث فلسطيني مختص بالحركات الأيديولوجية.

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة أهم القرارات والتشريعات الإسرائيلية التي اتخذها الكنيست الإسرائيلي ضد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وتسعى الدراسة إلى تقديم إسهام جديد من خلال توضيح تأثير هذه القرارات التي تصاعدت وتيرتها سنة 2018 في الأسرى، بهدف النيل من الأسرى والتصييق عليهم ومحاصرتهم في زنازينهم لتزويد معاناتهم.

تمثل القرارات الإسرائيلية إحدى الوسائل المتبعة من جانب إسرائيل ضد الأسرى في الوقت الحاضر، حيث أصبحت عاملاً أساسياً في استهداف قضية الأسرى. فالهدف من هذه القرارات والتشريعات المتخذة ضد الأسرى إفراغهم من قيمهم الوطنية وزرع الشك في قناعاتهم في مقاومة الاحتلال، إضافة إلى أنها تسهم في صبغ الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية بالصبغة القانونية. وتكمن مشكلة الدراسة في تحول الكنيست إلى ورشة عمل خلال السنوات الأربع الماضية لتشريع القرارات التي تستهدف الأسرى. وبناء على مشكلة الدراسة يمكن صوغ السؤال المحوري على النحو التالي:

- ما أخطر القرارات والتشريعات التي سنّها الكنيست ضد الأسرى؟

- ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الهدف من سن القرارات الإسرائيلية ضد الأسرى في السجون؟

- هل تقوم السلطة الفلسطينية بدورها في التصدي لهذه القرارات؟

- هل تستطيع الحركة الأسيرة مواجهة أداة تنفيذ القرار المتمثلة بمصلحة السجون؟

تناقش هذه الدراسة أهم ستة قوانين من سلسلة القوانين والتشريعات التي تمت مناقشتها وتشريعها في الكنيست والتي بلغ عددها أكثر من عشرين قانوناً.

أولاً: تشريعات الكنيست العنصرية ضد الأسرى

تحول الكنيست خلال المرحلة الماضية إلى حلبة سباق تسارع الزمن في تشريع قوانين قاسية وشرسة ضد الأسرى وحقوقهم وقضيتهم الإنسانية.

1 - تمهيد معلوماتي وإحصائي

أشار التقرير الإحصائي الذي أصدرته هيئة شؤون الأسرى والمحررين في 13 كانون الثاني / يناير 2018، إلى أن عدد الأسرى بلغ 6000 أسير مع نهاية سنة 2018، من بينهم 250 طفلاً بينهم فتاة قاصر، 54 فتاة وإمراة، 450 معتقلاً إدارياً، نحو 750 أسيراً مريضاً يعانون أمراضاً مختلفة، وبينهم نحو 200 أسير بحاجة إلى تدخل صحي عاجل، و34 يعانون مرض السرطان، وآخرون مصابون بأمراض خطيرة ومزمنة. وبلغ عدد السجناء العرب الحاملين للجنسيتين الأردنية والسورية 23، وبلغ عدد شهداء الحركة الأسيرة 219 حتى بداية شهر شباط / فبراير 2019، حيث استشهد 5 أسرى خلال سنة 2018⁽¹⁾.

2 - حقوق الأسرى في القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية

بعد الحرب العالمية الثانية ومقتل الملايين من المدنيين، وخضوع الملايين لحالة الأسر نتيجة النزاعات المسلحة وحالة الحرب، لجأ العالم إلى إبرام اتفاقيات ومعاهدات دولية لضمان حماية حقوق الإنسان وحرية وكرامته. ومن هذه الاتفاقيات⁽²⁾:

أ - القواعد النموذجية لمعاملة السجناء الرقم 663 / G/D / 24 لعام 1957.

ب - المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء 45 / 111 لعام 1955.

ج - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.

د - اتفاقيات جنيف الأولى والثانية والثالثة والرابعة لعام 1949.

ومن أهم الحقوق التي نصت عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 في شأن حقوق الأسرى ما يلي⁽³⁾: حق الأسير في صون كرامته وحرية الإنسانية، أن لا يُعتدى عليه أو يمارس التعذيب بحقه لانتزاع اعترافات ومعلومات منه؛ حق الأسير في الدفاع عن نفسه أو توكيل من يدافع عنه؛ حقه في زيارة دورية وروتينية لذويه مرتين شهرياً؛ حقه في مواصلة تعليمه الثانوي والجامعي؛ وحقه في الحصول على العلاج وأن تجرى له فحوصات دورية وبانتظام مرة كل سنة.

(1) هيئة شؤون الأسرى والمحررين، التقرير السنوي 2018، 13 كانون الثاني/يناير 2019،

<<https://bit.ly/3mh7Cw0>>.

(2) وزارة شؤون الأسرى والمحررين-غزة، الدائرة القانونية، «البعد القانوني لقضية الأسرى الفلسطينيين في سجون

الإحتلال»، 4 نيسان / أبريل 2016، <<http://mod.gov.ps/wordpress/?p=580>>.

(3) المصدر نفسه.

3 - القوانين الإسرائيلية ضد الأسرى

قامت إسرائيل بعدوان شامل ورسمي على الأسرى وحقوقهم، فلم تعد ممارسات الاحتلال بحق الأسرى مجرد ممارسات إدارية وإنما أصبحت تمر وتطبق تحت غطاء التشريعات والقوانين العنصرية المعادية لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني⁽⁴⁾. فقد ناقش الكنيست والقيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية الكثير من القرارات؛ بهدف الإساءة إلى نضالات الأسرى، وتشويه مكانتهم القانونية والنضالية، وتصويرهم وكأنهم قتلة وليسوا مناضلين من أجل الحرية⁽⁵⁾. فقد شهدت أروقة الكنيست سابقاً بين أعضائه المتطرفين على تقديم وإقرار قوانين عنصرية وتعسفية بحق الأسرى الفلسطينيين⁽⁶⁾، وتتمثل أهم وأخطر القوانين والتشريعات الإسرائيلية ضد الأسرى بالتالي:

القانون الأول، مشروع قانون إعدام الأسرى: قدم مشروع القانون في تموز/يوليو 2017، لكن الكنيست رفضه بأغلبية أعضائه. وأعيد طرح المشروع أمام الكنيست في كانون الأول/ديسمبر 2017 بعد موافقة أحزاب الائتلاف الحكومي، ليصادق عليه الكنيست في قراءة تمهيدية، وفي 3 كانون الثاني/يناير 2018 صوّت على مشروع القانون بأكثرية 52 مقابل 49 عضواً من أصل 120 هو عدد أعضاء الكنيست⁽⁷⁾. وكشف أفيغدور ليبرمان وزير الحرب السابق أن لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، ناقشت في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، مشروع قانون يسهل الحكم بالإعدام على أسرى فلسطينيين أدينوا بتنفيذ عمليات قتل فيها إسرائيليون، وبعد ذلك سيتم طرح مشروع القانون للقراءة الأولى أمام الكنيست⁽⁸⁾.

وجاء في بيان صدر عن مؤسسة الضمير، أن عقوبة الإعدام هي عقوبة قانونية بناء على قانون العقوبات لدى الاحتلال، وهي موجودة في الأوامر العسكرية للاحتلال، غير أن إصدارها يتطلب قرار محكمة عسكرية بإجماع ثلاثة قضاة، وأن تكون بطلب من المدعي العام العسكري، ولم تستخدم المحاكم العسكرية هذه الصلاحية حتى الآن⁽⁹⁾. ووفقاً لمشروع القانون فلن يكون لقرارات المحاكم العسكرية في الصفة حاجة لإجماع ثلاثة من قضاة المحكمة العسكرية لفرض

(4) معا، «قرايع: لن نخضع لسياسة القرصنة المالية وللقوانين الإسرائيلية»، 29 تموز/يوليو 2018، <<https://www.maannews.net/Content.aspx?id=956676>>

(5) معا، «الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2017»، 7 كانون الثاني/يناير 2018، <http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=20172>

(6) هيئة شؤون الأسرى والمحررين، التقرير السنوي 2018.

(7) دنيا الوطن، «مركز حقوقي: مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين إرهاب دولة منظم»، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <<https://bit.ly/2KkuWMf>>

(8) عرب 48، «ليبرمان: الكنيست يناقش قانون إعدام أسرى فلسطينيين الأسبوع المقبل»، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <<https://bit.ly/3mfOUoE>>

(9) أسيل جندي، «قانون إعدام الأسرى.. بين العنصرية والدعاية الانتخابية الإسرائيلية»، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <<https://bit.ly/3qRhyQx>>

عقوبة الإعدام، وإنما الاكتفاء بأغلبية اثنين من ثلاثة قضاة، كما يلغي اقتراح القانون صلاحية القائد العسكري لمنطقة المركز بإلغاء حكم الإعدام. كما يمنع القانون استبدال الإعدام بعقوبة أخرى، ويسمح بتطبيق العقوبة من غير طلبها من المدعي العام العسكري، كما يسمح بتطبيقها في محاكم الاحتلال المدنية والعسكرية⁽¹⁰⁾.

وفي هذا السياق، يرى عزام شعث، الباحث في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أن مشروع القانون يتعارض مع مجموعة واسعة من القوانين الدولية التي تحدد طبيعة وآليات التعامل مع أسرى الحرب والإجراءات القضائية ضدهم، بما في ذلك تجريم الإساءة إليهم أو معاملتهم معاملة حادة بالكرامة الإنسانية. فضلاً عن أن «مشروع القانون الإسرائيلي» يمس بالمكانة القانونية للأسرى بوصفهم أسرى حرب - ينبغي أن تنطبق عليهم اتفاقية جنيف الثالثة، في وقت تتهرب فيه «إسرائيل» من مسؤولياتها القانونية والأخلاقية - ويتعارض مع الحق في الحياة والأمن والسلامة الشخصية، والمادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تؤكد، من بين محاذير أخرى، عدم حرمان أحد من حياته تعسفاً، فإنه يأتي في وقت تتجه فيه المنظمات الدولية ودول العالم ومن خلال قوانينها الوطنية إلى إلغاء عقوبة الإعدام أو تقييدها⁽¹¹⁾.

إلا أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عارضت القانون لخشيته من أن يحول الإعدام الأسرى المعدمين إلى أبطال في نظر الشعب الفلسطيني، كما تخشى من قيام الفصائل الفلسطينية بمضاعفة جهودها لخطف رهائن لاستبدالهم بأسرى فلسطينيين حكم عليهم بالإعدام، إضافة إلى المخاوف من زيادة أعداد الفلسطينيين الذين يسعون لتنفيذ عمليات تكون عقوبتها الإعدام⁽¹²⁾.

أما الحكومة الفلسطينية فقد عدت في بيان، صدر في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، موافقة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على مشروع القانون دعوةً علنيةً للتحريض على القتل، وحملت الحكومة إسرائيل تبعات هذا القرار مشيرة إلى أنه يتضمن مخالفة واضحة وخرقاً لجميع القوانين والشرائع الدولية والإنسانية⁽¹³⁾. وفي السياق نفسه، طالب رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قدرى أبو بكر اتحاد البرلمان الدولي إلى إعلان موقف من هذه التشريعات ومقاطعة البرلمان الإسرائيلي وإعلانه برلماناً عنصرياً ومعادياً لحقوق الإنسان، وطرد إسرائيل من منظومة الدول الديمقراطية بوصفها دولة فصل عنصري⁽¹⁴⁾.

وبالمنطق نفسه، بين رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين المقال عيسى قراقع أن الأسرى هم أسرى حرية ومناضلين شرعيين، من أجل الحرية والاستقلال، مطالباً بتحريك دولي لمواجهة

(10) دنيا الوطن، «مركز حقوقي: مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين إرهاب دولة منظم».

(11) مقابلة أجراها الكاتب عبر الإنترنت مع الدكتور عزام شعث، الباحث في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في 6

أيار/مايو 2019.

(12) سبوتنيك، «مشروع قانون إسرائيلي يسمح بإعدام أسرى فلسطينيين»، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018،

<<https://arabic.sputniknews.com/world/201811051036551405/>>.

(13) عرب 48، «ليبرمان: الكنيست يناقش قانون إعدام أسرى فلسطينيين الأسبوع المقبل».

(14) فلسطين اليوم، «قوانين عنصرية بالجملة ضد الأسرى»، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018،

<<https://paltoday.ps/ar/post/334771>>.

القوانين وتوفير الحماية للمعتقلين، وإلزام إسرائيل بتطبيق الشرعية الدولية والمعاهدات الدولية الإنسانية⁽¹⁵⁾.

ترى الحركة الأسيرة أن القرار لم يؤثر كثيرًا في حياتهم كأسرى لأنه يأتي في سياق الزيادات والدعاية الانتخابية والسياسية للأحزاب الإسرائيلية، لأنه أصلاً يوجد قانون إعدام الأسرى ولكنه يحتاج إلى ثلاثة قضاة وغير مفعّل⁽¹⁶⁾.

القانون الثاني، قانون منع العفو التعديل رقم 14⁽¹⁷⁾: صادق الكنيست في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، على اقتراح القانون الجديد تعديلاً لقانون أساس رئيس الدولة، والذي يحد من

**على الرغم من توقيع إسرائيل
اتفاقية مناهضة التعذيب في عام
1991 التي تنص على «إلزام كل
طرف باتخاذ الإجراءات التشريعية
والإدارية والقضائية لمنع أعمال
التعذيب في أي إقليم يخضع
لاختصاصها القضائي»، فهي
تشرع التعذيب من خلال السماح
باستخدام وسائل التعذيب.**

صلاحية الرئيس بمنح العفو، سواء إلغاء المحكومية أو تقصير مدتها، وتحديدًا في البند الرقم 11 منه، تحت عنوان منع إطلاق سراح القتلة، ويقضي التعديل بإضافة بند يقضي بنصه: «على الرغم مما ورد في البند (ب)، في قرار الحكم بحق من فرضت عليه عقوبة السجن الفعلي المؤبد بسبب المخالفة حسب البند (300) من قانون العقوبات (1977) يحق للمحكمة أن تقرر أنه نظرًا لأسباب خاصة يتم تفصيلها، يمنع رئيس الدولة من منح العفو أو تخفيف العقوبة، سواء بتقصيرها أو استبدالها، علمًا أن البند (ب) ينص على: لرئيس الدولة صلاحية منح العفو لمجرمين وتخفيف عقوبتهم. أما البند (300) من قانون العقوبات، فهو الذي ينص على وجوب

فرض عقوبة السجن المؤبد وليس أقل منه على من أدين بارتكاب جريمة القتل العمد.

ويقضي التعديل الجديد بمنع لجنة الإعفاءات الخاصة التابعة لمصلحة السجون، من النظر في طلب سجين «أمني أو جنائي» قبل انقضاء 15 سنة على الأقل من اليوم الأول من محكوميته، ومنعها من التوصية بتقصير محكوميته إلى مدة تقل عن 40 سنة. ولا يسري مفعول هذا القانون الجديد بأثر رجعي، بمعنى أنه لا ينطبق على الأسرى الذين قد انتهت محاكمتهم وتم فرض العقوبة عليهم، قبل إقرار القانون.

أما بخصوص الانعكاسات الرئيسية والخطيرة لهذا القانون وتعديلاته فتجسد في أربعة أبعاد وهي⁽¹⁸⁾:

(15) معا، «قراقع: لن نخضع لسياسة القرصنة المالية وللقوانين الإسرائيلية».

(16) مقابلة أجراها الكاتب بطريقة خاصة مع الأسير القائد كميل أبو حنيش أحد كبار قادة الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية، سجن ريمون الصحراوي في 5 أيار/مايو 2019.

(17) وفا، «العنصرية في القضاء الإسرائيلي»، 14 شباط/فبراير 2019، <http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=7995>.

(18) المصدر نفسه.

أولاً، تعكس حجم وجود وتأثير اليمين الإسرائيلي وهيمنته على الحكومة الإسرائيلية وعلى المؤسسات الرسمية كافة، وعلى التوجه الإسرائيلي العام في التعامل مع الفلسطينيين وقضاياهم المختلفة.

ثانياً، إن إسرائيل، وبالرغم من الإفراجات السابقة كافة التي أجبرت على تنفيذها، في إطار المفاوضات السياسية أو صفقات التبادل - ما زالت تتمسك بشروطها ومعاييرها وتصنيفاتها ومصطلحاتها.

ثالثاً، تشكل رسالة تحمل رفضاً إسرائيلياً واضحاً للتوصل إلى صفقة تبادل أسرى يمكن أن تفرج خلالها عن أسرى من ذوي الأحكام العالية على غرار صفقة «شاليط».

رابعاً، يوجه رسالة ليس للمعتقلين الفلسطينيين ذوي الأحكام العالية فقط، وإنما للمقاومين خارج السجون، من أجل بث الرعب والخوف في صفوفهم، والقضاء على ثقافة المقاومة.

القانون الثالث، قانون لجنة لاندوا الخاص بتعذيب الأسرى: على الرغم من توقيع إسرائيل اتفاقية مناهضة التعذيب في عام 1991 التي تنص على «إلزام كل طرف باتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي»، فهي تشرّع التعذيب من خلال السماح باستخدام وسائل التعذيب، فأساليب الضغط الجسدي وعمليات الهز العنيف لأجساد المعتقلين لا تعدّ تعذيباً وفقاً للمفهوم الإسرائيلي. تشريع التعذيب جاء في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 بينما صادق الكنيست على التوصيات الواردة في تقرير لجنة لنداو، المشكّلة من جانب الحكومة في سنة 1987، بعد تزايد الانتقادات الدولية والمحلية لأساليب التحقيق التي يتبعها جهاز الأمن العام تجاه المعتقلين⁽¹⁹⁾.

وجاء في الفقرة الأولى من تقرير اللجنة أن التحقيق مع أفراد متهمين بارتكاب أنشطة إرهابية، لن يكون ناجحاً، من دون استخدام الضغط، من أجل كسر إرادتهم، وتصريحهم بالمعلومات، وبناءً على ذلك أجازت اللجنة لضباط الأمن استخدام الضغط الجسدي، والنفسي أثناء التحقيق مع نشطاء إرهابيين، لإظهار دولة الاحتلال بأنها تراعي حقوق الإنسان، اتخذت محكمة العدل العليا قراراً في 6 أيلول/سبتمبر 1999، يحظر بموجبه على محققي الشاباك ممارسة وسائل التعذيب الجسدية، وهي الهز، والشبح، ووضع كيس خائق على رأس المعتقل، وتكبيله بصورة مؤلمة، وإسماعه موسيقى صاخبة، ومنعه من النوم⁽²⁰⁾.

إلا أن هذا القرار لم يجد قبولاً لدى الشاباك، لذا سعى جاهداً للالتفاف على القرار، حيث تم تأليف لجنة سميت «لجنة سوفر-مازوز» من أجل إيجاد مخرج لتجاوز قرار المحكمة العليا الذي حظر التعذيب، وقد أوصت اللجنة محققي الشاباك باستخدام وسائل خاصة فقط في حالات استثنائية لممارسة الضغط الجسدي على المعتقلين المحقق معهم. فعرض على المجلس الوزاري الأمني، الذي سمح في شباط/فبراير 2000، باستعمال وسائل التعذيب الجسدية بما في ذلك الهز

(19) «تقرير حول الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الصهيوني بحق الأسرى الفلسطينيين في السجون» مجلة

المعركة (9 كانون الثاني/يناير 2016)، <<https://bit.ly/2K1VQsv>>

(20) المصدر نفسه.

العنيف في الحالات التي تنذر بوقوع هجمات وشيكة حسب ادعائها، وبهذا وفرت إسرائيل الحماية القانونية اللازمة للمحققين⁽²¹⁾.

غالبًا ما يشترك في تعذيب الأسرى مختلف الجهات القضائية والأمنية والطبية للاحتلال كسياسة مدروسة وممنهجة، وبتصريح من الجهاز القضائي الذي يجيز استخدام أساليب تعذيب محرمة دوليًا ضد الأسرى لانتزاع الاعترافات تشير التقارير إلى أن الأغلبية العظمى من المعتقلين تعرضوا لتعذيب قاسٍ.

ينقسم التعذيب إلى نوعين هما⁽²²⁾:

التعذيب الفردي: وتبدأ من بداية عملية الاعتقال التي تتم بعد منتصف الليل وقبيل ساعات الفجر مرورًا بالضرب المبرح والإهانات والتحقيق والتنقل المذل وجلسات المحاكم والظروف الاعتقالية السيئة والحرمان من الزيارات والعزل الإنفرادي.

التعذيب الجماعي: وتشمل اقتحامات متواصلة للغرف والأقسام المختلفة للأسرى والتنكيل بهم ومحاولة إذلالهم ونقلهم تعسفياً والاعتداء عليهم بالضرب، وإطلاق قنابل الغاز بين الأقسام والمعازل، وإجبارهم على خلع ملابسهم وتركهم لساعات طويلة في البرد القارس.

هذا ما تؤكده الصحافية الإسرائيلية أوشرات كوتلر في القناة 13 العبرية، التي شنت هجومًا على

لم توفر لجنة «لانداو» أية حماية للأسرى في السجون كون سياسات التعذيب تُقرها المؤسسة الرسمية في «إسرائيل» أساسًا، بل إنها - أي اللجنة وقراراتها - مثلت غطاءً للمحققين في التعامل مع الأسرى ومواجهتهم في أثناء التحقيق.

جنود جيش الاحتلال من وحدة «نيتسخ يهودا»، موضحة أنهم «تصرفوا كحيوانات بشرية في قضية الاعتداء على أسرى فلسطينيين مكبلي الأيدي، ومعصوبي الأعين»⁽²³⁾.

أما أعمال التعذيب الروتينية التي يتم تشريعها قضائيًا فتشمل الحرمان من النوم وتقييد اليدين بقيود بلاستيكية أو حديدية وشدها إلى درجة تمنع انتظام الدورة الدموية، والضرب، والصفع على الوجه، والركل، والتهديد بالقتل، والهز العنيف، والشبح في وضع مؤلم، والخنق وشد الشعر، والتعريض المتواصل للضوء ولفترات طويلة، ورش الغاز داخل الزنازين⁽²⁴⁾.

لم توفر لجنة «لانداو» أية حماية للأسرى في السجون كون سياسات التعذيب تُقرها المؤسسة الرسمية في «إسرائيل» أساسًا، بل إنها - أي اللجنة وقراراتها - مثلت غطاءً للمحققين في التعامل

(21) المصدر نفسه.

(22) جمال أبو غليون، «معاناة الأسرى الفلسطينيين في باسئيلات الاحتلال الإسرائيلي الصورة الأوضح لمعاناة شعبنا العربي الفلسطيني»، أمد للإعلام، 23 نيسان/أبريل 2017، <<https://www.amad.ps/ar/post/169986>>

(23) أمد للإعلام، «بعد الاعتداء على أسرى.. مذيعة إسرائيلية تشن هجومًا على جنود الاحتلال»، 17 شباط/فبراير 2017، <<https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=282130>>

(24) وفا، «العنصرية في القضاء الإسرائيلي».

مع الأسرى ومواجهتهم في أثناء التحقيق. يُستدل على ذلك من شهادات حيّة وموثقة جمعتها مؤسسات حقوقية فلسطينية ودولية ومؤسسات تعنى بشؤون الأسرى من الأسرى أنفسهم ومن ذويهم، أظهرت أصناف من التعذيب القاسي والمهين الذي تعرض له الأسرى كافة طوال سنوات الاعتقال - قبل اللجنة وبعدها - وفي أوقات التحقيق خصوصاً، ولم يكن المحقق الإسرائيلي بحاجة إلى اللجوء إلى قرار وزاري يركن إليه لشرعنة عملية التعذيب ضد الأسرى والمعتقلين⁽²⁵⁾.

القانون الرابع، قانون خصم مخصصات الأسرى والشهداء من مستحقات السلطة:

صادق الكنيست في 11 حزيران/يونيو 2018 على قانون خصم فاتورة رواتب الأسرى والشهداء من أموال المقاصة⁽²⁶⁾. وفي 27 حزيران/يونيو 2018 تمت المصادقة بالقراءة الثانية على القانون⁽²⁷⁾. وأقرت الهيئة العامة للكنيست القانون بصفة نهائية في 2 تموز/يوليو 2018⁽²⁸⁾. وقال عضو الكنيست آفي ديختر، في 4 شباط/فبراير 2019، «إن كل قرش نقلته السلطة للإرهابيين، سيتم خصمه، لخلق الردع ضد الإرهاب»⁽²⁹⁾.

وأدانت الحكومة الفلسطينية هذا القانون حيث اعتبرته تشريعاً علنياً سافراً لسرقة ونهب أموال الشعب، واستهدفاً لرموز الدفاع عن الحرية والكرامة⁽³⁰⁾. من جهة أخرى اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً في 24 حزيران/يونيو 2018 بتجميد مساعداتها للسلطة بصورة كاملة، وذلك من أجل إجبار السلطة على وقف دفع رواتب الأسرى، والشهداء⁽³¹⁾. وكان الرئيس محمود عباس قد صرح في 8 تموز/يوليو 2018 «بأن المال الذي تعترض إسرائيل على دفعه لعائلات الشهداء والأسرى، لن نسمح لأحد بأن يتدخل به، هؤلاء شهداؤنا وجرحانا وأسرانا وسنستمر بالدفع لهم»⁽³²⁾. وفي بيان صادر عن الأسرى في 10 تموز/يوليو 2018، رأوا فيه أن هذه القوانين تستهدف المساس بشرعية كفاحهم ضد الاحتلال من أجل الحرية والاستقلال، وثمن الأسرى موقف الرئيس عباس برفض هذا القانون⁽³³⁾.

وفي هذا السياق، ذكرت مصادر عبرية أن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر «الكابنيت» قرر في 17 شباط/فبراير 2019، خصم جزء من أموال الضرائب التي تجمعها إسرائيل كضرائب

(25) مقابلة مع الدكتور الباحث عزام شعث (مصدر سبق ذكره).

(26) صفا، «الكنيست يُقر قانون خصم رواتب الأسرى والشهداء من ضرائب السلطة»، 11 حزيران/يونيو 2018،

<<https://safa.news/p/238191>>

(27) معا، «قراقرع يدعو الى مقاضاة اسرائيل والتصدي لقوانينها العنصرية»، 12 حزيران/يونيو 2018، <<https://www.maannews.net/Content.aspx?id=952063>>

(28) محمود مجادلة، «المصادقة على قانون لنهب مخصصات الشهداء والأسرى»، 2 تموز/يوليو 2018، <<https://bit.ly/2WeZSjE>>

(29) معا، «إسرائيل تعتزم خصم جزء كبير من المقاصة الفلسطينية»، 4 شباط/فبراير 2019، <<https://www.maannews.net/Content.aspx?id=974913>>

(30) جريدة القدس، 8/7/2018.

(31) جريدة القدس، 25/6/2018.

(32) جريدة القدس، 9/7/2018.

(33) جريدة القدس، 10/7/2018.

لمصلحة السلطة الفلسطينية بما يوازي مجموع الأموال التي تدفعها السلطة لعوائل الشهداء والأسرى، والمقدرة بأكثر من نصف مليار شيكل. وقالت الرئاسة الفلسطينية إن قرار إسرائيل، باقتطاع أموال من العائدات الضريبية الفلسطينية سيكون له تداعيات خطيرة على المستويات كافة، ويعدّ قرصنة لأموال الشعب الفلسطيني⁽³⁴⁾. وأكدت وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية أن القرار بمثابة رصاصة الرحمة على ما تبقى من اتفاقية باريس الاقتصادية، وهو يضاف إلى سلسلة الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لاستغلال أموالنا⁽³⁵⁾. وقد أكد الرئيس عباس خلال اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في 20 شباط/فبراير 2019، أنه إجراء احتلالي يأتي في سياق تشديد الحصار بهدف تمرير «صفقة العار»، وأن القرار هو المسمار الأخير في نعش اتفاق باريس⁽³⁶⁾.

وعلى المنوال نفسه، أدان عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صالح رأفت القانون مؤكداً أن القوانين التي تسنها دولة الاحتلال من أجل تركيع الشعب الفلسطيني والإجراءات التي يفرضها لن تثني القيادة عن ملاحقة إسرائيل قانونياً وسياسياً، داعياً إلى التطبيق الفوري لقرارات المجلسين الوطني والمركزي بوقف كل العلاقات مع إسرائيل وبالأخص التنسيق الأمني والعمل باتفاقية باريس الاقتصادية⁽³⁷⁾.

وفي السياق عينه، بينت حركة حماس أن اقتطاع جزء من الأموال الفلسطينية هو استمرار لسياسة «العريضة والبلطجة» التي يمارسها الاحتلال ضد الشعب، وإن السلوك المتهاون والخطاب الناعم من السلطة تجاه ممارسات الاحتلال، هي التي شجعت على ارتكاب مزيد من الجرائم⁽³⁸⁾.

ويؤكد مركز الميزان أن استحقاقات المركز القانوني التي حصلت عليه دولة فلسطين، بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، تخولها ممارسة حقها في السيادة على إقليمها وإدارة مالها العام، وأن اقتطاع أموال عائداتها الضريبية يمثل إهداراً لهذا الحق ومخالفة لاتفاقية باريس الاقتصادية لسنة 1994، التي تقتضي التزام دولة الاحتلال بتحويل أموال الضرائب إلى الخزينة العامة لدولة فلسطين، وفيه مخالفة لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المعتمدة من قبل الأمم المتحدة عام 1969، التي لا تجيز المادة (27) منها لأي طرف في أي معاهدة أن يحتج بنصوص قانونه الداخلي كمبرر لإخفاقه في تنفيذ المعاهدة⁽³⁹⁾.

فضلاً عن أن قانون خصم مخصصات الأسرى والشهداء يعد خرقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير و«إسرائيل» عام 1994، الذي يتيح لـ«إسرائيل» أن تُجبي عائدات الضرائب، فإن للقانون الإسرائيلي أبعاده القانونية والسياسية. فمن ناحية يستهدف

(34) جريدة القدس، 2019/2/18.

(35) جريدة القدس، 2019/2/19.

(36) جريدة القدس، 2019/2/21.

(37) صالح رأفت، «تعقيباً على قرصنة إسرائيل لعائدات الضرائب الفلسطينية»، 18 شباط/فبراير 2019، <<https://bit.ly/3a4Qk33>>

bit.ly/3a4Qk33>

(38) جريدة القدس، 2019/2/19.

(39) دنيا الوطن، «الميزان يدعو إلى تحرك دولي لإلغاء القرار الإسرائيلي باقتطاع أموال الضرائب»، 18 شباط/فبراير

2019، <<http://bit.ly/2BEGGCc>>.

تقويض أركان السلطة، أو إضعافها إذا قبلت بهذا القانون أو استسلمت له ولم تلتزم بتوفير مخصصات الأسرى والشهداء، وبذلك تكون السلطة قد خالفت مسؤولياتها القانونية تجاه مواطنيها التي يتوجب عليها أن تدمهم بالمساعدات المالية، التزاماً بـ«اتفاقية جنيف الرابعة - المادة 98»، لكن القرار لا يخلو في مقابل ذلك من محاولة «إسرائيل» إلصاق تهمته الإرهاب بالأسرى والشهداء وتجريم نضالهم في سبيل نيل حقوقهم وتحصيل أهدافهم الوطنية⁽⁴⁰⁾.

أما على المستوى الشعبي، فقد تواصلت الوقفات الاحتجاجية على القرار، حيث نظم أهالي الأسرى والشهداء والجرحى في محافظات الضفة الكثير من الفعاليات المنددة في القرار والمطالبة بالتصدي له وعدم المساس براتب الأسرى والشهداء والجرحى ومطالبة القيادة باتخاذ قرارات صارمة تجاه قرار الاحتلال⁽⁴¹⁾.

وفي هذا السياق، بيّن الأسير المحرر عدنان حمارشة الذي أمضى أربع عشرة سنة في الأسر، أن ملاحقة الاحتلال للأسرى لم تتوقف لحظة واحدة منذ عشرات السنوات، وقضية الراتب هي وسيلة من الوسائل التي تتم فيها محاربة ظاهرة الأسر في المجتمع الفلسطيني، فهناك الغرامات الباهظة ومصادرة أموال عائلات الأسرى أثناء عمليات الاقتحام، وفرض الغرامات الداخلية على الأسرى وغيرها⁽⁴²⁾.

ويذكر أن السلطة الفلسطينية رفضت تسلّم أموال المقاصة التي تجبها إسرائيل لمصلحتها عن أشهر شباط/فبراير وأذار/مارس ونيسان/أبريل 2019، بعدما قامت إسرائيل بخصم 42 مليون شيكل التي تدفعها منظمة التحرير لعائلات الشهداء والأسرى. حيث برر رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية ذلك بأن «الموقف الفلسطيني برفض استلام أموال المقاصة من إسرائيل بعد اقتطاعاتها غير الشرعية، نابع من أهداف وطنية وحقوقية وسياسية، تسلّم الأموال يعني إقراراً بالادعاء الإسرائيلي، أننا نمول الإرهاب بدفع رواتب أسر الشهداء والأسرى»⁽⁴³⁾.

ترى الحركة الأسيرة أن مسألة اقتطاع رواتب الأسرى والشهداء تأتي في إطار سعي الاحتلال لتجريد السلطة من مسؤولياتها الوطنية تجاه عائلات الأسرى والشهداء وإظهارها بأنها عاجزة وغير قادرة على حماية مواطنيها والإيفاء بالتزاماتها الوطنية والمالية للأسرى، فالحركة الأسيرة ترفض القانون، وتبارك موقف السلطة الواضح المتمثل بمواجهة القانون وعدم انصياعها للضغط الأمريكي والإسرائيلي وصرفها لرواتب الأسرى والشهداء للشهر الثالث على التوالي رغم الأزمة المالية التي تعانيها بسبب اقتطاع الأموال ووقف المساعدات الأمريكية والعربية وهذا يمثل موقفاً وطنياً بامتياز يسجل للسلطة⁽⁴⁴⁾.

(40) مقابلة مع الباحث عزام شعث (مصدر سبق ذكره).

(41) جريدة القدس، 2019/2/21.

(42) المصدر نفسه.

(43) جريدة القدس، 2019/4/25.

(44) مقابلة مع الأسير القائد كميل أبو حنيش (مصدر سبق ذكره).

القانون الخامس، الإبعاد القسري للأسرى المحررين: اتبع الاحتلال سياسة الإبعاد ضد الفلسطينيين بهدف تفرغ الأرض من سكانها الأصليين، حيث صدر قانون الطوارئ سنة 1945 الذي نص على أنه يجوز لوزير الحرب والحاكم العسكري طرد أي شخص من البلاد أو منعه من الدخول إليها إذا كان خارجها. وقد مارست حكومة الانتداب البريطاني هذا الأسلوب بحق الفلسطينيين إبان الانتداب البريطاني، وقد أبقى إسرائيل على القانون عند احتلالها لفلسطين، حيث مارست سياسة الإبعاد بموجب أوامر عسكرية سنة 1970، وهي اعتمدت سياسة الإبعاد لجميع الأطر القيادية بناءً على نص المادة 112 من قانون الطوارئ البريطاني، كما أصدر الاحتلال أول أمر عسكري يحمل الرقم 290 سنة 1970 تم تطبيقه على القطاع، والأمر العسكري الرقم 329 في السنة نفسها، الذي تم تطبيقه على الضفة، وكلا الأمرين يمنحان الصلاحية المطلقة للحاكم العسكري بطرد أي فلسطيني خارج فلسطين. واتخذت سياسة الإبعاد منحيين وهما⁽⁴⁵⁾:

الإبعاد الفردي: من طريق إبعاد معظم الشخصيات الوطنية والمهنية والقيادية والدينية والسياسية والتعليمية خارج فلسطين، سواء كان قد قدم بحقهم لائحة اتهام أم لا أو تمت محاكمتهم أم لا.

الإبعاد الجماعي: كانت تتم عمليات الإبعاد الجماعي منذ اليوم الأول لاحتلال إسرائيل لفلسطين بعد حرب 1967م من طريق تجميع المواطنين الفلسطينيين، واختيار أعداد كبيرة من الشبان على أساس الاشتباه بأنهم عسكريين، ومن ثم تقوم بإبعادهم على شكل جماعات إلى خارج فلسطين.

وقد ازدادت سياسة الإبعاد بعد انتفاضة الأقصى عبر اتباع أسلوب جديد بإبعاد عائلات بأكملها بحجة أن أقاربهم لهم ضلع في العمليات الفدائية. وقد قام قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال في شهر آب/أغسطس من عام 2003 بالتوقيع على أمر بإبعاد ثلاثة أشخاص من الضفة إلى القطاع، وعلى الرغم من تقديم استئناف أمام محكمة العدل العليا حول قرار الإبعاد إلا أن قرار المحكمة جاء مؤكداً استخدام الإبعاد كوسيلة رادعة كما يجب تطبيقه على من يشتهه بأن لهم أنشطة تسبب خطراً يهدد إسرائيل⁽⁴⁶⁾. لقد قامت إسرائيل من سنة 1968 وحتى سنة 2018 بإبعاد جماعي وفردي للآلاف من الفلسطينيين إلى الخارج، وفي الانتفاضة الثانية اعتمدت سياسة الإبعاد من الضفة إلى القطاع.

القانون السادس، مشروع قانون تشديد الإجراءات على الأسرى (لجنة أردان): طلب وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان في 13 حزيران/يونيو 2018، تأليف لجنة لتقديم توصيات حول

(45) وزارة شؤون الأسرى والمحررين-غزة، «الإبعاد القسري للأسرى المحررين ومخالفاتها للقانون الدولي والإنساني والاتفاقيات الدولية»، 9 شباط/فبراير 2019، <<http://mod.gov.ps/wordpress/?p=586>> .
(46) المصدر نفسه.

السبل الكفيلة بتشديد ظروف الاعتقال⁽⁴⁷⁾. وألف أردان لجنة مكونة من أعضاء كنيست وعناصر من الشباب والشبابص لتحديد ظروف اعتقال الأسرى، وهي أقرت في 2 كانون الثاني/يناير 2019، سلسلة من العقوبات بحق الأسرى، بحجة أن الأسرى يعيشون برفاهية عالية، من أجل زيادة التضيق عليهم، وذلك بعد زيارات قامت بها اللجنة للأسرى اطلعت من خلالها على نظام حياتهم⁽⁴⁸⁾، حيث قرر أردان، جمع أسرى حركتي فتح وحماس في قسم واحد، وإلغاء دور المتحدث باسم التنظيم، وحرمانهم إعداد وطبخ طعامهم داخل أقسامهم بأنفسهم، والاكتفاء بالحد الأدنى من الطعام الذي يزودهم به السجنانون⁽⁴⁹⁾. كما قرر وقف الكانتينا التي تحول من قبل هيئة الأسرى والبالغة 400 شيكل لكل أسير، وتقليص الكانتينا التي تدخل من طريق الأهل من 1200 شيكل إلى 600 شيكل بالحد الأعلى⁽⁵⁰⁾.

استخدمت الأحزاب الإسرائيلية الأسرى كوقود لدعايتها الانتخابية الأخيرة التي عقدت في نيسان/أبريل 2019، وذلك باتباع أساليب متعددة، منها التقدم للكنيست بعدد من القوانين ومن ثم تشريعها، ومن خلال الدعايات وتصريحات أطلقها قادة الأحزاب المتنافسة في الانتخابات من أجل استرضاء الناخب الإسرائيلي.

وفي هذا الإطار بين أبو بكر أن هذه اللجنة وضعت الإنجازات والاستحقاقات التي حققها الأسرى على المستويين المعيشي والتنظيمي على مدار سنوات النضال في خطر غير مسبوق⁽⁵¹⁾. وقد جاء في بيان للحركة الأسيرة، أن العدو الصهيوني في 2 كانون الثاني/يناير 2019، أعلن عن حلقة جديدة ضمن مسلسل الاستهداف بحقنا كأسرى حرة، وأن هذا الإعلان الجديد نعدُّ إعلان حرب وبداية لانتفاضة المعتقلات⁽⁵²⁾، حيث بدأت اللجنة تطبيق قراراتها في معتقل عوفر في 23 كانون الثاني/يناير 2019، وفي إثر ذلك رفض الأسرى كل ما أمّلته إدارة المعتقل، وأكدوا أنهم مستمرّون في الإضراب المتمثل بإرجاع وجبات الطعام، وأعلنوا أنهم بصدد اتخاذ خطوات نضالية أخرى. وعليه تعرض المعتقل

(47) مؤمن مقداد، «الاحتلال ينوي تشديد الإجراءات على الأسرى»، الرسالة، 13 حزيران/يونيو 2018، <<https://bit.ly/380kphl>>

(48) معاً، «لجنة «أردان» تقر سلسلة عقوبات بحق الأسرى»، 2 كانون الثاني/يناير 2019، <<https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=971977>>.

(49) العالم العربي، إسرائيل تفرض إجراءات عقابية على الأسرى الفلسطينيين، 2 كانون الثاني/يناير 2019، <https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201901021037957189>

(50) معاً، لجنة «أردان» تقر سلسلة عقوبات بحق الأسرى»، (مصدر سبق ذكره).

(51) المصدر نفسه.

(52) أوس أبو عطا، «سلاطين الرنّازين: الفلسطينيون بين سندان الانحياز الأميركي ومطرقة الحقد الإسرائيلي»،

الميادين، 6 كانون الثاني/يناير 2019، <<https://bit.ly/3gGEuNO>>

لسلسلة اقتحامات منذ تاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2019، الأمر الذي نتج منه إصابات بين صفوف الأسرى حيث بلغ عدد الأسرى المصابين نحو 150 أسيراً⁽⁵³⁾.

إن إدارة السجون تتعمد مؤخرًا اتخاذ إجراءات قمعية للتضييق على الأسرى، ومضاعفة معاناتهم⁽⁵⁴⁾. بعدما تحولت السجون إلى ساحات للقمع والاعتداءات والقتل البطيء وأماكن للإهانة والتعذيب الممنهج وزرع الأمراض المتعددة⁽⁵⁵⁾. وقد أجرت صحيفة برافدا الروسية تحقيقًا موسعًا حول تنفيذ إسرائيل تجارب طبية على الأسرى، بما في ذلك حقنهم بفيروسات خطيرة، وبخاصة الأسرى الذين يقترب موعد إطلاق سراحهم. وبيّنت الصحيفة أن الكثير من الأسرى الفلسطينيين يعانون بعد خروجهم من معتقلات الاحتلال الإسرائيلي من أمراض عضال، أو إعاقات مستدامة، نتيجة الممارسات الإسرائيلية إزاءهم⁽⁵⁶⁾.

إن إقدام الأسير المقدسي إبراهيم علي محمد النتشة (24 عامًا) على إشعال النار في ملابسه في قسم (أ) في سجن النقب الصحراوي في 19 شباط/فبراير 2019، يعد حدثًا خطيرًا، وهو الأول من نوعه مما يشير إلى أوضاع صعبة وقاسية داخل السجون⁽⁵⁷⁾.

ثانيًا: الاستهداف الإسرائيلي للأسرى وموقف السلطة الفلسطينية

شكلت الحركة الأسيرة تجربة حافلة في العطاء على مدار سنوات الصراع مع إسرائيل، رغم قسوة الظروف الاعتقالية، إلا أن صدق الانتماء حوّل المعتقلات إلى قلاع ثورية تخرّج منها آلاف الكوادر الحزبية المنظمة⁽⁵⁸⁾. ففضية الأسرى من أهم القضايا الوطنية لأنها تمس كل بيت فلسطيني، لذلك يجب أن نوليها جل اهتماماتنا شعبًا وحكومة ومؤسسات من أجل تحرير الأسرى⁽⁵⁹⁾.

1- الأسرى محور الدعاية الانتخابية الإسرائيلية

لقد استخدمت الأحزاب الإسرائيلية الأسرى كوقود لدعايتها الانتخابية الأخيرة التي عُقدت في نيسان/أبريل 2019، وذلك باتباع أساليب متعددة، منها التقدم للكنيست بعدد من القوانين ومن

(53) معا، «فشل الحوار بين الأسرى وإدارة معتقل «عوفر»»، 23 كانون الثاني/يناير 2019. <<https://www.maannews.net/Content.aspx?id=973849>>.

(54) «ممارسات قمعية إسرائيلية بحق أسرى فلسطينيين في سجن «جلبوع»»، العربي الجديد، 31/10/2017، <<https://bit.ly/381JDvR>>.

(55) جريدة القدس، 2019/2/19.

(56) سوا، «إسرائيل تجرب أسلحتها على الاطفال الفلسطينيين مُحاضرة بالجامعة العبرية: الصحة الإسرائيلية تقرر بإجراء 6 آلاف تجربة سنويًا على الأسرى لفيروسات خطيرة جداً»، 19 شباط/فبراير 2019، <<https://bit.ly/387dyTE>>.

(57) جريدة القدس، 2019/2/21.

(58) عبد الناصر فروانة، «الحركة الوطنية الأسيرة تجربة رائدة وتاريخاً رائعاً»، مركز اللغات وترجمة الدراسات، تموز/يوليو 2004، <<http://www.palestinebehindbars.org/hrka.htm>>.

(59) وزارة شؤون الأسرى والمحررين-غزة، «الانتهاكات التي تمارس بحق أسرانا داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي»، <<http://mod.gov.ps/wordpress/?p=601>>.

ثم تشريعها، ومن خلال الدعايات وتصريحات أطلقها قادة الأحزاب المتنافسة في الانتخابات من أجل استرضاء الناخب الإسرائيلي.

وهذا ما تجلّى في دعاية رئيس حزب اليمين الجديد نفتالي بينت في 4 آذار/ مارس 2019، حيث وجه رسالة ضد الأسرى كدعاية لخوض الانتخابات وعنوان الرسالة فيديو مصور للأسرى وكلمات بعنوان لا تخف يا نتنياهو من الأسرى نحن معك، وبدأ الفيديو بصورة للأسير القائد مروان البرغوثي، قال فيها إن هذه سجون ليست فنادق وعلى نتنياهو أن يسحب حقوق الأسرى كافة⁽⁶⁰⁾.

2 - مسارات القوانين الإسرائيلية

يتضح من خلال القوانين التي تم طرحها للتشريع في الكنيست أن الخطة تسير في مسارين في حربها على رمزية الأسير الفلسطيني⁽⁶¹⁾:

المسار الأول، يسعى إلى إفراغ الأسير من مضامينه القيمية الوطنية المقاومة، من خلال سلسلة من القوانين، ومجموعة من الممارسات غير القانونية في سبيل التضيق على حياة الأسرى المعيشية اليومية، وبتلك القوانين تظن إسرائيل أن الأسير سيصل إلى حالة من اليأس تجعله يكفر بكل المبادئ الوطنية التي من أجلها حمل السلاح ضد الاحتلال.

المسار الثاني، مرتبط بعوائل الأسرى، فقوانين هدم بيوت منفذي العمليات البطولية ضد الاحتلال، وقوانين قطع المخصصات المالية لعوائل الأسرى تحت ذريعة دعم الإرهاب، والتضييق على أهالي الأسرى في السفر وتصاريح العمل والمداهمات لبيوتهم، كل ذلك يأتي في سياق محاولة لتغيير النظرة الشعبية إلى الأسير من بطل وطني، ليتحول إلى نقمة وعذاب لكل العائلة، وذلك من أجل ردع كل شاب يحاول الإقدام على فعل المقاومة من خلال خلق حالة من الخوف لديه على مصير عائلته جراء هذه المقاومة.

3 - موقف السلطة والفصائل الفلسطينية من استهداف الأسرى

يجب تسليط الضوء على قضية الأسرى، واستنفاد كل جهد سياسي وحقوقى وقانوني وإنساني، والضغط على المحاكم الدولية للتحقيق في جرائم وانتهاكات الاحتلال ضد الأسرى، كما لا

(60) جريدة القدس، 6/3/2019.

(61) حسن لافي، «القوانين الإسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين.. وقصتي مع كريم يونس»، الميادين، نت، 6 كانون

الثاني/يناير 2019، <<https://bit.ly/2JRWskx>>

يمكن إغفال دور الإعلام في التعريف بقضية الأسرى ونقل روايتهم ونشر معاناتهم وما يتعرضون له من جرائم.

أكد قراقع وزير الأسرى آنذاك أن القوانين ومشاريع القوانين الإسرائيلية تنتهك بصورة فظيعة قرارات الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف الأربع وميثاق المحكمة الجنائية الدولية واتفاقية القضاء على جميع أوجه التمييز العنصري والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حماية الطفل وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وهو ما يضع دولة الاحتلال كدولة معادية للثقافة والقيم الإنسانية العالمية⁽⁶²⁾ وفي 7 آب/أغسطس 2018، شدد أبو بكر، على أهمية التدخل الدولي وفتح الملف الطبي للأسرى وإلزام إسرائيل باحترام حقوقهم وفق القوانين الدولية والإنسانية، محذراً من خطورة ما يتعرض له الأسرى الأطفال، من سياسة التعذيب والتنكيل خلال اعتقالهم واستجوابهم ومن محاكمات غير عادلة، وهو ما يؤثر في النمو الطبيعي للأطفال تربوياً ونفسياً واجتماعياً⁽⁶³⁾. وقد طالبت الحكومة الفلسطينية في 3 كانون الثاني/يناير 2019، بتدخل دولي لوقف تضييق الاحتلال على الأسرى، ونددت الحكومة بلجنة أردان، وحثت المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، على ممارسة دورها وتحمل مسؤولياتها لحماية الأسرى⁽⁶⁴⁾.

قال أحمد بحر، القيادي في حركة حماس في الأول من شباط/فبراير 2019، إن المقاومة الفلسطينية تمتلك ما يكفي لإنجاز صفقة مشرفة وكبيرة تضمن خروج عدد كبير من الأسرى، داعياً فصائل المقاومة للعمل بكل السبل والوسائل لتبويض السجون من آخر أسير فلسطيني⁽⁶⁵⁾.

وفي بيان صادر عن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، في 25 شباط/فبراير 2019، دعا فيه المؤسسات الحقوقية والدولية ذات الصلة إلى ممارسة دورها في كشف جرائم الاحتلال وإجراءاته العنصرية ضد أسرانا والعمل على وقفها ومعاينة مرتكبيها⁽⁶⁶⁾.

أما بخصوص موقف المقاومة الفلسطينية بجميع فصائلها في القطاع فقد حققت أكبر إنجاز بخصوص الأسرى وهو للمرة الأولى يتم تضمينه في اتفاق، وهو يتمثل بتوصل المقاومة الفلسطينية مع إسرائيل في القطاع إلى تهدئة برعاية مصرية بعد أربعة أيام من الحرب الطاحنة دخلت حيز التنفيذ فجر 6 أيار/مايو 2019، ومن أبرز بنودها عدم المساس في الأسرى داخل سجون الاحتلال⁽⁶⁷⁾.

(62) معا، «قراقع: لن نخضع لسياسة القرصنة المالية وللنوانين الإسرائيلية».

(63) جريدة القدس، 2018/8/7.

(64) «الحكومة الفلسطينية تطالب بتدخل دولي لوقف تضييق إسرائيل على الأسرى الفلسطينيين»، الاتحاد،

<https://bit.ly/34bFUe1>، 2019/1/3

(65) دنيا الوطن، «بحر: قضية الأسرى ستحل بصفقة تبادل مشرفة وكبيرة»، 1 شباط/فبراير 2019، <http://bit.ly/2Trao4u>.

(66) بيان صادر عن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، 25 شباط/فبراير 2019.

(67) معا، «التفاصيل الكاملة لبنود التهدئة»، 6 أيار/مايو 2019، <https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=983503>

ثالثاً: تأثير القرارات والممارسات العنصرية في الحركة الأسيرة

قامت إسرائيل بتشريع الكثير من القرارات وتنفيذ الكثير من الممارسات العنصرية بحق الأسرى من أجل الحد من مقاومة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال، فعمدت إلى الاستهداف الرباعي للأسرى الذي يتمثل بالشق القانوني والسياسي والتنفيذي من خلال ممارسات مصلحة السجون القمعية والمالي عبر اقتطاع الرواتب وفرض الغرامات الباهظة على الأسرى.

1- المسؤولية القانونية للاحتلال تجاه الأسرى

دولة الاحتلال الإسرائيلي هي إحدى الدول التي وقعت وصادقت على الاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وهي اتفاقية ملزمة وفق ما جاء في نص المادة (146) من الاتفاقية، وعلى المخالفات التي تعدّ جرائم والتي نصت عليها المادة (147) من نفس الاتفاقية، فمسؤولية الاحتلال تكمن في شقين شق إنساني وشق قانوني⁽⁶⁸⁾:

الشق الأول الإنساني: هو احترام حياة ومعتقدات وحرية الأسير وعدم الاعتداء عليه ولا على كرامته، وأن يعامل معاملة إنسانية غير حاطة بالكرامة، وأن لا يتعرض للتعذيب الجسدي أو النفسي لانتزاع اعترافات منه.

الشق الثاني القانوني: وهي مسؤولية الاحتلال بتطبيق كل القوانين والأعراف والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تنص على حماية حقوق وحرية الأسير، وأن يقدم إلى محاكمة عادلة أمام محكمة مؤلفة تأليفاً قانونياً وتكون نزيهة وغير متحيزة، وأن لا يجبر على الاعتراف بشيء أو بفعل لم يقترفه.

ومن مسؤوليات إسرائيل أيضاً تجاه الأسرى أن يقضي الأسير عقوبته داخل سجون الأراضي المحتلة وعدم نقله إلى سجون داخل حدود دولة الاحتلال، وأن يتم احتجاز الأسرى في سجون مهيأة من الناحية الصحية وأن تكون جيدة التهوية، وأن يتم تقديم العلاج اللازم للأسرى المرضى⁽⁶⁹⁾.

وقالت هيئة شؤون الأسرى في تقريرها أن عمليات الاعتقال اليومية التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، تمثل انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالاحتلال لم يلتزم بالقواعد الناظمة لحقوق المحتجزين وأوضاعهم. تلك الضمانات والقواعد التي تناولها القانون الدولي وشدد عليها وألزم دولة الاحتلال بالإيفاء بالتزاماتها في تعاملها مع الأسرى لديها، بما يلزم احتجازهم داخل المناطق المحتلة ويحفظ حقوقهم وكرامتهم الإنسانية في تلقي الرعاية الصحية اللازمة والمأكل المناسب، وتمكين عوائلهم من زيارتهم والتواصل

(68) وزارة شؤون الأسرى والمحررين-غزة، الدائرة القانونية، «البعد القانوني لقضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال».

(69) المصدر نفسه.

الإنساني الدائم معهم، ومنع التعذيب وسوء المعاملة وعدم تعريضهم للاعتقال التعسفي، وكذلك حظر الاستخدام المطلق لأوامر الاعتقال الإداري وفقاً للمادة (78) من اتفاقية جنيف الرابعة⁽⁷⁰⁾.

وفي 7 آب/أغسطس 2018، شدد أبو بكر على أهمية التدخل الدولي وفتح الملف الطبي للأسرى وإلزام إسرائيل احترام حقوقهم وفق القوانين الدولية والإنسانية، محذراً من خطورة ما يتعرض له الأسرى الأطفال، من سياسة التعذيب والتنكيل خلال اعتقالهم واستجوابهم ومن محاكمات غير عادلة، وهو ما يؤثر في النمو الطبيعي للأطفال تربوياً ونفسياً واجتماعياً⁽⁷¹⁾.

يجب التحرك على مختلف المستويات الداخلية والخارجية ورفع قضايا أمام محكمة الجنايات الدولية، وتحريك منظمات حقوق الإنسان والأسرى والمنظمات الحقوقية لرفع قضايا ضد الاحتلال، إضافة إلى التضامن الشعبي الذي يجب أن يتصاعد ويشارك به الجميع، وليس أهالي الأسرى فقط، بل جميع فئات المجتمع. إن وحدة الحركة الأسيرة وتصعيد حملة التضامن الشعبي والرسمي هما الأساس الذي لا بد من توافره لإفشال مخططات أردان ضد الحركة الأسيرة⁽⁷²⁾.

2 - موقف الحركة الأسيرة

تعد ممارسات مصلحة السجون انعكاساً للموقف الأيديولوجي والسياسي للحكومة الإسرائيلية؛ ولهذا السبب تصاعدت الهجمة الشرسة على الأسرى منذ حكومة بنيامين نتنياهو الثانية سنة 2009، حيث أقرت مجموعة من القرارات والممارسات التي تمس حياة وحقوق الأسرى وأبرزها قانون شاليط الذي ينص على تقليص ومس حقوق الأسرى وأهمها التعليم الجامعي، عندما كان في الأسر لدى حركة حماس، وهذا القانون بقي نافذاً بعد إطلاق سراح جلعاد شاليط⁽⁷³⁾.

وفي السياق نفسه، قال القائد الأسير مروان البرغوثي، في مقال له بصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، إنه كان شاهداً خلال سنوات اعتقاله، على الانتهاكات الإسرائيلية الفظيعة، سواء تعلق الأمر بالتوقيف العشوائي أو إساءة معاملة الأسرى، وأن إسرائيل تراهن عبر معاملتها السيئة للأسرى، على كسر العزيمة في نفوسهم، من خلال إبعادهم عن عائلاتهم، وإهانتهم، مواصلة بذلك انتهاكها للقانون الدولي⁽⁷⁴⁾.

فالحركة الأسيرة لن تعدم الوسيلة في مواجهة قرارات الكنيست للحفاظ على حقوقهم الإنسانية، وإرادتها وخطواتها التكتيكية والاستراتيجية العنيفة والسلمية استطاعت أن تقهر إرادة الاحتلال، وأن تتجاوز كل قوانينهم، واستطاعت من خلال تقديم عشرات الشهداء والعذابات والمعاناة أن

(70) هيئة شؤون الأسرى والمحررين، تقارير إحصائية، 14 نيسان/أبريل 2018، <<https://bit.ly/34aKg5d>>

(71) «انتهاكات ممنهجة» بحق الأسرى داخل السجون الإسرائيلية، «الحياة»، 2018/8/7، <<https://bit.ly/37TXyUA>>

(72) جريدة القدس، 2019/1/23.

(73) مقابلة مع الأسير القائد كميل أبو حنيش (مصدر سبق ذكره).

(74) جريدة القدس، 2017/4/17.

تحافظ على ذاتها وكرامتها وحقوقها⁽⁷⁵⁾. ويقول الأسير المحرر ناصر أبو خضير الذي أُفرج عنه في 21 شباط/فبراير 2019، إن الحركة الأسيرة تقف الآن على فوهة بركان بسبب الإجراءات التي أقدمت عليها مصلحة السجون والمتمثلة بتركيب أجهزة تشويش على الأجهزة الخلوية، وهو ما وضع الحركة أمام تحد حقيقي، سيفرض عليها خوض معركة شرسة لنزع هذه الأجهزة التي سيؤدي السكوت عنها بأضرار صحية جسيمة بسبب الأشعة التي تصدرها⁽⁷⁶⁾.

وفي بيان استنجد بالأمة الإسلامية والعربية صادر عن الحركة الأسيرة في 26 شباط/فبراير 2019، جاء فيه أن الاحتلال يمارس بحق الأسرى كل أشكال الإجرام والتنكيل ومنها حرمان آلاف الأسرى من زيارة أهاليهم منذ سنوات، إضافة إلى تركيب أجهزة التشويش المسرطنة في جميع أقسام السجون. ويؤكد من خلاله الأسرى أنهم زاهيون حتى النهاية في مواجهة هذه الأجهزة ولو كلفهم ذلك كل الأثمان⁽⁷⁷⁾. وفي خطوة تصعيدية لمواجهة الحرب الإسرائيلية المفتوحة على الأسرى، أعلنت الحركة الأسيرة في 28 شباط/فبراير 2018، عن حل كل الهيئات التنظيمية في السجون، ردًا على إدارة السجون التي اتخذت جملة من الإجراءات والقرارات المخالفة للقانون الدولي، وأعربت الحركة الأسيرة أنها لن تسمح بفرض واقع اعتقالي جديد، من شأنه أن يقضم مكتسبات الأسرى وحقوقهم التي حصلوا عليها بالدم والإضراب⁽⁷⁸⁾.

3 - موقف مؤسسات مناصرة الأسرى

طلبت لجنة تنسيق التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين الجهات الرسمية الفلسطينية وكل الفصائل بالوقوف عند مسؤولياتها تجاه الأسرى، وطلبت اللجنة جميع مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات الدولية ومحكمة الجنايات الدولية بالتدخل الفوري والعاجل من أجل حماية الأسرى من العنف والاضطهاد الذي سيقع عليهم في حال أقدم الاحتلال على تطبيق تلك القرارات⁽⁷⁹⁾.

كما بينت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا أن الأسرى يعيشون ظروفًا مأسوية في ظل سياسة منهجية تتبعها إسرائيل تهدف إلى حرمانهم أبسط حقوقهم المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف، إضافة إلى ممارسة التعذيب بكل أنواعه، كما طالبت بإحالة ملف الأسرى إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأن التلكؤ من جانب السلطة باتخاذ هذه الخطوة يثير علامات استفهام كثيرة توجب الضغط عليها لتحريك هذا الملف من أي قيود سياسية⁽⁸⁰⁾.

(75) أمد للإعلام، «محدونة: خيارات الأسرى متعددة في مواجهة قرارات السجان»، 27 كانون الثاني/يناير 2019،

<<https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=278929>>

(76) جريدة القدس، 2019/2/22.

(77) جريدة القدس، 2019/2/26.

(78) جريدة القدس، 2019/3/1.

(79) «التحالف الأوروبي» يطالب بدعم الأسرى لمواجهة الإجراءات القمعية والعقوبات التي سيفرضها الاحتلال،

الرأي، 2019/1/6، <<https://alray.ps/ar/post/188229>>

(80) «منظمة حقوقية تدين ظروف اعتقال الأسرى الفلسطينيين»، الجزيرة نت، 17 نيسان/أبريل 2017، <<https://>

bit.ly/3qVIRKv>

إن سياسة القمع المنهجية دفعت الأسرى إلى إعلان استعدادهم لخوض إضراب جماعي مفتوح عن الطعام اعتراضاً منهم على رفض إسرائيل الاستجابة لمطالبهم. وتتخلص المطالب في تحسين أوضاع الاحتجاز، وإطلاق سراح الأسرى المرضى، وتوفير العلاج الطبي الدوري، وإغلاق مستشفى الرملة، وإنهاء سياسي العزل الانفرادي والاعتقال الإداري، ووقف التفتيش العاري والمداهمات الليلية⁽⁸¹⁾.

ينبغي على السلطة اتخاذ موقف حاسم في قطع العلاقة مع إسرائيل والتحرك دبلوماسياً وقانونياً على المستوى الدولي، ومطلوب من التنظيمات الفلسطينية التحرك الجاد لرفع مستوى المشاركة الشعبية إلى انتفاضة ضد القرارات والإجراءات الاحتلالية ضد الحركة الأسيرة.

وتحت شعار «اعتقال الأطفال جريمة إنسانية» عقد التحالف الأوروبي لمناصرة أسرى فلسطين مؤتمره الخامس في بروكسل 27 و28 نيسان/ أبريل 2019، واستمع المؤتمر لشهادات حية من الأطفال الذين خضعوا للاعتقال والتعذيب في سجون الاحتلال والحبس المنزلي، وألهمت شهادات الأسرى مشاعر المشاركين الأوروبيين الذين عبّروا عن استنكارهم للممارسات الإسرائيلية بحق الأطفال التي تتعارض مع الأعراف والقوانين الدولية والتي تحاسب عليها محكمة الجنايات الدولية⁽⁸²⁾.

دعا المؤتمر المجتمع الدولي إلى إطلاق سراح الأطفال الذين يعتبر اعتقالهم جريمة إنسانية، كما دعا إلى تضافر وحشد كافة الجهود الفلسطينية والعربية والدولية من أجل ما يلي⁽⁸³⁾:

أ - تدويل قضية الأسرى والإسراع في إحالة الجرائم المرتكبة بحقهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، وإلى القضاء الجنائي الدولي، حتى لا تبقى إسرائيل كسلطة محتلة فوق القانون الدولي وتستطيع الإفلات من العقاب.

ب - الضغط على دولة الاحتلال للتوقف فوراً عن عمليات القمع اليومي بحق الأسرى، وإلزامها بوقف ممارساتها المتمثلة بالعقوبات التي فرضتها على الأسرى من عمليات قمع وحشي وتنكيل تستهدف حياتهم وتعرض صحتهم للخطر الشديد.

ج - الطلب من الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة عقد اجتماع عاجل لإلزام إسرائيل باحترام هذه الاتفاقيات وتطبيقها على الأراضي المحتلة.

د - دعوة الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان إلى تفعيل آليات لجان التحقيق ولجان تقصي الحقائق حول الممارسات الإسرائيلية بحق الأسرى والعمل على تنفيذ توصياتها في هذا الشأن.

(81) المصدر نفسه.

(82) جريدة القدس، 2019/5/2.

(83) المصدر نفسه.

تعقيباً على كل ما سبق، مطلوب من الكل الفلسطيني التحرك وتحمل المسؤولية تجاه الأسرى، فإذا بقيت الأمور على ما هي عليه سوف تستفرد إدارة مصلحة السجون بالحركة الأسيرة وتواصل سلسلة قراراتها وإجراءاتها ضد الأسرى. من هنا ينبغي على السلطة اتخاذ موقف حاسم في قطع العلاقة مع إسرائيل والتحرك دبلوماسياً وقانونياً على المستوى الدولي، ومطلوب من التنظيمات الفلسطينية التحرك الجاد لرفع مستوى المشاركة الشعبية إلى انتفاضة ضد القرارات والإجراءات الاحتلالية ضد الحركة الأسيرة.

خاتمة

لقد عمدت إسرائيل منذ قيامها على أرض فلسطين إلى فتح الكثير من السجون وزج عشرات الألوف من الفلسطينيين والعرب بها، وعملت على استصدار وإقرار كل القوانين والسياسات العنصرية والقمعية لاستهداف الأسرى للنيل من عزيمتهم وثنيتهم عن مواصلة الكفاح ضدها. فمنذ بداية اعتقال أول أسير فلسطيني وحتى اليوم وهي تبتكر وسائل وأساليب للتضييق على الأسرى في زنازينهم، وحديثاً بدأت تمنح ممارساتها الإجرامية الصبغة القانونية من خلال تشريعها لسلسلة من القوانين التي تستهدف الأسرى ومحاصرتهم على جميع الصعد، وهذه القوانين التي تم إقرار أغلبيتها تصاعدت وتيرتها في السنوات الأربع السابقة لتكون وقود الحملة الدعائية الانتخابية للأحزاب الصهيونية □

التعصّب عند النخب

دراسة مقارنة في اتجاهات الشباب الكويتي والمصري (*)

يعقوب يوسف الكندري (**)

أستاذ الأنثروبولوجيا والاجتماع في قسم الاجتماع
والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

قياتي عاشور (***)

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بني سويف.

علي أسعد وطفة (****)

أستاذ أصول التربية، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الكويت.

مقدمة

يعد التعصّب اليوم أحد أبرز الموضوعات ذات الاهتمام في مجال العلوم الاجتماعية في الوقت الراهن، وأحد الميادين الخصبة للبحث السوسيولوجي، ولا سيّما في هذا الوقت بالتحديد بعدما سادت هذه الظاهرة بخاصة في أقطار شتى في الوطن العربي وأخرجت مع الأسف الشديد صراعاً كبيراً بين شرائح اجتماعية مختلفة وأفرزت تطاحنات وصراعات بين بعضها بعضاً، وفقدت الأمة كثيراً من أبنائها نتيجة لهذا التعصّب. وهناك عدد من الدراسات التي تناولت ظاهرة التعصّب بمختلف أوجهها وأنواعها الإثنية والقبلية والطائفية، وقد تداخلت العلوم الإنسانية في دراسة هذه الظاهرة من زوايا متعددة، بهدف إيجاد تفسير علمي دقيق لبيئة التعصّب في جميع المستويات والتجليات، سواء كانت اجتماعية أم سياسة.

(*) هذه الدراسة المقارنة تعدّ استكمالاً لدراسة ومشروع أكبر قام به اثنان من الباحثين على المجتمع الكويتي، وهما: يعقوب يوسف الكندري وعلي أسعد وطفة، «ثقافة التعصّب عند النخب: دراسة في اتجاهات الشباب»، (مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب، 2017). وتم الاعتماد على الجانب المفاهيمي نفسه الذي قام به الباحث الثالث في الدراسة الأولى لتداخلها، مع التعديل عليه من جانب الباحث الثاني في هذه الدراسة ليتلاءم مع متطلبات النشر.

alkandari66@hotmail.com.

(**) البريد الإلكتروني:

kayatyashour@art.bs.u.edu.eg.

(***) البريد الإلكتروني:

watfaali@hotmail.com.

(****) البريد الإلكتروني:

التعصّب ظاهرة إنسانية وجودية قديمة، دائماً ما تُثير الخوف والقلق ويكثر حولها الجدل، وذلك بسبب الآثار الدموية التي ارتبطت بها منذ القدم وعلى مدار التاريخ؛ فقد ارتبطت بها أكثر الأحداث الدموية والوقائع التدميرية، وكان من آثارها الحروب الطاحنة والإبادات الجماعية التي ما خلت أمة من الأمم ولا شعب من الشعوب إلا وكان له منها نصيب، فكم من شعب أُبِيد بكامله باسم التعصّب والكراهية! وبفعل التعصّب الديني أو المذهبي والتمييز العنصري أو العرقي، على امتداد تاريخي واتساع جغرافي.

وربما تزداد المشكلة تفاقماً، وتصبح آثارها أكثر تدميراً، حين تسود في طبقات المجتمع العليا من المفكرين والمتقنين والسياسيين، فهؤلاء هم الذين يتحملون مسؤولية القيادة وتوجيه الرأي العام؛ لذلك فإن وجود التعصّب بين أبناء هذه الفئة هو ما يسوق المجتمع إلى الهاوية فيزج به في مشكلات خطيرة، ويطيح استقراره.

وإن حدث وشاع في المجتمع أن هذه الطبقة لا تقوم بالمسؤولية، وتؤدي دورها على أساس من العدل والمساواة، وليس الميول الشخصية والأهواء والنوازع الفكرية؛ فلا شك أن هذا المجتمع سيصبح استقراره مهدداً، وسوف ينعكس سلوك هذه الفئة على فئات أخرى، من أهمها فئة الشباب الذين تتجه

ميولهم الفكرية نحو الرمزية، ومن ثمّ إذا استشعر الشباب أن القادة والمسؤولين لا ينتهجون النهج الصحيح، فإن ذلك يكون له تأثير سلبي في سلوكهم وانعكاس خطر على شخصياتهم، وكل ذلك يكون له صده داخل المجتمع.

وما يؤخذ في الحسبان أن دور المسؤولين والمتقنين في مواجهة التعصّب يخضع لعدد من العوامل ويتأثر بها، منها الأحوال الاجتماعية التي نشأوا فيها والمتغيرات السياسية التي عاصروها، ويتعلق أيضاً بطبيعة نشأتهم والمستويات الفكرية والثقافية التي بلغوها، فقد اتضح من خلال الملاحظة المنهجية أن بعض المتقنين وبعض رجال الدين قد نشأوا على التمييز المذهبي والطائفي؛ فكانوا من عوامل تأجيج الفتن والصراعات من خلال بث الكراهية والعمل على تزايد الاحتقان الطائفي.

وهناك أيضاً عامل من أكثر العوامل خطورة وأشدّها ضراوة، وهو الإعلام المذهبي الذي أصبح يمارس دوراً شديداً للوضوح قوي الأثر ولكن خطورته تدميرية، وخصوصاً في ظل القنوات الفضائية التي تخصصت في التحريض الطائفي والمذهبي، وكذلك المواقع الإلكترونية التي تؤدي دوراً مماثلاً ومنها الطائفي والمذهبي والقبلي.

ولا تعد هذه الظواهر من الظواهر العادية أو المقبولة في المجتمعين المصري والكويتي، لما عُرفا به من التسامح والتعايش السلمي وشيوع ثقافة قبول الآخر لديهما، وقد عزز ذلك وجود

إنّ دور المسؤولين والمتقنين في مواجهة التعصّب يخضع لعدد من العوامل ويتأثر بها، منها الأحوال الاجتماعية التي نشأوا فيها والمتغيرات السياسية التي عاصروها، ويتعلق أيضاً بطبيعة نشأتهم والمستويات الفكرية والثقافية التي بلغوها.

الصحافة الحرة التي تؤدي دورًا متميزًا لا يكاد يُضاهى بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث، كذلك الديمقراطية البرلمانية التي تضمن تمثيلًا حقيقيًا ومُرضيًا لكل فئات المجتمع، وهذا يدفعنا إلى التساؤل: ما الدافع وراء تلك الحوادث التعصّبية والطائفية، وما العوامل التي ساعدت على ظهور مشاعر مماثلة وإذكائها في الصرح الجامعي؟

إشكالية الدراسة وأُسئلتها: إن الملاحظات التي يمكن رصدها في المجتمع حول دور المثقفين في مواجهة التعصّب أكثر من أن يشملها الحصر، ولكن تبقى هذه الملاحظات من وجهة النظر العلمية مجرد ملاحظات مجردة ما لم تختبر وتخضع للبحث العلمي الدقيق والرؤية المنهجية المنضبطة، وهنا تبرز إشكالية الدراسة الراهنة التي تعنى بموقف واتجاهات الشباب في المجتمعين الكويتي والمصري من التعصّب عند النخب الفكرية، والإعلامية، والدينية، والسياسية، والأكاديمية ودورهم في مواجهته على جميع المستويات، والفوارق بين هذه الاتجاهات بين الثقافتين. لذلك تنطلق الدراسة من مجموعة من التساؤلات:

ما رؤية الشباب الجامعي المصري والكويتي حول مدى انتشار التعصّب عربيًا ومحليًا؟

- ما الدور الذي يروونه للنخب والمثقفين في نشر ثقافة التعصّب الطائفي والمذهبي إذا كانت المجتمعات العربية، ومنها المصري والكويتي، تعاني انتشار التعصّب بأوجهه المتعددة: الديني والطائفي والمذهبي والعرقي والسياسي؟

- ما مدى انتشار ظاهرة التعصّب بأشكاله المختلفة؟

- كيف يرى الشباب الجامعي موقف النخب والمثقفين ورجال الدين والسياسة والإعلام وأساتذة الجامعة من ثقافة التعصّب بأوجهه المختلفة، الدينية والطائفية والعرقية والسياسية؟

- ما التأثير الذي تحدثه المتغيرات الجنسية والتخصصات العلمية والاتجاهات السياسية للطلاب في موقفهم من ظاهرة التعصّب بأوجهه المختلفة؟

- هل توجد فوارق ذات دلالة إحصائية ناتجة من تأثير هذه المتغيرات؟

أهمية الدراسة: تتبع أهمية هذه الدراسة أساسًا من الحاجة الملحة التي يملها الواقع بضرورة البحث في هذه التعصّب؛ من أجل تحديد أسبابها واستكشاف العوامل المساعدة على ظهورها وتقويتها والوصول إلى جذورها؛ وذلك لإيجاد الوسائل التي تمكننا من السيطرة عليها ومد أصحاب القرار بالاستراتيجيات الملائمة لاحتوائها عند ظهور بوادرها، والسعي للقضاء عليها في مهدها واستئصالها من جذورها.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى: الكشف عن اتجاهات الشباب الكويتي والمصري وآرائهم حول مدى انتشار ظاهرة التعصّب؛ التعرف إلى اتجاهات الشباب في المجتمعين الكويتي والمصري من مواقف النخب الثقافية والفكرية من ظاهرة التعصّب بأبعادها المختلفة؛ تحديد اتجاهات الشباب في المجتمعين تجاه هذه الظاهرة ومواقفهم من حدود انتشارها في المنطقة العربية والمحلية.

منهجية الدراسة: ارتكزت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن، وهي اعتمدت على عيّنتين من الشريحة العمرية الشبابية في المجتمعين الكويتي والمصري. وقد جاء اختيار

عينة عمرية شبابية من المجتمع الجامعي في كلا البلدين ومن مؤسسات التعليم العالي. ففي الكويت تم الاعتماد على عينة من جامعة الكويت، وكلية التربية الأساسية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وجاءت العينة المصرية من جامعة بني سويف تحديداً. شملت عينة البحث 2709 مبحوثين. وبلغت العينة من الشريحة الشبابية من الكويتيين 1422 مبحوثاً (547 ذكوراً و847 إناثاً)، ومن العينة المصرية 1287 مبحوثاً (431 ذكوراً و856 إناثاً) بعدما تم توزيع 1500 استمارة لكل من المجتمعين (بواقع 3000 استمارة)، وتم الاعتماد على الاستمارات الكاملة وإلغاء بعض الاستمارات التي لا تحقق القدر المطلوب من المعلومات، والتي لم يُجب عنها أفراد العينة بالكامل.

أولاً: الفوارق في الاتجاهات نحو التعصّب عند النخب

1- الفوارق في الاتجاهات نحو التعصّب عند النخب الإعلامية

للكشف عن الفوارق في اتجاهات أفراد العينة من الكويتيين والمصريين نحو درجة تعصّب النخب الإعلامية، فإن الجدول الرقم (1) يوضح هذه الفوارق.

الجدول الرقم (1)

الفوارق بين أفراد العينة من الكويتيين والمصريين
في معدلات مقياس الاتجاهات نحو التعصّب عند النخب الإعلامية

ت	مصريون		كويتيون		
	ع	م	ع	م	
17.37 ^(*)	4.47	18.52	4.30	21.47	مقياس الاتجاهات نحو تعصّب النخب الإعلامية

$p < 0.001$ (*)

يشير الجدول الرقم (1) إلى أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة من الكويتيين والمصريين في اتجاهاتهم نحو تعصّب النخب الإعلامية باتجاه الكويتيين؛ فيرى أفراد العينة من الكويتيين أن النخب الإعلامية أكثر تعصّباً بوجه عام بالمقارنة مع أفراد العينة من المصريين، والفوارق هنا دالة إحصائياً عند المستوى ($p < 0.001$).

وللكشف عن أبعاد التعصّب الديني، والطائفي، والمذهبي، والقبلي، والسياسي عند النخب الإعلامية، وإذا ما كان هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة من الكويتيين والمصريين في هذه الأبعاد، فإن الجدول الرقم (2) يوضح هذه الفوارق باستخدام اختبار (ت).

الجدول الرقم (2)

الفوارق بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين
في معدلات مقياس الاتجاهات نحو التعصّب عند النخب الإعلامية
بأبعادها الدينية، والطائفية، والمذهبية، والقبلية، والسياسية

ت	مصريون		كويتيون		نص البند
	ع	م	ع	م	
(*)6.91	1.01	2.60	867.	2.85	ينشر الإعلاميون ثقافة التعصّب الديني
(*)12.73	1.09	2.49	920.	2.99	ينشر الإعلاميون ثقافة التعصّب الطائفي
(*)17.45	1.06	2.32	915.	2.99	ينشر الإعلاميون ثقافة التعصّب المذهبي
(*)17.83	1.07	2.15	949.	2.85	ينشر الإعلاميون ثقافة التعصّب القبلي
-1.39	1.19	3.39	1.01	3.34	ينشر الإعلاميون التعصّب السياسي

(*) $p < 0.001$

كشفت نتائج الدراسة كما يوضحها الجدول الرقم (2) أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين مختلف أبعاد التعصّب عند النخب الإعلامية لمصلحة أفراد العيّنة من الكويتيين عدا التعصّب السياسي التي لم تكشف الدراسة عن وجود فوارق دالة إحصائية. فينظر أفراد العيّنة من الكويتيين في اتجاهاتهم إلى أن النخب الإعلامية تنشر ثقافة التعصّب الديني، والطائفي، والمذهبي، والقبلي بصورة أكبر من أفراد العيّنة من المصريين واتجاهاتهم. وقد جاء مستوى الدلالة لكل الأبعاد عند مستوى ($p < 0.001$)، عدا التعصّب بوجه عام عند مستوى ($p < 0.01$).

2 - الفوارق في الاتجاهات نحو التعصّب عند النخب الأكاديمية

للكشف عن الفوارق في اتجاهات أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين نحو درجة تعصّب النخب الأكاديمية، فإن الجدول الرقم (3) يوضح هذه الفوارق.

الجدول الرقم (3)

الفوارق بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين
في معدلات مقياس الاتجاهات نحو التعصّب عند النخب الأكاديمية

ت	مصريون		كويتيون		
	ع	م	ع	م	
(*)12.21	3.87	12.21	3.93	14.05	مقياس الاتجاهات نحو تعصّب النخب الأكاديمية

(*) $p < 0.001$

يشير الجدول الرقم (3) إلى أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في اتجاهاتهم نحو تعصّب النخب الأكاديمية باتجاه الكويتيين. فيرى أفراد العيّنة من الكويتيين أن النخب الأكاديمية أكثر تعصّبًا بوجه عام بالمقارنة مع أفراد العيّنة من المصريين، والفوارق هنا دالة إحصائية عند المستوى ($p < 0.001$).

وللكشف عن أبعاد التعصّب الديني، والطائفي، والمذهبي، والقبلي، والسياسي، والعام، عند النخب الأكاديمية، وإذا ما كان هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في هذه الأبعاد، فإن الجدول الرقم (4) يوضح هذه الفوارق باستخدام اختبار (ت).

الجدول الرقم (4)

الفوارق بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في معدلات مقياس الاتجاهات نحو التعصّب عند النخب الأكاديمية بأبعادها الدينية، والطائفية، والمذهبية، والقبلية، والسياسية

ت	مصريون		كويتيون		نص البند
	ع	م	ع	م	
1	959.	1.81	883.	2.25	ينشر أساتذة الجامعة ثقافة التعصّب الديني
2	933.	1.71	871.	2.18	ينشر أساتذة الجامعة ثقافة التعصّب الطائفي
3	977.	1.69	900.	2.18	ينشر أساتذة الجامعة ثقافة التعصّب المذهبي
4	1.01	1.70	989.	2.37	ينشر أساتذة الجامعة ثقافة التعصّب القبلي
5	1.11	2.06	940.	2.52	ينشر أساتذة الجامعة ثقافة التعصّب السياسي

(*) $p < 0.001$

كشفت نتائج الدراسة كما يوضحها الجدول الرقم (4) أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التعصّب كافة عند النخب الدينية لمصلحة أفراد العيّنة من الكويتيين. فينظر أفراد العيّنة من الكويتيين في اتجاهاتهم إلى أن النخب الأكاديمية تنشر ثقافة التعصّب الديني، والطائفي، والمذهبي، والقبلي، بصورة أكبر من أفراد العيّنة من المصريين واتجاهاتهم. وقد جاء مستوى الدلالة لكل الأبعاد عند مستوى ($p < 0.001$).

3 - الفوارق في الاتجاهات نحو التعصّب عند النخب الدينية

للكشف عن الفوارق في اتجاهات أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين نحو درجة تعصّب النخب الدينية، فإن الجدول الرقم (5) يوضح هذه الفوارق.

الجدول الرقم (5)

الفوارق بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في معدلات مقياس الاتجاهات نحو التعصّب عند النخب الدينية

ت	مصريون		كويتيون		مقياس الاتجاهات نحو تعصّب النخب الدينية
	ع	م	ع	م	
(*)2.01	4.67	23.76	4.87	24.93	

$p < 0.05$ (*)

يشير الجدول الرقم (5) إلى أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في اتجاهاتهم نحو تعصّب النخب الدينية باتجاه الكويتيين. فيرى أفراد العيّنة من الكويتيين أن النخب الدينية أكثر تعصّبًا بوجه عام بالمقارنة مع أفراد العيّنة من المصريين، والفوارق هنا دالة إحصائية عند المستوى ($p < 0.05$).

وللكشف عن أبعاد التعصّب الديني، والطائفي، والمذهبي، والقبلي، والسياسي، والعام، عند النخب الدينية، وإذا ما كان هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في هذه الأبعاد، فإن الجدول الرقم (6) يوضح هذه الفوارق باستخدام اختبار (ت).

الجدول الرقم (6)

الفوارق بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في معدلات مقياس الاتجاهات نحو التعصّب عند النخب الدينية بأبعادها الدينية، والطائفية، والمذهبية، والقبلية، والسياسية

ت	مصريون		كويتيون		نص البند	
	ع	م	ع	م		
(*)10.68	1.00	2.54	968.	2.95	يبث رجال الدين ثقافة التعصّب الديني	1
(*)12.42	934.	2.20	944.	2.65	يبث رجال الدين ثقافة التعصّب الطائفي	2
(*)12.44	1.00	2.22	1.00	2.71	يبث رجال الدين ثقافة التعصّب المذهبي	3
(*)6.77	985.	2.02	988.	2.28	يبث رجال الدين ثقافة التعصّب القبلي	4
479.	1.09	2.48	1.02	2.50	يبث رجال الدين ثقافة التعصّب السياسي	5

$p < 0.001$ (*)

يشير الجدول الرقم (6) إلى أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين مختلف أبعاد التعصّب عند النخب الدينية لمصلحة أفراد العيّنة من الكويتيين، عدا التعصّب السياسي الذي لم تكشف الدراسة عن وجود فوارق دالة إحصائية. فينظر أفراد العيّنة من الكويتيين في اتجاهاتهم إلى أن النخب الدينية ورجال الدين ينشرون ثقافة التعصّب الديني، والطائفي، والمذهبي، والقبلي، أكثر من أفراد العيّنة من المصريين واتجاهاتهم. وقد جاء مستوى الدلالة لكل الأبعاد عند مستوى ($p < 0.001$).

4 - الفوارق في الاتجاهات نحو التعصّب عند النخب الفكرية

للكشف عن الفوارق في اتجاهات أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين نحو درجة تعصّب النخب من رجال الفكر، فإن الجدول الرقم (7) يوضح هذه الفوارق.

الجدول الرقم (7)

الفوارق بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين
في معدلات مقياس الاتجاهات نحو التعصّب عند النخب من رجال الفكر

ت	مصريون		كويتيون		
	ع	م	ع	م	
(*)7.90	4.23	17.25	4.02	18.51	مقياس الاتجاهات نحو تعصّب النخب رجال الفكر

$p < 0.001$ (*)

يشير الجدول الرقم (7) إلى أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في اتجاهاتهم نحو تعصّب النخب الفكرية باتجاه الكويتيين. فيرى أفراد العيّنة من الكويتيين أن النخب من أصحاب الفكر أكثر تعصّباً بوجه عام بالمقارنة مع أفراد العيّنة من المصريين، والفوارق هنا دالة إحصائياً عند المستوى ($p < 0.001$).

وللكشف عن أبعاد التعصّب الديني، والطائفي، والمذهبي، والقبلي، والسياسي عند النخب الفكرية، وإذا ما كان هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في هذه الأبعاد، فإن الجدول الرقم (8) يوضح هذه الفوارق باستخدام اختبار (ت).

الجدول الرقم (8)

الفوارق بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في معدلات مقياس الاتجاهات نحو التعصّب عند النخب الفكرية بأبعادها الدينية، والطائفية، والمذهبية، والقبليّة، والسياسية

ت	مصريون		كويتيون		نص البند	
	ع	م	ع	م		
(*)8.14	887.	2.30	844.	2.57	ينشر المفكرون العرب ثقافة التعصّب الديني	1
(*)11.82	919.	2.15	852.	2.56	ينشر المفكرون العرب ثقافة التعصّب الطائفي	2
(*)11.52	975.	2.14	825.	2.55	ينشر المفكرون العرب ثقافة التعصّب المذهبي	3
(*)10.00	986.	2.09	884.	2.45	ينشر المفكرون العرب ثقافة التعصّب القبلي	4
673.	1.22	2.75	908.	2.78	ينشر المفكرون العرب ثقافة التعصّب السياسي	5

$p < 0.001$ (*)

يشير الجدول الرقم (8) إلى أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين جميع أبعاد التعصّب عند النخب الفكرية لمصلحة أفراد العيّنة من الكويتيين عدا التعصّب السياسي الذي لم تكشف الدراسة عن وجود فوارق دالة إحصائية. فينظر أفراد العيّنة من الكويتيين في اتجاهاتهم إلى أن النخب

الفكرية ورجال الدين تنشر ثقافة التعصّب الديني، والطائفي، والمذهبي، والقبلي، أكثر من أفراد العيّنة من المصريين واتجاهاتهم. وقد جاء مستوى الدلالة للأبعاد كافة عند مستوى ($p < 0.001$).

5 - الفوارق في الاتجاهات نحو التعصّب عند النخب السياسية

للكشف عن الفوارق في اتجاهات أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين نحو درجة تعصّب النخب الدينية، فإن الجدول الرقم (9) يوضح هذه الفوارق.

الجدول الرقم (9)

الفوارق بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين

في معدلات مقياس الاتجاهات نحو التعصّب عند النخب السياسية

ت	مصريون		كويتيون		
	ع	م	ع	م	
(*)23.64	4.73	20.84	4.61	25.10	مقياس الاتجاهات نحو تعصّب النخب السياسية

$p < 0.001$ (*)

يشير الجدول الرقم (9) إلى أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في اتجاهاتهم نحو تعصّب النخب السياسية باتجاه الكويتيين. ف يرى أفراد العيّنة من الكويتيين أن النخب من السياسيين أكثر تعصّبًا بعامةٍ بالمقارنة مع أفراد العيّنة من المصريين، والفوارق هنا دالة إحصائية عند المستوى ($p < 0.001$).

وللكشف عن أبعاد التعصّب الديني، والطائفي، والمذهبي، والقبلي، والسياسي، عند النخب السياسية، وإذا ما كان هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في هذه الأبعاد، فإن الجدول الرقم (10) يوضح هذه الفوارق باستخدام اختبار (ت).

الجدول الرقم (10)

الفوارق بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في معدلات

مقياس الاتجاهات نحو التعصّب السياسية بأبعادها الدينية، والطائفية، والمذهبية، والقبلية، والسياسية

ت	مصريون		كويتيون		نص البند	
	ع	م	ع	م		
(*)8.73	1.06	2.58	910.	2.91	ينشر السياسيون ثقافة التعصّب الديني	1
(*)16.39	1.06	2.49	947.	3.13	ينشر السياسيون ثقافة التعصّب الطائفي	2
(*)16.38	1.04	2.40	970.	3.03	ينشر السياسيون ثقافة التعصّب المذهبي	3
(*)19.00	1.09	2.32	1.02	3.10	ينشر السياسيون ثقافة التعصّب القبلي	4
(*)6.03	1.26	3.21	1.06	3.48	ينشر السياسيون ثقافة التعصّب السياسي	5

$p < 0.001$ (*)

تشير النتائج كما يوضحها الجدول الرقم (10) إلى أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين مختلف أبعاد التعصب عند النخب السياسية لمصلحة أفراد العيّنة من الكويتيين؛ فينظر أفراد العيّنة من الكويتيين في اتجاهاتهم إلى أن النخب السياسية تنشر ثقافة التعصب الديني، والطائفي، والمذهبي، والقبلي، وأكثر من أفراد العيّنة من المصريين واتجاهاتهم. وقد جاء مستوى الدلالة لكل الأبعاد عند مستوى ($p < 0.001$).

ثانياً: ثقافة التعصب في المجتمع الكويتي، والمصري والعربي

1- ثقافة التعصب في المجتمعات العربية

للكشف عن الفوارق في رأي واتجاهات أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين عن مدى معاناة المجتمعات العربية من التعصب بوجه عام، فإن الجدول الرقم (11) يوضح هذه الفوارق باستخدام اختبار (ت).

الجدول الرقم (11)

الفوارق بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في معدلات مقياس الاتجاهات نحو المعاناة من التعصب في المجتمعات العربية بوجه عام

ت	مصريون		كويتيون		
	ع	م	ع	م	
12.25_ (*)	3.60	11.92	3.66	10.20	مقياس الاتجاهات نحو معاناة الدول العربية من التعصب

(*) $p < 0.001$

يتضح من الجدول الرقم (11) أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في درجة ومعدل اتجاهاتهم نحو معاناة الدول العربية من ثقافة التعصب بصفة عامة باتجاه أفراد العيّنة من المصريين؛ فيرى المصريون أن المجتمعات العربية تعاني التعصب بوجه عام أكثر من اتجاهات ورأي الكويتيين تجاه هذه المجتمعات، والفوارق هنا دالة عند مستوى ($p < 0.001$).

وللكشف عن أبعاد التعصب الديني، والطائفي، والمذهبي، والقبلي، والسياسي، وإذا ما كان هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في هذه الأبعاد، فإن الجدول الرقم (12) يوضح هذه الفوارق باستخدام اختبار (ت).

الجدول الرقم (12)

الفوارق بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في معدلات مقياس الاتجاهات نحو التعصّب بوجه عام في المجتمعات العربية بأبعادها الدينية، والطائفية، والمذهبية، والقبلية، والسياسية

ت	مصريون		كويتيون		نص البند
	ع	م	ع	م	
1	1.01	2.19	896.	2.08	تعاني المجتمعات العربية التعصّب الديني
2	1.01	2.45	883.	2.03	تعاني المجتمعات العربية التعصّب الطائفي
3	1.04	2.91	945.	1.99	تعاني المجتمعات العربية التعصّب المذهبي
4	1.05	2.74	952.	2.15	تعاني المجتمعات العربية التعصّب القبلي
5	1.07	1.91	973.	1.96	تعاني المجتمعات العربية التعصّب السياسي

$p < 0.001$ (*)

$p < 0.01$ (**)

تشير النتائج كما يوضحها الجدول الرقم (12) إلى أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أبعاد معاناة المجتمعات العربية كافة من التعصّب لمصلحة أفراد العيّنة من المصريين، عدا البعد الخاص بالتعصّب السياسي، الذي لم تكشف النتائج عن وجود فوارق دالة إحصائية. فينظر أفراد العيّنة من المصريين إلى أن ثقافة التعصّب الديني، والطائفي، والمذهبي، والقبلي تعانيه المجتمعات العربية بصورة أكبر من أفراد العيّنة من الكويتيين واتجاهاتهم عن هذه المجتمعات. وقد جاء مستوى الدلالة لبعد التعصّب الطائفي، والمذهبي، والقبلي عند مستوى ($p < 0.001$)، وبعد التعصّب الديني عند مستوى ($p < 0.01$).

2 - ثقافة التعصّب في المجتمع الكويتي والمصري

وعند سؤال أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين كل منهما عن بلده ومجتمعه عن درجة المعاناة من ثقافة التعصّب المجتمع الذي يعيشون فيه، فإن الجدول الرقم (13) يوضح الفوارق في معدلات اتجاهاتهم حول هذا الموضوع من خلال استخدام اختبار (ت).

الجدول الرقم (13)

الفوارق بين أفراد العيّنة من الكويتيين والمصريين في معدلات مقياس الاتجاهات نحو المعاناة من التعصّب في مجتمعاتهم بوجه عام (الكويتي، والمصري)

ت	مصريون		كويتيون		مقياس الاتجاهات نحو معاناة المجتمع الكويتي والمجتمع المصري من التعصّب
	ع	م	ع	م	
11.62 (*)	3.80	11.00	4.16	12.79	

$p < 0.001$ (*)

يشير الجدول الرقم (13) إلى أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة من الكويتيين والمصريين في درجة ومعدل اتجاهاتهم نحو معاناة مجتمعاتهم من ثقافة التعصب بصورة عامة باتجاه أفراد العينة من الكويتيين. فيرى الكويتيون أن مجتمعهم يعاني التعصب بوجه عام أكثر من اتجاهات وآراء المصريين عن مجتمعهم، والفوارق هنا دالة عند مستوى ($p < 0.001$).

وللكشف عن أبعاد المعاناة من التعصب الديني، والطائفي، والمذهبي، والقبلي، والسياسي في مجتمعاتهم، وإذا ما كان هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة من الكويتيين والمصريين في هذه الأبعاد، فإن الجدول الرقم (14) يوضح هذه الفوارق باستخدام اختبار (ت).

الجدول الرقم (14)

الفوارق بين أفراد العينة من الكويتيين والمصريين في معدلات مقياس الاتجاهات نحو التعصب بعامه كل في مجتمعه بأبعادها الدينية، والطائفية، والمذهبية، والقبلية، والسياسية

ت	مصريون		كويتيون		نص البند	
	ع	م	ع	م		
6.54(*)	1.18	2.30	1.08	2.58	يعاني المجتمع الكويتي/المصري التعصب الديني	1
13.76(*)	1.12	2.70	925.	2.15	يعاني المجتمع الكويتي/المصري التعصب الطائفي	2
17.33(*)	1.11	2.87	949.	2.18	يعاني المجتمع الكويتي/المصري التعصب المذهبي	3
19.87(*)	1.11	2.95	973.	2.14	يعاني المجتمع الكويتي/المصري التعصب القبلي	4
1.72	1.13	1.97	966.	2.04	يعاني المجتمع الكويتي/المصري التعصب السياسي	5

(*) $p < 0.001$

تشير النتائج كما يوضحها الجدول الرقم (14) إلى أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين جميع الأبعاد لمعاناة مجتمعاتهم كل على حدة، من التعصب لمصلحة أفراد العينة من الكويتيين، عدا البعد الخاص بالتعصب السياسي، الذي لم تكشف النتائج عن وجود فوارق دالة إحصائية. فينظر أفراد العينة من الكويتيين إلى أن ثقافة التعصب الديني، والطائفي، والمذهبي، والقبلي يعانيها مجتمعهم بصورة أكبر من أفراد العينة من المصريين واتجاهاتهم عن المجتمع. وقد جاء مستوى الدلالة لبعد التعصب الديني، والطائفي، والمذهبي، والقبلي عند مستوى ($p < 0.001$).

ثالثاً: الفوارق بين الجنسين في ثقافة التعصب لدى العينتين الكويتية والمصرية

لافتراض اختلاف المستويات الثقافية بين الجنسين (الذكور والإناث) في المجتمعين الكويتي والمصري ونظرتهم نحو ثقافة التعصب داخل المجتمع، فقد تمت المقارنة بين أفراد العينتين من الجنسين في مقياس الاتجاهات نحو تعصب النخب (الإعلامية، والأكاديمية، والدينية، والفكرية، والسياسية)، ومعاناة البلدان العربية التعصب، ومعاناة المجتمع الكويتي والمصري كل على حدة التعصب باستخدام اختبار (ت)، والجدول الرقم (15) يوضح هذه الفوارق.

الجدول الرقم (15)

الفوارق بين الذكور والإناث في المجتمعين الكويتي والمصري وفي كل منهما في مقياس الاتجاهات نحو تعصب النخب (الإعلامية، والأكاديمية، والدينية، والفكرية، والسياسية)، ومعاناة الدول العربية من التعصب، ومعاناة المجتمعين الكويتي والمصري كل على حدة من التعصب

المقاييس	كل العينة			الكويتيون			المصريون		
	ذكور م (ع)	إناث م (ع)	قيمة ت	ذكور م (ع)	إناث م (ع)	قيمة ت	ذكور م (ع)	إناث م (ع)	قيمة ت
1	20.13 (4.75)	20.01 (4.55)	647.	21.70 (4.20)	21.13 (4.44)	2.42 ^(*)	18.80 (4.82)	18.38 (4.27)	1.59
2	13.40 (4.12)	13.03 (3.93)	2.34 ^(*)	14.10 (3.84)	14.03 (4.00)	287.	12.49 (4.31)	12.07 (3.62)	1.85 ^(*) (065.)
3	11.38 (4.06)	10.81 (3.50)	3.82 ^(***)	11.05 (4.16)	9.60 (3.13)	7.39 ^(***)	11.81 (3.89)	11.97 (3.45)	729...
4	24.11 (5.05)	23.70 (4.60)	2.15 ^(*)	24.48 (5.17)	23.55 (4.61)	3.51 ^(***)	23.61 (4.84)	23.84 (4.59)	816...
5	18.10 (4.36)	17.79 (4.05)	1.86 ^(*)	18.56 (4.14)	18.47 (3.95)	421.	17.48 (4.58)	17.13 (4.05)	1.38
6	23.12 (5.12)	22.94 (5.15)	904.	25.49 (4.56)	24.55 (4.64)	3.74 ^(***)	20.85 (4.58)	20.80 (5.01)	200.
7	12.00 (4.43)	11.78 (3.85)	1.31	11.37 (4.16)	10.74 (3.51)	3.05 ^(**)	12.82 (4.64)	12.78 (3.91)	85. (065.)

$p < 0.001$ (*)

$p < 0.01$ (**)

$p < 0.05$ (***)

في مقارنة الذكور والإناث في العينتين الكويتية والمصرية، فإن الجدول الرقم (15) يشير إلى أنه لا توجد فوارق دالة إحصائية بين الذكور والإناث في العينة المصرية في جميع مقاييس الاتجاهات نحو تعصّب النخب (الإعلامية، والدينية، والفكرية، والسياسية) عدا النخب الأكاديمية، وكذلك لا وجود لفوارق دالة إحصائية في مقياس معاناة البلدان العربية من التعصّب، ومعاناة المجتمع الكويتي والمصري كل على حدة من التعصّب. وكشفت النتائج وجود فوارق دالة إحصائية بين الذكور والإناث عند أفراد العينة من المصريين في اتجاهات مقياس النخب الأكاديمية باتجاه الذكور. فقد سجل الذكور معدلاً أعلى في اتجاهاتهم ونظرتهم حول أن النخب الأكاديمية أكثر تعصّباً مقارنة بالإناث في العينة المصرية، والفوارق هنا دالة عند مستوى ($p < 0.05$).

أما أفراد العينة من الكويتيين، فقد أشارت النتائج إلى أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مقاييس الاتجاهات نحو تعصّب النخب الإعلامية، والدينية، والفكرية باتجاه الذكور. وكذلك كشفت النتائج وجود فوارق دالة إحصائية في مقياس معاناة البلدان العربية من التعصّب، ومعاناة المجتمع الكويتي من التعصّب. فقد سجل الذكور معدلاً أعلى في اتجاهاتهم نحو تعصّب النخب الإعلامية ($p < 0.05$)، والفكرية ($p < 0.001$)، والدينية ($p < 0.001$) بالمقارنة بالإناث، وكذلك سجلوا معدلاً أعلى في درجة معاناة البلدان العربية من التعصّب ($p < 0.001$)، ومعاناة المجتمع الكويتي من التعصّب ($p < 0.01$) بالمقارنة بالإناث. ولم تكشف نتائج الدراسة عن وجود فوارق دالة إحصائية بين أفراد العينة من الكويتيين من الذكور والإناث نحو تعصّب النخب الأكاديمية، والسياسية.

رابعاً: مناقشة النتائج

لقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة من شريحة الشباب الكويتيين والمصريين في درجة ومعدل بث النخب الاجتماعية كافة سواء الإعلامية، أو الفكرية، أو السياسية، أو الدينية، لثقافة التعصّب بوجه عام باتجاه العينة من الكويتيين. فالكويتيون هم أكثر معدلاً في اتجاهاتهم نحو وجود تعصّب بوجه العام عند النخب مقارنة بأفراد العينة من المصريين. وقد كشفت الدراسة أن هذه الفوارق أيضاً جاءت في كل الأبعاد سواء التعصّب الديني أو الطائفي، أو المذهبي، أو القبلي. وقد كشفت تفاوتاً في البعد السياسي، إذ إن الفوارق جاءت لمصلحة أفراد العينة من الكويتيين فقط عند أساتذة الجامعة ورجال الفكر، ولم تكشف النتائج عن فوارق دالة إحصائية عند النخب الثلاث الأخرى في هذا البعد.

إن شعور واتجاه شريحة الشباب من الكويتيين بأن هذه النخب تعد أكثر تعصّباً مقارنة بالشريحة المصرية يرجع إلى الاختلافات في بعض العوامل الثقافية والاجتماعية وكذلك السياسية. وقد تكون التجربة الديمقراطية وممارساتها أحد أبرز هذه العوامل، فبعد المصريين أقدم في الممارسة الديمقراطية، وهي متجذرة أكثر فأكثر في قنواتهم ومنصاتهم الاجتماعية اليومية سواء أكانت الإعلامية من خلال القنوات المختلفة، أو السياسية من خلال المشاركة السياسية. فالصحافة والإعلام والمشاركة السياسية نشأت في جمهورية مصر بزمان أقدم منها في الكويت والتي تعد

أكثر حداثة. والممارسة السياسية والإعلامية وقدمها تؤدي إلى تجاوز مرحلة الاختلافات المبنية على القضايا الخلافية. فالممارسة العملية الديمقراطية سواء بالإعلام أو في الحياة السياسية تجعل الاختلافات بين الفرق المختلفة والشرائح المتعددة أمراً يميل إلى كونه طبيعياً، والتسليم بأمراً هذا الاختلاف كأحد مقومات الديمقراطية. لذلك نجد أن حدة الاختلافات في الدول الديمقراطية تبلغ أوجها عند الأحزاب السياسية، ولكنها في النهاية تكون بعيدة من التعصّب الذاتي بحكم أن هذه الاختلافات جزء من العملية والممارسة الديمقراطية، وهو الذي يعد أكثر تجذراً في الثقافة المصرية مقارنة بالثقافة الكويتية. فبعد ثورة 1919 واستقلال مصر النسبي، صدر أول دستور في تاريخ مصر الحديث، والذي شدد على المشاركة البرلمانية والمجلس النيابي واختيار الشعب أعضائه⁽¹⁾، وجاء بعده بأربعين عاماً الدستور الكويتي (في عام 1962)، وأجريت أول انتخابات نيابية عام 1963. فهذا ما يعكس البعد السياسي والفارق الشاسع بين الثقافتين السياسيتين. إضافة إلى ذلك، فإن التجربة الديمقراطية الكويتية استمدت من خبرة جمهورية مصر ومن قوانينها. فمن تمت استشارته للإسهام في كتابة دستور دولة الكويت 1962 الخبير الدستوري عثمان خليل عثمان - على سبيل المثال - الذي استُعين به للعمل على إعداد هذا الدستور⁽²⁾. لذلك، فمن الممكن أن تكون أبرز أسباب التفاوت في الشعور والاتجاه نحو ثقافة التعصّب العالية عند الكويتيين مقارنة بالشريحة المصرية هي الخبرة الديمقراطية والممارسة الأقدم والمتجذرة عند المصريين أكثر فأكثر مقارنة بالكويتيين. وهذا ما عبّرت عنها نتائج هذه الدراسة، التي كشفت عن الفوارق بين الشريحتين.

ولا شك أيضاً أن هناك بعض الجوانب الأخرى التي تؤثر في عملية المشاركة الديمقراطية نفسها أو ما يسمى بالإيمان بالديمقراطية، التي نجد من خلالها فوارق قد تؤثر في الاتجاهات والرؤى الخاصة عن هذه العملية وارتباطها بأبعاد أخرى مثل التعصّب. على سبيل المثال في البعد الديني أو الاتجاهات الدينية ومدى تأثيرها في القرار وصنعه، فمن المعروف أن الاتجاهات الإسلامية ظلت لمدة طويلة تحارب إشراك المرأة في عمليتي الترشح والانتخاب، وهو الأمر الذي لم نجد له تأثيراً واضحاً في الثقافة السياسية المصرية. فقد تم الاعتراض على المشاركة النسائية من قبل التوجهات الإسلامية، وبخاصة من التيار السلفي الذي له امتداد واسع ومؤثر في الكويت، والذي رفض بشدة هذه المشاركة. فقد مرت عملية الموافقة على إقرار حق المشاركة السياسية للمرأة الكويتية بمحاولات متعددة منذ سبعينيات القرن الماضي، إلا أن حقها في المشاركة ترشيحاً وانتخاباً جاء في 16 أيار/مايو 2005 بعد إقراره من مجلس الأمة، وبأغلبية في التصويت، وشاركت في أول انتخابات برلمانية عام 2006، وسبقته انتخابات بلدية في انتخابات تكميلية عام 2005⁽³⁾. وهذا الأمر مخالف لما هو واقع في الانتخابات المصرية البرلمانية التي لم تجد هذه المحاولات لإقرارها داخل المجتمع المصري، إنما سارت بالتوازي مع العملية الديمقراطية.

(1) عمرو عبد الرحمن، الانتخابات في مصر (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007).

(2) يعقوب يوسف الغنيم، «كيف أعد دستور الكويت»، الوطن، 2010/12/1.

(3) «مسيرة وتاريخ حقوق المرأة الكويتية خطوة بخطوة على الجبهات النيابية والوزارية والبلدية»، الأبناء (الكويت).

ولعل الاختلافات والفوارق التي كشفت عنها الدراسة بين الجنسين في أغلب اتجاهاتهم نحو النخب عند أفراد العيّنة من الكويتيين لمصلحة الذكور، وعدم وجود هذه الفوارق التي جاءت عند شريحة المصريين في الأبعاد كافة عدا واحدًا قد يرتبط بهذا الموضوع أيضًا. فالمجتمع الكويتي يعدّ مجتمعًا ذكوريًا⁽⁴⁾، والممارسة الديمقراطية، والخروج من المنزل والمشاركة في الحياة الاجتماعية لا تقارن مع المجتمع المصري الذي يعدّ أكثر ممارسة لمجمل الجوانب الحياتية اليومية. فالتمييز الثقافي يخلق تمييزًا أيضًا في الاتجاه وهو ما عكسته النتائج في هذه الدراسة.

إن تجذّر العملية الانتخابية والديمقراطية يؤدي دورًا مهمًا في النظر إلى القضايا الخلافية من منظور أكثر قابلية لقبول الآخر. ومن القضايا الأخرى التي قد يكون لها تأثير في النتائج الحالية للدراسة هي تلك التي تتمثل بالشريحة العمرية المختارة في هذه الدراسة والتي تدخل في الجانب المتعلق بمحدودية الدراسة، وهم شريحة الشباب ومن الأعمار التي بدأت للتو ممارستها الديمقراطية، أو عنصر كبير منها لم يمارسه في المجتمع الكويتي تحديدًا، وذلك لوجود فوارق في سن الانتخاب بين المجتمعين الكويتي والمصري. فسن الناخب كما هو معروف في الكويت واحد وعشرون عامًا، بينما سن الناخب في جمهورية مصر العربية هي الثامنة عشرة. فقدم مشاركة الناخب من أفراد العيّنة تحديدًا، ومشاركته في العملية الانتخابية قد تختلف عن المجتمع الآخر وعن جزء من هذه الشريحة في المجتمع الكويتي التي لا تمارس هذا الحق. فمن الطبيعي تأثر هذه الاتجاهات والرؤى حول القضايا التي ترتبط بالبعد الديمقراطي على أساس المشاركة من عدمها. وهو الأمر الذي أشارت إليه هذه الدراسة وكشفت عنه.

وحتى الجوانب التي تتعلق بالصحافة والإعلام فإن الجذور الصحافية أقدم عند المصريين. فعلى الرغم من أن الكويت قد سجلت ترتيبًا أعلى في حرية الصحافة حسب تقرير «مراسلون بلا حدود» (2019)، وجاءت بالترتيب (108) في حرية الصحافة والرأي بالمقارنة بالصحافة المصرية التي احتلت الترتيب (163)، إلا أن تاريخ الصحافة المصرية انطلق مع بداية القرن التاسع عشر، وبالتحديد في عام 1828 عند صدور أول صحيفة رسمية باسم جريدة **الوقائع** في عهد محمد علي باشا، بينما جاءت أول صحيفة كويتية بعد قرن من الزمان تقريبًا وبالتحديد في عام 1928 بمجلة **الكويت**⁽⁵⁾. إن قدم الممارسة الصحافية والممارسة المبنية على اختلاف التوجهات والاتجاهات تعطي مساحة واسعة من قبول الآخر وعدم التعصّب للرأي بغض النظر عن درجة الحرية، والتي لها أيضًا بعدان متناقضان لا يترك قبولًا في عملية نقد الآخر كبعد أول، أو الحد من التعرض للآخرين وأفكارهم. فقدم الممارسة قد يكون الأهم في هذا الموضوع وهو الذي يجعل من عملية النظر للآخر أكثر نضجًا.

وقد يكون هناك بعد آخر في هذه المسألة أدى دورًا في تأثيرها في النتائج، وهي تلك التي تتعلق بطبيعة التأثير والتأثير للعوامل والرؤى والأفكار السياسية ونضجها في الوقت نفسه. فمن

(4) علي أحمد الطراح، «التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة في المجتمع الكويتي»، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة 28، العدد 2 (2000).

(5) فتحي حسين عامر، تاريخ الصحافة العربية (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع 2014).

المعروف أن الكويت تعد مستقبلاً للاتجاهات والأفكار والرؤى السياسية من الخارج بعامه، بينما جمهورية مصر العربية تعدّ موردًا أو مصدرًا للفكر إن صحّت التسمية. فحركة الإخوان المسلمين على سبيل المثال أو التيار القومي كان منبعهما في مصر، والكويت كانت مستقبلاً لهذه الرؤى والاتجاهات والأفكار الإسلامية والقومية. إضافة إلى أن الكويت قد استقبلت الفكر السلفي من السعودية، التي مثلت التيار الثالث في الكويت، فضلًا عن تأثرها واستقبالها التيار الشيعي المستمد من إيران. فتعدّ الكويت بلدًا مستقبلاً بينما جمهورية مصر العربية بلدًا مصدرًا، وفي هذه الحالة ربما يكون الصراع الدائر في الفكر المستورد أكثر إثارة، وأكثر جدلاً، بما أن منبعه في الخارج وليس من الداخل. فقبوله ثقافيًا وفي المحيط الاجتماعي الداخلي قد يولد معارضة من الآخر وقد تصل إلى التعصّب. وربما لا نجد مثل ذلك التعصّب بين تيارات قد يكون منبعها الداخل⁽⁶⁾. وهذا ربما يكون من أحد أسباب وجود مثل هذه الفوارق في الدراسة، وإن كانت العملية تحتاج إلى مزيد من البحث.

ولعل من أبرز الأمور التي أثرت في النتائج بوجه عام، وحتى في نظرة المجتمع الكويتي والمصري كل على حدة بكونه بلدًا متعصّبًا من عدمه، وكذلك للبلدان العربية والنظرة إليها بعامه، هي طبيعة المجتمعين المختلفة والنظام الاجتماعي لكل بلد على حدة. فالقبلية والطائفة هي أساس النظام الاجتماعي في الكويت⁽⁷⁾، وهي تلعب كمحركات رئيسة في العمليات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع، وهي ركن رئيس وأساس من كيانه. ولعل ذلك ينسحب على العملية الديمقراطية التي تقوم على هذين البعدين، بخلاف المجتمع المصري الذي تلعب المؤسسات الحديثة والأحزاب السياسية محل الطائفة والقبيلة. وهو في حد ذاته يجعل الصراع يشتد في وجود المؤسسات التقليدية التي تسعى كل واحدة منها للحفاظ على كيانه الاجتماعي في ظل وجود مؤسسات حديثة تتناقض أساسًا معها. فالتيارات السياسية تقوم على التنافس والاحتكام إلى الشرعيات المؤسسية الحديثة بخلاف الكيانات القبلية والطائفية التي تترسخ بجذورها الصراعات والعصبية المتوارثة من المجتمعات التقليدية، والتي تعدّ أساس نشأة الدولة في المجتمعات الخليجية وشبه الجزيرة العربية. إن التربية السياسية تجعل النظرة إلى الآخر من المنطلق الذي يرى فيه الأمور. فالكيانات القبلية والطائفية تؤثر بالتأكيد في اتجاهات الأفراد، وهو ما أوضحت نتائج الدراسة الحالية.

من المؤكد أن هناك أهمية للإشارة إلى أن هذه الدراسة محدودة في دراسة شريحة الشباب في المجتمعين الكويتي والمصري، وأنها تخص النخب الخمسة ونظرة هؤلاء الشباب إلى هذه النخب المذكورة. وإن هناك حاجة ماسة إلى دراسة عامة للمجتمعين الكويتي والمصري في تأثير النخب في الحياة الاجتماعية العامة، وأن يولى الاهتمام بهذه الرموز الاجتماعية والتي تعدّ محركات رئيسة في المجتمع وتؤثر كثيرًا في استقراره. إن تأثير الشريحة العمرية الصغيرة بالنخب

(6) انظر: يعقوب يوسف الكندري، التيارات الدينية في الكويت: النشأة، الأهداف، الأنشطة، التأثير (الكويت: مطبعة الهدف، 2015).

(7) يعقوب يوسف الكندري، «القبلية والطائفية في ثقافة المجتمع وتأثيرهما على أبعاد التنمية الاجتماعية»، الاجتماعيون، العدد 2 (2007)، ص 76-91، وYagoub Al-Kandari and Ibrahim Al-Hadban، «Tribalism, Sectarianism, and Democracy in Kuwaiti Culture»، *Domes: Digest of Middle East Studies*, vol. 19, no. 2 (September 2010), pp. 268-228.

والرموز الاجتماعية من الممكن أن يكون له بعدان واتجاهان متناقضان متوافقان مع اتجاهات هذه النخب. فقد أشارت الدراسة إلى أن النخب تعاني التعصّب، وهذا الأمر بكل تأكيد ينعكس على هذه الشريحة العمرية التي سرعان ما تتأثر بالرموز بحكم كونها أحد المحركات الرئيسة لعملية التنشئة الاجتماعية، والمؤثرة في سلوكهم.

المراجع

1 - العربية

إبراهيم، سعد الدين. «التعصّب والتحدى الجديد للتربية في الوطن العربي»، في: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية. الأطفال والتعصّب والتربية: احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكتاب السنوي السادس، الكويت، 1989.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار صادر، 1980.

الأنصاري، عيسى. «التعصّب القبلي والطائفي بجامعة الكويت». شؤون اجتماعية: السنة 25، العدد 97، 2008.

بدوي، أحمد زكي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان، 1978.

بركات، زياد. «التعصّب الحزبي لدى الشباب في بعض الجامعات في شمال فلسطين». ورقة قدمت إلى: مؤتمر العدالة الاجتماعية الذي ينظمه المجلس الأكاديمي بالتعاون مع الأمديسيت، رام الله - فلسطين، 2010.

البطش، عائشة خالد عاشور. «تقييم النخبة السياسية والإعلامية للخطاب الإعلامي الفلسطيني نحو قضية حصار غزة: دراسة ميدانية». (رسالة ماجستير، برنامج الصحافة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، 2016).

البغدادي، أحمد وأحمد المديريس. «دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية». مجلة المستقبل العربي: السنة 15، العدد 169، آذار/مارس 1993.

الجوجو، حسن. «التعصّب المذهبي والتطرف الديني وأثرهم على الدعوة الإسلامية». ورقة قدمت إلى: مؤتمر الدعوة الإسلامية ومتغيرات العصر، 7-8 ربيع الأول 1426هـ/ 16-17 نيسان/أبريل 2005.

حضري، فضيل. «تشكّل النخبة الدينية في الجزائر: دراسة ميدانية بمنطقة تلمسان، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان». (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2012-2013).

خليفة، عبد الله، وعبد المنعم الحسين. «اتجاهات طلاب الجامعة نحو بعض شعوب العالم، دراسة مقارنة بين الطلاب السودانيين والمصريين». مجلة علم النفس (الهيئة المصرية العامة للكتاب): السنة 9، العدد 36، 1995.

الدمخي، عادل. «التعصّب، مظهره، أسبابه، نتائجه، البعد الشرعي»، الكويت: بحث غير منشور، 2005.

الرميحي، محمد. الخليج ليس نفطاً. دبي: دار مدارك، 2015.

رشوانا، حسين عبد الحميد. الدين والمجتمع: دراسات في علم الاجتماع الديني. القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب، 2004.

سعيد، إدوارد. المثقف والسلطة. ترجمة محمد عناني. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006.

سيد أحمد، عبد السمیع. «الترجسية الثقافية قراءة في إربك فردم». التربية المعاصرة: السنة 10، العدد 25، آذار/مارس 1991.

سيد عبد الله، معتز. «الاتجاهات التعصبية: أهم أشكالها ومدى عموميتها». في: لويس كامل مليكة. قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، مج 5. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

- عباس، عدنان محمود وزهرة موسى جعفر. «التعصّب لدى المراهقين: دراسة مقارنة». مجلة ديالي: 2013.
- عبد الرحمن، سعد. «عملية التطبيع الاجتماعي وأزمات التحامل والتعصّب في مجتمعاتنا العربية المعاصرة». **عالم الفكر** (الكويت): العدد 1، نيسان/أبريل - حزيران/يونيو 1970.
- عثمان، إسلام أحمد. «تعرض الشباب المصري للحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة وعلاقته بمستوى التعصّب السياسي لديهم (دراسة تطبيقية على انتخابات 2014)». **المجلة المصرية لبحوث الإعلام** (كلية الإعلام، جامعة القاهرة): العدد 51، 2015.
- عدرة، جواد. «المجلة الدولية للمعلومات: استطلاع للرأي في أوساط طلابية لبنانية». **الشرق الأوسط**: 15 شباط/فبراير.
- عميرات، عبد الحكيم. «عناصر النموذج التنموي لدى النخبة الجامعية في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة بجامعة خميس مليان». **مجلة دار الحكمة للدراسات الاجتماعية**: العدد 9، 2017.
- عوض، حسني، ومحمد عبد العزيز «درجة التعصّب لدى طلاب الجامعات الفلسطينية والسودانية، **مجلة علوم إنسانية**: السنة 8، العدد 46، 2010.
- غيث، عاطف. **قاموس علم الاجتماع**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.
- الكعبي، مشتاق خالد. «واقع التعصّب لدى المراهقين». (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، 2009).
- الكيالي، عبد الوهاب. **الموسوعة السياسية**. بيروت: دار الهدى للنشر والطباعة، 1985. ج 1.
- لكريني، إدريس. «النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية». **مجلة الديموقراطية**: العدد 25، كانون الثاني/يناير 2007.
- المجمعي، محمد شطب. «عيدان النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية». **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**: السنة 1، العدد 4، 2009.
- المحلي، مجلي بن عبد الرحمن. «التدابير الواقية من التعصّب المذهبي وأثرها على أمن المجتمع». (رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، 2008).
- مختان، طارق. «أزمة غياب دور النخبة المثقفة الجزائرية في التغيير». (أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، مدرسة الدكتوراه، 2011-2012).
- مراسلون بلا حدود (2019) «الترتيب العالمي لحرية الصحافة». <<https://rsf.org/ar/ranking>>.
- (تم الاسترجاع 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).
- موسى، عبد الفتاح تركي. «التعصّب القبلي وأثره على الاتجاه نحو المشاركة في تنمية المجتمع: دراسة ميدانية على طلاب الجامعة بقنا». **مجلة كلية الآداب** (قنا)، العدد 17، 2006.
- النفيس، أحمد راسم. «الطائفية العنصرية». **شؤون مشرقية**: صيف 2008.
- وطفة، علي أسعد. «تحديات التعصّب وحلقاته الثقافية في المجتمع الكويتي». **مجلة العلوم الإنسانية والإدارية** (جامعة المجمعة): العدد 1، حزيران/يونيو 2012.
- وطفة، علي أسعد. «إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة». **المستقبل العربي**: السنة 25، العدد 282، آب/أغسطس، 2002.
- وطفة، علي أسعد وعبد الرحمن الأحمد. «التعصّب ماهيةً وانتشاراً في الوطن العربي». **عالم الفكر** (الكويت): السنة 30، العدد 3، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2002.

2- الأجنبيّة

Akoun, André et Pierre Ansart (dirs.). *Dictionnaire de sociologie*. Paris: Le Robert/Le Seuil, 1999.

Bogardus, E. S. «Measuring Social Distance.» *Journal of Applied Sociology*: vol. 9, 1925.

Heaven, Patrick, Chris Stone and Coen Bester. «Attitudes towards a South African Liberation Movement.» *Journal of Conflict Resolution*: vol. 30, no. 3, September 1986.

Katz, D. and K. Braly. «Racial Stereotypes of One Hundred College Students.» *The Journal of Abnormal and Social Psychology*: vol. 28, no. 3, 1933.

Pettigrew, Thomas F. (ed.). *The Sociology of Race Relation: Reflections and Reform*. New York: The Free Press.

Sergent, Marie T., Paula A. Woods and William E. Sedlacek. «University Student Attitudes towards Arabs: Intervention Implication.» *Journal of Multicultural Counseling and Development*: vol. 20, no. 3, July 1992.

Sherif, Muzaffer. *Group Conflict and Cooperation*. London: Routledge and Kegan Paul, 1967.

Sinha, A. K. P. and Ya. Upadhyaya. «Stereotypes of Male and Female Students.» *Journal of Psychology*: vol. 62, 1960.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], *Tolerance: The Threshold of Peace a Teaching/Learning Guide for Education for Peace, Human Rights and Democracy*. Paris: UNESCO, 1994.

Vaughan, Graham. «The Psychology of Intergroup Discrimination.» *Journal of Psychology*: vol. 17, 1988.

Yang, Julia. «Chilly Campus Climate: Qualitative Study on White Racial Identity Development Attitudes.» (University of Pennsylvania (Research Report), Pennsylvania, 1992).

أزمة مياه النيل بين إثيوبيا ومصر

نور الدين بيدُكان(*)

جامعة محمد الخامس - الرباط ، كلية الحقوق، سلا - المغرب.

مقدمة

يواجه العالم الكثير من التحديات في ما يتعلق بالموارد المائية في العقود الأخيرة، وأصبحت مسألة ندرة المياه من ألح القضايا على الساحة السياسية الدولية، بحيث اكتسبت اهتمامًا متزايدًا من دول وجهات دولية، بسبب عوامل أدت إلى تفاقم الضغوط على موارد المياه العذبة المحدودة، كتزايد معدلات النمو السكاني، وتغير المناخ، والهجرة، وأنماط الاستهلاك المتغيرة، والنزاعات الإقليمية. وقد باتت وطأة عواقب تغير المناخ شديدة بالفعل على الموارد المائية في عدد من المناطق، منها أفريقيا، وهو ما يتبين من انخفاض نسبة هطول الأمطار في مناطق مختلفة من القارة الأفريقية.

فالمياه العذبة هي أهم مورد على الإطلاق بالنسبة إلى البشرية، إذ إنها تقترن بجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي يضطلع بها الإنسان، ويمكن أن تكون عاملاً يعزز أو يعرقل التقدم الاجتماعي والتكنولوجي، كما يمكن أن تكون سبباً للتعاون أو للنزاع. من هنا برزت الحاجة إلى تفعيل «الدبلوماسية المائية» مع احتدام الجدل حول قضايا توزيع المياه.

وفي هذا الصدد توقع تقرير للأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية سنة 2020 أن يتزايد الطلب العالمي على المياه بمعدل يبلغ زهاء 1 بالمئة سنوياً، وتزايد الطلب الصناعي والمنزلي على المياه أكثر فأكثر مقارنة بالطلب الزراعي، رغم أن الزراعة ستظل أكبر مستخدم للمياه بوجه عام، وسيتركز معظم الطلب المتزايد على المياه في البلدان ذات الاقتصادات النامية أو الناشئة.

ويضاف إلى التحديات المتعلقة بتغير المناخ ديناميات اجتماعية واقتصادية وسياسية معقدة، تؤثر في المياه على المستويين الوطني والإقليمي، وما فتئ تسييس الموارد المائية وتسليحها يمثل تحديات رئيسية تواجهها البلدان التي تشترك في مورد مائي عابر للحدود، مثل منطقة «حوض النيل»، وذلك في ظل حالة من التفاعلات الهيدرولوجية (The Hydro Politics)⁽¹⁾ المؤثرة في

nor.bidoukan@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) يشير معنى الهيدرولوجيا (Hydro politics) إلى العلم الناتج من التزاوج بين علم السياسة وعلم المياه، حيث يقوم هذا العلم بدراسة وتحليل وتفسير الظواهر السياسية، كالتفاعلات الدولية والصراعية أو التعاونية، في إطار الدراسات المائية.

علاقات دول «حوض النيل»، إذ تحظى منطقة حوض النيل بأهمية بالغة بسبب الموارد المائية التي تزخر بها، وهي تعد بمنزلة شريان الحياة لشعوب الدول المتشاطئة على مياه نهر النيل، الذي يُعد أطول أنهار العالم، بطول يمتد لنحو 6650 كم. ويبلغ الحجم المتوسط السنوي للأمطار على حوض النيل نحو 900 مليار م³ سنويًا، يمثل السريان السطحي منه 137 مليار م³، بينما إيراد النيل لا يتجاوز 84 مليار م³، يأتي 72 مليار م³، أي 87 بالمئة من مياه النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة (تانا) في إثيوبيا، بينما يأتي 13 بالمئة من منطقة البحيرات العظمى أي نحو 12 مليار م³. وبالتالي فإن إيراد نهر النيل ليس هو الأغزر مائيًا من حيث تصرف المياه عند المصب مقارنة بنهر الأمازون أو نهر الكونغو. ويجري نهر النيل داخل حدود 11 دولة (تنزانيا، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، رواندا، كينيا، أوغندا، إثيوبيا، إريتريا، جنوب السودان، السودان، ومصر). وتكمن أهمية هذا النهر في أن اقتصادات دول الحوض تعتمد عليه في الزراعة وتربية الأسماك والسياحة وتوليد الطاقة الكهربائية.

**منذ بداية الألفية الجديدة،
تضاعف نشاط الدبلوماسية
الإثيوبية المائية، منادية باعتماد
اتفاق جديد يتعلق بتقسيم المياه
وتنظيم استخدامها، وقد تبع ذلك
النشاط الكثير من الاجتماعات
لوزراء مياه دول حوض النيل،
وجميعها فشلت نتيجة تمسك
مصر والسودان باتفاقية 1959.**

ومن أجل تحقيق عدد من الأهداف مثل تنمية المصادر المائية لحوض النيل، وضمان كفاءة إدارة المياه والاستخدام الأمثل لمواردها، وضمان تحقيق التعاون المشترك وتعزيز التكامل الاقتصادي، تأسست «مبادرة حوض النيل» سنة 1999 بتنزانيا،

هادفة إلى تدعيم أواصر التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل. لكن بالرغم من هذه المبادرة لا يوجد حتى الآن اتفاقية شاملة بين دول حوض النيل تنظم استخدام مياهه، بل فقط اتفاقيات غلب عليها الطابع الثنائي، وبخاصة اتفاقية تقاسم مياه النيل سنة 1959 بين السودان ومصر، التي جاءت مكملة لاتفاقية أبرمتها بريطانيا - بصفتها الاستعمارية - نيابة عن عدد من دول حوض النيل (أوغندا وتنزانيا وكينيا) مع الحكومة المصرية سنة 1929.

تنص اتفاقية 1959 على أحقية مصر والسودان في نسبة تعادل 90 بالمئة من مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض، إضافة إلى حق النقض «الفيتو» بالنسبة إلى بناء مشروعات عليها. وهو ما أدى إلى بروز انقسامات وصراعات مائية ثنائية تارة وجماعية تارة أخرى. وتمركز النزاع في حوض النيل بين دول المنبع وبين دولة الممر (السودان) ودولة المصب (مصر)، وبخاصة بين إثيوبيا من جهة ومصر من جهة أخرى حول تقاسم مياه النيل.

فمنذ بداية الألفية الجديدة، تضاعف نشاط الدبلوماسية الإثيوبية المائية، منادية باعتماد اتفاق جديد يتعلق بتقسيم المياه وتنظيم استخدامها، وقد تبع ذلك النشاط الكثير من الاجتماعات لوزراء مياه دول حوض النيل، وجميعها فشلت نتيجة تمسك مصر والسودان باتفاقية 1959.

وفي خضم ذلك لجأت دول الحوض بقيادة إثيوبيا إلى الانفراد بإبرام «اتفاق إطاري للتعاون في حوض نهر النيل» بمدينة عنتيبي (أوغندا) سنة 2010 (Agreement on the Nile River Basin Cooperative Framework)، لتنظيم مسألة الانتفاع المنصف والمعقول للموارد المائية. وتركزت الخلافات بين دول حوض النيل على ثلاثة بنود رئيسة أصرت مصر والسودان على تضمينها في الاتفاقية، وهي: الاعتراف بحقوق مصر والسودان في استخدامات مياه النهر وفقاً للمعاهدات السابقة المنظمة لها؛ وضرورة الإخطار المسبق بأي مشاريع تُقام على مجرى النهر وفروعه قد تؤثر في تدفق مياهه، وأخيراً التزام كل دول حوض النيل باحترام قاعدة التصويت بالإجماع عند النظر في تعديل أي من البنود الأساسية للاتفاقية التي تمسّ مصالح دول الحوض وأمنها المائي، أما البنود الأخرى الأقل أهمية فيمكن التصويت عليها وفق قاعدة الأغلبية على أن تكون دولتا المصبّ (مصر والسودان) ضمن هذه الأغلبية.

وكانت دول المنبع قد عارضت الحصول أولاً على إذن من مصر قبل استخدام مياه نهر النيل في أي مشروع تنموي مثل الري أو إنشاء السدود، ووقعت اتفاقية «عنتيبي» في أيار/مايو 2010، وهي إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا، ثم بوروندي في شباط/فبراير 2011، ليتسنى للاتفاقية أن تدخل حيز التنفيذ حسب ما نصت عليه المادة 42 من الاتفاقية.

وكرد فعل، جمدت مصر مشاركتها في الأنشطة والاجتماعات المرتبطة بمبادرة حوض النيل بعد توقيع اتفاقية «عنتيبي»، وتسبب ذلك في امتناع البنك الدولي - الداعم الرئيسي للمبادرة - وبقية المانحين عن تمويل برامج التعاون في مبادرة حوض النيل، نتيجة وجود خلافات بين الدول. وبعد غياب دام لسنوات، عادت مصر لحضور اجتماعات المبادرة سنة 2015.

وتأسيساً على ما تقدم، يهدف هذا البحث إلى إبراز قضية الأمن المائي الذي يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى جميع دول العالم، كون الماء مادة حيوية واستراتيجية لأمن البلدان والمجتمعات، وبخاصة مع تزايد الطلب على هذا المورد من أجل تحقيق التنمية والأمن الغذائي وتوفير الطاقة، وهو ما جعل منه عاملاً للتنافس الدولي، ولا سيما في منطقة حوض النيل، كما يهدف البحث إلى عرض القواعد القانونية التي تحكم استخدام الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية والاتفاقيات الخاصة بتنظيم استغلال مياه النيل، إضافة إلى تسليط الضوء على الأسباب الحقيقية لمشكلة المياه حوض النيل ومسار تطورات أزمة سد النهضة الإثيوبي، وإبراز نقاط الخلاف الأساسية حوله.

يستمد هذا الموضوع أهميته كونه ذا أبعاد إقليمية ودولية لها علاقة بالمساس بالأمن القومي المائي لدول حوض نهر النيل. ولعل ما يؤكد هذه الأهمية هو الخلافات والنزاعات القائمة بين بعض الدول النيلية حول قضايا الانتفاع المشترك، والتقاسم العادل والمنصف لمياه النيل، ومن بين أبرز النزاعات المائية بين الدول النيلية النزاع الإثيوبي - المصري، بحيث لا تخفي أغلب دول المنبع رفضها للاتفاقيات السابقة المنظمة لعملية تقاسم المياه، والمتمثلة أساساً بالمعاهدات والاتفاقيات الموروثة منذ حقبة الاستعمار، فضلاً عن عدم وجود اتفاقية تنظم العلاقات المائية تشمل جميع دول نهر النيل فيما بينها. فالحكومة المصرية ترفع مبدأ «الحقوق التاريخية المكتسبة»، وتستند إلى اتفاقها مع السودان عام 1959، في حين ترفع إثيوبيا مبدأ الحق في التنمية، وترفض أن تلزمها

أي معاهدات ترى فيها تعطيلاً لهذا الحق. كما أن ما زاد من حدة النزاع المائي بين إثيوبيا ومصر هو التدخل غير المباشر لبعض القوى الإقليمية والدولية في مسألة المياه بمنطقة حوض النيل.

على هذا الأساس يطرح موضوع الأزمة المائية بين إثيوبيا ومصر سؤالاً محورياً، هو: ما مدى تداعيات بناء سد النهضة على الأمن المائي في إثيوبيا ومصر؟ ثم تتفرع من هذا السؤال مجموعة تساؤلات فرعية هي:

- ما المبادئ القانونية التي تحكم استخدام الأنهار الدولية؟

- ما طبيعة النزاع المائي في منطقة حوض النيل، وما أهم الاتفاقيات التي تنظم نهر النيل؟

- ما نقاط الخلاف الأساسية بين إثيوبيا ومصر؟

- ما الخيارات الممكنة لحل الأزمة؟

وبالنظر إلى طبيعة الموضوع استدعى الأمر الاستعانة بمجموعة من المناهج وهي كالآتي:

المنهج التاريخي: لدراسة مشكلة المياه في حوض النيل عبر التاريخ، وذلك بالرجوع إلى أسباب الأزمة المائية بين إثيوبيا ومصر، فضلاً عن التطرق إلى الاتفاقيات السابقة بين دول حوض النيل.

المنهج الوصفي: من خلال جمع لمجموعة

من المعلومات والحقائق وتحليلها، وإبراز تأثير الأمن المائي على العلاقات بين الدول النيلية.

دراسة الحالة: تم الاستناد أيضاً إلى إحدى الأدوات الفرعية للمنهج الوصفي وهو دراسة الحالة من خلال جمع البيانات المتعلقة بالتفاعل الدولي مع النزاع المائي بين مصر وإثيوبيا.

وسعيًا لإيجاد الإجابات المناسبة، ستسلط هذه الورقة الضوء في المبحث الأول على الإطار القانوني في شأن الانتفاع بمياه الأنهار الدولي، حيث تم التركيز على القواعد القانونية التي تحكم استخدام الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية،

والاتفاقيات الخاصة بتنظيم استغلال مياه النيل، في حين سيتطرق المحور الثاني إلى إبراز الوضع المائي لدول حوض النيل، والخلاف القائم حول سد النهضة بين مصر وإثيوبيا، ومستقبل الأمن المائي في حوض النيل والخيارات الممكنة لحل أزمة سد النهضة.

تتخذ دول المنبع من عدم وجود معاهدات شاملة حجة لإيلاء اهتمام كبير لقضايا السيادة على الأراضي واستخدام الموارد المائية لخدمة مصالحها، إذ غالباً ما يتكون لديها تصور بأنها تتمتع بسلطة تخولها التحكم بهذه الموارد.

أولاً: الإطار القانوني في شأن الانتفاع بمياه الأنهار الدولية

تقدر المساحة التي تغطيها أحواض الأنهار الدولية بنصف مساحة اليابسة الأرض، وهي تؤمن 60 بالمئة من مخزون المياه العذبة في العالم، ويعيش حولها 40 بالمئة تقريباً من مجموع سكان

العالم. وفي ظل تزايد الطلب على الموارد المائية كان من الضروري الاستعانة بصكوك قانونية دولية، لتوضيح القواعد والحقوق والواجبات المتصلة باستخدام الأنهار الدولية لأغراض الملاحة، ففي حالات النزاع، تحتكم البلدان التي تشترك في مورد مائي للاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية، أو إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحل النزاع على توزيع المياه وإدارتها، لكن يعيب الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة أنها اتفاقيات غير شاملة، كما هو الشأن في منطقة حوض النيل، بمعنى أنها لا تشمل مصالح جميع الدول المتشاطئة. وتتخذ دول المنبع من عدم وجود معاهدات شاملة حجة لإيلاء اهتمام كبير لقضايا السيادة على الأراضي واستخدام الموارد المائية لخدمة مصالحها، إذ غالبًا ما يتكون لديها تصور بأنها تتمتع بسلطة تخولها التحكم بهذه الموارد⁽²⁾.

1 - القواعد القانونية التي تحكم استخدام المجاري المائية الدولية

عقد في السابق عدد من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية اهتمت بتنظيم استخدام الأنهار الدولية في مجال الملاحة، مثل مؤتمر فيينا سنة 1815، واتفاقية برشلونة عام 1921، التي غيرت من مصطلح الأنهار الدولية واستبدالها بمصطلح المجاري المائية الدولية، إذ وسعت اتفاقية برشلونة من مفهوم النهر الدولي، وأصبح النهر الدولي أي نهر داخلي يمكن لموقعه الجغرافي أن يؤهله ليصبح نهرًا دوليًا، وبذلك وسعت هذه الاتفاقية مفهوم حرية الملاحة في الأنهار الدولية، لكن هذه الاتفاقيات لم تشر إلى الاستخدامات غير الملاحية، بل نظمت حرية الملاحة في هذه الأنهار فقط. وقد شكلت قواعد هلسنكي الخاصة باستخدامات مياه الأنهار الدولية، التي أقرتها جمعية القانون الدولي في المؤتمر الثاني والخمسين لعام 1966 أول وثيقة شاملة تُعنى باستخدامات الأنهار الدولية. ومع أن هذه القواعد غير ملزمة، إلا أنها كانت الأساس الذي انطلقت منه عملية إعداد اتفاقية 1997.

وبعد انتظار دام سنوات متعددة، أصبحت للمجاري المائية الدولية ذات الأغراض غير الملاحية اتفاقية تحكم استخداماتها وحمايتها وإدارتها، بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها لجان القانون الدولي على مدى 27 عامًا (1970 - 1997)، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 أيار/مايو 1997 الاتفاقية الدولية لاستخدام المجاري المائية الدولية ذات الأغراض غير الملاحية. وانتفت بذلك عنها صفة أنها المورد الطبيعي الرئيسي الوحيد الذي لا تحكمه اتفاقية دولية، وقد اكتمل في 19 أيار/مايو 2014 العدد المطلوب من وثائق التصديق والقبول والموافقة على الاتفاقية والبالغ خمسة وثلاثين. وقد جاءت هذه الاتفاقية بموافقة 104 أصوات، واعتراض ثلاث دول هي الصين وتركيا وبوروندي، وامتناع 27 دولة عن التصويت من بينها مصر وإثيوبيا، وما زال الباب مفتوحًا لتوقيعها من جانب دول العالم.

(2) تعزيز القدرات في إدارة الموارد المائية المشتركة في البلدان الأعضاء في الإسكوا: تقرير المياه والتنمية، العدد الرابع (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2011)، ص 33.

وكما تمت الإشارة، فإن مسلسل اعتماد هذه الاتفاقية يعود إلى سبعينيات القرن الماضي، بالضبط في كانون الأول/ديسمبر 1970، بحيث اعتمدت الجمعية العامة القرار 2669 (د - 25)، تحت عنوان «التطوير التدريجي لقواعد القانون الدولي المتعلقة بالمجاري المائية الدولية وتدوينها». وفي ذلك القرار، أوصت الجمعية العامة لجنة القانون الدولي بأن تقوم «بدراسة قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية بغية تطويره تدريجياً وتدوينه». وفي الحقيقة، أظهرت الجمعية العامة أنها أدركت أهمية هذا الميدان قبل أكثر من 10 أعوام، عندما اعتمدت القرار 1401 (د - 14) في تشرين الثاني/نوفمبر 1959، إذ أشارت في ذلك القرار إلى أن «من المرغوب فيه الشروع في إجراء دراسات تمهيدية عن المشاكل القانونية المتعلقة باستخدام الأنهار الدولية والانتفاع بها، لمعرفة مدى ملائمة هذا الموضوع للتدوين»⁽³⁾.

وتعدّ اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 في شأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية هي المعاهدة الوحيدة التي تغطي المياه العذبة المشتركة. وهي اتفاقية إيطارية، أي توفر إطاراً للمبادئ والقواعد التي يمكن أن تطبق وتعدّل لتلائم السمات المميزة للمجاري المائية الدولية المعنية. وعلى الرغم من أن اتفاقية 1997 لم تدخل حيز التنفيذ إلا في سنة 2014 فإن أهميتها أكدتها محكمة العدل الدولية عام 1997، بعد أشهر فقط من تاريخ إجازتها. عندما طلب أول مرة في التاريخ من محكمة العدل الدولية حل نزاع بين دولتي هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا حول مجرى مائي دولي وهو نهر الدانوب

تكتسب هذه الاتفاقية أهمية خاصة كونها كرسّت في موادها معظم القواعد القانونية الدولية والعرفية في مجال تنظيم استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وترد الأحكام الرئيسية في الأبواب الأول والثاني والثالث والرابع. فالباب الأول يتضمن تعريف مصطلح «مجرى مائي دولي»، الذي من الواضح أن له أهمية محورية. ويعرف مصطلح «مجرى مائي» في المادة 2 تعريفاً عاماً بوصفه «شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تتولّف، بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض، كلاً واحداً وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة». وبعد ذلك، يعرف المصطلح «مجرى مائي دولي» بأنه «أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة».

إضافة إلى هذه الاتفاقية، تقدم اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية لعام 1992 إطار عمل أكثر تحديداً في هذا المجال، وقد بدأت بوصفها اتفاقية إقليمية للدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)، واعتمدت الاتفاقية في هلسنكي، بفرنلندا في عام 1992 وأصبحت نافذة في عام 1996، وفي عام 2003، وافقت الأطراف في الاتفاقية على تعديل المعاهدة لتمكين أي دولة عضو في الأمم المتحدة من الانضمام إلى هذا الصك، وفي عام 2016، أصبحت الاتفاقية إطاراً قانونياً رسمياً لجميع الدول الأعضاء للتعاون في شأن المياه العابرة للحدود⁽⁴⁾.

(3) ستيفن سي ماكفري، «اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية»، ص 1، <https://legal.un.org/avl/pdf/ha/clniuw/clniuw_a.pdf>.

(4) اتفاقية المياه: الاستجابة للتحديات العالمية للمياه (الأمم المتحدة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، 2019)، ص 3.

تكمل الاتفاقيتان المعاهدات الحالية المختصة بالأحواض وتهدف إلى التشجيع على إدخال التغييرات التنظيمية الضرورية على أنظمة هذه المعاهدات، إضافة إلى سد الفجوات حيث لا توجد معاهدات محددة. كما أن الاتفاقيتين تقدمان إلى الدول المتشاطئة المعايير الأساسية للمشاركة في المجرى المائي على نحو عادل ومنصف، وفي الوقت نفسه، تشددان على واجب هذه الدول بالامتناع عن إحداث أي ضرر جسيم، وعليها واجب التعاون عبر تبادل المعلومات وحماية النظم الإيكولوجية وتسوية النزاعات سلمياً وإدارة مشتركة للموارد المائية بين الدول المتشاطئة⁽⁵⁾.

رغم الجهود الدولية فإن المعاهدات الرئيسة المتعددة الأطراف اقتصرت على عدد ضئيل فقط من الدول الأطراف: هناك 36 دولة طرفاً باتفاقية الأمم المتحدة حول المجاري المائية

وفقاً لمبدأ الاستخدام العادل والمعقول للموارد المائية المشتركة، لكل دولة متشاطئة الحق في الانتفاع من حصة معقولة وعادلة من المياه. ولتسهيل هذه العملية، وضعت المادة 6 من اتفاقية 1997 عوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول تحدد توزيع الموارد المائية.

1997 (من بينها المغرب «تاريخ المصادقة 3 نيسان/أبريل 2011»)، في حين يصل عدد الدول الأطراف في الاتفاقية حول حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية اتفاقية المياه لعام 1992 إلى 41 دولة⁽⁶⁾.

وتوضح المبادئ والقواعد القانونية التالية الطبيعة الخاصة بالقانون الدولي للمياه:

أ - السيادة المطلقة

بمعنى أن للدولة حق التصرف بحرية كاملة في مياه النهر بإقليمها، حتى لو أدى ذلك إلى منع تدفق مياه النهر إلى الدول التي تقع بعدها أو تقليل الكمية، أو غير ذلك من الأضرار من دون النظر إلى

حقوق الدول الأخرى. فالبلدان الواقعة عند منبع الموارد المائية المشتركة تؤيد عادةً مبدأ السيادة الذي يعطيها هامشاً أكبر من السيطرة على هذه الموارد⁽⁷⁾. ومع أن هذا المبدأ ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة، فالموارد المائية متحركة بعكس الحدود البرية الثابتة، وتوزع منافعتها عبر الحدود، لذلك فالسيادة عليها تبقى محدودة. ومن الطبيعي أن تعارض الدول الواقعة في أسفل المجرى إدراج مبدأ السيادة في الصكوك القانونية⁽⁸⁾.

(5) مسألة بقاء: تقرير الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، جنيف 2015، ص 35.

(6) المصدر نفسه، ص 39.

S. Salman, «The United Nations Watercourse Convention Ten Years Later: Why has its Entry Into Force Proven Difficult?», *Water International*, vol. 32, no. 1 (2007), pp. 1-15.

Stephan C. McCaffrey, «Current Developments: The International Law Commission Adopts Draft (8) Articles on Transboundary Aquifers», *The American Journal of International Law*, vol. 103, no. 2 (2009), p.272.

ب - مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول

يرتكز هذا المبدأ على مفهومي التسوية والإنصاف، وفي غياب تعريف واضح للإنصاف، تعتمد بلدان كثيرة تعريفاً يخدم أهدافها. فقد ترى دولة واقعة عند المنبع مثلاً أنه من الإنصاف تغيير مجرى المياه، في حين تعترض الدول الواقعة باتجاه المصب على هذه الخطوة لأنها غير منصفة بالنسبة إليها. والتوزيع العادل لا يعني المساواة في الحصر. ووفقاً لمبدأ الاستخدام العادل والمعقول للموارد المائية المشتركة، لكل دولة متشاطئة الحق في الانتفاع من حصة معقولة وعادلة من المياه. ولتسهيل هذه العملية، وضعت المادة 6 من اتفاقية 1997 عوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول تحدد توزيع الموارد المائية⁽⁹⁾.

ج - الالتزام بعدم التسبب بضرر ذي شأن

يعدّ مبدأ الالتزام بعدم التسبب بضرر ذي شأن من المبادئ العامة للقانون الدولي، وترتكز عليه مجموعة من المعاهدات والإعلانات والصكوك القانونية الدولية، وفي إطار إدارة الموارد المائية، يُقصد بالضرر عادةً الضرر الذي قد يؤدي الاستغلال المفرط للموارد المائية المشتركة أو تحويل مياه نهر مشترك إلى إلحاق ضرر جسيم بأراضي دولة أخرى. وبمقتضى المادة 7 من اتفاقية 1997 تتخذ دول المجرى المائي، عند

يقضي مبدأ المصالح المشتركة باستخدام المياه المشتركة في حوض النهر كوحدة متكاملة، وتحقيق الفوائد القصوى

الممكنة من استخدامها، وتوزيع هذه الفوائد على جميع البلدان المتشاطئة. وهكذا، يذهب مبدأ المصالح المشتركة أبعد من مبدأ الاستخدام المعقول والعادل.

د - مبدأ التعاون

تناولت اتفاقية المجاري المائية مبدأ التعاون كمبدأ قائم بذاته، وترى أن التعاون بين البلدان المتشاطئة يقوم على المساواة المرتكزة على السيادة ووحدة الأراضي وحسن النية والمنفعة المشتركة التي تهدف جميعها إلى الاستخدام الأمثل للموارد المائية المشتركة، وإلى حمايتها وتشجيع الاتفاقية على وضع آليات إدارية مشتركة، وتقضي

بتبادل البيانات والمعلومات وبإرسال إشعارات مسبقة بالتدابير المقرر اتخاذها⁽¹⁰⁾، وهي مسائل تتطلب ترتيبات ملائمة على المستوى الوطني، والمزيد من التنسيق على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف وعلى مستوى الحوض. وهذه الخصائص التي تتسم بها الاتفاقية تشير إلى طابعها التعاوني، وهو أمر متوقع نتيجة للبحث الذي خضعت له هذه الاتفاقية بهدف إرضاء الجميع خلال عملية إعدادها المطولة.

(9) تعزيز القدرات في إدارة الموارد المائية المشتركة في البلدان الأعضاء في الإسكوا: تقرير المياه والتنمية،

ص 42.

(10) المادتان 8 - 9 من اتفاقية 1997.

هـ - المصالح المشتركة

يقضي مبدأ المصالح المشتركة باستخدام المياه المشتركة في حوض النهر كوحدة متكاملة، وتحقيق الفوائد القصوى الممكنة من استخدامها، وتوزيع هذه الفوائد على جميع البلدان المتشاطئة. وهكذا، يذهب مبدأ المصالح المشتركة أبعد من مبدأ الاستخدام المعقول والعدل، إذ يشجع تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد المائية المشتركة حتى ولو كان ذلك على حساب التوزيع العادل للفوائد بين الدول المعنية. ومع أن نظرية المصلحة المشتركة تُعد النظرية الأكثر كفاءة في إدارة موارد المياه المشتركة، فتطبيقها يواجه الكثير من العوائق المتصلة بالمعايير التي ينبغي اعتمادها في توزيع المكاسب، أو بالسيادة والأمن القومي. وقد تحول هذه العوائق دون تنفيذها، ولا سيما في ظل ضعف الثقة المتبادلة بين البلدان المتشاطئة⁽¹¹⁾.

و - مبدأ الإخطار المسبق

بمعنى أن الدول المشاطئة لنهر دولي ما عندما تعتزم القيام بمشروع قد يسبب ضرراً لدولة مشاطئة أخرى، فإنه يتعين عليها أن تقوم بإخطار تلك الدولة الأخرى، التي قد تتأثر بالمشروع بالمعلومات والبيانات العلمية والهندسية والفنية والبيئية المتعلقة بذلك المشروع، وأن تمنحها مدة زمنية مناسبة لدراسة المشروع، وإبداء ملاحظاتها واعتراضاتها إن وجدت، مع التزام الدولة المستفيدة بدفع التعويضات اللازمة⁽¹²⁾. وما يؤكد أهمية شرط الإخطار المسبق وعدم التسبب في ضرر ذي شأن في مسألة المجاري المائية والأنهار الدولية، اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 المتعلقة باستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، والتي ذهبت بعيداً في تناول شرط الإخطار المسبق وشرحه بصورة موسعة، من حيث المفهوم والشروط والتوقيت والإجراءات اللازمة عند قيام أي دولة نهريّة بمشروع على الحوض، حيث أكدت «التزام جميع الدول النهريّة بالإعلان عن التدابير التي يمكن أن تؤثر على حالة المجرى المائي»⁽¹³⁾.

يستخلص مما سبق سعي المجتمع الدولي لتبني الحلول التي تعمل على التقليل من أثر الصراعات حول المياه الدولية، وذلك بإبرامه لهذه الوثائق والاتفاقيات تفادياً للنزاعات المائية التي قد تنشأ مستقبلاً، والتشجيع على التعاون الثنائي والجماعي بين الدول التي يجمعها مورد مائي مشترك.

2 - الاتفاقيات الخاصة بتنظيم استغلال مياه النيل

شهدت دول حوض النيل أثناء حقبة الاحتلال الأجنبي عقد عدد من الاتفاقيات المتعلقة بتنظيم استخدام مياه نهر النيل، وبعد حقبة الاستقلال، قامت الدول المستقلة إما باستكمال تنظيم استخدام مياه النهر، طبقاً للاتفاقيات الموقعة خلال الحقبة السابقة على استقلالها، وإما بتوقيع اتفاقيات

(11) تعزيز القدرات في إدارة الموارد المائية المشتركة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، مرجع سابق، ص 46.

(12) محمد شوقي عبد العال، الأبعاد القانونية للتعاون بين دول حوض النيل: مشروعات التعاون المائي بين

مصر ودول حوض النيل (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2002)، ص 3.

(13) المواد 12، 13 و14 من اتفاقية 1997.

بعد استقلالها مع باقي دول الحوض، لتحقيق أفضل استفادة ممكنة من النهر، أو بغرض إقامة منشآت مائية عليه⁽¹⁴⁾.

وفي ما يلي أهم الاتفاقيات التاريخية في حوض النيل:

أ - بروتوكول روما

أُبرم هذا البروتوكول بين بريطانيا ممثلةً مصرَ والسودان، وإيطاليا عام 1891، من أجل تحديد مناطق النفوذ لكل منهما في شرق أفريقيا، حيث جاء في المادة الثالثة من البروتوكول أن «تتعهد الحكومة الإيطالية بالألا تقيم على نهر عطبرة⁽¹⁵⁾ أي مشروعات للري يكون من شأنها أن تؤثر تأثيراً محسوساً في كمية مياه النهر التي تصب في نهر النيل»، كما يقضي البروتوكول بضرورة التفاوض والتشاور بين الدولتين قبل القيام بمشروعات استغلال النهر⁽¹⁶⁾.

ب - اتفاقية 1902

أبرمت الاتفاقية بين بريطانيا وإثيوبيا بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا بين بريطانيا والإمبراطورية الإثيوبية، قصد ترسيم الحدود بين السودان وإثيوبيا، وقد تطرقت الاتفاقية إلى مسألة مياه النيل.

ج - اتفاقية 1906

أبرمت هذه الاتفاقية بين بريطانيا والكونغو بالعاصمة لندن، حيث تعهدت الكونغو بالألا تقيم أي أشغال على نهر «السليكي» أو نهر «أوسانجو» أو بجوار أي منهما. وحظرت الاتفاقية إقامة أي مشاريع من شأنها أن تمس بحجم المياه المتدفقة إلى بحيرة ألبرت، وبالتالي يؤثر سلبياً في الإيرادات المائية لكل من مصر والسودان.

د - اتفاقية 1929

عقدت هذه الاتفاقية بين مصر وبريطانيا ممثلةً كلاً من السودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا في شأن استخدام مياه النيل، وأكدت الاتفاقية وجوب مراعاة حاجة السودان من مياه النيل، في ما تعلق بلزوم التوسع الزراعي فيه، بما لا يؤثر في حاجة الزراعة والحياة في مصر، وكذا ضرورة التنسيق الفني في مسائل الري بين مصر والسودان، فضلاً عن تأكيدها حقوق مصر في مياه النيل.

هـ - اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل لسنة 1959

أبرمت هذه الاتفاقية بين مصر والسودان عام 1959، فبعد استقلال السودان قدم اعتراضه على اتفاقية 1929 بحجة أنه اتفاق سياسي، لذلك باشرت مصر والسودان المفاوضات إلى غاية توقيع الاتفاق في شأن الانتفاع الكامل بمياه النيل في تشرين الثاني/نوفمبر 1959، بهدف تنظيم

(14) صاحب الربيعي، صراع المياه وأزمة الحقوق بين دول حوض النيل (دمشق: دار الكلمة، 2001)، ص 109.

(15) نهر عطبرة هو آخر روافد النيل، يقع شمال شرق السودان ويبلغ طوله نحو 800 كم، من منابعه في الهضبة الأثيوبية حتى يصب في النيل جنوب مدينة عطبرة.

(16) حسام الدين ربيع الإمام، «نحو آلية إقليمية لتنظيم استخدامات حوض النيل»، (أطروحة دكتوراه، جامعة عين

شمس، كلية الحقوق، 2003)، ص 42.

استغلال مياه النيل، واستغلالها الأمثل وفقاً لقواعد القانون الدولي للأنهار، واستغلال المياه الناتجة من إقامة السد العالي في أسوان، وخزان الروصيرص في السودان.

وتكتسب اتفاقية عام 1929 بين مصر وبريطانيا، وعام 1959 بين مصر والسودان، أهمية خاصة، فقد ألزمت اتفاقية عام 1929 دول منابع النيل عدم القيام بأي مشاريع مياه على مجرى النهر من دون موافقة مصر، ومنحت مصر حق النقض «الفيتو» على أي مشروع من شأنه التأثير على منسوب مياه النيل التي تصل إلى مصر، بوصفها دولة المصب. أما اتفاقية عام 1959 فقد حددت حصة مصر من المياه بـ 55.5 مليار م³ سنوياً، وحصة السودان بـ 18.5 مليار م³.

إن النمو الديمغرافي وموجات الجفاف، التي تتعرض لها مناطق واسعة داخل دول حوض النيل منذ سنوات قد أدت إلى التنافس على مياه النهر، وباتت مسألة تقاسم المياه المشتركة أحد أهم أسباب الصراع بين دول الحوض.

وانطلاقاً من أهمية هذه الاتفاقيات كونها تضمن حصة محددة لمصر والسودان من مياه النيل، تصر الحكومتان المصرية والسودانية على ضرورة تضمين بنود هذه الاتفاقيات في أي اتفاقية جديدة تنظم استخدامات مياه النهر. غير أن هذا التوجّه تقابله معظم دول المنبع بالرفض والتحفظ، ولا سيما إثيوبيا، على أساس أن هذه الاتفاقيات تم توقيعها في عهد الاحتلال الأجنبي ولا تمثل إرادة شعوبها، وأنها لم تراعى حاجات دول المنبع.

و - اتفاقية عنتيبي سنة 2010⁽¹⁷⁾

وقعت هذه الاتفاقية دول حوض النيل بينما اعترضت عليها مصر والسودان، لأنها تنهي ما يسمى الحصص التاريخية لهما في مياه النيل. وقد سعت اتفاقية عنتيبي إلى السماح ببناء السدود على نهر النيل، وإلغاء اتفاقيتي 1929 و1959. وبسبب هذه الاتفاقية جمدت مصر أنشطتها في مبادرة دول حوض النيل⁽¹⁸⁾.

وفي ما يتعلق باتفاقية 1997 فقد اتخذت الدول المتشاطئة لنهر النيل مواقف متباينة أثناء عرض مشروع الاتفاقية، بحيث صوتت السودان وكينيا لمصلحة المشروع، وصوتت بروندي ضد المشروع وامتنعت كل من مصر ورواندا وإثيوبيا عن التصويت، بينما لم تشارك إريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا في التصويت بسبب الغياب، وذهب مندوب إثيوبيا إلى أن المشروع لا يحقق التوازن المطلوب، وبخاصة في ما يتعلق بحماية مصالح دول أعالي المجاري المائية الدولية مثل إثيوبيا. ولغاية الآن لم توقع مصر وإثيوبيا الاتفاقية.

(17) اتفاقية عنتيبي هي اتفاقية إطارية وقعتها دول المنبع في حوض النيل عام 2010 (إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وبروندي) في مدينة عنتيبي الأوغندية.

(18) يضم حوض النيل 11 دولة، هي: إريتريا، أوغندا، إثيوبيا، السودان، جنوب السودان، مصر، الكونغو الديمقراطية، بروندي، تنزانيا، رواندا، وكينيا.

ثانياً: الوضع المائي لدول حوض النيل

يعد حوض النيل من أكبر الأحواض في العالم بمساحة تقدر بـ 3 ملايين كم²، وبالنظر إلى النظام الإقليمي لحوض النيل، يلاحظ أن النمو الديمغرافي وموجات الجفاف، التي تتعرض لها مناطق واسعة داخل دول حوض النيل منذ سنوات قد أدت إلى التنافس على مياه النهر، وباتت مسألة تقاسم المياه المشتركة أحد أهم أسباب الصراع بين دول الحوض، لذلك أفرز الوضع المائي في حوض النيل نمط من التفاعل والصراع المائي، وبخاصة بين دول المنبع ومصر والسودان.

تتمسك دول المنبع بعامة بحقها السيادي في استخدام المياه على أراضيها لأغراض إنمائية، أما دولة المصب (مصر) فتشدد على مفهوم التكامل الإقليمي المطلق لحماية حقوقها، ومع ما تشهده معظم بلدان حوض النيل من توسع ونمو اقتصادي واجتماعي سريع في العقود الماضية، ارتفع الطلب على المياه، فازدادت الاستثمارات في المنشآت المائية التي تهدف إلى معالجة المياه وتنظيم الري، وإنشاء محطات توليد الكهرباء وتحسين إدارة المياه.

ترى دول المنبع، وعلى رأسها إثيوبيا، أنها تحتاج إلى دفع عجلة التنمية، وترى أن مياه نهر النيل تمثل لها كنزاً لا يقل عن النفط، وما ينقصها فقط هو الخبرات والتكنولوجيا والدعم المالي، وإذا كانت هناك هيئات دولية وحكومات دولية ستوفر لها هذه العناصر، فإنه لن يمنعها أحد من إحداث هذه التنمية، وهو الأمر الذي سيؤثر حتماً على كمية تدفق مياه النيل إلى السودان ومصر⁽¹⁹⁾.

تتحصّر الموارد المائية في مصر في مياه نهر النيل، الذي تعتمد عليه بصورة أساسية في تلبية 95 بالمئة من حاجاتها المائية، وهذا ما يفسر اعتراض مصر على بناء سد النهضة الإثيوبي الذي شيد على الروافد الإثيوبية العليا للنيل الأزرق بالقرب من الحدود السودانية، وترى مصر أن السد يهدد تدفق مياه النيل التي ينبع معظمها من الهضبة الإثيوبية وسيؤثر سلباً في الأمن المائي المصري.

في المقابل ترى إثيوبيا أنها غير مسؤولة عن الحاجات المائية المتزايدة لمصر، بفعل تزايد عدد السكان بها وتوسيع استصلاح الأراضي بغرض الزراعة، وما يتبعه ذلك من استهلاك كبير للمياه. وترى إثيوبيا في مشروع سد النهضة السد أكبر من مجرد كونه مشروعاً تنموياً، بل فرصة للإقلاع الاقتصادي، بحيث يستهدف المشروع خفض حاجة إثيوبيا من واردات النفط، وفي الوقت نفسه توسيع القطاع الصناعي في البلاد. وتوفير الكهرباء في كل المناطق الإثيوبية التي تعاني صعوبات الوصول لهذه المادة الحيوية ومن حالة انقطاع الكهرباء المتكررة؛ علاوة على ذلك، تخطط الحكومة الإثيوبية لتصدير نحو ألفي ميغاوات من الكهرباء إلى دول الجوار.

وبسبب هذا التجاذب، دخلت الدول الثلاث منذ شروع إثيوبيا في بناء السد سنة 2011، في مفاوضات للاتفاق حول الحد من تأثير السد الأثيوبي في كل من السودان ومصر، اللتين تخشيان تراجع إمدادتهما من مياه النيل.

(19) عصام عبد الشافي، سد النهضة وقضية المياه والأمن القومي المصري (القاهرة: المعهد المصري للدراسات

1- سد النهضة وأثره في النزاع المائي الإثيوبي - المصري

لطالما استخدمت مياه النيل كمادة للصراع السياسي في اتجاه مصر من جانب إثيوبيا، فهناك قضية السدود الإثيوبية التي تطرح بين الحين والآخر، ومطالب إثيوبيا بسحب امتيازات الحق التاريخي المكتسب الذي تدعيه مصر، ومحاولات الإيحاء بالقدرة على التأثير في حصة مصر من المياه، وموقفها الراض للاتفاقية الموقعة بين مصر والسودان عام 1959.

وقد برز التوتر في العلاقات المصرية - الإثيوبية، خلال حقبة السبعينيات، بسبب إريتريا بعد دعم السودان لحركة تحرير إريتريا، ومساندة إثيوبيا لحركة جنوب السودان، وهو ما كان له التأثير السلبي في العلاقات المصرية - الإثيوبية بعد إعلان الرئيس المصري الأسبق أنور السادات وقوفه إلى جانب السودان. وفي تلك الحقبة، بدأ ملف المياه يدخل دائرة الخلافات بين مصر وإثيوبيا، حين أعلنت مصر مشروع تحويل جزء من مياه النيل لري 35 ألف فدان في سيناء عام 1979. وقد أثار هذا المشروع رد فعل قويًا في إثيوبيا، حيث عدت هذا المشروع ضد مصالحها، وتقدمت بشكوى إلى منظمة (الوحدة الأفريقية)، الاتحاد الأفريقي حاليًا، تتهم فيها مصر بإساءة استخدام مياه النيل⁽²⁰⁾. وتصاعدت الأمور بتهديد الرئيس الإثيوبي السابق منغستو هيلامريام بإمكان تحويل مجرى نهر النيل، ومن جانبه وجه الرئيس السادات خطابًا حادًا إلى إثيوبيا، وأعلن أن مياه النيل خط أحمر مرتبط بالأمن القومي المصري⁽²¹⁾.

سعت مصر، بعد إعلان إريتريا استقلالها عن أثيوبيا في عام 1993، إلى استغلال إريتريا كوكيل لصراعها مع إثيوبيا، وقد أدى هذا الاستقلال إلى جعل إثيوبيا دولة حبيسة غير ساحلية، وزاد التوتر بين البلدين بعد حادثة محاولة اغتيال الرئيس المصري السابق حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995، وهو الأمر الذي دفع إثيوبيا إلى المضي قدمًا في تكوين تحالف مضاد لمصر، والرغبة في إعادة توزيع حصص الدول من مياه النيل.

وبالتالي فقد طالبت إثيوبيا بالدخول في مفاوضات لوضع إطار قانوني جديد لمياه النيل، وأصررت إثيوبيا على ذلك وتحقق لها ما أرادت، إذ تم التوصل إلى إطار قانوني سنة 2010 (اتفاقية عنتيبي)، ولكن لم يتم الاتفاق حول جميع بنودها، وتركز الخلاف بين دول المنابع، وفي مقدمتها إثيوبيا من جهة، ودولتي المجرى والمصب (السودان ومصر) من جهة أخرى حول المادة 14 الخاصة بالأمن المائي لدول الحوض، وتحديدًا الفقرة (ب) من هذه المادة⁽²²⁾، حيث ترى إثيوبيا وغيرها من دول المنابع أن تصاغ هذه الفقرة في شأن استخدام مياه النيل على النحو التالي:

«أن لا يؤثر تأثيرًا ذا شأن على الأمن المائي لأي دولة أخرى من دول حوض النيل».

(20) حسين خلف موسى، إثيوبيا بين التواجد المصري والحضور الإسرائيلي في حوض النيل الرؤى والإشكاليات (القاهرة: المركز الديمقراطي العربي، 2014)، ص 27.

(21) «العلاقات المصرية الإثيوبية»، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، <<http://www.sis.gov.eg>>، (تاريخ الزيارة 20 آب/أغسطس 2020).

(22) صبحي علي قنصوه، المطالب الإثيوبية في مياه النيل وأثرها على الأمن المائي المصري (القاهرة: جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2014)، ص 16.

بينما ترى مصر والسودان أن تكون الصياغة على النحو التالي:

«أن لا تؤثر سلبيًا في الأمن المائي والحقوق والاستخدامات الحالية لأي دولة أخرى من دول حوض النيل»⁽²³⁾.

لقد سعت إثيوبيا، بمقتضى اتفاقية عنيتيبي 2010، إلى تجريد مصر من امتيازاتها في مياه النهر، أبرزها حق الفيتو في منع إقامة أي مشروع على النهر خارج أراضيها. ورأت اتفاقية 2010 شرارة أزمة بناء سد النهضة الإثيوبي.

تعود فكرة إنشاء السدود في إثيوبيا إلى عام 1964، بعد دراسة أجريت بواسطة «مكتب الاستصلاح الأمريكي» (US Bureau of Reclamation)، حدد فيها المكتب 26 موقعًا لإنشاء السدود، أهمها أربعة سدود على النيل الأزرق، وحمل سد النهضة في تلك الدراسة اسم سد بوردر (Border)، ثم أطلق عليه اسم المشروع Project X X، ثم سد الألفية بعد الإعلان عنه في شباط/فبراير 2011⁽²⁴⁾، وحين وضع حجر الأساس في نيسان/أبريل 2011 تغير اسمه ليصبح سد النهضة الإثيوبي العظيم، وتقدر سعته المائية بـ 74 مليار م³، تم تشييده بالقرب من الحدود السودانية في منطقة «بنشنگول». وتعلق عليه إثيوبيا رهانات كبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة الكهربائية، مع إمكان التصدير للدول المجاورة.

ظهر الخلاف بين إثيوبيا ومصر في إثر مباشرة الحكومة الإثيوبية بناء سد النهضة سنة 2011، على نهر النيل الأزرق الذي يؤلف 87 بالمئة من مجموع مياه نهر النيل، وتمحورت الأزمة حول الحقوق المائية لكل من الدولتين، وعدم إخطار إثيوبيا مصر مسبقًا بنيتها في إنشاء السد.

وقد أبدت مصر رفضها لاستكمال بناء السد الإثيوبي إلا بعد قيام لجنة فنية مختصة بدراسة التصميمات وآثار المشروع، وبالفعل تألفت لجنة من خبراء فنيين من الدول الثلاث (إثيوبيا، السودان، مصر) إلى جانب خبراء دوليين سنة 2012. وعقدت هذه اللجنة عددًا من الاجتماعات وأعدت تقارير أولية. والحال أنه منذ اتفاقية إعلان المبادئ حول مشروع سد النهضة الإثيوبي سنة 2015، تجاهلت إثيوبيا تمامًا ما يجري على المسار التفاوضي، ومضت في بناء السد.

يدور الخلاف الحالي في المقام الأول حول الإطار الزمني الذي يجب أن يُملأ فيه السد. ففي وقت تضغط الحكومة المصرية من أجل ملء بطيء يمتد بين 12 و21 سنة لتجنب التراجع الحاد في إمدادات المياه، تسعى الحكومة الإثيوبية لتحقيق ذلك في غضون ست سنوات حتى تتمكن من تشغيل التوربينات لتوليد الطاقة بصورة أسرع. أما السودان، فيشارك في المفاوضات بموقف محايد إلى حد كبير⁽²⁵⁾.

(23) الملحق الخاص بالمادة 14، الاتفاقية الإطارية للتعاون في حوض نهر النيل 2010 (اتفاقية عنيتيبي).

(24) مصطفى إبراهيم، مصر وتحدياتها الاستراتيجية: سد النهضة نموذجاً (القاهرة: المعهد المصري للدراسات،

2017)، ص 3.

(25) حسن زينيد، «خبراء ألمان يرسمون آفاق حلٍ لمعضلة سد النهضة»، <<https://bit.ly/3n7RiiJ>> (تاريخ الزيارة 15

تموز/يوليو 2020).

ولم تنجح في المرحلة الماضية الجهود المصرية لممارسة الضغط على إثيوبيا من خلال حشد الدول المتحالفة معها. حيث تحتفظ الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، وكذلك دول الخليج والصين، بعلاقات جيدة مع كلا البلدين، ومن الواضح أنهم لا يرغبون في الانحياز إلى أي طرف في مسألة النزاع على مياه النيل.

تتوقع إثيوبيا أن يدفع المردود الاقتصادي لسد النهضة باقتصادها إلى مستوى البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام 2025. وبهذا، فإن تكلفة السد التي تناهز 6 مليارات دولار، تبقى تكلفة مقبولة في نظر الإثيوبيين، بالنظر إلى ما سيدر عليهم من عوائد. ويزيد من رغبة إثيوبيا في الإسراع بإنجاز هذا السد، إقبال الدول المجاورة لها على طلب الكهرباء، وتوقيع عدد منها عقوداً طويلة الأمد منها: كينيا، والسودان، وجيبوتي، وجنوب السودان⁽²⁶⁾.

وفي سبيل الوصول إلى اتفاق تفصيلي حول استخدام مياه النيل وتحقيق مصالح مشتركة، وقعت مصر والسودان وإثيوبيا في الخرطوم سنة 2015 «اتفاقية إعلان المبادئ» حول مشروع سد النهضة الإثيوبي. وقد أعطت مصر والسودان، بصفة أساسية، من خلال هذا الاتفاق، شهادة ميلاد شرعية لسد النهضة⁽²⁷⁾. لكن رغم توقيع هذا الاتفاق، فإنه لم يحسم الخلاف حول مسألة مدة ملء السد الذي تقدر سعته التخزينية بـ 74 مليار م³ وتصل قدرته الإنتاجية من الطاقة الكهربائية عند اكتماله إلى 6 آلاف ميغاوات، ليكون أكبر سد كهرومائي في القارة الأفريقية. كما يتضح أن «اتفاقية إعلان المبادئ»، وبنودها المستلهمة من الاتفاقيات الأممية لا تنص صراحة على الحقوق المصرية المكتسبة.

لقد امتدت المفاوضات والاجتماعات في شأن أزمة سد النهضة بين إثيوبيا ومصر والسودان منذ عام 2011، ومرت عبر محطات متعددة اتسمت بالتعثر والفشل في التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن، وتعد الوساطة الأمريكية من أبرز هذه المحطات، التي جاءت عبر «وزارة الخزانة الأمريكية»، حين وجهت الدعوة لوزراء خارجية مصر وإثيوبيا والسودان إضافة إلى البنك الدولي في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019، بعد طلب مصري لوساطة دولية في المفاوضات، وتواصلت جلسات التفاوض، حيث انطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، واستمرت خلال 4 أشهر، من دون أن تسفر عن نتائج ملموسة، وانتهت برفض إثيوبيا التوقيع بالأحرف الأولى على مقترح اتفاق تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية، وتغييها في الجولة الأخيرة من المفاوضات التي عقدت بواشنطن يومي 27 و28 شباط/فبراير 2020، بينما وقعت مصر ولم توقعه السودان.

وفي حزيران/يونيو 2020 تقدمت مصر بطلب إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة، في إطار بند جدول الأعمال المعنون «السلم والأمن في أفريقيا»، للنظر في موضوع سد النهضة الإثيوبي، تدعو

(26) عبده موسى، أزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا: استعادة مسار التفاوض أم الانحدار نحو مواجهة؟ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 6.

(27) حمدي عبد الرحمن، «مستقبل التعاون في حوض النيل في مرحلة ما بعد سد النهضة»، قراءات أفريقية، العدد 35 (كانون الثاني/يناير 2018)، ص 29.

فيه إلى التدخل من أجل تأكيد أهمية مواصلة التفاوض، من أجل التوصل إلى حل متوازن لقضية سد النهضة الإثيوبي، وعدم اتخاذ أي إجراءات أحادية قد يكون من شأنها التأثير في فرص التوصل إلى اتفاق، ولجأت مصر إلى مجلس الأمن استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة 35 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تجيز لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العمومية إلى أي نزاع أو موقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي⁽²⁸⁾.

كما اتجهت مصر إلى جامعة الدول العربية واستطاعت الحصول على قرار بالتضامن معها، حيث أصدرت جامعة الدول العربية، في دورتها غير العادية التي عقدت في 23/06/2020 (عبر تقنية الفيديو كونفرنس)، قراراً في شأن سد النهضة الإثيوبي. وأكدت الجامعة في قرارها أن الأمن المائي لمصر والسودان هو «جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي»، مشددة على ضرورة امتناع إثيوبيا عن البدء في ملء خزان السد من دون التوصل إلى اتفاق مع دولتي المصب حول قواعد ملء وتشغيل السد لما يمثله هذا الإجراء من خرق صريح لاتفاق إعلان المبادئ المبرم بين الدول الثلاث في الخرطوم بتاريخ 23 آذار/مارس 2015. كما حث القرار على تأليف لجنة لمتابعة تطورات الملف والتنسيق مع مجلس الأمن بالأمم المتحدة حول تطورات الموضوع كافة على أن تتألف عضويتها من كل من الأردن والسعودية والمغرب والعراق والأمانة العامة⁽²⁹⁾.

وعادت الدول الثلاث في تموز/يوليو 2020 إلى استئناف التفاوض برعاية الاتحاد الأفريقي، وتلخصت النقاط الخلافية حول عملية تشغيل وملء السد في مرحلة الجفاف، والجفاف الممتد، ومسألة الاعتراف بالاتفاقيات السابقة لتوزيع حصص المياه، إضافة إلى إشكالية أمان السد، والآثار البيئية المترتبة عليه. واختتمت الجولة الأولى من المفاوضات هي الأخرى من دون التوصل إلى حل توافقي، وتزامن ذلك مع قيام إثيوبيا بالملء الأولي للسد، تلتها قمة أفريقية مصغرة عقدت يوم 21 تموز/يوليو 2020، دعت إلى مواصلة التفاوض والسعي لبلورة اتفاق قانوني ملزم في شأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة.

(28) الفقرة الأولى من المادة 35، ميثاق الأمم المتحدة 1945.

(29) القرار رقم 8524 الصادر عن اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية (المنعقدة عبر تقنية الفيديو كونفرنس) في شأن سد النهضة الإثيوبي، الأمانة العامة، أمانة شؤون مجلس الجامعة، القاهرة، 23 حزيران/يونيو 2020.

كشف النزاع القائم بين إثيوبيا ومصر حول مياه النيل ومشروع سد النهضة أن السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا، بوجه عام، لا تملك فاعلية أو تأثيراً ملموساً على المصالح المصرية في أفريقيا، كما أظهر فشل الدبلوماسية المصرية وتراجع دورها في منطقة حوض النيل.

وانتهت في 28 آب/أغسطس 2020 جولة أخرى من المفاوضات بين الدول الثلاث حول سد النهضة دون التوافق على مسودة اتفاق، كان من المفترض تقديمها إلى رئاسة الاتحاد الأفريقي، وقررت الدول الثلاث أن ترسل كل دولة تقريراً منفصلاً إلى رئاسة الاتحاد الأفريقي.

وفي هذا السياق، سعت مصر في المفاوضات إلى تضمين أي اتفاق مع أديس أبابا أكبر قدر ممكن من التفاصيل تغطي جميع الاحتمالات الممكنة في المستقبل، بينما تحاول إثيوبيا إبقاء الاتفاقية مفتوحة قدر الإمكان وعدم توقيع أي بند من شأنه أن يلزم بحد أدنى من المياه لجيرانه، نظراً إلى التقلبات المتعلقة بالتغير المناخي، الذي قد يفسد الحسابات المستقبلية. وعلى خلاف مصر، فإن السودان لا ترى في خفض حجم مياه النيل التي تصله مشكلة كبيرة، بل إن بناء سد النهضة قد ينظم في المستقبل مشكل الفيضانات التي تتعرض لها، إضافة إلى إمكان الحصول على طاقة كهربائية رخيصة من إثيوبيا⁽³⁰⁾. ومن بين أسباب التقارب الإثيوبي-السوداني اعتماد إثيوبيا على الموانئ السودانية، واستيرادها بعض المواد الأساسية من السودان.

2 - الخيارات الممكنة لحل النزاع المائي بين إثيوبيا ومصر

**على مصر وإثيوبيا تبني خطاب
تصالحي، والابتعاد من أسلوب
التصعيد والتهديد، الذي غالباً
ما يحمل معه نتائج عكسية.
ولعل الخطاب الأمثل هو الذي
يركز على بعد مياه النيل كمصدر
من مصادر التعاون والتنمية
المستدامة لجميع شعوب الدول
المتشاطئة على نهر النيل.**

عكست المفاوضات السابقة، التي أجريت في الخرطوم والقاهرة وأديس أبابا وواشنطن، استمرار الخلافات على القضايا الرئيسية لقواعد ملء وتشغيل سد النهضة، مع بدء إثيوبيا عملية الملء الأولية للسد، الأمر الذي وضع ضغوطاً على الموقف المصري. وانتقلت بذلك قضية السد من كونها نزاعاً إلى أمر واقع، وذلك بفعل تفاوض عقيم تبني طرفي التفاوض خلاله استراتيجية تفاوضية مناقضة للآخر، فإثيوبيا اعتمدت استراتيجية «استهلاك الزمن وسياسة فرض الأمر الواقع»، أما مصر فكانت استراتيجية «انتهاج الدبلوماسية الناعمة والتفاوض وطلب الوساطة».

لقد كشف النزاع القائم بين إثيوبيا ومصر

حول مياه النيل ومشروع سد النهضة أن السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا، بوجه عام، لا تملك فاعليةً أو تأثيراً ملموساً على المصالح المصرية في أفريقيا⁽³¹⁾، كما أظهر فشل الدبلوماسية المصرية وتراجع دورها في منطقة حوض النيل، ويبرز ذلك من خلال لجوء مصر إلى وساطة الولايات المتحدة الأمريكية وإلى طلب تدخل مجلس الأمن الدولي في قضية سد النهضة، وغض

(30) زينيد، «خبراء ألمان يرسمون آفاق حل لمعضلة سد النهضة».

(31) تيكوجا فيتر، «تطور السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا»، قراءات أفريقية (9 كانون الثاني/يناير

2019)، <<https://bit.ly/3oATuPU>> (تاريخ الزيارة 26 آب/أغسطس 2020).

النظر، منذ بداية الأزمة، عن وساطة الاتحاد الأفريقي. وفي المقابل تصاعد الدور الإثيوبي أكثر فأكثر وكسب تأييد دول المنبع. وفي ظل هذا الوضع تبرز أهمية طرح خيارات حل الأزمة، أهمها:

أ - التفاوض

إن الخيارات المصرية أمام إثيوبيا باتت محدودة، فالخيار الدبلوماسي التفاوضي هو الخيار المتاح الآن، وبحسب الرؤية المصرية، فقد بات طويلاً ومملًا ومضيقاً متمعداً للوقت⁽³²⁾. ومن المتوقع أن يطول مسار المفاوضات حول سد النهضة، وهو ما يعني أن أمام مصر وإثيوبيا معركة طويلة وشاقة، وهو ما يجعل إثيوبيا المستفيد الأول.

وعليه، يجب على مصر وإثيوبيا تبني خطاب تصالحي، والابتعاد من أسلوب التصعيد والتهديد، الذي غالباً ما يحمل معه نتائج عكسية. ولعل الخطاب الأمثل هو الذي يركز على بعد مياه النيل كمصدر من مصادر التعاون والتنمية المستدامة لجميع شعوب الدول المتشاطئة على نهر النيل.

ب - التعاون والتكامل الإقليمي

إن حل النزاع حول مياه النيل الأزرق بين إثيوبيا ومصر إضافة إلى السودان ينطلق من مدخل التعاون والتكامل بينها، فإثيوبيا تطمح إلى أن تكون رائدة في إنتاج الطاقة الكهربائية في المنطقة عبر سد النهضة والسدود الأخرى داخل البلاد، والسودان تمتلك أراضي واسعة وخصبة صالحة للزراعة والرعي يمكن أن تؤمن الغذاء لشعوب الدول المتنازعة، أما مصر فليدها الإمكانيات والخبرات الكافية في عدد من المجالات التي ستساعد على سد حاجات إثيوبيا والسودان.

وقد شدد اتفاق إعلان المبادئ حول سد النهضة سنة 2015 على مبدأ التنمية والتكامل الإقليمي والاستدامة من خلال المبدأ الثاني، حيث نص صراحة على أن «الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة؛ المساهمة في التنمية الاقتصادية؛ الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها».

وسوف يؤدي هذا التعاون - إذا توافرت الإرادة السياسية والتمويل الكافي - إلى تلبية الحاجات المائية والتنموية. فالطريق الوحيد للمضي قدماً هو التعاون، الذي يجب أن يحقق السلام والاستقرار لجميع بلدان حوض النيل⁽³³⁾. إضافة إلى أن هذا التعاون سيتيح لمصر حضوراً فعالاً في المشروعات المقترحة في دول المنابع، وهو ما سينعكس إيجاباً بالنسبة إلى المصالح المائية المصرية، بدلاً من غياب مصر وتنفيذ إثيوبيا وغيرها من دول المنابع لهذه المشروعات بصفة أحادية ومنفردة. إلا أن وجود إطار «تعاوني إقليمي» لاستخدام موارد مياه النيل قد يتطلب بعض التنازلات المشتركة من كلا الجانبين، مصر وإثيوبيا.

(32) المحبوب أبو علي، سد النهضة بين الرؤية الإثيوبية والمأزق المصري (القاهرة: المعهد المصري للدراسات،

2019)، ص 3.

Abdul Karim Seid, «Cooperation in the Nile Basin: Sharing and Using Knowledge to Improve Water (33)

Resource Management.» *Briefing Note* (World Bank Group), no. 6 (May 2015), p. 6.

إضافة إلى ذلك، يمكن القول إن توجيه الاهتمام بالتجارة مع دول حوض النيل، وتشجيع الاستثمار بها، وفقًا لمبدأ المصالح المتبادلة من شأنه تقوية العلاقات المصرية مع دول المنبع بما فيها إثيوبيا⁽³⁴⁾.

وفي هذا الجانب يمكن لمصر أن تستفيد من تجربة وتوجهات المملكة المغربية تجاه عدد من الدول الأفريقية، ومن بينها إثيوبيا التي وقع معها المغرب سنة 2016 اتفاقيات التعاون الاقتصادي بهدف تعزيز التعاون جنوب - جنوب.

ج - استغلال الفوائد المائية وترشيد استخدامها

هناك الكثير من المشروعات قامت بها مصر بالمشاركة مع السودان في النيل بهدف السيطرة على فقد مياهه وتدابير موارد إضافية، من أهمها: مشروع «قناة جونقلي» بجنوب السودان، الذي يدخل ضمن أهداف الاتفاق الذي وقع بين حكومتَي مصر والسودان سنة 1959 في شأن الانتفاع الكامل بمياه النيل، بحيث تضمن هذا الاتفاق في بنده الثالث مشاريع استغلال المياه المفقودة في حوض النيل ما نصه: «تتولى جمهورية السودان بالاتفاق مع مصر إنشاء مشروعات زيادة إيراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل، ويكون صافي فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما مُناصفة، ويساهم كل منهما أيضًا بالتساوي في التكاليف»⁽³⁵⁾.

تقوم فكرة مشروع «قناة جونقلي» على شق قناة بطول 360 كلم بين مدينتي بور وملكال في جنوب السودان. وكان من المخطط أن تؤدي القناة إلى توفير المياه التي تضيع في المستنقعات بجنوب السودان، وهو ما سيؤدي إلى تجفيف أراضٍ واسعة بقرب المستنقعات تغدو صالحة للزراعة.

بدأت مصر العمل في مشروع «قناة جونقلي» في سبعينيات القرن الماضي، لتوفير نحو 4 مليارات م³ في مرحلته الأولى و3 مليار م³ في مرحلته الثانية، يقسمان مناصفة بين مصر والسودان. وتم حفر 250 كلم، وتبقى 110 كلم لاستكمال المشروع، لكن العمل توقف عند قرية «الكونقر» نتيجة نشوب الحرب الأهلية عام 1983 بين الحركة الشعبية بقيادة «قرنق» والحكومة المركزية في السودان آنذاك⁽³⁶⁾. ومن شأن إعادة إحياء هذا المشروع تعويض نقص الإمدادات المائية المرتقبة، جراء بدء إثيوبيا عملية ملء سد النهضة.

ومن بين أهم البدائل أمام مصر، في حال انتهاء إثيوبيا من بناء السد وحجب الإمدادات المائية عنها، هو ترشيد استهلاك المياه، وذلك بأن يتم إلغاء زراعة ما يقرب من 100 ألف فدان أزرًا، ما سيوفر كميات مهمة من المياه، لأن مصر تستهلك نحو 10 مليارات م³ في زراعة الأرز، إضافة إلى تطوير أجهزة الري، واعتماد أجهزة جديدة لتوفير أكبر قدر من المياه، مع استخدام طريقة

(34) فيتر، «تطور السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا».

(35) البند الثالث من اتفاقية الاستغلال الكامل لمياه النيل بين السودان ومصر، الموقعة بالقاهرة في 8 تشرين الثاني /

نوفمبر 1959.

(36) رحمة حسن وهشام سويد، «قناة جونقلي بين الواقع والمأمول!»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية،

13 تشرين الأول / أكتوبر 2019، <<https://marsad.ecsstudies.com/10777>> (تاريخ الزيارة 24 آب / أغسطس 2020).

الري الليلي لمنع تبخر المياه في النهار⁽³⁷⁾. كما يمكن أن تزيد تحلية مياه البحر من إمدادات المياه العذبة.

د - الخيار العسكري

إن الخيار العسكري الذي هددت به مصر سابقاً بضرب موقع سد النهضة يبقى صعب التحقيق في الوقت الحالي، ولا سيما بعد اكتمال إنشاء الأجزاء الأساسية للسد وبدء عملية الملء، وكذلك بسبب تداعيات الضربة العسكرية للسد على المدن السودانية القريبة من مجرى نهر النيل. وقد كان من الممكن أن يكون هذا الخيار متاحاً في المراحل الأولى التي أعقبت إعلان مشروع بناء السد سنة 2011، لكن كان سينعكس سلباً على صورة مصر، وسيجلب التعاطف الدولي مع الطموح الإثيوبي المشروع بتحقيق التنمية.

خاتمة

من الواضح أن أزمة سد النهضة تتجاوز الجوانب الفنية والتقنية التي يمكن حسمها، إنها بالأساس تتعلق بمسألة التنافس الإقليمي بين البلدين. فقد تمكنت إثيوبيا منذ بداية هذا القرن من أن تصبح قوة إقليمية في المنطقة، وهو ما دفعها إلى منافسة النفوذ المصري - السوداني. وبذلك فإن هذا السلوك الإثيوبي المتحدي لمصر يمكن أن يؤثر سلباً في نفوذ مصر ومكانتها في حوض النيل، ويمكن أن يشجع باقي دول المنابع على القيام بمشروعات أحادية مماثلة. وفي ظل هذا الوضع السياسي تصبح احتمالات التسوية عسيرة، وهو ما يعني أن أمام مصر ومعها السودان مساراً طويلاً.

وفي هذا الإطار، تفرض المرحلة القادمة ضرورة خلق آليات جديدة لتفعيل التعاون بين الدول النيلية في إطار مبدأ رابح - رابح، لأن السلوك النزاعي من شأنه أن يطيل أزمة الأمن المائي بين دول حوض نهر النيل بوجه عام، لذلك يستوجب الأمر وضع أطر الحوار الثنائي والجماعي بين دول الحوض، قصد التوصل إلى حل توافقي يحقق الانتفاع العام والمنصف والعادل للموارد المائية □

(37) إبراهيم، مصر وتحدياتها الاستراتيجية: سد النهضة نموذجاً، ص 27.

أزمة مياه سد النهضة الإثيوبي وآثاره المحتملة في مصر والسودان

عصام شروف(*)

دكتوراه في العلاقات الدولية والقانون الدولي العام، جامعة البعث،
كلية الحقوق، قسم القانون الدولي العام – اللاذقية.

مقدمة

يرفد النيل نهران رئيسيان هما النيل الأبيض الذي ينبع من البحيرات العظمى في وسط إفريقيا من رواندا ويجري من شمال تنزانيا إلى بحيرة فيكتوريا، إلى أوغندا ثم جنوب السودان، والثاني النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا في إثيوبيا ثم يدخل السودان ليلتقي الرافدان عند مدينة الخرطوم. من هنا تحتفظ دولة المصب بحصص ثابتة من المياه عند السد العالي (84 كم³) تأتي منها 85 بالمئة من الهضبة الإثيوبية ويأتي 15 بالمئة من الهضبة الاستوائية وجنوب السودان، وعلى ذلك يكون تأثير مشروعات الهضبة الإثيوبية والسودان وجنوب السودان بنسبة 90 بالمئة في مصر، أما تأثير مشروعات الهضبة الاستوائية فلا يمثل سوى 10 بالمئة في حصة كل من مصر والسودان وجنوب السودان.

أعلنت إثيوبيا عن مشروع بناء سد النهضة على النيل الأزرق في شباط / فبراير 2011، الذي يشغل بتداعياته وآثاره الرأي العام المصري والسوداني لما قد يسببه من تأثير في حصتي مصر والسودان المائية وقدرة السدود في كلا البلدين على توليد الكهرباء، إضافة إلى تدمير الأراضي والمدن في حال انهياره كلياً أو جزئياً. وما يزيد الشكوك المصرية والسودانية تجاه مشروع سد النهضة هو التصريحات المتتالية من جانب إثيوبيا حول تغيير سعته واسمه ومواصفاته خلال مدة قصيرة (45 يوماً)، علاوة على وجود الكثير من التحديات الطبيعية التي تواجهها إثيوبيا والتي تؤدي إلى فشل الكثير من مشروعاتها المائية لأسباب جيولوجية وفنية، إضافة إلى تقدير آثاره في مصر والسودان التي ستؤدي إلى فقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في كل منهما، وانخفاض إنتاج الكهرباء، وتوقف الكثير من الصناعات، وتدهور نوعية المياه، علاوة على عجز

مصر (والسودان بوتائر أقل) عن الوفاء بحاجاتها من المياه، ومن ثم تأثيره الاجتماعي البالغ في ملايين الأسر من الفلاحين، وعدم قدرة السد على تحمل ضغط المياه الضخمة التي ستحتجز خلفه، والتي تصل إلى نحو 74 كم³ من المياه، وعند انهياره لأي سبب كان، ستحدث كارثة تصل آثارها المدمرة إلى منازل السودانيين والمصريين ومزروعاتهم. في حين لم يعد استخدام مياه الأنهار الدولية قاصراً على الزراعة والملاحة، ولكنه تجاوز ذلك إلى عدد من الاستخدامات الأخرى بفعل التطور التكنولوجي الذي شهده العالم (كهرباء، صناعة... إلخ)، التي أثرت بدورها في كمية مياه الأنهار الدولية ونوعيتها، وهو ما أدى إلى تزايد فرص نشوب صراعات ونزاعات بينها.

تركز هذه الدراسة على تقييم الآثار المحتملة لسد النهضة في كلٍ من مصر والسودان وموقف القانون الدولي الواضح من إنشاء السدود وانعكاساتها على حقوق دول المجرى... لجهة أن قضايا المياه باتت تلقى اهتماماً كبيراً لدى الباحثين والأكاديميين وصناع القرار، من منطلق أنها جزء من الأمن القومي، ولما لها من أهمية حيوية في حياة الشعوب وفي قضايا التنمية والاستقرار وتحقيق الأمن والرفاهية.

أولاً: التعريف بسد النهضة الإثيوبي ومخاطره المحتملة على دولتي المصب

1 - سد النهضة

هو المشروع المائي المخصص لتوليد الطاقة الكهربائية والتنمية الزراعية، وقد شرعت إثيوبيا في بنائه منذ شهر نيسان/أبريل 2011 ضمن خطتها المستقبلية الرامية إلى الإفادة من الموارد المائية لنهر النيل، وهو لا يزال قيد الإنشاء نظراً إلى ضخامة المشروع بحسب المواصفات التي أعلنت عنها، وهو محل خلاف بينها من جهة ومصر والسودان من جهة ثانية وهو لقي احتجاجاً كبيراً وجدلاً واسعاً من جانبهما، لأنه يهدد أمنهما المائي، وتترتب عليه أخطار كبيرة تجاههما.

يُعد سد النهضة، من أكبر السدود الإثيوبية، ويتم شيدته على مجرى مياه النيل الأزرق بالقرب من الحدود السودانية (نحو 40 كم) في منطقة بني شنقول، ومن المتوقع أن ينتج 6000 ميغاوات من الطاقة الكهربائية، وتعلق إثيوبيا عليه رهانات كبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال هذه الطاقة مع إمكان التصدير إلى الدول المجاورة، ومن أجل إنقاص كمية غاز البوطان المستوردة وتدعيم قطاع الصناعة والري بالطاقة اللازمة وتحقيق التنمية في المناطق المجاورة للسد⁽¹⁾. تقدر تكلفة مشروع السد بنحو 5 مليارات دولار أمريكي، يخصص منها مليارات دولار لإنشاء معدات توليد الكهرباء. وتقوم الصين بتمويل بناء السد في حين تمارس الدولة المصرية الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية من أجل إيقاف تمويله، وتسعى بكل الوسائل الممكنة لإيقاف بنائه إلى حين الاتفاق عليه (وتقترح بناء مجموعة من السدود الصغيرة لتوليد الكمية نفسها من الطاقة⁽²⁾).

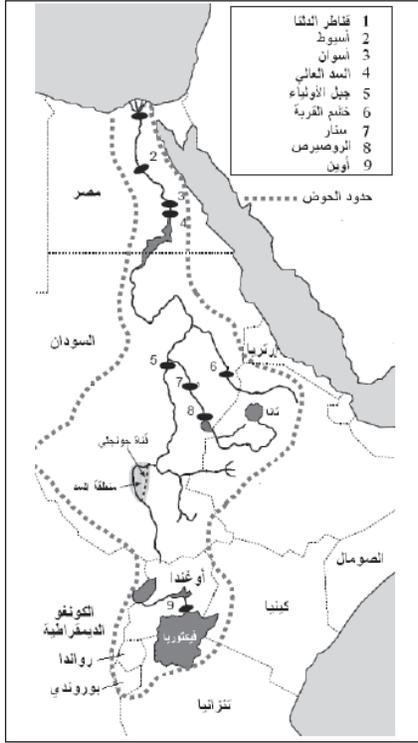
(1) عصام شروف، أزمة مياه سد النهضة والأصابع (الإسرائيلية) (دمشق: وزارة الثقافة، 2019)، ص 28.

(2) أعراب نواره، «إشكالية الأمن المائي: دراسة حالة دول حوض النيل»، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية،

جامعة مولود معمري، 2018)، ص 122.

الشكل الرقم (1)

نهر النيل من المنبع حتى المصب، ومكان السودان عليه ولا سيما سد النهضة



المصدر: <http://waterwiki.net/index.php/>>
Water_Conflict_and_Cooperation/Nile_
<Rivr_Basin.

وبعد أقل من عام على اتفاقية عنتيبي (أيار/ مايو 2010)⁽³⁾ شرعت إثيوبيا بالفعل (في 2011/4/2) في وضع حجر الأساس لسد النهضة الذي كانت تسميه سد الألفية ثم مشروع أكس، وتم إخطار سفارة مصر في أديس أبابا بالأمر في 9/8/2011 (مجرد إخطار) بعد أربعة أشهر، مع الأخذ في الحسبان أن الاتفاقات التاريخية، تنص على ألا تقوم إثيوبيا بإنشاء أي مشروع قبل إخطار مسبق، أما السودان فقد أرسل له خطاب من وزير المياه الإثيوبي في 2011/10/4 يخطره بالموضوع نفسه وذلك بعد ستة أشهر من وضع حجر الأساس لسد النهضة. وهذا يعني أن إثيوبيا تنصت تماماً من كل الاتفاقات السابقة والأعراف الدولية التي تحكم المياه الدولية، ولكنها لم تهتم بذلك لاستنادها إلى بعض المفاهيم الخاطئة مثل مفهوم السيادة المطلقة وغيرها من المفاهيم الأخرى⁽⁴⁾.

2 - مخاطر السد

يحمل مشروع سد النهضة مخاطر كبرى جمة مباشرة وغير مباشرة على دولتي المصب السودان ومصر:

(3) تضم اتفاقية عنتيبي لعام 2010 ثلاثة عشر بنداً، بينها بند «الانتفاع المنصف والمعقول»، الذي أثار جدلاً بين دول وقعت، وأخرى رفضت التوقيع، هذا البند ينص على أن «دول مبادرة حوض النيل تنتفع انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول، آخذين في الاعتبار دول المبادرة، بما فيها المخاوف حول حماية الموارد المائية، وكل دولة من دول المبادرة لها حق الانتفاع من الموارد المائية للمنظومة المائية لنهر النيل». كما تنص الاتفاقية على «ضمان الاستخدام المنصف والمعقول لموارد المنظومة المائية لنهر النيل، على أن تأخذ دول المبادرة في حساباتها الظروف المتعلقة بالموارد، بما فيها محدوديتها». بموجب هذه البنود قررت مصر في تموز/ يوليو 2010 عدم المشاركة في فعاليات مبادرة حوض النيل بأنشطتها كافة، نتيجة توقيع دول الحوض على الاتفاقية الإطارية عنتيبي المتفق عليها من معظم دول حوض النيل عدا مصر والسودان، والتي اشترطت وقتها تعديل 3 بنود ووضع نص صريح في البند رقم 14 الخاص بالأمن المائي بعدم المساس بحصتها من مياه النيل، وحقوقها التاريخية الاستعمارية التي أجمعت في حقوق دول الحوض كافة.

(4) حزب التحرير ولاية السودان، سد النهضة ونذر حرب المياه (الخرطوم، 2017)، ص 29، <<https://bit.ly/3mjyt11>>.

أ - المخاطر المباشرة

تتمثل المخاطر المباشرة للسد بإصرار الجانب الإثيوبي على المضي قدماً في بناء السد النهضة بالموصفات الحالية، الأمر الذي سيقود حتماً إلى نتائج خطيرة تمس الأمن القومي لكل من السودان ومصر، والسبب في ذلك هو عدم قدرة السد على تحمل ضغط المياه الضخمة التي ستحتجز خلفه⁽⁵⁾، إذ إنه مشيد من الاسمنت، ومن ثم فقد ينهار في أي وقت، وعندها ستحدث الكارثة، حيث سيغرق شمال السودان وجنوب مصر ويحدث تشريد لملايين الأسر الذين سيتم تدمير منازلهم ومزروعاتهم، كما أن انهياره لن يمثل خطراً على إثيوبيا، لأنه سيقام على أطراف حدودها مع السودان، لذا ستلحق أضراره بالسودان ومصر، ومن المتوقع أن تُغرق الخرطوم بكاملها، بينما ستغرق مساحات شاسعة من أسوان إلى الجيزة...⁽⁶⁾ إضافةً إلى نقص الطمي الذي يساعد على خصوبة الأرض الزراعية، وزيادة تصحر الأراضي الزراعية الموجودة وقلة خصوبتها، إضافةً إلى عجز شديد في توليد الطاقة الكهربائية نتيجة تناقص مخزون السد العالي وخزان أسوان، علاوةً على نقص شديد في الثروة السمكية وخصوصاً في بحيرة ناصر التي انخفض منسوبها على نحو ملحوظ، وكل ذلك سيتحول إلى مزايا لإثيوبيا، نتيجة احتفاظ السد بالكميات الهائلة من المياه خلفه، وبالتالي ستكون رائدة في مجال الزراعة وإنتاج وتصدير المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والأرز، وفي مجال الثروة السمكية التي ستُحرم منها مصر والسودان⁽⁷⁾، وسوف يكون للسد تأثير مباشر في استصلاح الأراضي، حيث يهدد بتوقف خطط استصلاح 3 ملايين فدان وبخاصة في توشكي وسيناء والساحل الشمالي ومطروح وسيؤثر في كمية الحاصلات الزراعية وبخاصة الحبوب والخضر، لعدم توافر المياه، كما أنه سينقص من حصة السودان وكذلك مصر- التي تعاني نقصاً في المياه منذ عدة سنوات، وسيقلص من المساحة المزروعة من المحاصيل وتخزين المياه في السنوات الأولى بعد الانتهاء من بناء السد، وسوف يؤثر في الحصص المائية المصرية والسودانية، وبالتالي سيكون له تأثير في جميع الحاصلات الزراعية وبخاصة الاستراتيجية منها⁽⁸⁾.

تعمل إثيوبيا على استخدام جزء من المياه التي تم تخزينها في الزراعة، وهذا يعني أن حصة السد سيتم استخدامها فيما بعد لأغراض زراعية فقط، وهذا يعني الزيادة في إعادة ملء حصة السد وهو ما يساعد على تفاقم أزمة تناقص الحصة السنوية دائماً في مصر والسودان، وسيؤدي هذا الانخفاض إلى نقص مخزون المياه خلف السد العالي، الأمر الذي سيؤثر سلباً في الطاقة الكهربائية بنسبة 20 - 40 بالمئة، وهو ما سيزيد من أزمة الطاقة الكهربائية في مصر والسودان قريباً، وفي

(5) عادل عامر، «سد النهضة الإثيوبي وتأثيره على مصر»، <<https://bit.ly/2JVCANs>>.

(6) رفعت سيد أحمد «سد النهضة وخطره على مصر... صراع الماء والدم»، «المباين.نت»، 16 تشرين الثاني/نوفمبر

2017. <<https://bit.ly/2WacVmw>>.

(7) يحمل هذا الشرح في طياته خطر سد النهضة وتأثيره في مصر والسودان، فخلال الأعوام القادمة حيث سيتم تصنيف مصر من الدول الفقيرة مائياً وستصبح حصة كل فرد في مصر أقل من 650 م³ من المياه كل عام أي ثلث حصته الحالية حتى يتم التسهيل على الأفراد للوعي بالخطر.. إضافةً أنه عند خسارة مصر 1 كم³ من الحصة المائية المقررة لها فإنها سوف تفقد أيضاً نحو 200 ألف فدان زراعي.. أما بالنسبة للسودان فإن خسائره ستكون بوتائر أقل.

(8) عامر، «سد النهضة الإثيوبي وتأثيره على مصر»

حال تشغيل السد ستخفض قدرة مصر على توليد الكهرباء بنسبة 37 بالمئة، إضافةً إلى أن العجز المائي لديها سيبلغ 44.7 كم³؛ كما يقدر أن نحو 5 و20 مليار طن من المياه ستتسرب في داخل الفالق وسيحدث خلل في المنطقة⁽⁹⁾ كونه مبنياً على الفالق الأفريقي العظيم، وعلى منطقة زلازل وبراكين، بحيث لا تمر ساعة حتى يحدث فيها هزات لا تشعر بمعظمها، فقد حدثت سبع وعشرون هزة أرضية في جنوب السعودية جازان ونجران في خمسة أيام نتيجة تفجيرات بناء السد بجوار الفالق الأرضي متأثراً بالطبيعة الجيولوجية غير

تعمل أثيوبيا على استخدام جزء من المياه التي تم تخزينها في الزراعة، وهذا يعني أن حصة السد سيتم استخدامها فيما بعد لأغراض زراعية فقط، وهذا يعني الزيادة في إعادة ملء حصة السد وهو ما يساعد على تفاقم أزمة تناقص الحصة السنوية دائماً في مصر والسودان.

المستقرة لمحور بناء السد الإثيوبي، علاوةً على أنه مبني على منحدر شديد الوعورة لا يصلح لإقامة مشروعات زراعية، فضلاً عن صعوبة التضاريس وما يتبعها من انتشار للصخور البركانية وبخاصة في إثيوبيا، وهي صخورٌ يسهل تعريتها بواسطة الأمطار، وهي تضاريس حيث لا تتحمل هندسياً إقامة سدود عملاقة، وبخاصة أن السد ذو بناء إسمنتي وليس ركامياً، وبشرح مبسط فإن الركامي هو المبني من الحصى والصخور والتراكمت والخرسانة، ولا يمكن تدميرها إلا بقنابل نووية، أما الإسمنتي فهو أعمدة تبنى عليها بنايةً ومخاطر انهيارها عالية جداً ولا تتحمل زلزالاً بمقدار درجة واحدة على مقياس ريختر، فهل بُني هذا السد كي

ينهار. وفي حال انهياره سيطلق 74 كم³ من المياه، وفي توقيت واحدٍ إلى العاصمة السودانية الخرطوم التي ستغرق تحت ما بين 9 و16م من المياه، ثم ستتبعها في ذلك المدن المصرية التي لن تكون بدورها أحسن حالاً، ولن ينفعها سدها العالي الذي قد ينهار أو تعبره موجة المياه القادمة لتُغرق مدناً بأكملها تحت المياه⁽¹⁰⁾.

ب - المخاطر غير المباشرة⁽¹¹⁾

تتمثل هذه المخاطر بانخفاض نوعية مياه النيل، والأثر السلبي في المناخ والملاحة والثروة السمكية في مصر، إضافةً إلى الأثر الخاص بتوزيع السكان في مصر.. وبالصحة وانتشار الأمراض، وزيادة مخزونات المياه خلف السد وانهياره نتيجة الأخطاء الكامنة في التصميم أو التنفيذ... والتعجيل بملء بحيرة سد النهضة في مدة أقل وهو ما يؤدي إلى تقلص مخزونات المياه الجوفية

(9) سيد أحمد «سد النهضة وخطره على مصر... صراع الماء والدم!».

(10) عبد الله الضحيك، «السد الإثيوبي أبعاده ومخاطره على مصر والسودان»، <<https://bit.ly/3a6qwn6>>

(11) مجدي عبد الهادي، «مشكلة سد النهضة الأثيوبي» الجزيرة. نت، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، <<https://bit.ly/2IPAqyg>>

وارتفاع معدل تصحر الأراضي الزراعية في مصر... مع انخفاض إنتاج السد العالي من الطاقة الكهرومائية، وانهيار السد بسبب الزلازل أو البراكين... إضافة إلى انخفاض حصة مصر السنوية من المياه، وانتهاءً بالنزاع العسكري بين مصر وإثيوبيا.

3 - الآثار المتوقعة لسد النهضة في دولتي المصب⁽¹²⁾

ستكون للسد آثار سلبية وأخرى إيجابية في دولتي المصب، تتمثل الآثار الإيجابية بقدرته على الاحتفاظ بجمولة رواسب تقدر بـ 15 كم³، وهو ما يزيد من العمر الافتراضي للسدود الموجودة خلفه وصولاً إلى السد العالي، ومن المتوقع أن يزيد عمره الافتراضي إلى 500 سنة، بعدها قد يكون وصل إلى مستوى لا يسمح بالتخزين الحي ولا بتوليد الطاقة الكهرومائية، إضافة إلى زيادة سعة التخزين في بحيرة ناصر، إذ إن 50 بالمئة من الرسوبيات في أسوان تأتي من النيل الأزرق، وتعمل السدود الإثيوبية على تنظيم الإمداد المائي لكل من مصر والسودان، فبدلاً من الاندفاع المعتاد لكامل مياه الفيضان خلال مرحلة الهطول المطري التي لا تزيد على 100 - 110 أيام سيصبح توزيع المنصرف من إثيوبيا على مدة زمنية أوسع مما يحسن من إمكان الإفادة بها ورفع كفاءة استخدامها، إضافة إلى تقليل معدلات التبخر من بحيرة السد العالي بنسبة 50 بالمئة بما يوفر 6 كم³ لمصلحة مصر والسودان، وتوليد طاقة كهربائية ضخمة (6000 ميغاوات) يمكن أن تستفيد منها الدول الثلاث (إثيوبيا ومصر والسودان).

أما الآثار السلبية فتتمثل بفقدان مصر والسودان كمية من المياه تراوح بين 14 و24 كم³، بحسب سعة التخزين الميث للسد - بحيث قدرتها إثيوبيا بنحو 14 كم³ فقط - وسيتم حجزها بالسد على مدى ثلاثة أعوام، وهو ما يقلل الخسائر السنوية للبلدين من المياه في حال التزامها بذلك، وإن كانت مصر ستفقد ثلاثة أمثال ما سيفقده السودان وفقاً لحصصهما في اتفاقية 1959، وسوف تفقد مصر والسودان كميات كبيرة من المياه المتسربة عبر صخور الخزان، والتي لم تُقدر كمياتها بعد...⁽¹³⁾ وسترتفع خسائر بحر المياه بنسبة 5.9 بالمئة، ما سيزيد فاقد المياه وملوحتها، وسوف تنخفض سرعة تدفق المياه، وهو ما سيزيد معدلات الترسيب بها، ومن المحتمل أن تتوقف زراعة 29.47 بالمئة و23.03 بالمئة من الأراضي الزراعية في صعيد ودلتا مصر على التوالي، وتنخفض مساحات الأراضي المزروعة بالري الغمرى والحوضي في مصر

(12) الآثار غير المباشرة للسد: (1) نقص الحصة السنوية من المياه وارتفاع أسعار الغذاء وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر وتغير التركيب المحصولي والأنشطة الاقتصادية لبعض المجتمعات الريفية وبطء النمو الاقتصادي الريفي وزيادة الفجوة الغذائية. (2) زيادة مشكلات العمل الزراعي واستنزاف المياه الجوفية والحاجة لبرامج ضمان اجتماعي ريفي وتقلص برامج استصلاح الأراضي وتدهور الصناعات الزراعية والهجرة الريفية للدول العربية وتلوث الغذاء بالمياه الملوثة وانخفاض خصوبة التربة وتحكم إثيوبيا بمياه مصر. (3) تبوير الأراضي الزراعية وانخفاض قيمتها الاجتماعية والإضرار بالثروة السمكية وتدهور نوعية الحياة بالريف وانتشار الأمراض المزمنة وضعف التفاعل الاجتماعي والمشاركة وتدهور المستوى التعليمي وتدني مكانة المرأة الريفية.

(13) مختار رمضان، تأثير مشروعات أعالي نهر النيل الجديدة على الإدارة المتكاملة لحوض النهر (القاهرة):

جامعة الزقازيق كلية الهندسة، 2013)، ص 4.

والسودان، وسيفقد السودان على وجه التحديد واردةً من الطمي السنوي الذي يخصب أراضيها الزراعية حول النيل الأزرق، كما سينخفض منسوب بحيرة ناصر بنحو 10م، وهو ما سيؤثر في معدلات توليد الطاقة الكهربائية من السد العالي، وقد يصل الانخفاض إلى ما يراوح بين 20 و40 بالمئة منها، وسيتأثر السودان بالموجات الزلزالية المُحتملة بسبب كميات المياه الكبيرة التي سيخزنها سد النهضة قرب حدوده الجنوبية، التي ستبلغ مع وزن السد ما يقرب من 150 مليار طن، وفي حال انهياره - كما يتوقع بعض الخبراء بسبب الطبيعة الجيولوجية للأراضي الإثيوبية - فستغرق المدن السودانية بفيضان هائل من مياهه المُخزنة، بما فيها منطقة الجزيرة والعاصمة الخرطوم ومعظم الأراضي المصرية.

أ - آثار السد في مصر

إن آثار سد النهضة في مصر ستكون كارثية وكبيرة جداً، وبخاصة على صعيد القطاع الزراعي؛ فمن المتوقع أن تنخفض لأكثر من سبب، الأول نتيجة قصور المياه عن استيفاء الحاجات

المائية للمحاصيل، والثاني هو تدهور نوعية المياه بسبب زيادة درجة الملوحة، وزيادة معدل تدوير المياه⁽¹⁴⁾، كما أن خصم نحو 9 أو 12 كم³ سنوياً من حصة مصر من مياه النيل، فإن ذلك يعني انخفاض حصتها الحالية بنسب تراوح بين 16.3 و21.8 بالمئة، وهذا سيضيف أعباء اقتصادية جديدة على كاهل الاقتصاد المصري، تتمثل بتكاليف تحلية مياه البحر لسد العجز في المياه الصالحة للشرب، أو ما يمكن عمله من خلال إعادة المعالجة لمياه الصرف للاستفادة منها في ري الأراضي الزراعية⁽¹⁵⁾، وبوجه عام سيؤثر سد النهضة في مُجمل القطاع الزراعي / الغذائي المصري على النحو التالي⁽¹⁶⁾: سيؤدي انخفاض ما مقداره 4-5 كم³ إلى تدمير مليون فدان من الأراضي الزراعية، وهو ما يعني خسارة 12

أبرز آثار السد على مستويات المعيشة والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي في مصر، تتمثل بزيادة تكاليف الإنتاج، نظراً إلى ارتفاع تكاليف المياه والطاقة جزئياً، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، وإلى تراجع النمو الاقتصادي الكلي.

بالمئة من الإنتاج الزراعي وتشريد مليوني عائلة ريفية، أي ما يربو على عشرة ملايين فرد، ويقلل من المساحات الزراعية المُستهلكة للمياه، ومنها محاصيل استراتيجية مثل الأرز وقصب السكر، كما أنه سيتسبب بارتفاع نسبة الملوحة بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية وإلى زيادة معدلات التصحر وتعليق مشاريع استصلاح الأراضي والتوسع الزراعي كافة، إضافةً إلى زيادة الفجوة

(14) جمال صيام، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المُحتملة لسد النهضة (القاهرة: [د.ن.]، 2016)،

ص 10.

(15) عصام شروف، «مشكلة سد النهضة وآثاره على مصر»، مجلة جامعة دمشق، العدد 142 (2018)، ص 151.

(16) عبد الهادي، «مشكلة سد النهضة الإثيوبي».

الغذائية المصرية من إجمالي الحاجات الغذائية من 55 بالمئة إلى 75 بالمئة... علاوةً على ارتفاع معدلات تلوث مياه النيل وانخفاض كميات المياه المتدفقة منه إلى البحر المتوسط، وبالتالي تسرب مياه الأخير إلى أراضي الدلتا وتجمعات المياه الجوفية، وهذا يؤدي إلى ضعف الثروة السمكية والتنوع البيولوجي في المياه وفي التربة الزراعية، وضعف إمكانات الملاحة النهرية والسياحة المرتبطة بها، وارتفاع تكاليف المياه، بالاضطرار إلى إنشاء محطات لتحلية المياه في معظم المدن الساحلية، وانخفاض الدخل القومي وتدهور مستويات المعيشة بسبب تراجع الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية وبرامج مكافحة الفقر... وفيما يخص قطاع الطاقة في مصر، من المتوقع أن يؤثر كل 1 كم³ مياه تفقده مصر بسبب سد النهضة، في إنتاجها من الكهرباء بنسبة 2 بالمئة تقريباً، وقد يصل إجمالي ذلك الأثر في إنتاجية الطاقة الكهرومائية إلى 30 بالمئة تقريباً، وهو ما يتوافق مع التقديرات المذكورة سابقاً بخسارة ما بين 20 و40 بالمئة من الطاقة المُولدة من السد، بما لذلك من آثار في تكاليف إنتاج الطاقة واستهلاكها⁽¹⁷⁾.

ومن أبرز آثار السد على مستويات المعيشة والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي في مصر⁽¹⁸⁾، تتمثل بزيادة تكاليف الإنتاج، نظراً إلى ارتفاع تكاليف المياه والطاقة جزئياً، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، وإلى تراجع النمو الاقتصادي الكلي، والتشغيل وارتفاع معدلات البطالة والطاقات الإنتاجية العاطلة، وزيادة الفجوة الغذائية وتراجع الإنتاج الزراعي والصناعي لزيادة الميل إلى الاستيراد، وهو ما يضيف أعباءً جديدة على الميزان التجاري والموازنة العامة، وضغوطاً إضافية على سعر الصرف والتصنيف الائتماني والقدرة الاستيعابية للقروض، إضافةً إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي التضخم المدفوع بالتكاليف، ومن ثم انخفاض مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، وزيادة البطالة والتضخم معاً، وهذا يؤدي إلى تعميق الركود الاقتصادي، نظراً إلى ضعف القوة الشرائية، ومن ثم الطلب الاستهلاكي المحرك الأول للنمو في مصر، وهو ما يزيد من تراجع النمو الاقتصادي والتشغيل وزيادة الفقر، علاوةً على زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، مع تراجع النشاط الزراعي، الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من الضغوط على الخدمات الحضرية، والأعباء على الموازنة العامة، فضلاً

إن استخدام الدول لمواردها يُعد من الحقوق الأصلية المقررة لها قانوناً. لكن إذا كانت هذه الموارد مشتركة بين أكثر من دولة، واستخدامها يخضع لمبادئ وأحكام القانون الدولي المنظمة لذلك، سواء كانت موارد مائية أو موارد أخرى مختلفة، فإن الدول عليها أن تتقيد باستخدامها وفق مبادئ القانون الدولي.

(17) عمر سالم، «رئيس هيئة المحطات المائية، 1600 ميجاوات إجمالي إنتاج السد العالي من الطاقة الكهربائية»،

جريدة المال، 27 آذار/مارس 2019، <<https://bit.ly/3amjAT9>>

(18) عبد الهادي، المصدر نفسه.

عن ضعف الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث ستزداد معدلات الجريمة والتفكك الأسري وتدهور الصحة وأوضاع الفئات الأضعف اجتماعياً من نساء وأطفال ومسنين ومرضى، وارتفاع مستويات القمع السياسي والاجتماعي للحفاظ على الاستقرار، وزيادة دور الأجهزة الأمنية وتكاليف أنشطتها، مع تراجع الاستثمار والسياحة، وكل ذلك بسبب التدهور الاقتصادي والاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي. وفي حال عدم حل الخلاف في شأن السد، فإن السيطرة الإثيوبية ستكون كبيرة على شريان الحياة في مصر، وهو بذاته تهديد استراتيجي شديد الخطورة، يضع مصر تحت رحمة أهواء السياسة الإثيوبية وارتباطاتها الدولية غير المأمونة.

ب - آثار السد في السودان

آثار السد في السودان متعددة بدورها؛ الإيجابية منها⁽¹⁹⁾ إنتاج الكهرباء الرخيصة، وبخاصة أن السد يقع على مسافة تراوح ما بين 22 و42 كم فقط بعيداً من العاصمة السودانية، وهذا يدعم الكهرباء في السودان، وبخاصة لجهة أن إثيوبيا أعطت الأولوية في تصدير الكهرباء لدول حوض النيل وبخاصة السودان ومصر، كما يقلل من فيضان النيل الأزرق، وهذا ما يساعد على استقرار الأسر التي تقطن بالقرب منه، إضافة إلى إسهام السد في إطالة أعمار خزانات الروصيرص وسنار بحجز كمية الأشجار والحيوانات والمواد الضخمة الأخرى التي يجرفها النيل أثناء اندفاعه وفيضانه في شهر آب/ أغسطس، وهذا ما يقلل من عملية تنظيف وصيانة خزان سنار والروصيرص على حد سواء. وينظم توليد الكهرباء في سد مرووي ويساعد على تعدد الدورات الزراعية المروية، ويحل مسألة الطمي الذي يمثل مشكلة الآن في مشروع الجزيرة ويسد القنوات التي يُصرف عليها ملايين الدولارات لتطهيرها، ويقلل من كميات الطمي التي تصل إلى السدود السودانية... والسلبية منها تتمثل بنقصان حصة مصر بمقدار 22 كم³ والسودان بنسبة 9 كم³، وإحداث توترات سياسية بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى، مع احتمالية انهياره، نظراً إلى الخلل الفني الموجود في جسم السد، وهذا ما يقود إلى نتائج خطيرة تضر السودان وتغرق مدنه وبخاصة الخرطوم، كما أنه لو حدث توتر سياسي في المستقبل فإنه يمكن أن يستعمل نوعاً من أسلحة الضغط على كل من السودان ومصر، وبالتالي يتحول الغرض من اقتصادي لتوليد الطاقة الكهربائية إلى غرض آخر... وقد تتحكم إثيوبيا في بوابات السد، ويمكنها أن تقلل أو تزيد كميات المياه المتدفقة إليهما، مع الأخذ في الحسبان إمكان تغيير التركيبة البيئية في السودان نظراً إلى التخزين في بحيرة السد، وهذا بدوره يؤدي في نهاية المطاف إلى تقليل إنتاجية الكثير من الأسر التي تزرع وتعتمد على مياه النيل الأزرق لتصبح عالية على السودان.

ثانياً: موقف القانون الدولي من السدود المائية

إن استخدام الدول لمواردها يُعد من الحقوق الأصلية المقررة لها قانوناً. لكن إذا كانت هذه الموارد مشتركة بين أكثر من دولة، واستخدامها يخضع لمبادئ وأحكام القانون الدولي المنظمة

(19) سلمان أحمد سلمان، «سد النهضة التحديات والفرص»، مجلة الدبلوماسية (الخرطوم)، العدد 11 (2013)،

لذلك، سواء كانت موارد مائية أو موارد أخرى مختلفة، فإن الدول عليها أن تتقيد باستخدامها وفق مبادئ القانون الدولي، وأهمها عدم التعسف في استخدام الحق، وعدم الإضرار بالآخرين. أما في ما يخص شيد السدود المائية فهي من الحقوق الطبيعية لدول المجرى الواحد، سواء كان دول مصب أو منابع، ومن حق هذه الدول استخدام مياه المجرى المائي، بما يعود بالمنفعة على مواطنيها في جميع الاستخدامات المختلفة وفق مصالحها، سواءً استخدمت في عمليات الري أو توليد الطاقة الكهربائية... إلخ، وقد يكون الهدف من بناء هذه السدود هو الحد من أخطار الفيضانات والحماية منها، وعليه فإنه من حق دول المنبع بناء السدود المائية وفق قواعد القانون الدولي، واستمدت هذه الدول هذا الحق من مبدأ المساواة في السيادة بين الدول النهرية، حيث إن حق كل دولة نهرية في استخدام مياه النهر فوق أراضيها أمر بديهي لا جدال فيه... وبالتالي فإن انتهجت إثيوبيا سياسة الإضرار المسبق والتزمت به تجاه دولتي المصب فإن هذا من شأنه تحقيق التعاون بين دول الحوض وتعزيز العلاقات بينها وتجنب التوترات والنزاعات التي قد تثار بين هذه الدول حول تقسيم مياه نهر النيل⁽²⁰⁾.

وإذا كان من حق الدول النهرية إقامة السدود وشيها لتحقيق الأهداف المرجوة من بنائها تحقيقاً لمصالحها، فإن هذا الحق مقيد باحترام قواعد القانون الدولي للأنهار، التي تُعد في الحقيقة قواعد اعتادت الدول النهرية تطبيقها عبر قرون خلت، ومن أهم تلك القواعد قاعدة وجوب الإضرار المسبق والالتزام بالإجراءات التنفيذية في شأن السد المراد شيده، وهذا قبل الشروع في الإجراءات التنفيذية لبنائه، وتلتزم الدولة بعدم الشروع في أعمال البناء حتى ترد الدول المحتمل تضررها من بناء السد المذكور على الإخطار المرسل إليها من الدولة صاحبة المشروع، وذلك وفق ظروف كل مشروع مائي⁽²¹⁾، حيث منح القانون الدولي للأنهار الدول المحتمل تضررها الوقت الكافي والمناسب لدراسة الآثار المترتبة على إقامة هذا السد وذلك من جميع النواحي المائية والبيئية، وفي الوقت نفسه على الدول المحتمل تضررها ألا تتعسف في استعمال الحق المخول لها مثل التأخير في الرد على الدولة صاحبة المشروع أو اختلاق مشاكل يصعب من خلالها تحديد الأضرار الناجمة عنها⁽²²⁾.

توجد مجموعة من الحجج والأسانيد القانونية التي اعتمدت عليها مصر خلال مرحلة المفاوضات المتعلقة بسد النهضة، حيث اعتمدت على عدد من الأدلة والأسانيد في مواجهة رغبة إثيوبيا في بناء السد من دون التشاور مع الإدارة المصرية، وهي تمثل أبرزها بالاتفاقيات التاريخية بين كل من مصر وإثيوبيا، ومصر والسودان والقانون الجديد للأنهار الذي أقرته الأمم المتحدة لعام 1997، وتمثلت أبرز المبادئ التي اعتمدت عليها مصر خلال مرحلة المفاوضات في⁽²³⁾:

(20) يوسف محمد، «أثر سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل»، (رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة إفريقيا العالمية، 2019)، ص 181.

(21) عصام شروف، «اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي»، المستقبل العربي، السنة 41، العدد 478 (كانون الأول/ديسمبر 2018)، ص 42.

(22) شروف، أزمة مياه حوض النيل والأصابع (الإسرائيلية)، ص 210.

(23) ميرفت زكريا، «أزمة سد النهضة على ضوء الاتفاقيات ومبادئ القانون الدولي»، المركز العربي للبحوث

والدراسات، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019، <<http://www.acrseg.org/41377>>.

1 - مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات

أكدت اتفاقية فيينا التي تم إقرارها في عام 1978 مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات، واتضح ذلك منذ بداية الموافقة على مبدأ توارث وقدسية الحدود، وهو الأمر الذي وافقت عليه الدول الأفريقية سابقاً في إطار اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية، ولكن عادت دول المنبع لترفض الأخذ في هذا المبدأ من جديد وتصر على ضرورة تغييره، لكن مصر أكدت بدورها أن اتفاقية عنثيبي التي وقعتها بعض دول المنابع لا يمكنها التأثير بأي حال في الاتفاقيات السابقة، سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، التي تم عقدها بين مصر وأي دولة أخرى من دول حوض النيل⁽²⁴⁾.

إن إثيوبيا لم تلتزم بمبادئ القانون الدولي في مشروع سد النهضة، وأهمها الإخطار المسبق، فضلاً عن مخالفت أخرى كثيرة، ولعل أشهر الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997.

2 - مبدأ الانتفاع العادل والمنصف للمجاري المائية

دعت مصر إلى العمل بهذا المبدأ عند النظر إلى توزيع الأنصبه المائية في حوض نهر النيل، حيث يقر هذا المبدأ بحصول كل دولة على نصيب عادل ومنصف عند تقاسم مياه النهر، وتعرضت المادة (5) من قواعد هلسنكي للقانون الدولي لعام 1966 الذي حدد أحد عشر مؤشراً إرشادياً لتحديد ما يعرف بمبدأ الاقتسام العادل والمنصف لمياه أحواض الأنهار الدولية، وهو الأمر الذي أكدته اتفاقية الأمم المتحدة عام 1997 مع الأخذ في الحسبان عوامل الجغرافيا والمناخ، فضلاً عن الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، والوزن النسبي للسكان الذين يعتمدون على النهر⁽²⁵⁾.

3 - مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة

يعتمد هذا المبدأ على ضرورة احترام الكيفية التي جرى العمل بها في اقتسام واستخدام مياه النهر الدولي بين الدول المتشاطئة والمشاركة في مجراه، بشرط أن يكون هذا الاقتسام قد جرى العمل به لمدة زمنية طويلة إلى الحد الذي تصبح فيه حصة المياه التي تستخدمها دولة ما واقعاً متواتراً لمدة طويلة من دون اعتراض دول النهر على أن تكون هذه الحصة تمثل أهمية حيوية ولا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة إلى دول النهر، من هنا تؤكد مصر ضرورة احترام حقوقها التاريخية والمكتسبة في مياه النيل من قبل الجانب الإثيوبي⁽²⁶⁾.

(24) علي سبتي بطي، «التوارث الدولي في المعاهدات الدولية»، (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، عمان، 2015)، ص 15 وما بعدها.

(25) محمد شوقي، الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008)، ص 1-8.

(26) زكريا، «أزمة سد النهضة على ضوء الاتفاقيات ومبادئ القانون الدولي».

ثالثاً: تسوية أزمة مياه سد النهضة وفقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة

إن إثيوبيا لم تلتزم بمبادئ القانون الدولي في مشروع سد النهضة، وأهمها الإخطار المسبق، فضلاً عن مخالفات أخرى كثيرة، ولعل أشهر الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997، التي تضمنت عدة آليات لتسوية المنازعات وفقاً لما ورد في المادة (33) في حال نشوب نزاع بين طرفين أو أكثر في شأن تفسير هذه الاتفاقية، وفي غياب اتفاق بينها ينطبق على النزاع، تسعى الأطراف المعنية إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية وفقاً للأحكام الآتية⁽²⁷⁾: على الدول المعنية أن تدخل على وجه السرعة في مشاورات أو مفاوضات بقصد التوصل إلى حلول منصفة للنزاع مستخدمة أي مؤسسات مشتركة للمجرى المائي، وإذا لم تتوصل المشاورات أو المفاوضات إلى حل يكون لها بعد 6 أشهر من طلب المشاورات أو المفاوضات أن تلجأ إلى جهة محايدة بناءً على طلب أي منها لتقصي الحقائق أو الوساطة أو التوفيق... إذا وافقت الدول المعنية على ذلك، وإذا لم تتمكن الدول المعنية من تسوية النزاع بعد انقضاء 12 شهراً من تقديم الطلب الأول لتقصي الحقائق أو الوساطة أو التوفيق... أو في حال إنشاء لجنة تقصي حقائق أو الوساطة أو التوفيق بعد انقضاء 6 أشهر من تاريخ تسلّم تقرير اللجنة، أيهما أبعد، يجوز لهما الاتفاق على عرض النزاع على التحكيم أو التسوية القضائية، ومع ذلك فإن الاتفاقية قد اتبعت أسلوب الحلّ السلمية التي ورد النص عليها في ميثاق الأمم المتحدة⁽²⁸⁾، ومن خلال تطبيق ما أورده هذه الاتفاقية وتطبيقها على حالة

تخشى دولتا المصب أن يتسبب بناء السد بسعته الكلية في قطع إمدادات المياه عنهما، وهو ما سيدمر الأراضي الزراعية ويعطل مشاريع استصلاح الأراضي الصحراوية ويسبب انتشار التلوث وانعدام كفاءة السدود في إنتاج الكهرباء.

التنازع بين إثيوبيا من جهة ومصر والسودان من جهة أخرى، نجد أن موقف مصر القانوني قوي وسليم سواءً لجأت إلى التحكيم أو إلى محكمة العدل الدولية، وسيكون حقها أمراً ساطعاً، ولكن الأمر يحتاج إلى موافقة إثيوبيا إذا ما طُرحت مسألة سد النهضة على التحكيم، وهو أمر من الصعب حدوثه لاستشعار إثيوبيا ضعف موقفها القانوني، حيث إن المعاهدات الدولية المبرمة حول نهر النيل تضمن حقوق مصر المائية، كما أن هناك ثلاثة قوانين دولية تصب في مصلحة مصر وهي: اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، وقواعد هلسنكي 1966، ومؤتمر برلين لعام 2004 لجماعة

(27) عصام شروف، أزمة مياه حوضي دجلة والفرات بين دوافع التنمية وقيود التعاون (دمشق: الهيئة العامة

السورية للكتاب 2015)، ص 568.

(28) نادر البسيوني، «السود الأثيوبية والقانون الدولي»، مجلة القانون (جامعة الزقازيق)، العدد 28 (2013)،

ص 1101.

القانون الدولي، وهذه الاتفاقيات تضمن لمصر سلامة موقفها القانوني، مع الأخذ في الحسبان أن الاتفاق الخاص بالاتحاد الإفريقي الذي وقعته دول المنابع، ومنها إثيوبيا، الخاص بقبول المعاهدات الدولية المبرمة في مرحلة الاحتلال كما هي منعاً للمنازعات، وهو ما يعني اعترافاً إثيوبياً بصورة غير مباشرة بحصة مصر المائية من جهة ومن جهة أخرى استخدام مصر لحصتها المائية منذ آلاف السنين من دون اعتراض أحد من دول الحوض، وهي حقيقة ساطعة يمكن أن يُعتد بها.

خاتمة

تُعد أزمة مياه سد النهضة جزءاً من أزمة نهر النيل ككل، وتتمحور الخلافات القائمة بين دول حوض النيل الأزرق حول قضايا تتصل في بناء مشاريع السدود، وكمية المياه واستخدامها، وأصبح العنوان الرئيسي لهذا التوتر يكمن في كيفية الحصول على أكبر كم من مياهه، على الرغم من محاولة التوصل إلى اتفاق في إطار قواعد ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وعبر الهيئات الدولية المعنية بذلك، إلا أن هذه الجهود لم تثمر بعد... بسبب التعتت الإثيوبي، حيث ترى دولتا المصب أن له مرامي وأهدافاً سياسية أكثر منها اقتصادية... وترفض إثيوبيا مبدأ إدارة السد بواسطة فريق مشترك مع مصر والسودان... وفي حال ملء السد وتشغيله من جانب إثيوبيا سيحدث عجز مائي في إيرادات النهر أمام السدود المصرية والسودانية، ويتخوف أن يتسبب في مخاطر وتحديات محتملة على الأمن المائي المصري والسوداني، من أن يفقد البلدان كمية كبيرة من المياه، وهو ما سيحيل مئات الآلاف من الأفدنة الزراعية، وبخاصة في مصر، إلى صحراء، فضلاً عن أن نقص مخزون المياه سيؤثر سلباً في الطاقة الكهربائية المتولدة من هذه السدود. ويثير سيناريو انهيار «سد النهضة» مخاوف من إغراق السودان وأجزاء كبيرة من مصر، في حين يرجح ألا تتأثر به إثيوبيا كثيراً كونه مقاماً على حدودها الشمالية. كما أن الواقع المائي الذي سيفرز سد النهضة سيؤدي إلى توترات سياسية بين مصر والسودان وإثيوبيا، وذلك من خلال انعكاسات السد السلبية على حصتيهما من المياه التي تعدهما قضية أمن قومي. في النهاية، يجب ألا تستبعد دولتا المصب خيار الحرب - إذا ما اضطرها إلى ذلك التعتت الإثيوبي - كما أن التهديد باحتمال الحرب والإضرار بالاستقرار، والضجيج الإعلامي والزخم السياسي المصاحب لهما، يمثل بذاته عنصر ضغط على الأطراف الإقليمية والدولية كافة للتوقف عن اللامبالاة بالحقوق المصرية والسودانية، وإجبارها على التدخل لتحقيق تسوية أكثر إنصافاً.

الاستنتاجات

1 - إن الدراسات الإثيوبية تجاهلت الآثار السلبية للسد في دول المصب (مصر والسودان) ولم يذكر التصميم الإنشائي لأساسات السد ولم يأخذ في الحسبان التشققات والفواصل الموجودة في الطبقة الصخرية أسفل السد، وهو ما قد ينزل وينهار ويسبب تدفقاً هائلاً ومفاجئاً لكميات المياه فيسبب فيضانات ودماراً شديداً لكل من مصر والسودان.

2 - هناك تعارض حيال سد النهضة في موقف دولتي المصب المنتبّه للتأثيرات المحتملة لسيناريوهات ملء الخزان بعد استكمال بنائه وكيفية احتوائها من خلال إجراءات مشتركة، والطلب

في المشاركة في عملية إدارة السد وفق اتفاق شامل يسمح لإثيوبيا بالإفادة من المشروع، ويراعي في الآن نفسه حقوقهما المائية، وحق إثيوبيا في التنمية وعدم الإضرار، وبين الموقف الإثيوبي الذي ينطلق من مبدأ سياسي يتعلق بالسيادة وتأويله أن النيل الأزرق يمر في إثيوبيا وأن لها الحق في الإفادة منه وفقاً لمصالحها وأولوياتها، أما مراعاة مصالح دولتي المصب فيأتي بعد إتمام المصالح الإثيوبية. أي أن الرؤيتين المصرية/السودانية والإثيوبية متعارضتان ولكل منهما مخرجات مرفوضة من الطرف الآخر.

3 - إن غرض إثيوبيا الرئيس من بناء السد يتجاوز توليد الكهرباء والتنمية الزراعية، وقد يصل الأمر مستقبلاً إلى التحكم في ضخ المياه لمصر والسودان وبالكميات التي تحددها إثيوبيا سواءً اتفاقاً أو بيعاً لدليل كفاءة السد المنخفضة جداً في توليد الكهرباء.

4 - تخشى دولتا المصب أن يتسبب بناء السد بسعته الكلية في قطع إمدادات المياه عنهما، وهو ما سيدمر الأراضي الزراعية ويعطل مشاريع استصلاح الأراضي الصحراوية ويسبب انتشار التلوث وانعدام كفاءة السدود في إنتاج الكهرباء، علاوة على خشيتها من انهياره، الأمر الذي ما يخلق آثاراً مدمرة، وخصوصاً أنه مبني على الفالق الإفريقي وفي منطقة زلازل وبراكين.

5 - إن المشكلة لا تكمن في مدة ملء خزان سد النهضة، إنما المشكلة الحقيقية هي في وجود سد النهضة نفسه، ومدة التخزين لن تفيد إلا في تأجيل التداعيات الكارثية فقط، وليس صحيحاً على الإطلاق أن هذه الآثار ستنتهي بعد الانتهاء من ملء خزان السد، وهذه المخاوف كانت السبب وراء إصرار دولتي المصب في بداية المفاوضات مع أديس أبابا، على ضرورة إجراء الدراسات الفنية التي من شأنها توضيح أثر السد في حقوقهما المائية.

6 - وضع إثيوبيا حجر الأساس لسد النهضة قبل إخطار كل من دولتي المصب ببناؤه يعني أنها تنصلت تماماً من كل الاتفاقات السابقة المبرمة في حوض النيل، وكذلك من المبادئ والأعراف الدولية الحاكمة للمياه الدولية، ولا بد من إلزامها بالتقيد بالضوابط القانونية والفنية في شأن بناء السد بما يمنع إلحاق الضرر بدولتي المصب، وذلك من خلال توقيع اتفاقية قانونية شاملة تتفق ومبادئ وقواعد القانوني الدولي للمياه.

7 - من الواضح أن السلوك الإثيوبي يدل على أن سد النهضة لم تتم إشادته من أجل إنتاج الكهرباء - كما تزعم - بل لإعادة توزيع الحصص المائية على حساب مصر والسودان، ومن الخطأ القول إنه لا توجد مرجعية قانونية واضحة تحكم مسألة تنظيم استخدام مياه الأنهار الدولية، إذ توجد قواعد دولية على صعيد العرف الدولي أو الاجتهاد الفقهي والقضائي أو التنظيم الاتفاقي لها وهي اتفاقية 1997 ومن حق دولتي المصب وفقاً لهذه الاتفاقية إيقاف إثيوبيا عن تنفيذ بناء السد على وجه السرعة استناداً إلى قواعد القانوني الدولي السالفة الذكر.

8 - إن قيام إثيوبيا ببناء سد النهضة دون الاكتراث بمصالح دولتي المصب يشكل عدواناً سافراً على مصالح دول المصب، وهو يخالف قواعد القانون الدولي ويهدد السلم والأمن الدوليين، لذا على دولتي المصب اللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإحالة الملف على محكمة العدل الدولية لتعطي المحكمة فتوى قانونية الواجب تطبيقها وفق قواعد القانون الدولي الخاص بالأنهار، كما نرى أنها تضرب بالقانون الدولي عرض الحائط وتريد فرض سياسة الأمر الواقع وكأنها تعمل بنظرية السيادة المطلقة.

9 - إن واجب التعاون العام وما يتفرع عنه من التزام بالإخطار والتشاور، في ضوء ما قررتة الاتفاقات والمواثيق الدولية المختلفة، وفي ضوء أحكام القضاء الدولي، وما انتهى إليه الجانب الغالب من الفقه، يُعد قيداً على سيادة الدول المشاطئة للأُنهار الدولية لمصلحة بعضها البعض، ومن ثم لا يجوز لإحداها أن تدعي لنفسها حق التصرف منفردة وإقامة ما تشاء من أشغال على النهر الدولي أو استخدامه على أي نحو يضر بمصالح الدول المشاركة الأخرى.

10 - على مصر أن تتمسك بسلامة موقفها القانوني في شأن سريان الاتفاقيات الدولية التي تحدد حصتها المائية، والتي تحظر على الجانب الإثيوبي إقامة أي مشروعات على مجرى النيل الرئيسي وروافده، إلا بالرجوع إلى مصر وغيرها من الشركاء في حوض النيل، استناداً إلى السوابق القضائية لمحكمة العدل الدولية، وقواعد هلسنكي لعام 1966 في شأن الأنهار الملاحية وغير الملاحية، ومعاهدة فيينا الخاصة بخلافة الدولة، أو التوارث الدولي عام 1978.

التوصيات

1 - العمل على إقناع الطرف الإثيوبي بالتفاوض في كل المخاطر والسلبيات الذي يسببها سد النهضة، والتعهد بعدم المساس بحصة مصر والسودان وبإطالة مدة ملء السد لأقصى مدة ممكنة، لكي تقل المياه المحتجزة بالبحيرة سنوياً وتقل أيضاً بالتالي المياه التي تنقص من نصيب مصر والسودان، وإقناعها وبقية دول حوض النيل لحفر قناة على النيل الأبيض لتحويل مجراه إلى نهر النيل نفسه بدلاً من التدفق إلى المحيط الهادي، وذلك لتصريف كمية المياه التي تنقص من النيل الأزرق بسبب مشروع السد الإثيوبي مع التعهد من إثيوبيا وغيرها من دول الحوض بعدم تقويض حفر هذه القناة.

2 - إقناع إثيوبيا بإطالة مرحلة ملء البحيرة التي ستتكون وراء سد النهضة أو تقليص سعة السد لمراحله الأولى (14 كم³) ويتبعه إنشاء عدد من السدود التي تعتمد على السريان السطحي، وهو حل سينتج كمية الكهرباء نفسها التي سينتجها سد النهضة، ولكن بتأثيرات ضئيلة على دولتي المصب (مصر والسودان).

3 - رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة باستخدام أنظمة الري والزراعة الحديثة ذات الكفاءة العليا، والتحول من القنوات المكشوفة للأنايبب الأرضية لتقليل فاقد البحر، وغيرها من أنظمة حديثة، مع رفع كفاءة توزيع الموارد المتاحة بتعديل التركيب المحصولي باتجاه المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه والأعلى إنتاجية، مع إيجاد مصادر مياه جديدة بإعادة معالجة المياه من الصرف الزراعي والصحي، واستخدام المياه الجوفية، وتحلية مياه البحر، وبناء مكثفات المياه بجوار أماكن البحر المائي الشديد.

4 - العمل على عقد اتفاقية جديدة بين الأطراف المتنازعة تحت إشراف الأمم المتحدة تتناول توزيع الحصص المائية وفق قواعد ومبادئ القانون الدولي للمياه، على أن تراعي وتؤكد سيادة الدول على أراضيها والمتغيرات الحديثة المتعلقة بالنسبة والتناسب في عدد السكان وحصص كل دولة، وضرورة التعاون الدولي لوقف الحروب المائية، والمساعدة في عملية التنمية مع تعظيم الاستفادة من مياه نهر النيل.

الشكل الرقم (2)

صراع دول حوض النيل على ملكية المياه



المصدر: باكيناز زيدان، «سد النهضة الأثيوبي والصراع على مياه النيل»، (جامعة طنطا، كلية الهندسة، 2019)، ص 12.

الذي أصبح مطلباً حيوياً لضمان التنمية المستدامة في المجالات الصناعية والسياحية والزراعية كافة، وذلك عن طريق العمل على تغيير الأنماط والعادات الاستهلاكية اليومية بحيث يتسم السلوك الاستهلاكي للفرد أو للأسرة بالتعلق والاعتزان والرشاد، واللجوء إلى الوسائل الحديثة والتقنية العليا الناقلة للمياه.

8 - يمكن الاستفادة من سد النهضة بالتعاون وبالشراكة والمساهمة في إدارته والاتفاق على مدة ملء الخزان على أساس حسن النية وعدم الإضرار بالغير وتحقيق التنمية المستدامة لدول حوض النيل الشرقي، مع استخدام الحوار والقوة الناعمة في التعامل مع دول المنبع، وسرعة التحرك في التعامل مع الأزمة الراهنة واستبعاد القوة العسكرية مع تكامل مسارات التحرك المصري/السوداني، وأن تشكل فيما بينها أدوات ضاغطة وفرصاً للتعاون، كسبل لتحقيق هدف التوصل لاتفاق نهائي.

9 - عدم الاستجابة لدعوات التحريض إلى التصادم العسكري مع إثيوبيا، فتكلفة الحرب أعلى من تكلفة بدائل إنتاج الماء بتحلية مياه البحر، وبخاصة في ظل معادلة دولية مرتبكة تبدو عليها

ملاحم المؤامرة المحبوكة بإتقان ضد مصر والسودان □

أزمة سد النهضة وتداعياتها على مصر والسودان: المسارات والسيناريوهات

عمر سمير (*)

باحث في العلوم السياسية، حاصل على ماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة.

بينما يتشاطر مصر والسودان تاريخاً طويلاً ومصيراً مشتركاً، ويمثل سد النهضة أحد أصعب التحديات التي يواجهانها، فإن التنسيق بين الدولتين في هذا الملف لم يمكن على مستوى التحدي. وبينما تعاني الدولتان تدهوراً سياسياً واقتصادياً منذ عقود تبدأ إثيوبيا في مسيرتها التنموية وتسلك سبل توحيد عرقياتها الشديدة التنوع والتناقض على هدف تنموي وسياسي هو مشروع سد النهضة أو سد الألفية كما يسميه الإثيوبيون. وعبر قرابة السنوات العشر من التفاوض الممتد، أثناء هذه المسيرة مرت مصر والسودان بتغيرات كبيرة في أنظمة الحكم. ومثلت إثيوبيا طرفاً في مفاوضات المرحلة الانتقالية السودانية، بينما انخرطت القاهرة في محاور مناوئة لها، لم تتوصل الدول الثلاث إلى توافق حول سد النهضة رغم دخولها في مسارات تفاوض متعددة.

تحاول هذه الورقة تتبع وتحليل خلفيات الأزمة التاريخية واستخدامها في التجاذبات السياسية الداخلية، ومسار التفاوض المباشر المتعرج ما بين اللقاءات الثنائية والثلاثية على مستويات وزراء الخارجية أو الري أو مستويات القمة بين رؤساء ورؤساء حكومات الدول الثلاث، ومسار الوساطة الدولية عبر الولايات المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وصولاً إلى مرحلة الوساطات الدولية لحل الأزمة على مستوى مجلس الأمن. وتثور تساؤلات كثيرة حول المسارات الفنية والقانونية التي اتخذتها الأزمة، والسيناريوهات التي يمكن أن تتطور إليها، ومدى تأثير السد في كل من السودان ومصر ومدى وجود تنسيق بينهما، والسيناريوهات التي يمكن أن تتطور إليها الأزمة.

أولاً: خلفيات الأزمة من الحقوق التاريخية إلى التفاصيل الفنية

تتبع الأزمة الحالية من محاولات التنصل الإثيوبية من الاتفاقات التاريخية، إذ ترفض إثيوبيا تلك الاتفاقات المنظمة لحصص دول المصب مصر والسودان وخصوصاً اتفاقيات 1902 و1929

1959 كونها لم تكن دولة مستقلة وكون الاستعمار هو من وقع هذه الاتفاقات عنها. لكن هذا الطرح مردود عليه بأنه يوجد مبدأ قانوني مستقر حول توارث الالتزامات الدولية، ولو فتح الباب أمام الانفكاك من تلك الاتفاق لما بقيت دولة أفريقية واحدة على حدودها الحالية، إذ هي حدود في معظمها نتاج تقسيم استعماري، بل إن مكان بناء السد نفسه وإقليم بني شنقول لن يصبح تحت السيادة الإثيوبية حيث أخذت إثيوبيا بموجب اتفاقية 1902 ذاتها أرض بني شنقول السودانية، في مقابل التزامها بعدم تشييد منشآت مائية، إلا بموافقة حكومة السودان⁽¹⁾.

منذ عام 2001 تخطط إثيوبيا لإنشاء مجموعة من السدود على نهر النيل الأزرق ونهر عطبرة في أراضيها، وفي 2009 قادت إثيوبيا مجموعة من دول حوض النيل في مفاوضات لمناوأة مصالح مصر والسودان كدولتي مصب، والتخلي عن الالتزامات بالحقوق التاريخية والحصص التي حددتها اتفاقات دولية سابقة، وفي هذا الإطار توصلت هذه الدول إلى الاتفاقية الإطارية لحوض النيل في 2010 ووقعتها كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وأوغندا، مكونة أغلبية في حينها بين دول حوض النيل الإحدى عشرة، وبموجب الاتفاقية، تنتهي الحصص التاريخية لمصر والسودان وفقاً لاتفاقيات عامي 1929 و1959 وتنتهي اتفاقية 1993 بين مصر وإثيوبيا التي تمنع الأخيرة من بناء السدود وفقاً لبعض الخبراء⁽²⁾.

وباستغلال إثيوبيا ضعف شرعية النظامين في مصر والسودان ودفعهما نحو اتفاق المبادئ عام 2015، أسقطت مبدأً مستقرًا في علاقات الدول المتشاطئة على نهر دولي، وهو الإخطار المسبق عن أي أعمال على مجرى النهر من شأنها التأثير في الدول الأخرى، ووفقاً لوزير الري المصري السابق أصبح مطلب الأمن المائي المصري الحفاظ على الحصص التاريخية غير مقبول من إثيوبيا⁽³⁾، كما استغلت الظروف السياسية غير المستقرة في مصر والسودان منذ 2011، وانهمك أنظمتها السياسية في مواجهة الحراك الثوري وفي ملفات داخلية بحته جوهرها الحفاظ على النظم السياسية الحاكمة أيًا كان ثمن هذا، حيث استخدم ملف السد في مناوشات داخلية بين النظم الحاكمة في الدولتين ومعارضيهما بصورة لا تخدم في معظمها المصالح الوطنية للشعبين، إلى الحد الذي جعل نظام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يصرح في أكثر من مناسبة أن ثورة 24 يناير كانت سببًا مباشرًا في بناء إثيوبيا لسد النهضة⁽⁴⁾. بينما في الحقيقة لم تحكم أي من أطراف

(1) لمراجعة أهم الاتفاقات التاريخية المنظمة للمياه في حوض النيل ومواقف مختلف دول الحوض منها، انظر: ليلي العجال، «الدور الإسرائيلي في دول حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في القرن الإفريقي»، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر جامعة باتنة، 2018)، ص 83-100، <<https://bit.ly/3iAP2OV>>، انظر أيضًا: دراسة المعهد المصري للدراسات، «إعلان مبادئ سد النهضة: دراسة قانونية - سياسية»، بتاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2019، <<https://bit.ly/2zzjmry>>.

(2) عبد الرحمن أبو الغيط، «مفاوضات متعثرة ونذر حرب بين مصر وإثيوبيا.. 7 أسئلة رئيسية في أزمة سد النهضة»، الجزيرة نت، 16 حزيران/يونيو 2020، <<https://bit.ly/38wIRqH>>.

(3) محمد نصر الدين علام، «تحول مفاوضات سد النهضة من تعهد إثيوبيا بعدم الإضرار بمصر إلى المساومة حول تخفيف الأضرار»، المصري اليوم، 1/1/2020، <<https://bit.ly/37wg3hi>>.

(4) يمكن الاطلاع على تصريح الرئيس السيسي في مؤتمر الشباب في أيلول/سبتمبر 2019، لم تكن تبني سدود على نهر النيل إلا بما حدث في 2011، على قناة إكسترا نيوز، بتاريخ 14 أيلول/سبتمبر 2019، <<https://bit.ly/2ZJimdA>>.

الثورة في مصر أكثر من حكم شكلي لمدة عام، وتسبب صراع الأجهزة السيادية لإسقاط هذا الحكم في إذاعة اجتماع رئاسي صرحت فيه قوى سياسية مناوئة لحكم الرئيس محمد مرسي بتصريحات تضر بعلاقة مصر بإثيوبيا وتظهر الحكم بشكل غير لائق وتهدد باستخدام القوة واستغلت من قبل تلك الأجهزة لتدعيم معارضته وإسقاطه⁽⁵⁾.

واستطاعت إثيوبيا عبر مسار طويل ومنهك من التفاوض فرُضَ أمر واقع هو اكتمال 70 بالمئة من بناء السد لتحيل المفاوضات من ضمان الحقوق والحصص المائية لمصر والسودان إلى إجراءات الأمان والسلامة والنواحي الفنية المتعلقة بقواعد الملء والتشغيل وعدد سنوات الملء الأول لخزان السد، وصولاً إلى إقرار اتفاق مبادئ في 23 آذار/مارس من عام 2015. وقد أعطى توقيع مصر والسودان وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة معنى جديداً للصراع حول مياه النيل؛ فقد أصبح السد بفعل الاستراتيجية الإثيوبية أمراً واقعاً⁽⁶⁾. فمنذ توقيعه تراه إثيوبيا إقراراً مصرياً - سودانياً بالتنازل عن الاتفاقات والحقوق التاريخية، بينما روّجت له الحكومتان المصرية والسودانية بوصفه إنجازاً وخطوة مهمة على طريق حل الأزمة لتعود إثيوبيا وتستغله في مفاوضات واشنطن التي لم توقع مسودة اتفاق الملء والتشغيل الذي تم الوصول إليه في 21 شباط/فبراير 2020.

وإذا كان صحيحاً أن إثيوبيا تحتاج إلى الطاقة في تنميتها لتلبية حاجات عدد سكانها المتنامي، وأن الغرض الوحيد من بناء السد هو التنمية والطاقة، فإن مصادر الطاقة الأخرى تبدو أقل تكلفة وأكثر استدامة من الطاقة الكهرومائية؛ فالهند على سبيل المثال تستهدف إنتاج 175 غيغاوات من مصادر الطاقة المتجددة 100 غيغاوات منها من الطاقة الشمسية بحلول 2022 وآخر تكلفة مقدرة معلنة في هذه الخطة عام 2019 أن إنتاج 10 غيغاوات من الطاقة الشمسية بتكلفة 7.25 مليار دولار أي أقل كثيراً من تكلفة السد وأكثر إنتاجاً للطاقة منه وأكثر قدرة على تنمية الريف الذي يعد هدفاً حيوياً للدول النامية⁽⁷⁾.

1 - الأزمة بين التجاذبات الداخلية والتحديات الفعلية

بعيد موجة الربيع العربي الأولى في 2011 استغلت إثيوبيا انهماك الحكومتين المصرية والسودانية في مواجهة الاضطرابات الداخلية وعدم وجود سياسة خارجية محكمة من النظم الانتقالية، للترويج للاتفاقية الإطارية كمرجع وحيد يحكم علاقات دول حوض النيل، وبدأت بالضغط على دول لم تكن برلماناتها قد صدقت على الاتفاقية للتصديق عليها، في 2011 بدأ

(5) تم بث جلسة حوار أجزتها الرئاسة المصرية مع بعض الأحزاب والقوى السياسية المعارضة على الهواء تضمنت تصريحات حادة بشأن إثيوبيا والسودان، يمكن الاطلاع على نصوص هذه التصريحات على موقع بي بي سي عربي، بعنوان «حرج» للرئاسة المصرية بعد بث اجتماع تضمن تلميحات باستخدام القوة ضد إثيوبيا، 4 حزيران/يونيو 2013، <<https://bbc.in/3gDrvuP>>

(6) بدر حسن شافعي، «تقييم وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة»، مركز الجزيرة للدراسات، 16 نيسان/أبريل 2015، <<https://bit.ly/2UG076S>>.

(7) «India Brand Equity Foundation, Power Sector in India,» March 2020 <<https://www.ibef.org/industry/power-sector-india.aspx>>.

الترويج السياسي الإثيوبي لمشروع سد النهضة، الذي سمي «سد الألفية الكبير»، حينها كمشروع قومي، لكنها لم تشرع في البناء فعلياً إلا في أواخر عام 2013.

وبينما تتهم الحكومة المصرية الحالية الثورة وقواها بالتسبب في الأزمة، فإن وفوداً شعبية

مصرية من قوى محسوبة على الثورة زارت كلاً

من السودان وإثيوبيا في بداية تصاعد الأزمة

ووعدت هذه الأخيرة بعدم البدء في بناء السد قبل

التوافق مع مصر والسودان، ثم بدأ البناء فعلياً في

أواخر 2013. وبدلاً من أن تنهمك الأجهزة السيادية

المصرية في حماية أمن مصر المائي وسيادتها

الغذائية كانت هذه الأجهزة تخطط للإجهاز على

الثورة وقواها مستغلة ملف سد النهضة في ذلك

الأمر، لتعود لاحقاً وتحاول تجذير رواية أن الثورة

هي السبب في تدهور موقف مصر في التعامل مع

ملف السد⁽⁸⁾، بينما لم تحكم الثورة أو قواها ولم يكن

لها أي تأثير كبير في السياسة الخارجية، حتى في

العام الوحيد الذي حكم فيه الرئيس المصري الأسبق

محمد مرسي. كما ردد إعلام النظام الحالي تهديدات

أشد قسوة مما أثير سابقاً، وتسبب هذا الإعلام بزيادة

حدة التوتر بين مصر وإثيوبيا⁽⁹⁾. وبغض النظر عن هذا الاستقطاب الداخلي الحاد، بينما يجب أن

يكون بناء موقف شعبي ورسمي موحد على هدف الحفاظ على الأمن المائي والغذائي لمصر، فإن

السلطات المصرية المتعاقبة دخلت في مسارات تفاوضية من دون أجندة واضحة ومرتبطة ومدركة

لعناصر القوة والضعف والفرص والتحديات المفروضة على مصر ومن دون تنسيق ثنائي مسبق

مع السودان حيث تضمن المسار التفاوضي تجاذبات واتهامات متبادلة بين مصر والسودان حتى

شهر نيسان/أبريل 2020⁽¹⁰⁾.

وطوال قرابة ثماني سنوات من عمر الأزمة كان السودان المنكفي على ذاته وذو العلاقة

المضطربة مع مصر مؤيداً إلى حد كبير لبناء السد. وكان نظام البشير يروج أنه سيمنع الفيضانات

عنه، وسيساعد على تنظيم استخدام الأراضي السودانية. وعقب الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير

انقسمت المواقف السودانية بين مؤيد للموقف الإثيوبي بإسقاط موقف مصر من الثورة السودانية

(8) يمكن مراجعة تصريح الرئيس السيسي في مؤتمر الشباب أيلول/سبتمبر 2019 المشار إليه سابقاً وكذلك

الاستخدام الإعلامي المكثف لهذه التهمة لتشويه الثورة وتصويرها كمؤامرة.

(9) أسامة الرشيدي، «الإعلام المصري وصناعة الأزمات: سد النهضة نموذجاً»، المعهد المصري للدراسات، 31 تموز/

يوليو 2017، <<https://bit.ly/3hy2cfe>>.

(10) عمر سمير، «مصر والسودان والسد.. إضعاف المشتركات وتكاثر المفترقات»، موقع نون بوست، 19 آذار/مارس

2020، <<https://www.noonpost.com/content/36372>>.

على العلاقات المصرية - السودانية - الإثيوبية، وبين من يحاولون البحث عن حقيقة آثار السد البيئية والاقتصادية والاجتماعية على السودان⁽¹¹⁾. ويمكن القول إنه وحتى الاشتباكات المتكررة على الحدود السودانية الإثيوبية كان الموقف السوداني غامضاً ويدور حول الحياد ومحاولة الوساطة، إلى أن بدأت حكومة حمدوك في مناقشة القضية بتفاصيل أكبر وإتاحة المجال أمام معارضي الموقف الإثيوبي لإبداء آرائهم الفنية. وهنا بدأ الموقف السوداني أكثر بحثاً عن مصالح السودان في هذا الملف وبدأ شبه مقتنع بوجاهة بعض جوانب الموقف المصري الذي اختزل في عوامل الأمان في السد وقواعد الملء والتشغيل. وقد أنتج هذا الوضع مسارات تفاوض ممتدة على النحو التالي:

أ - مسار التفاوض المباشر والإغراق في القضايا الفنية

اتخذ هذا المسار عدة أوجه من بينها اللقاءات على مستوى القمة وعلى مستوى وزراء خارجية الدول الثلاث. وهذه اللقاءات غلب على التصريحات بعدها الدبلوماسية الشديدة وإظهارها بمظهر اللقاءات الناجحة إلى حد اعتماد القيادة السياسية المصرية على تحليف رئيس وزراء إثيوبيا بعدم الإضرار بمصالح مصر المائية⁽¹²⁾. ثم دخلت الدول الثلاث في مسارات فنية معقدة وبعيدة من اللوحة الدبلوماسية المنمقة، بين وزراء الموارد المائية والري والخبراء. وهنا برزت نقاط الخلاف الرئيسية، فبينما قدمت إثيوبيا تصميمًا أوليًا سعة خزانه 14 مليار م³ من الماء، فإن التصميمات النهائية التي لم تظهر إلا في عام 2015 شهدت خزانًا بسعة 74 مليار م³ من المياه، على الرغم من أن لجنة الخبراء الدولية التي ضمت 4 خبراء دوليين و6 من مصر والسودان وإثيوبيا، التي اتفق عليها وزراء الري في الدول الثلاث في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، واستغرقت المشاورات حول تشكيلها ستة أشهر واستمر عملها لمدة عام منذ أيار/مايو 2012 حتى إنجاز تقريرها في أيار/مايو 2013 عبر ستة اجتماعات سبقتها، استهلكت كل هذا الوقت لإنجاز تقرير فني بحث يدور حول ضرورة استكمال الدراسات الفنية اللازمة التي تتعلق بالتأثيرات البيئية والجيولوجية والهيدروليكية، ويقر بأن الدراسات التي أجرتها إثيوبيا هي أولية في معظمها وغير كافية، بينما عدته السلطات المصرية المسؤولة عن التفاوض إنجازاً استندت إليه في تثبيت موقفها عبر كل اللجان اللاحقة عليه⁽¹³⁾. ورغم ذلك العمل الممتد للجنة الخبراء الدولية فإن إثيوبيا لا تعدّ أيًا من مخرجاتها أو مخرجات اللجان الفنية اللاحقة عليها ملزمة لها، خلافاً لأثارها إثيوبيا حول تشكيلها وأغقتها بتقديم دراسات أولية غير مكتملة لا علاقة لها بالموضوعات الفنية البحتة ولا الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

(11) لمزيد من التفاصيل حول طبيعة هذا الجدل السوداني حول السد، انظر: «4 أسباب وراء انحياز السودان إلى إثيوبيا في أزمة سد النهضة» الخليج العربي، 6/3/2020، <<https://bit.ly/3gwwKbN>>.

انظر أيضاً: نصر عبد الرحمن، «أزمة السد: مصر وإثيوبيا تتقربان إلى السودان قبل فوات الأوان»، موقع مدى مصر، 19 نيسان/أبريل 2020، <<https://bit.ly/31TMN3y>>.

(12) «السياسي يجعل رئيس أثيوبيا يقسم بالعربي بعدم المساس بمياه النيل»، يوتيوب، 11 حزيران/يونيو 2018، <<https://bit.ly/2O4FHkp>>.

(13) موقع جريدة اليوم السابع، نشر التقرير الكامل للجنة الخبراء حول «سد النهضة».. ويكشف: يمكن إثيوبيا من التحكم الكامل في إيراد النيل الأزرق.. ويؤدي لنقص الكهرباء المولدة من السد العالي وتوقف إنتاجها.. واحتمالات انهياره واردة، 24 نيسان/أبريل 2014 <<https://bit.ly/2UMvnkR>>.

الضرورية، وظل التقرير محلاً للسرية والتسريبات الصحافية رغم نشره من جانب عدة أطراف خارج مصر في تاريخ إصداره⁽¹⁴⁾.

وتجمدت المفاوضات لثلاثة أشهر مع إصرار إثيوبيا على عدم إلزامية تقرير اللجنة، إلى أن اتفقت البلدان الثلاثة بعد عدة اجتماعات بين وزراء الري والخارجية ورؤساء الحكومات على قيام اللجنة الثلاثية الفنية. عقد الاجتماع الأول للجنة في أيلول/سبتمبر 2014، للتباحث حول صوغ الشروط المرجعية للجنة الفنية وقواعدها الإجرائية، والاتفاق على دورية عقد الاجتماعات، ومع تعثرها اتفقت الأطراف على اختيار مكتبين استشاريين، أحدهما هولندي والثاني فرنسي لعمل الدراسات المطلوبة في شأن السد، التي أوصت بها لجنة الخبراء. انسحب المكتبان لاحقاً في كانون الأول/ديسمبر 2015 لـ«عدم وجود ضمانات لإجراء الدراسات بحيادية». وأثناء هذه المدة وقّع البشير والسياسي ورئيس وزراء إثيوبيا هاييلي ديسالين في العاصمة السودانية الخرطوم وثيقة «إعلان مبادئ سد النهضة»، وهو الإعلان الذي صورته أجهزة الحكم في الدولتين بوصفه إنجازاً تاريخياً. وعددت الهيئة العامة للاستعلامات المصرية مزايا الإعلان بكونه «هام جداً لإزالة حالة القلق والتوتر التي خيمت على العلاقات المصرية - الإثيوبية نتيجة الخلافات حول موضوع سد النهضة، وذلك من خلال توفير أرضية صلبة للالتزامات وتعهدات تضمن التوصل إلى اتفاق

رغم التفريط الشديد الذي قدمته السلطات المصرية في حصة مصر من المياه واستدراجها لقضايا فنية بحثة فإن إصراراً إثيوبياً على عدم التوقيع أو التوافق على أي التزامات حول مصر والسودان يؤكد أن هذه قضية سياسية وأن استمرار التفاوض على أسس فنية بحثة كان مساراً خاطئاً منذ البداية.

كامل بين مصر وإثيوبيا والسودان حول أسلوب وقواعد ملء خزان السد وتشغيله السنوي بعد انتهاء الدراسات المشتركة، ويتضمن مبادئ أساسية تحفظ في مجملها الحقوق والمصالح المائية المصرية، وتتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الأنهار الدولية، أنه نجح في سد الثغرات التي كانت قائمة في المسار الفني، ويضمن تعهد الدول الثلاث بالتوصل إلى اتفاق حول قواعد ملء خزان السد وتشغيله السنوي في ضوء نتائج الدراسات، كما أنه يؤسس لمرحلة جديدة من التعاون والتنسيق في ما يتعلق بتشغيل السدود في الدول الثلاث، ويتضمن آلية لتسوية المنازعات»⁽¹⁵⁾.

(14) لم يتمكن الباحث من الوصول إلى نص تقرير اللجنة باللغة العربية رغم أن دولتين من الدول المشاركة باللجنة هما دولتان عربيتان ورغم أهمية ترجمة مثل هذه التقارير ليشتبك معها المختصون والفنيون ولإطلاع الشعوب على نتائج تلك اللجان، للإطلاع على نص تقرير اللجنة باللغة الإنكليزية يمكن من خلال الرابط التالي: <<https://bit.ly/2Y2LBIP>>. (15) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، «نص إعلان المبادئ حول مشروع سد النهضة»، 13 أيلول/سبتمبر 2017،

ورغم كل هذه الإيجابيات التي تشير الهيئة إليها فهي نشرت نص الاتفاق بعد توقيعه بأكثر من عامين، وانبرت السلطة في مصر وإعلامها ومراكزها البحثية للإشادة بهذا الاتفاق مرددة نفس نصوص الهيئة العامة للاستعلامات، وكأن المسألة قد تم حلها نهائياً، أو أن الاتفاق يقدم حلاً سحرياً لكل النقاط الخلافية. واحتاج الاتفاق لتوقيع وزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا في كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته وثيقة الخرطوم، التي تضمنت التشديد على اتفاق إعلان المبادئ الموقع من قيادات الدول الثلاث، وتضمن ذلك تكليف مكثبين فرنسيين بتنفيذ الدراسات الفنية الخاصة بالمشروع، وبعد عامين من عمل اللجنة والمكاتب الفرنسية رفضت إثيوبيا والسودان التقرير المبدئي الصادر عنها وأعلن وزير الري المصري عدم التوصل إلى اتفاق، وعادت الحكومة المصرية لإعلان أنها ستتحذ ما يلزم لحفظ «حقوق مصر المائية» في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وفي الشهر التالي اقترحت مصر على إثيوبيا مشاركة البنك الدولي في أعمال اللجنة الثلاثية، التي تبحث في تأثير إنشاء سد النهضة الإثيوبي على دولتي المصب، مصر والسودان، وهو الاقتراح الذي قوبل برفض من جانب رئيس الوزراء الإثيوبي هاييلي ديسالين⁽¹⁶⁾.

ومع استئناف أنشطة اللجنة الثلاثية الفنية واجتماعها للمرة التاسعة في أيلول/سبتمبر 2019، واقترح مصر أن تتم عملية ملء السد خلال 7 سنوات مع الإبقاء على مستوى المياه في سد أسوان عند 165 متراً فوق سطح الأرض، وأن تقدم إثيوبيا 40 مليار م³ سنوياً من المياه إليها، لكن إثيوبيا رفضت على الفور الاقتراح، قائلة إنه «لا يحترم سيادتها والحق في تنمية مواردها»⁽¹⁷⁾. وبهذا نجد أنه رغم التفريط الشديد الذي قدمته السلطات المصرية في حصة مصر من المياه واستدراجها لقضايا فنية بحتة فإن إصراراً إثيوياً على عدم التوقيع أو التوافق على أي التزامات حول مصر والسودان يؤكد أن هذه قضية سياسية وأن استمرار التفاوض على أسس فنية بحتة كان مساراً خاطئاً منذ البداية.

ب - مسار اللجوء للوسطاء الدوليين

بعدما استهلكت الدول الثلاث قرابة 5 أعوام من التفاوض المباشر قبل اتفاق المبادئ وأكثر من أربعة أعوام بعده من دون التوصل إلى اتفاقات تنظم حقوق الدول الثلاث، انحسرت المفاوضات حول قواعد ملء وتشغيل السد بكونها مسألة فنية بحتة بعيدة من السياسة. وفشلت قيادات الدول الثلاث في التوصل حتى إلى مجرد اتفاق فني حول قواعد الملء والتشغيل من جراء التعنت الإثيوبي والتردد السوداني وضعف النظام السياسي المصري. وهكذا فإن مصر قررت أن تطلب وساطة أمريكية في مسألة السد مع قرب مواعيد ملء الخزان التي تصر إثيوبيا على أن لا رجعة فيها وأن إدارة هذه المسألة هي قضية إثيوبية داخلية بحتة ولن تستطيع قوة إيقاف بنائه⁽¹⁸⁾.

(16) موقع بي بي سي عربي، «سد النهضة: أبرز المحطات التي مرت بها أزمة السد بين مصر وإثيوبيا والسودان»، 28 كانون الثاني/يناير 2020، <<https://bbc.in/2UJnLzw>>.

(17) موقع قناة روسيا اليوم، «اللجنة الثلاثية الفنية المشتركة تقدم اقتراحاتها بشأن «سد النهضة» الإثيوبي»، 30 أيلول/سبتمبر 2019/9/30، <<https://bit.ly/2YwUUj4>>.

(18) BBC، «Abiy Ahmed: No Force Can Stop Ethiopia from Building Dam»، 22 October 2019، <<https://bbc.in/3gzeGllh>>.

ورغم أن الوساطة الأمريكية في قضية السد قد انتقدت من عدة محللين كون ما تملكه إثيوبيا من علاقات مع الولايات المتحدة أقوى، سواء من حيث الدور الإثيوبي في القرن الأفريقي ومحاربة المجموعات المتشددة في الصومال والعلاقات القوية مع إسرائيل وتأثير الجالية أو الاستثمارات الإثيوبية، أو لتراجع أهمية مصر في الاستراتيجية الأمريكية كوسيط للسلام في الشرق الأوسط، فإن هذه الوساطة أسفرت عن توقيع مصر وحدها مسودة اتفاق أعدتها وزارة الخزانة الأمريكية بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد، بينما لم توقع أي من إثيوبيا والسودان هذه المسودة التي وصفها الإعلام المصري بأنها نصر مبين لمصر⁽¹⁹⁾. ولم يكن متوقعاً أن تمارس واشنطن ضغطاً على الطرف الإثيوبي، وبخاصة أن مصر بينما كانت تطلب الوساطة الأمريكية كانت تواجه تهديداً أمريكياً بفرض عقوبات من جراء اتفاق مصر على شراء 20 طائرة مقاتلة طراز SU-35 الروسية مقابل ملياري دولار والتي تقترب من مستوى كفاءة F-35 الأمريكية، من جراء رفض الولايات المتحدة إمداد مصر بها رغم موافقتها على بيعها للسعودية⁽²⁰⁾.

جاءت الوساطة الأمريكية في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في أجواء كانت تسيطر عليها التهديدات العسكرية المتبادلة بين مصر وإثيوبيا. ففي أواخر أيلول/سبتمبر 2019، أعلنت وزارة الري المصرية تعثر مفاوضات وزراء الري بين الدول الثلاث بالقاهرة، والفشل في الوصول إلى اتفاق. وفي احتفالات نصر أكتوبر تصاعدت حدة التهديدات حيث أكد السيسي أن «الدولة المصرية بكل مؤسساتها ملتزمة بحماية الحقوق المائية المصرية في مياه النيل، ومستمرة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات لحماية هذه الحقوق»، وفي المقابل كانت تصريحات إعلامية منسوبة لرئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد أمام البرلمان الإثيوبي، بأنه «يستطيع حشد الملايين على الحدود، في حالة حدوث حرب... وأنه لا توجد قوة تستطيع منع بلاده من بناء سد النهضة»⁽²¹⁾. وهكذا بدأت المحطات التلفزيونية المصرية التي تسيطر عليها الدولة في تصعيد خطابها عن سد النهضة بوصفه تهديداً للأمن القومي، على الرغم من أن النظام المصري أصر لسنوات على أن الوضع تحت السيطرة، ورد رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد بأنه «بينما يود تجنب الحرب فإن إثيوبيا مستعدة لهذا الاحتمال»⁽²²⁾.

كما تخر صفحات إثيوبيا باللغة العربية على مواقع التواصل الاجتماعي بتنصلات متكررة من الاتفاقات التاريخية وإشارات بالمواقف الإثيوبية المتعنتة، <<https://www.facebook.com/Ethiopianews/>>
(19) المحبوب أبو علي، «سد النهضة ومأزق الوسيط الدولي»، المعهد المصري للدراسات، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، <<https://bit.ly/2zBfmHd>>.

(20) «US Says Egypt Risks Sanctions If It Buys Russian Fighter Jets», *The National*, 18/11/2019, <<https://bit.ly/2ZJcyb>>.

يمكن أيضاً مراجعة موقع قناة دويتشه فيلة بالعربي، «صفقة المقاتلات الروسية لمصر.. لماذا كل هذا الغضب الأمريكي؟»، بتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، <<https://bit.ly/2O1VDUL>>.
(21) بي بي سي عربي، «سد النهضة: أبي أحمد يقول إنه لا توجد قوة يمكن أن تمنع إثيوبيا من بناء السد، ومصر تعرب عن صدمتها»، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019، <<https://bbc.in/3fkk9MV>>.

(22) Timothy Kaldas, «A Path Forward for Egypt and Ethiopia: American Mediation May Help End an Acrimonious Impasse Over a Giant Dam Project», *Bloomberg*, 18 December 2019, <<https://bloom.bg/3fs64wt>>.

واستمرت الوساطة الأمريكية قرابة الجولات الخمس مع زيارات مكوكية لوزير الخارجية الأمريكي للمنطقة، استناداً إلى انزلاق مصري - سوداني سابق لقضايا فنية بحثة، حيث استضافت وزارة الخزانة الأمريكية اجتماعاً لوزراء الخارجية والري في الدول الثلاث في واشنطن الأسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير 2020. وفي 15 كانون الثاني/يناير أعلنت الولايات المتحدة في بيان مشترك مع الدول الثلاث والبنك الدولي، أن الأطراف اتفقوا خلاله على ملء خزان سد النهضة على مراحل خلال الموسم المطير، على أن يأخذ ذلك في الحسبان التأثير في المخزون المائي لدى دولتي المصبّ وهما مصر والسودان، وهو الاتفاق المبدئي الذي كان مزماً لإنهاؤه وتوقيعه في نهاية كانون الثاني/يناير. وكان البيان قد تضمن أن الوزراء سيعقدون محادثات فنية وقانونية قبل اجتماعهم في واشنطن في 28 و29 من كانون الثاني/يناير حيث يعترضون وضع اللمسات النهائية على الاتفاق. لكن عشية الاجتماع أعلنت إثيوبيا انسحابها من مفاوضات واشنطن بحجة أن «فريق التفاوض الإثيوبي لن يشارك في الاجتماع، لأنه لم يكمل بعد التشاور مع أصحاب المصلحة داخل البلاد»⁽²³⁾. وبذلك أهدرت إثيوبيا مفاوضات قرابة ثلاثة أشهر من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى نهاية كانون الثاني/يناير 2020 من دون توقيع أي اتفاقات حول النقاط الخلافية؛ بالرغم من أن واشنطن كانت أقرب إلى وجهة النظر الإثيوبية وتتعامل مع السد كأمر واقع، ولا تتطرق إلى الإطار العام لاتفاقات الدول الثلاث وإنما تنطلق من نقاط فنية سبق وأن انزلقت مصر والسودان إليها⁽²⁴⁾.

أكثر من ذلك، اتجهت هذه المسارات إلى منحى خطير وهو ترويج إثيوبيا أن إطالة مدة ملء خزان السد سوف تؤخر عملية إنتاج الكهرباء وتكبدها خسائر فادحة مالياً وسياسياً، وهو أمر سينظر إليه في الداخل الإثيوبي على أنه خضوع للمفاوض المصري، مع إشاعة أن موقف ووساطة واشنطن منحازان إلى الجانب المصري⁽²⁵⁾، كل ذلك لتبرير عدم توقيع مسودة الاتفاق الذي وقعته مصر وحدها لاحقاً بالأحرف الأولى في 21 شباط/فبراير، وبررته الحكومة المصرية بأنه إحدى خطوات استنفاد الوسائل الدبلوماسية ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته. وانطلقت الدولتان بعدها في جهود دبلوماسية مكثفة عبر العالم لإقناع الدول بوجهتي نظرهما، لتعود أفكار حول وساطات أوروبية تنطلق من فكرة أن تقبل مصر بتعويض إثيوبيا عن إبطاء عملية ملء خزان السد وإطالة المدة اللازمة وصولاً للتشغيل الكامل له في مقابل أن تفرج إثيوبيا عن كميات أكبر من المياه في مراحل الجفاف، وهو الطرح الذي يروج في عدة دوائر أوروبية⁽²⁶⁾. إنه انحدار خطير

(23) محمد المنشاوي، «مباحثات واشنطن بشأن سد النهضة.. لماذا قاطعتها إثيوبيا؟»، الجزيرة نت، 27 كانون الثاني/يناير 2020، <<https://bit.ly/2XXFpSg>>.

(24) عماد عنان، «ارتباك مصري ورفض إثيوبي وتحفظ سوداني.. انهيار مفاوضات سد النهضة»، موقع نون بوست، 1 آذار/مارس 2019، <<https://bit.ly/2O2kjfF>>.

Zecharias Zelalem, «Ethiopia and Egypt are Pushing Each Other to the Brink in a Battle for Control on the River Nile», *Quartz Africa*, 31 May 2020, <<https://bit.ly/2O57vFw>>.

(26) على سبيل المثال يروج لهذا الطرح في بعض الدوائر البحثية التابعة لوزارة الخارجية الألمانية، إذ نشر المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، ورقة سياسات بعنوان: «صراع النيل: التعويض بدلاً من الوساطة»، 11 آذار/مارس 2020، يمكن الاطلاع عليها باللغة الإنكليزية على الرابط التالي: <<https://www.swp-berlin.org/10.18449/2020C11/>>، ويمكن الاطلاع على النسخة العربية مع تعليق المعهد المصري للدراسات عليها، على الرابط التالي: <<https://bit.ly/3d8xntY>>.

من مطالبات منطوية مصرية سابقة في 2013 بأن تعوض إثيوبيا التأثيرات السلبية في مصر على المدى الطويل، والمتمثلة بزيادة العجز المائي في مراحل الجفاف، وتقليل إنتاج الطاقة من السد العالي وفقدان ملايين المزارعين لمصادر دخولهم.

وفي أواخر أيار/مايو 2020 نجحت جهود إثيوبيا في حشد دعم دولي أكبر لموقفها من قضية السد، إلى الحد الذي قادها إلى الضغط على الولايات المتحدة عبر قيام مدعي الحقوق المدنية الأمريكي النائب جيسي جاكسون بتوجيه خطاب إلى أعضاء مجموعة النواب الأمريكيين من أصول أفريقية ودعوتهم إلى دعم الموقف الإثيوبي بخصوص سد النهضة كرد على الخطاب الذي وجهته مصر إلى مجلس الأمن الدولي لإحاطته علمًا بأخر التطورات في هذا الملف، وطلب تدخله لوقف التصرفات الأحادية الجانب أو المنفردة التي تتخذها إثيوبيا استعداداً لملء خزان سد النهضة في الأول من تموز/يوليو القادم، بغض النظر عن تأثير ذلك في دولتي المصب مصر والسودان⁽²⁷⁾. وفي هذا الصدد فإن القراءة الخاطئة للموقف الدولي واللجوء المصري إلى الوساطة الأمريكية في وقت كاد النظام في مصر يواجه عقوبات أمريكية لطلبه صفقة طائرات روسية، والتعويل على هذه الوساطة للضغط على إثيوبيا صاحبة المصالح المتنامية مع الولايات المتحدة وذات اللوبي القوي داخلها، لم يكن مرجحاً أن يسفر عن أكثر من مسودة اتفاق بتوقيع مصري فقط وتحفظ سوداني وانسحاب إثيوبي يصور للداخل الإثيوبي بأنه انتصار للإرادة الوطنية على الضغوط الدولية.

وعلى خلفية مماثلة لإثيوبيا وتنصلها من توقيع أي اتفاقات قد تكون ملزمة لها فإن مصر واصلت الحملة الدبلوماسية التي أطلقتها لترويج رؤيتها حول السد، واستصدرت من مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري قراراً بتاريخ 4 آذار/مارس 2020 ينص على رفض أي مساس بالحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل أو الإضرار بمصالحها أو استخداماتها المائية، والتشديد على أن الأمن المائي لمصر جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، والتشديد على تضامن الدول الأعضاء مع مصر في مواجهة المخاطر والتأثيرات والتهديدات المحتملة لملء وتشغيل سد

(27) هالة أحمد الرشيد، «تعقيب على خطاب جيسي جاكسون إلى نواب الكتلة الأفريقية بالكونغرس الأمريكي»، المعهد المصري للدراسات، 8 حزيران/يونيو 2020، <<https://bit.ly/3cVa9aI>>، لتفصيل أكبر حول عمق وقوة العلاقات الإثيوبية-الأمريكية، انظر تقرير بي بي سي بعنوان: «How Did US and Ethiopia Become So Close?»، بتاريخ 8 نيسان/أبريل 2019، <<https://bbc.in/2VWXHS2>>.

النهضة من دون التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن مع إثيوبيا⁽²⁸⁾. وهو القرار الذي تحفظ السودان عنه بحجة أنه لا يرغب في إقحام البلدان العربية بموضوع ما زالت المشاورات بين أطرافه مستمرة، وأنه لا يرغب في قرارات قد تؤثر في العلاقات العربية - الأفريقية، وبخاصة مع قرب انعقاد القمة العربية الأفريقية بالرياض، بل وأنكر أي مشاورات مع مصر في شأن هذا القرار⁽²⁹⁾.

بدأت إثيوبيا منتشية بالتحفظات السودانية وبدأت وسائل الإعلام الإثيوبية والمواقع التابعة لها باللغة العربية تحاول زيادة حدة الخلاف والتوتر بين مصر والسودان، رغم أن بيان الجامعة العربية لا يملك قوة لتنفيذه على الأرض أو حتى إبداء تضامن أكبر مع مصر في هذه المسألة. فمعظم دول الخليج العربي تستثمر أموالاً طائلة تفوق 7 مليارات دولار وتزرع مساحات كبيرة جداً من الأراضي في إثيوبيا وربما تستفيد بطريقة ما من هذا السد وغيره من السدود الإثيوبية في زيادة تلك المساحات⁽³⁰⁾. وقد تصاعد الرفض الإثيوبي لأية محاولة لمناقشة ملف السد في الجامعة العربية وخارج الإطار الأفريقي الذي تتمتع فيه إثيوبيا بثقل كبير⁽³¹⁾.

وإذا كانت الدول الثلاث قد استأنفت الاجتماعات الفنية في الثالث من حزيران/يونيو 2020 وعقدت اجتماعين آخرين يومي 11 و15 من الشهر نفسه بين وزراء الري عبر تقنية الفيديوكونفرنس والتي كانت توقفت في شهر شباط/فبراير بسبب انتشار وباء كورونا، فإن إثيوبيا أعادت النقاش إلى المربع صفر حول النقاط الفنية وفرضت تاريخ بدء التخزين في بحيرة السد في أول تموز/يوليو، ثم عادت لتكليف السودان بعمل مسودة اتفاق على هذه النواحي الفنية نفسها التي يتناقش فيها الأطراف منذ تسع سنوات، ويتقرب المجتمع الدولي وشعوب الدول الثلاث ما يمكن أن تسفر عنه هذه المفاوضات في ظل موجة جديدة من الاتهامات المتبادلة بين مصر وإثيوبيا بإفشال وعرقلة المسار التفاوضي، وفي ظل إعلان وزارة الموارد المائية والري تعثر المفاوضات. وفي الوقت الذي تسعى مصر والسودان للتوصل إلى وثيقة قانونية ملزمة تنظم ملء وتشغيل سد النهضة وتحفظ حقوق الدول الثلاث، فإن إثيوبيا تأمل في أن يتم توقيع ورقة غير ملزمة تقوم بموجبها دولتا المصب بالتخلي عن حقوقهما المائية والاعتراف لإثيوبيا بحق غير مشروط في استخدام مياه النيل الأزرق بصفة أحادية وبملء وتشغيل سد النهضة وفق رؤيتها الخاصة للنهر بوصفه نهراً داخلياً، والتنصل من كل الاتفاقات والتفاهات التي توصلت إليها الدول

(28) للاطلاع على نص قرار مجلس الجامعة العربية، يمكن مراجعة قرارات اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة 153، بتاريخ 4 آذار/مارس 2020، <<https://bit.ly/3e4J7zc>>.

(29) سمير، «مصر والسودان والسد... إضعاف المشتركات وتكاثر المفترقات».

(30) حول هذا الموضوع، انظر: «استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج حالة إثيوبيا»، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية، جامعة جورجتاون في قطر، 2014، <<https://bit.ly/3e8dd3G>>

(31) «Ethiopia Condemns Arab League's «Blind Support» to Egypt, Commends Sudan's «Principled Position» Adis Standard (6 March 2020), <<https://bit.ly/3f8I2Xw>>.

الثلاث خلال المفاوضات الممتدة لما يقرب من عقد كامل، بما في ذلك الاتفاقات التي خلصت إليها جولات المفاوضات التي أجريت مؤخراً بمشاركة الولايات المتحدة والبنك الدولي⁽³²⁾.

ج - اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي والمراقبين الدوليين

في شهر أيار/مايو 2020 أرسلت كلٌّ من مصر وإثيوبيا خطابات إلى مجلس الأمن على خلفية تعثر المفاوضات واتهام بعضهما بعضاً بعرقلة التوصل إلى اتفاق حول قواعد ملء وتشغيل السد، تبعها إرسال مذكرة من قبل السودان على خلفية تخوفاته من ارتفاع حدة التهديدات باستخدام القوة من جانب مصر وإثيوبيا، طالبت المجلس بحث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية قد تؤثر في الأمن والسلم الإقليمي والدولي⁽³³⁾. وقد قرأت هذه الإجراءات بوصفها تصعيداً من الأطراف المختلفة بينما لا يزال السودان يحاول أن يبدو في موقع الوسيط بين الأطراف وليس طرفاً، وبخاصة بعد رفض الحكومة السودانية مقترحاً إثيوياً بتوقيع اتفاق ثنائي جزئي للملء الأول للسد في شهر أيار/مايو.

وفي إطار التنسيق الأخير بين مصر والسودان، وفي محاولة أخيرة للتوصل إلى اتفاق قبل الشروع في ملء بحيرة السد، أطلق رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، مبادرة لاستئناف التفاوض والتوصل إلى حل نهائي يأخذ في الحسبان المصالح المشتركة. اجتمع وزراء الري في مصر والسودان وإثيوبيا بحضور المراقبين الثلاثة من جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في خمسة اجتماعات منذ أول حزيران/يونيو 2020 لمحاولة تجاوز النقاط المعلقة حول عمل السد خلال مراحل الجفاف، وحول آليات حل الخلافات المحتملة وإلزامية الاتفاق من دون توصل إلى توافق رغم تقديم الفريق الفني السوداني مبادرة فنية جديدة لحل القضايا المعلقة في 9 حزيران/يونيو؛ إلا أن نقاطاً خلافية أساسية لا تزال معلقة حول إلزامية الاتفاق وتنظيم تدفق المياه في أوقات الجفاف وآليات حل النزاع، حيث تمسك الجانب المصري بوثيقة 21 شباط/فبراير كأساس للتفاوض وبإلزامية الاتفاقات، بينما وعد الوفد الإثيوبي بتقديم مقترح متكامل للاجتماع وأعاد الوفد السوداني تأكيد موقفه المقدم في وثيقة الحل الوسط التي تقدم بها في اجتماع الثلاثاء 9 حزيران/يونيو 2020⁽³⁴⁾. أي أننا إزاء عملية لانهائية من المفاوضات وإعادتها إلى المربع صفر في مسارات أشبه بمسارات عملية السلام العربية - الإسرائيلية.

وفي ظل التعنت الإثيوبي وفشل المفاوضات الثلاثية التي دعت إليها السودان ودعمها الاتحاد الأفريقي، تقدمت مصر بتاريخ 19 حزيران/يونيو 2020 بطلب إلى مجلس الأمن حول سد النهضة،

(32) بيان صحفي صادر عن وزارة الموارد المائية والري المصرية، موقع الوزارة بتاريخ 15 حزيران/يونيو 2020، <<https://bit.ly/3e7IYuA>>.

للاطلاع على مسودة اتفاق واشنطن وبيان وزارة الخزانة الأمريكية بتاريخ 15/1/2020، <<https://bit.ly/3iCB1QQ>>.

(33) موقع مصراوي، «السودان: مذكرة مجلس الأمن بشأن سد النهضة «ليست تصعيداً أو انحيازاً»، 3 حزيران/يونيو

2020، <<https://bit.ly/3hwtsL9>>.

(34) لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة موقع وزارة الموارد المائية والري السودانية، <<https://bit.ly/3e7qwSP>>.

وكذلك تصريح وزارة الخارجية المصرية، بأنها لا تتوقع نتائج مبشرة للمحادثات الأخيرة بشأن سد النهضة، بتاريخ 2020/6/15، <<https://bit.ly/3hvBmV0>>.

تدعو فيه المجلس إلى التدخل من أجل تأكيد أهمية مواصلة الدول الثلاث، مصر وإثيوبيا والسودان، التفاوض بحسن نية تنفيذاً لالتزاماتها وفق قواعد القانون الدولي، من أجل التوصل إلى حل عادل ومتوازن لقضية السد؛ وطلبت مصر إلزام إثيوبيا بعدم اتخاذ أي إجراءات أحادية قد يكون من شأنها التأثير في فرص التوصل إلى اتفاق. وبالفعل انعقدت جلسة مجلس الأمن في 29 حزيران/ يونيو، وقدمت وزارة الخارجية المصرية خطاباً واضحاً في شأن السد بوصفه «خطراً وجودياً يهدد المصدر الوحيد لحياة أكثر من 100 مليون مصري» ورفض مصري قاطع لأي تصرف أحادي إثيوبي للبدء في ملء بحيرة السد من دون التوصل إلى اتفاق حول إدارته وتشغيله⁽³⁵⁾. واكتفى مجلس الأمن بحثاً الدول الثلاث على التوصل إلى اتفاق في شأن السد وضرورة التعاون وحسن النوايا وعدم اتخاذ إجراءات أحادية قد تهدد الأمن والسلم الدوليين وإحالة الموضوع على الاتحاد الأفريقي في إطار جهوده التي بدأت قبل جلسة مجلس الأمن بآيام.

وفي الإطار الأفريقي عقد في 26 حزيران/ يونيو 2020 جلسة لمكتب رؤساء دول الاتحاد الأفريقي، بحضور الرئيس السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد ورئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، اتفقوا على عملية بقيادة الاتحاد الأفريقي لحل القضايا المعلقة. وقد تم التوافق في ختام القمة على تأليف لجنة حكومية من الخبراء القانونيين والفنيين من الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، إلى جانب الدول الأفريقية الأعضاء بهيئة مكتب رئاسة الاتحاد الأفريقي، وممثلي الجهات الدولية المراقبة للعملية التفاوضية، وذلك بهدف الانتهاء من بلورة اتفاق قانوني نهائي ملزم لجميع الأطراف بخصوص قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، مع الامتناع عن القيام بأي إجراءات أحادية، بما في ذلك ملء السد، قبل التوصل إلى هذا الاتفاق، وإرسال خطاب بهذا المضمون إلى مجلس الأمن بوصفه جهة الاختصاص لأخذه في الحسبان عند انعقاد جلسته لمناقشة قضية سد النهضة. لكن بينما فسرت حكومتا السودان ومصر بيان قمة الاتحاد الأفريقي بوصفه انتصاراً وانفراجة في الأزمة، فإن إثيوبيا فسرت به بوصفه لا يعوق ملء وتشغيل السد قبل الوصول إلى اتفاق وإنما يدعو إلى التوصل إلى اتفاق بالتوازي مع عملية الملء خلال الأسبوعين الأولين من شهر تموز/ يوليو⁽³⁶⁾، وهو ما جاء في بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء الإثيوبي في 27 حزيران/ يونيو 2020⁽³⁷⁾، وأعاد هذا البيان الأزمة إلى مربعات سابقة، بآليات الاجتماعات الثلاثية وبمراقبة دولية حول التفاصيل الفنية والقانونية دون تقدم حتى كتابة هذه الورقة.

2 - تداعيات الأزمة وأفاقها على مصر والسودان

من أهم تداعيات هذه الأزمة على كل من مصر والسودان تزايد مؤشرات حدة الفقر المائي للسكان؛ وبافتراض ثبات مصادر المياه فإنه من دون السد، وباستمرار الزيادة الطبيعية، المتوقع

(35) للاطلاع على نص خطاب وزير الخارجية المصري يمكن زيارة موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية،

<<https://bit.ly/2Z8wZb2>>

(36) العربي الجديد، أزمة سد النهضة: انفراجة مشروطة وبيانات متناقضة، «العربي الجديد»، 29/6/2020،

<<https://bit.ly/3fkXffB>>

(37) يمكن الاطلاع على نص بيان مكتب رئيس الوزراء الإثيوبي من على الصفحة الرسمية للمكتب باللغة الإنكليزية،

بتاريخ 27 حزيران/ يونيو 2020. <<https://bit.ly/2O0uYHK>>

أن تعبر مصر عتبة «الندرة المطلقة من المياه» قبل عام 2030 وفقاً لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة الفاو، حيث من المتوقع أن يتضاءل نصيب الفرد في مصر من المياه ليصبح 534 م³، أي أقل من الحد الدولي للفقر المائي⁽³⁸⁾. وفي حال إصرار إثيوبيا على خطتها لملء خزان السد بغض النظر عن تحفظات مصر، فإن مصر سوف تصل إلى هذا الحد قبل هذا التاريخ. ومع توسع الحكومة المصرية في إعادة تدوير مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي من دون رقابة وجودة صارمة فإننا نإزاء تهديد خطير للصحة العامة للمصريين حيث تتفشى الأمراض المرتبطة بجودة المياه مثل فيروس سي والإصابات الفيروسية الكبدية المختلفة، علماً أن معدلات الإصابة بفيروس سي في مصر هي الأعلى عالمياً، وإضافة إلى ذلك سيصبح على الحكومة المصرية تحمّل تكلفة عالية جداً لتطوير تقنيات تحلية مياه البحر أو إحداث تغيير جذري في السياسات الزراعية لتقليل الفاقد أو تعويض النقص الناجم عن السد. وبالرغم من ذلك سيظل العجز المائي في ارتفاع مطرد. وتتكهّن دراسة أجرتها الجمعية الجيولوجية الأميركية (Geological Society of America) بأنه مع زمن ملء يبلغ 5-7 سنوات، سينخفض تدفق مياه النيل العذبة إلى مصر بنسبة صادمة تبلغ 25 بالمئة، وهو ما سيقوّص، ليس الاستهلاك المتوافر للمياه فقط بل ثلث الكهرباء التي يولدها السد العالي أيضاً⁽³⁹⁾. وتقدر بعض الدراسات أن المساحة المنزرعة في مصر قد تنخفض بنسبة 23-29 بالمئة، وهو ما يعني ببساطة انخفاضاً في أغلب المحاصيل الزراعية الأساسية وارتفاع أسعار المستهلكين وبطالة بنفس النسبة بين العمالة الزراعية⁽⁴⁰⁾. ولعل قرارات السلطات المصرية بالتوسع في تحلية مياه البحر وإعادة تدوير مياه الصرف وفرض قيود على المساحات المنزرعة بالأرز والذرة والقصب تصب في اتجاه محاولة التأقلم مع هذه الآثار.

وفي السودان سيترك السد بعض الآثار السلبية تتمثل بانخفاض منسوب النيل، وهذا يكلف طاقة كهربائية ووقوداً أكبر لرفع المياه للأراضي الزراعية المرتفعة، ويضعف قدرة السدود على إنتاج الكهرباء، إضافة إلى حجز الطمي وحرمان السودان الزراعة الطبيعية في أطراف النيل وتضييق مساحة الأراضي، فضلاً عن تأثيره في الثروة السمكية في أطراف النيل⁽⁴¹⁾. إضافة إلى مخاطر أخرى تكمن في موقع السد في منطقة زلازل الأخدود الأفريقي، وهو ما يجعله عرضة للانهايار وفي هذه الحالة ستغرق أجزاء كبيرة من الأراضي السودانية وقد تنجرّف السدود في كل من مصر والسودان⁽⁴²⁾.

AQUASTAT – FAO's Global Information System on Water and Agriculture, Country Profile – Egypt, (38) 2016, <<https://bit.ly/2ULI8fy>>.

(39) ميشيل دن وكاثرين بولوك، «نهر السخط.. السدّ الإثيوبي قد يقلّص تدفق نهر النيل ويجعل مصر جافة وتفقد الماء»، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <<https://carnegie-mec.org/diwan/73500>>.

(40) مجدي عبد الهادي، «سد النهضة: أبعاد الأزمة والمواجهة بين مصر وإثيوبيا»، مركز الجزيرة للدراسات، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، <<https://bit.ly/2YHfzBf>>.

(41) وكالة سبوتنيك للأنباء، «محلل سوداني يعدد مخاطر سد النهضة على بلاده ولا يستبعد «الخيار العسكري»»، 13 حزيران/يونيو 2020، <<https://bit.ly/3cXWv6M>>.

(42) محمد أحمد الفيلابي، «خطر سد النهضة على السودان»، العربي الجديد، 7/12/2014، <<https://bit.ly/2UNM2o7>>.

هذا يعني مزيداً من الصراعات المحلية والهجرات إلى الداخل والخارج وكذلك تدهور مؤشرات الأمن الغذائي، إذ تستورد الدولتان القمح بكميات كبيرة، حيث إن مصر أكبر مستوردي القمح في العالم بنحو 12.5 مليون طن، بينما السودان هو ضمن أكبر 10 دول استيراداً للقمح في العالم بـ 2.7 مليون طن رغم أراضيها الشاسعة غير المستصلحة ورغم تنامي أدوار الشركات الزراعية الخليجية فيها. ومن غير المتوقع انخفاض واردات مصر والسودان في المدى المنظور⁽⁴³⁾. وفي ظل احتمال استمرار أزمة كورونا لموسم زراعي قادم إلى حين اكتشاف لقاحات وأدوية مضادة لها، فإن الكثير

من الدول المصدرة للقمح والمنتجات الزراعية فرضت قيوداً شديدة وبعضها أوقف الصادرات الزراعية، هذا يعني احتمالية أكبر في أن تواجه الحكومتان عجزاً في قدرتهما على توفير الدقيق والخبز الذي هو العنصر الغذائي الأهم في ثقافة الشعبين. وعلى أقل تقدير فإن أسعار استيراده سوف ترتفع بشدة، إذ فرضت روسيا قيوداً شديدة على صادراتها من الحبوب في بداية جائحة كورونا بحيث لم تسمح بتصدير أكثر من 7 ملايين طن فقط من الحبوب بينما كانت تصدر 43 مليون طن في عام 2019⁽⁴⁴⁾. كما فرضت كازاخستان ورومانيا قيوداً على صادرات الحبوب وصلت حد الإيقاف لشهور⁽⁴⁵⁾، والدول الثلاث مصدر رئيسي للقمح لكل من مصر والسودان، والدولتان عرفتا

احتجاجات ممتدة مرتبطة بالخبز وأسعاره وطوابيره التي كانت محفزاً قوياً للاحتجاجات ضد نظامي مبارك والبشير والأنظمة الانتقالية بعدهما، وهو ما يزيد من عوامل عدم الاستقرار بهما.

وإذا استطاعت إثيوبيا فرض السد كأمر واقع فإننا نصبح في صدد تغيير كبير في موازين القوى في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. كما أن شكوكاً أكبر تدور حول طبيعة الدور المصري في شرق أفريقيا وشمالها الشرقي وليس في عموم القارة. فبينما روج النظام المصري لرياسته الدورية للاتحاد الأفريقي في 2019 بوصفها إنجازاً تاريخياً، فإن إثيوبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا كلاً منها تقدم في مناطق جوارها حلاً للصراعات وترويجاً لتجارب ناجحة في الاقتصاد أو محاربة الفساد والتنمية السياسية والديمقراطية وتحقيق مصالحات وطنية تاريخية وتحسين علاقاتها بدول جوارها وتعظيم أدوارها فيها، بينما تعاني مصر أزمة سياسية داخلية ممتدة منذ عام 2013 مضافاً إليها علاقات متوترة بدول جوارها عنوانها مساندة النظم العسكرية وإضعاف المشتركات

(43) «9 دول عربية تستورد 22% من واردات القمح في العالم»، الجزيرة نت، 19 أيار/مايو 2019، <<https://bit.ly/2Y2MosX>>

(44) موقع إيلاف، «روسيا تفرض قيوداً على تصدير الحبوب»، 2 نيسان/أبريل 2020، <<https://bit.ly/37vvTJK>>.

(45) العين الإخبارية، «إغلاق كورونا يطل التجارة.. رومانيا توقف تصدير الحبوب للعالم»، 10 نيسان/أبريل 2020، <<https://bit.ly/3f7G7Td>>.

واستعداد الشعوب، ويعاني السودان مشكلات اقتصادية وسياسية جمة ربما لا يزيلها التفاوض بتجربة ثورية في مهدها؛ إذ لا يزال الانقسام بين المكون المدني والعسكري في الحكومة الحالية، ولا تزال الاحتجاجات المرتبطة بالخبز والغاز وتوفير الحاجات الأساسية حاضرة، ولم تحسم بعد المعركة بين الثورة والنظام القديم والأجنحة العسكرية.

إن قبول النظامين بالحدود الدنيا في عملية التفاوض مع إثيوبيا قد يتسبب بعدم استقرار شديد لهما وبملاقتهما بأوروبا بسبب موجات هجرة اقتصادية جديدة ولن يحميهما من موجة نقد ومعارضة محلية شديدة مبررة بأسباب موضوعية قوية تدور في جوهرها حول الجوع والفقر، وإذا كانت حكومة السودان قد أدركت هذا مؤخرًا وبدت أكثر استعدادًا لتغيير موقفها من المحاييد في المفاوضات إلى الباحث عن مصالح السودانين، فإن الحكومة المصرية تحتاج إلى شرعية أكبر للحفاظ على تماسكها أولاً وإلى تقليل أي احتجاجات محتملة بسبب تعدد الإخفاقات سواء ما ارتبط منها بالتنازل عن تيران وصنافير أو الإخفاق في الملف الليبي مع رفع سقف التوقعات فيه، ولا يبدو أن الملف يرتفع فيه سقف التوقعات إلا كلامياً من دون عبور التهديدات كرد فعل على اللهجة الإثيوبية الحادة.

ثانياً: سيناريوهات تطور الأزمة

في ظل الإصرار الإثيوبي على أن القرارات الخاصة بملء وتشغيل وإدارة السد قرارات محلية إثيوبية بحتة ولا رجعة في مواعيدها وتوقيتاتها، ومع تغير موقف السودان من الترويج لكونه مستفيداً - أو غير متضرر من مشروع السد على أقصى تقدير- إلى موقف أكثر وعياً بخطورة احتمال انهيار السد وكذلك احتمال استغلاله في التوسع في سطو بعض المزارعين الإثيوبيين على أراض سودانية حدودية خصبة وإثارة مشكلات حدودية كبيرة مستقبلاً، إضافة إلى ضآلة احتمالات تصدير إثيوبيا للطاقة إلى السودان نظراً إلى العجز المحلي الشديد، ومع بداية محتملة للتنسيق بين مصر والسودان، فإننا نصبح إزاء أحد السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول أن تظل الدول الثلاث متمسكة بمسار تفاوضي تحاول فيه مصر والسودان تبرير ما قدمته حكوماتهما من تنازلات على طول مسار التفاوض مع إثيوبيا لشعوبهما، مع التسليم بالأمر الواقع ومحاولة لإبراز أي اتفاق قد ينجم عن هذا المسار حول قواعد ملء وتشغيل السد بوصفه إنجازاً تاريخياً للنظامين، وأن ليس بالإمكان أبدع مما كان، في حين تستيقظ الشعوب على كارثة الانخفاض المؤكد لحصتيهما من المياه، وهنا يصبح على هذه الحكومات توفير سياسات بديلة ومكلفة لتعزيز مواردها من المياه وهو ما لا يحتمله اقتصاد الدولتين مع تدهور مصادر التمويل الدولي لاقتصاديهما من تحويلات عمالة في الخارج واستثمار وسياحة ومساعدات إنمائية وديون، نظراً إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في الوجهة الأولى لعمالة البلدين وهي دول الخليج، بفعل أزمة كورونا وانكماش هذه الاقتصادات، وكذلك فإن هذه الدول تعد المستثمر الأول في البلدين وهي مقبلة على سياسات تقشفية قد تؤثر في سياستها لسنوات قادمة.

السيناريو الثاني أن تتبّع إثيوبيا سياسة حافة الهاوية في التفاوض مع مصر والسودان وتوافق على اتفاق هش معهما من دون أي صفة إلزامية أو ضمانات لتنفيذه مع إطالة سنوات الملء والتخزين لبحيرة السد مع فرضها لمقترحات أوروبية بأن تدفع مصر أو شركاؤها الدوليون تعويضات عن تأخير

سنوات ملء بحيرة السد، وبهذا نتحول إلى مرحلة جديدة من تسليع المياه، وهو سيناريو يثير اتباعه أزمة احتمال تعثر مصر وشركائها في الوفاء بهذه التعويضات في ظل الاعتماد المفرط على الديون في تمويل الاقتصاد المصري وفي ظل انهماك الأخير في سياسات قاسية للتعافي من أزمة كورونا ومعالجة الفجوة بين الإنفاق الكبير والمتنامي على الديون وفوائدها من جهة والإنفاق على التعليم والصحة والخدمات العامة الأساسية التي كشفت أزمة كورونا عن أوجه متعددة لقصورها وتدهورها، وصار استحقاق تنفيذ سياسات جذرية فيها أمراً أكثر مقبولية إلحاحاً.

السيناريو الثالث: تصاعد حدة التوتر بين الدول الثلاث وهو احتمال وارد بشدة في ظل تآكل شرعية الأنظمة وحاجة كل منها إلى إنجاز قومي لتثبيت شرعيته أو بنائها، فأبي أحمد يعد السد مشروعاً قومياً يوحد العرقيات المحلية المتصارعة أو يلهيها عن تلك الصراعات أكبر مدة ممكنة، بينما النظام المصري يحتاج بشدة إلى شرعية عسكرية لإثبات قوته، وبخاصة بعد اهتزاز شرعيته المحلية على خلفية الإخفاق في التصدي لجائحة كورونا وتعزيز النظام الصحي والتعليمي وتنامي النقد له حول أوجه وأولويات الإنفاق ما بين المشروعات القومية غير المضمونة الربحية ومشروعات عاجلة تتطلبها المرحلة مثل تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل وتغييرات جذرية في قطاعي التعليم والصحة، وكذلك الإخفاق في الملف الليبي وتآكل شرعيته بين قطاع من مؤيديه سابقاً على خلفية قضيتي تيران وصنافير. أما نظام السودان فيحتاج إلى إثبات عدم استتباعه لإثيوبيا من جراء دورها في اتفاقات المرحلة الانتقالية، وكذلك إلى تأمين مصالحه من احتمال انهيار السد لعوامل جيولوجية، وبخاصة وأن السد لا يبعد سوى كيلومترات قليلة من حدوده، ويتوافق مع ذلك التنسيق الواسع بين العسكريين في مصر والسودان ومحاولة الأولى لتثبيت أوضاع هؤلاء العسكريين كشريك أقوى في الحكم وليس تابعاً لقوى الحرية والتغيير وأي تحالفات أخرى. هذا السيناريو يحتمل الضغط الكبير على إثيوبيا للالتزام بقواعد ملء وتشغيل تضمن الحد الأدنى من الأضرار وهو فقدان الدولتين 25 بالمئة من حصتهما، وفي حال عدم الالتزام الإثيوبي فإنه قد يتطور إلى مواجهة مباشرة بين الدول الثلاث.

خاتمة

لا يمكن إنكار أن مصر تأخرت في تقديم بدائلها واستخدام أدواتها لتفريغ السد من هالة المشاريع القومية التي توحد الإثيوبيين واعتبار إكمال بنائه بمواصفات غير منطقية حياة أو موتاً للإثيوبيين. كان ذلك ممكناً باستخدام فوائض الكهرباء المصرية، والتغلغل في قطاع الزراعة في دول حوض النيل على غرار التغلغل الخليجي، أو مبادرات توثيق الصلات مع الشعوب. لكن يبدو أن تغييراً في إدارة ملف التفاوض وتوجهاته قد حدث، وهو ما أبرزه تكثيف الجهود الدولية سواء عبر الجامعة العربية أو عبر مجلس الأمن أو الاتحاد الأفريقي. ويبقى أن على المصريين التريث لنتائج تلك الاجتماعات الممتدة حول التفاصيل الفنية والقانونية التي قد تنتج اتفاقاً أو تثبت انتهاء المسارات السياسية للحل.

رغم تمسك الحكومة المصرية بالتشديد على عدم البدء في ملء خزان السد من دون اتفاق ملزم قانوناً، وجهودها المكثفة في المؤسسات الإقليمية والدولية لمنع أي تصرف أحادي وانضمام

السودان إلى هذا الاتجاه، فإن الاضطرابات في إثيوبيا والتجيش الشعبي وتفسير إثيوبيا بيان الاتحاد الأفريقي بأنه يسمح لها بالبدء في ملء خزان السد خلال الأسبوعين الأولين من شهر تموز/ يوليو قد يدفع النظام الإثيوبي إلى السير قدماً في عملية الملء ومسار الأمر الواقع، لكن هذا يصب في اتجاه احتمال السير في المسار التصعيدي العسكري.

إن العودة إلى المسار الأفريقي فسرتة إثيوبيا انتصاراً لمطالباتها السابقة بأن تظل القضية قارية وفي إطار ثلاثي أو أفريقي، وهي المطالبات التي كانت تتصاعد عقب كل حراك دبلوماسي مصري سوداني في المؤسسات الإقليمية والدولية، وفسر على أنه تجاوز مصري للمؤسسات الأفريقية. لكن مصر سارت في المسارين بالتوازي وأحرزت تقدماً بإقناع الأطراف الدولية بأهمية الامتناع عن اتخاذ أي إجراء أحادي للملء من دون اتفاق، بينما تدفع إثيوبيا في اتجاه جدل قانوني بجوار الجدل الفني السابق حول مدى إلزامية أي اتفاقات حول ملء وتشغيل السد.

يبقى أن مصر والسودان تجاهلتا دولتين مؤثرتين في السياسة الإثيوبية وهما الصين وروسيا اللتان تبنيان محطات للطاقة النووية ومشروعات للسك الحديد هناك، إضافة إلى مد شبكات الكهرباء المتعلقة بالسد، ولم تتوجه إلى وساطة أوروبية في وقت مناسب حيث الشركات المنفذة للمشروع شركات أوروبية، وكان يمكن اللعب على تناقضات أوروبية وتخوفات من موجات الهجرة واللجوء وعدم استقرار أهم وأكبر دولة جوار في البحر المتوسط. إلا أن ذلك يمكن تفهمه ببعض التعقيد الذي تسير فيه السياسة الخارجية المصرية ككل والمتعلق بتزامن الأزمات في المنطقة العربية وتآزم علاقاتها بسبب الأزمة الليبية وتناقض مصالحها مع مصالح عربية أخرى في قضية السد وفي قضايا أخرى.

لكن المؤكد أن مصر والسودان أبدتا مرونة كبيرة في المسارات التفاوضية المختلفة واستطاعتا فرض أن تحظى العملية التفاوضية بتوثيق دولي لهذه المرونة، بل تتهم الشعوب حكوماتها بالتساهل الشديد مع المفاوضات الإثيوبية العنيد، وإن انجرتنا إلى مسارات فنية وقانونية بحثة ونزلنا إلى الأجندة الإثيوبية، التي يبدو أن هدفها منذ البداية استهلاك الوقت، وبذلك تكونان في الخطوات الأخيرة من استنفاد الحلول السياسية، ما لم تتجاوب الحكومة الإثيوبية مع مبادرات التوصل إلى اتفاق حول الملء والتشغيل، فإن الدولتين ستكونان أمام خيارات صعبة وضرورية للمواجهة سواء للسد أو تبعاته.

ويظل التخوف الأكبر للمصريين والسودانيين أن يتم التسليم بالأمر الواقع من جانب الحكومات، من دون ضمانات حقيقية لسلامة وأمان السد من الناحية الإنشائية أو إبرام اتفاق ملزم لملء وتشغيل السد، وأن تكتفي حكومتا الدولتين بتوقيع اتفاق غير ملزم وتحتمي به، بينما ينتظر الشعبان الجفاف أو الغرق وما يعنيه ذلك من تبعات خطيرة. ويتعين على كل من مصر والسودان إيجاد خطط بديلة للتعامل مع أزمة السد سواء في تنسيق الخيارات والمواقف المختلفة، أو ضمان القدرة على التكيف مع آثاره وتعزيز الاستغلال الأمثل لمواردهما المائية والزراعية وتغلغل شركاتها ومجموعات النفوذ التابعة لهما في بقية دول الحوض، سواء عبر توسيع وتيرة الربط الكهربائي، وتوثيق التجارة والاستثمار في الزراعة والبنية التحتية □

العصبية وآفاتهما: هدر الأوطان واستلاب الإنسان (*)

مصطفى حجازي

أستاذ جامعي - لبنان.

أمضى الوطن العربي جل القرن العشرين في كفاح تحريري للتخلص من الاستعمار والانطلاق في مشاريع نهضة إنتاجية واجتماعية. ولكن لم تُعط هذه الجهود الكبرى كل المأمول منها، بل على العكس يبرز المشهد الراهن حالة عطالة وتقهر والعودة إلى الوقوع في هيمنة قوى الاستغلال الغربية، من خلال إثارة النزعات العصبية على اختلافها كي يتسنى له بسط سيطرته على مواردنا. وتتمثل هذه البنى الاجتماعية العميقة بالعصبية والفقهاء الأصولي والاستبداد، المسؤولة عن التقهقر والتخلف وتصعد الكيانات الوطنية.

تتناول هذه المقالة المسكوت عنه أو الذي تم تجاهله لناحية المنهج في دراسة واقعا، أي بحث البنى العميقة التي لم يشملها التغيير في برامج التنمية الوطنية. ونعني بالبنى العميقة استمرار رسوخ ثلاثية العصبية والفقهاء الأصولي والاستبداد في البنى الاجتماعية - السياسية، التي تمثل المعوق الأكبر لإنجاز مشاريع نهضة إنتاجية وطنية. وهي تقدم مدخلا في منهج المقاربة ينطلق من فهم الخصائص الثقافية العميقة لبنانا الاجتماعية بدلاً من استعارة المنهجيات الموضوعية للمجتمع الغربي الصناعي. ويعرض خصائص اللاوعي الثقافي الجمعي الذي يجذر الاستبداد. ثم تتناول مفهوم العصبية في خصائصها النفس - الاجتماعية وأسلوب تفكيرها وصراعاتها؛ مبيّناً كيف تهدر الأوطان لأنها لا تعترف بكيانات وطنية تتجاوزها، بل تهدف إلى الغلب والتسيّد وبناء النفوذ وجني المغانم، وكيف تستلب الإنسان وتستتبعه مركزة على الولاء على حساب الكفاءة والأداء.

أولاً: اللاوعي الثقافي الجمعي

إنه أحد أبعاد بنانا الاجتماعية العميقة الفاعلة في تحديد رؤانا وعلاقاتنا وسلوكياتنا والتي تكونت منذ ما يزيد على تسعة قرون من تاريخنا، وما زالت تمارس تأثيرها العميق من دون أن

(*) يستند هذا النص أساساً إلى الكتاب الأخير الذي صدر للباحث بعنوان: العصبية وآفاتهما: هدر الأوطان واستلاب الإنسان (بيروت: المركز العربي الثقافي، 2019).

نتنبه لها، شأن كل ما هو لاواع نفسياً. اللاوعي الثقافي هو ذاك التراث الثقافي المليء برأسمانا من المعاناة كما البطولات الشعبية ورموز الماضي من ملوك وسلاطين وسلف صالح. هذه العلاقات اللاواعية تبقى قائمة وفاعلة، رغم قشرة الحداثة، في نوع من الرؤى الراسخة التي تمارس تأثيرها العفوي في توجهات الناس في تفاعلاتهم اليومية. ذلك أن مجتمعاتنا لم تنجز بعد النقلة الحضارية من دولة الأمير إلى دولة الحداثة المتمثلة بحكم المؤسسات والقانون التي أنجزها الغرب في ثورته الصناعية، بينما لا يزال الاقتصاد الريعي وعلاقات السلطة المرافقة له هي السائدة عندنا. وتبقى النظم الدستورية ومؤسساتها بمثابة غطاء حدائي ينشط تحته ويحركه اللاوعي الثقافي.

الشرائح الشعبية من الإنسان العربي ما زالت مستلبة بهذا الماضي وتفسير فقهاء عصور الانحطاط الموضوعة لخدمة السلطان وتسلطه؛ وهو ما يفسر أن خلع المستبد السياسي من خلال الانقلابات العسكرية لم تفعل سوى استبدال مستبد بآخر ومتسلط بآخر، وعصبية بأخرى.

ويتضح ذلك بجلاء في الآداب السلطانية التي لا تعدو كونها ترسيخاً للإمارة والسلطان باسم حراسة الدين، وبمنزلة قوة القاهرة متعالية ومتماهية مع الصفات الإلهية. وتحذر هذه الآداب من الخروج على السلطان خوف الفتنة من خلال ترويج القول الشائع «سلطان ظلوم خير من فتنة تدوم».

ويندرج ضمن هذا اللاوعي الثقافي السلطاني تكريس مراتب المكانة السياسية وما يصحبها من قوة ونفوذ وما تحاط بها من مظاهر الأبهة. فرغم الأنظمة الدستورية الحديثة هناك نزعة متفاقمة لتأزيل سلطة الحاكم والالتفاف على تداولها. تكرر الزعامات السياسية ويعاد تنصيبها في مهزلة الانتخابات، ويحال دون تجديد شباب السلطة وطاقتها الحية. ولا يندر أن تتحول الزعامة المنتخبة إلى نوع من السلالة الحاكمة من خلال التوارث. ومن الطريف أن الجماهير الشعبية تصر على التمسك بهذه الزعامات من خلال إعادة انتخابها وإسباغ الهالة وفائض القيمة عليها، ومن ثم المسارعة إلى التمسك بتوريث الأبناء، مما يتجلى في توارث النيابة من الآباء إلى الأبناء والأحفاد.

تمثل الممارسة السياسية والانتخابات في بعض البلدان العربية أنموذجاً على استمرار فاعلية اللاوعي الثقافي الجمعي رغم كل المظاهر الدستورية. فبدلاً من أن تكون النيابة عبارة عن النجاح في الحصول على تفويض الشعب فإنها تتحول إلى السعي إلى اكتساب مرتبة الوجاهة والدخول في طبقة الأشراف والأعيان. فممن أن ينتخب النائب يتحول إلى مرتبة الوجيه الذي تؤم الجماهير دراته أو قصره، تقرباً منه وصولاً إلى الدخول إلى حلقة الخاصة، سعياً إلى الحصول على امتيازات أو تحقيق خدمات. وحين تتكرر جولات انتخابه يرتقي إلى مرتبة السلالات الحاكمة. كما تتم شخصنة العلاقة معه، إذ ينتخب لشخصه وليس لبرنامجه السياسي الذي يظل أمراً شكلياً. ويتحول العمل السياسي بذلك إلى تنافس العصبية وصراعاتها وتحالفاتها، ومعها تنسى في الحملات الانتخابية كل المطالب الشخصية والعامية. ويصبح الانتصار على الخصوم هو الأهم والأكثر إلحاحاً، وليس تحقيق المطالب المشروعة.

ثانياً: العصبية: مقارنة نفس - اجتماعية

تبدو العودة إلى طرح مسألة العصبية أمراً عفى عليه الزمن بعد أن أمضى الوطن العربي جل القرن العشرين منخرطاً في قضايا الاستقلال والحريات وبناء مشاريع النهضة. على أن العصبية عادت وأطلت برأسها في بدايات القرن الحادي والعشرين وبقوة غير مسبوقه من خلال صراعات العصبية الطائفية والإثنية وانتشار الأصوليات الإرهابية التي تؤلف حالة متطرفة من العصبية. حدث ذلك نتيجة لفشل أو إفشال جهود التحرير والديمقراطية والبناء والنماء. تمثل دراسة العصبية كشف المسكوت عنه في تحليلاتنا الاجتماعية. فما هي العصبية وما هي بُناها ودينامياتها وتوجهاتها؟ وكيف تضع معوقاً رئيساً أمام النهضة وبناء كيانات وطنية.

تعرف العصبية، تبعاً لابن خلدون، بأنها رابطة نفسية - اجتماعية واعية ولاواعية، قائمة على القرابة والنسب أو رابطة الدم، أو العقيدة، كما هي الحال في الأصولية. وهي ذات طبيعة صراعية مع العصبية الأخرى على النفوذ والموارد، وتهدف إلى الغلب والتسيد واستتباع العصبية الأضعف. وكونها تقوم على الصراع، فلا بد لها من عدو خارجي تتكفل في الحرب ضده مما يزيد من لحمتها الداخلية.

تتشكل البنية الداخلية للعصبية من ثلاثة الـ «نحن» العصبية وزعيمها وأعضائها. الزعيم هو نواة العصبية والمحور الجامع لأعضائها ومرجعيتها المطلقة. كلامه هو القول الفصل الذي يُسمع ويطاع من جانب الأتباع، ويحيط به جماعة من المقربين. ويرفع الزعيم أو شيخ العصبية ورئيسها إلى مرتبة مثالية، حيث ينسب إلى أصل نبيل أو سلالة بطولات تمثل أسطورة أصل العصبية. لذلك فهو يرفع إلى مرتبة العصمة في الكثير من الأحيان. ويتماهي الأعضاء بهذا الزعيم الممثلن ويكتسبون من خلال ذلك إحساساً بالرفعة عمّا عداهم من البشر. يسقط أعضاء العصبية على زعيمها كل صفات وخصائص القدرة على الدفاع عنها وتحقيق مصالحها وقيادة معاركها مع العصبية الأخرى. ومن خلال مثلثته وإسباغ مظاهر القوة والتفوق عليه يكتسب الأعضاء وهُم التمتع بهذه القوة وهذا التفوق.

كما أن الأعضاء يتماهون بعضهم ببعض فيصبح كل منهم صورة الآخر. وبذلك تنشأ من خلال الزعيم وتماهيات الأعضاء معه ومع بعضهم بعضاً، الـ «نحن العصبية» التي تمثلن بدورها، ويزوب كيان الأعضاء فيها، حيث يصبح كل عضو هو العصبية وتصبح هي هو. ويجد العضو في هذا الذوبان كياناً متفوقاً لذاته. ويقوم القانون الداخلي للعصبية على ولاء الأعضاء المطلق لها ولزعيمها. ومقابل هذا الولاء يحظون بالحماية والمغانم. فالعصبية تبيح لأعضائها رعاية المغانم من خيرات البلاد وتحميمهم من المحاسبة لقاء الولاء المطلق لها والاستعداد للدفاع عنها وعن مصالحها. وهنا تنشأ العزوة ومعها النعرة (التعصب للعصبية) والاستماتة في الدفاع عنها.

من خلال عملية المثلثة الثلاثية لكل من زعيم العصبية وأعضائها و الـ «نحن العصبية» تسبح العصبية على ذاتها كل صفات التميّز والشرف واحتكار كل الفضائل لذاتها. وتتخلص بذلك من كل المثالب فتصبح هي صاحبة اليقين المطلق بأحقيتها وصوابية منطلقاتها ومشروعية حقوقها. وتتخلص بذلك من كل نقائصها التي تسقطها على الآخر العدو. وهنا يحدث الانشطار المعرفي

والانفعالي ما بين الـ «نحن» مصدر الخير كله، والـ «هم» مصدر الشر كله، حيث تسقط عليهم كل المثالب وصولاً إلى إصاق كل أسباب الشرور بهم. وهو ما يفتح باب الصراع الذي يتحول إلى نوع من واجب القيام بإحقاق الحق والقضاء على الشرور، وهو في الأصل حرب التنافس على النفوذ والمغانم.

تكمن أهم أخطار العصبية على الصعيد الوطني في أنها لا تعترف بالكيان الجامع الذي يتجاوزها، ويحتوي كل فئات المجتمع. إنها تعترف بكيانها وحده، وترى في الوطن نوعاً من المرعى لرعي المغانم بدون مقابل. ويتمثل الخطر الثاني للعصبية الذي يهدر الوطن ومقدراته في أنها تقوم على الاقتصاد الريعي أساساً، أي جني المغانم والاستحواذ على أكبر قدر من النفوذ، من دون إنجاز مشاريع إنتاجية كبرى. كل عصبية تريد كياناً وطنياً على مقياسها ويخدم مغانمها وتسيدها أساساً. ويمثل مشهد الصراعات المحلية داخل كل قطر عربي راهناً مصداقاً على ذلك. قوى الاستغلال الخارجية تعرف ذلك تماماً، إذ إنها أكثر معرفة منا ببنانا العصبية فيما يتجاوز قشرة الأنظمة الدستورية والبرلمانية وسواها من تشكيلات الحكم الحديثة التي ركبت فوقياً وظلت غشاءً رخواً سرعات ما يتمزق في حروب العصبية الراهنة التي تزكي قوى الاستغلال الخارجي تفجرها.

ثالثاً: العصبية الأصولية والطائفية

جرت العادة على تمييز الأصولية عن الطائفية السياسية، إذ إن الأولى تكفيرية تنحو نحو العنف، بينما الثانية تنخرط في الصراع السياسي إجمالاً. إلا أن النظر المدقق يبين أنهما كلاهما تقومان على رابطة العقيدة الدينية. وهي رابطة تقوم على القطع والاختلاف ما بين الـ «نحن» الذاتية، والـ «هم» الخارجية. وكلتاها تريان أنهما موضع الحق والحقيقة بينهما أن الـ «هم» هي موضع الخطأ والضللال. كما أنهما كلتاها تهدفان إلى الغلب والتسيّد، وتقومان على مرجعية مركزية تتمثل بزعيم العصبية أو أميرها، ومثلثة هذا الزعيم أو الأمير وصولاً إلى إسباغ العصمة أو التقديس عليه. وكلتاها لا تعترفان بكيان وطني جامع يتجاوزهما. فالعصبية الأصولية تلغي الكيان الوطني من الأساس إذ تُدّيه دولة الضلال، وتحاول إقامة دولة الحاكمية الإلهية. أما العصبية الطائفية فهي لا تلغي هذا الكيان وإنما تصادره بحيث يتحول إلى كيان الغلبة الطائفية.

إلا أن هناك فوارق جوهرية ما بين العصبيتين. فالأصولية ماضوية تريد أن تستعيد سيرة السلف الصالح وتطهر الأرض من الكفر والفساد. بينما الطائفية قد تتخذ طابعاً سياسياً حديثاً تريد أن تستوعب الكيان الوطني وتتسيد عليه، وإن لم تستطع نظراً إلى توازي ميزان القوى، فقد تتحالف مع بعض العصبية بينما تدخل في صراع خفي أو مفتوح مع أخرى. نتوقف إذًا عند خصائص كل منهما.

1- العصبية الأصولية

يدل هذا المصطلح في استعماله الشائع على العودة إلى أصول الدين الأولى والتمسك بجوهره كطريق الخلاص للمسلمين من خلال إقامة دولة الإسلام، وإقامة حاكمية الله، والتمسك بحالة النقاء الديني. وتوسل العنف المفرط لاجتثاث الضلال يتحول إلى واجب ديني ملزم.

تتصف العصبية الأصولية بكل الخصائص السيكوسوسيولوجية للعصبية لجهة الميل إلى قطعية الانتماء وإلغاء المغاير والمخالف. فالعصبية هي إسمنت الأصولية حيث تتجسد في نوع من الـ «نحن» المطلقة الحق والقوة. وبالطبع تحدث شيطنة الآخر من خلال الانشطار الكلي ما بين أرض الإسلام وأرض الكفر الذي يعمم على كل مظاهر الحياة المدنية والحرب الشاملة عليها. ونتيجة لذلك تعطي العصبية الأصولية ذاتها حق حراسة الدين وتطبيقه، وسلطة العقاب على الأرض بما يجعلها تبيح لأعضائها كل الجرائم ضد الآخرين الضالين. وهكذا تضع الجماعة ذاتها فوق الآخرين، وتتخذ لها مجموعة من الرموز المادية في اللباس والهيئة والزى وزهو التمنطق بالسلاح، فيكسب الأعضاء هوية مظهرية فريدة بهم.

العصبية الأصولية هي البنت الشرعية للفقهاء الأصولية بمعنى الفكر الدوغمائي الذي يكرر آراء الفقهاء الذين أحلوا تفاسيرهم محل النصوص الأصلية وجعلوا منها المرجع، واعتبار كل ما عداها نوعاً من الهرطقة والضلال الذي يجب أن يكفر ويحارب. ولعل أخطر ما في العصبية الأصولية هو العقل الأصولي وآليات اشتغاله. يتصف هذا العقل بعدة خصائص أهمها القطعية الإطلاعية في الإيمان الذي لا يناقش بأن عقيدته نطقته بالحقيقة الأولى والأخيرة، والاعتقاد بأن شريعته تقدم الأجوبة والحلول لكل مسائل الحياة وقضاياها، وكذلك الاعتقاد القطعي بأن أمته هي خير أمة أخرجت للناس وأن الجماعة الأصولية هي أصلح هذه الأمة، وما عداها كفر وهرطقة تستحق القضاء المبرم عليها.

كما يتصف العقل الأصولي بالتعميم في الحكم على الذات وعلى الآخر الذي يمثل أرض الكفر. ويضاف الاجتزاء إلى التعميم أي النظر إلى الوقائع أحاديًا (أبيض/أسود، طيب/رديء) وهو ما يمثل المدخل إلى شيطنة الآخر؛ ويتوجها كل من تبسيط العقيدة في مجموعة من الشعارات اليقينية التي تكتسب دلالة القوة القطعية، والتأزيم من خلال إسباغ طابع الديمومة على الرؤى والأحكام. وهكذا يتم الشحن المعرفي الانفعالي والرؤية الأحادية للذات والآخر والوجود، ويفتح بالتالي باب العنف على مصراعيه. إلا أن للأمر بعده السياسي التخريبي المتمثل بقوى الاستعمار الغربي وعلى رأسه أمريكا، الذي خطط ومول وسلح الجماعات الأصولية بغية تفتيت الكيانات الوطنية، وصولاً إلى وضع اليد على هذه الكيانات واستغلال ثرواتها ومواردها.

2 - العصبية الطائفية والمذهبية الحديثة

هاتان العصبية كامناتان في بنية مجتمعات الوطن العربي، وأصبحتا فاعلتين بعد فشل المشاريع القومية الكبرى، واستيلاء أنظمة الاستبداد العسكري وسواها على الكيانات الوطنية. وبالتالي ظلت جل الأنظمة السياسية الدستورية التي ركبت بصورة فوقية، ولم تنبع من القاعدة، بمنزلة غشاء براني رخو.

إلا أن العصبية الطائفية الحداثية تختلف عن الأصوليات في أنها تلونت بالحدثة السياسية وأنظمتها الدستورية وانفتاحها. لذلك فهي تتصف بدرجة من المرونة في تحركها، غير أنها ظلت لا تعترف بالكيان الوطني الجامع. فهي تهدف إلى التسيد والغلب في صراعها مع العصبية الطائفية الأخرى، أو هي تلجأ إلى شتى ألوان التسويات والتحالفات المتصارعة. تلك هي حالة العصبية الطائفية والمذهبية اللبنانية مثلاً التي اقتبست الكثير من مظاهر الحدثة من الغرب في مختلف مناحي الحياة، مع بقاء قوانين الأحوال الشخصية حكراً على المرجعيات الطائفية. وتظل لعبة التمثيل السياسي والانتخابات قائمة على الطائفية وتوزيع مراكز نفوذها. وبرزت بالتوازي مع المرجعية الدستورية المرجعية الميثاقية التي لا تعدو كونها عقد ميثاق بين زعماء الطوائف على اقتسام النفوذ السياسي والمحاصصة في وضع اليد على موارد البلد، مع التغني بالعيش المشترك أو الشراكة في الوطن. وهكذا أصبحت الشراكة والميثاقية تأتي أولاً بينما يأتي الدستور ثانياً. بل تحول الدستور في كثير من الحالات إلى وجهة نظر، يؤخذ فيه عندما يتوافق مع مصلحة زعيم الطائفة، ويتم تجاهله أو الالتفاف عليه عندما يتعارض مع هذه المصالح. وبالتالي تصبح حكومات الوفاق الوطني حكومة التوافق على الحصص والمسكنة السلطوية مع رمي أولويات البلد والناس وراء الظهر.

ذلك ما يلقي الضوء على تفجر الصراعات الطائفية في جولات من الحروب الأهلية الدورية التي شهدتها لبنان في تاريخه الحديث. ولكن لا بد من تجنب الشطط في التعميم، إذ هناك نخب خرجت عن عصبيتها وأكترتها، هي التي تحمل لواء المناداة بالمجتمع المدني والمواطنة وتناضل من أجلها. إلا أنها تتعرض للحصار من جانب العصبية التي تتحالف ضدها وتسد أمامها سبل الوصول إلى مواقع القرار؛ محولة إيّاها إلى نوع من الجزيرات المعزولة. على أن قوى الشباب وطاقاته الحية هي بصدد الإفلات مرجعيات العصبية الطائفية وزعاماتها. ذلك أن لها مرجعياتها الخاصة المفتوحة على العولمة وثقافتها وعالمها الافتراضي وتقنيات المعلومات والاتصال. وهي طاقات شابة نابضة بالحياة تريد أن تبني لها مستقبلاً في وطن تنتمي إليه.

رابعاً: العصبية: هدر الأوطان واستلاب الإنسان

1 - هدر الأوطان

يتحول الانقسام العنصري الطائفي أو المذهبي إلى انقسام في النفوس والأرض والوطن، ويؤدي إلى انقسام الدولة وتذويبها، حيث ينتفي وجود الوطن الكبير، إذ لا يُبقي تقاسم الكيان وثرواته ومقدراته من جانب رؤساء العصبية الطوائف من الدولة سوى الاسم. وإذا تسيدت إحدى العصبية فيصبح الكيان هو دولتها، وتصبح هي الكيان.

يمتد هدر الكيان إلى هدر المؤسسات من خلال المحاصصة ذاتها حيث تتحول هذه الأخيرة إلى نوع من المرعى للاستئثار بالمغانم، حيث تُملأ بالموالين الذين يزدادون تبعية لزعماء العصبية الذين يوفرون لهم الحماية من المساءلة. وتكاد الوظيفة العامة تتحول عندها إلى مرعى للمحظيين من أبناء العصبية، ويصبح الفساد الوظيفي نوعاً من العرف، إذ يتحول الولاء للعصبية إلى المعيار

الأساس لشغل المنصب بدلاً من الكفاءة والجدارة. هنا يتم التعامل مع المؤسسات من خلال الذهنية الخراجية، فتصبح مواقعَ لجنِّي المغانم. وهكذا يفقد الكيان الوطني مناعته نظراً إلى انهيار عمل مؤسساته التي تشكل فاعليتها الوظيفية والإنتاجية أساس هذه المناعة الوطنية. وتكون النتيجة إفلاس الخزينة العامة بعد أن تم نهب مواردها من خلال الحصص والصفقات والسمسرات. وتشكل الحالة اللبناية الراهنة أنموذجاً بالغ الدلالة على هدر الوطن ومقوماته.

هكذا يتضح أن ثقافة الولاءات العصبية لا تهدر الكيان ومؤسساته وحدهما، بل هي تهدر، وهذا هو الأخطر، الكفاءات والطاقات المبدعة التي تظل مهمشة، فتدفع إلى المنفى الداخلي، أو الخارجي، ويخسر الوطن بذلك أندر مورد لديه. على أن مواقع الغنيمة تظل محدودة يستأثر بها المقربون من زعامة العصبية، بينما يحرم منها الباقون، وهو ما يؤسس لتراكم الاحتقانات والمظالم التي تشكل فتيل تفجير الاضطرابات ووقوده، ويكون الوطن هو الخاسر الأكبر في جميع الحالات.

2 - استلاب الإنسان

يتخذ استلاب الإنسان عدة أوجه منها الاستتباع والذوبان في الـ «نحن» العصبية إلى درجة فقدان الكيان الفردي لخصوصيته وتفردته. ويؤدي هذا الذوبان إلى بروز ظاهرة «القطيعية» التي تلغي حرية الخيار محولة الإنسان إلى كائن منقاد إلى زعامة العصبية طوعاً، بل وبحماسة، وهذا هو الاستلاب عينه. يتجلى استلاب الإنسان في هذه الحالة في تحكّم ثلاثي العصبية، والأصولية، والاستبداد في العقول والحجر عليها، من خلال إلغاء الذاتية المفكرة صانعة خياراتها ومصيرها لمصلحة الذوبان في الـ «نحن» القطيعية. وهناك العديد من حالات استلاب الإنسان في العصبيات. أولها الاستلاب في العصبية القبلية فإنسان القبيلة لا كيان له إلا بوصفه عضواً في الـ «نحن» العصبية التي يذوب فيها فاقداً لتفردته، إذ هو يكون ويحدد ذاته وهويته بشكل برّاني بوصفه عضو العصبية القبلية. فهو هي، وهي هو، إذ إنه خارج عنها مفقود (صلوك لا اعتبار له ولا فخار).

ويتمثل ثاني أوجه استلاب الإنسان في العصبيات الطائفية الحداثيّة. معظم هذه العصبيات تعرف درجات متفاوتة من الانفتاح على الحضارة والحياة المدنية ومؤسساتها. ويتفاوت مستوى استلاب إنسان هذه العصبيات تبعاً للشريحة التي ينتمي إليها. هناك الشرائح الشعبية المحرومة مادياً وكيانياً تجد في الانتماء الطائفي/المذهبي لها كياناً وهوية وتتعصب له وتعتز به. وتتجلى أبرز مظاهر استلابها في التبعية للزعيم ومثلثته. شبابها هم شباب الظل المهمش الذي يشكل وقود العنف في الصراع مع العصبيات الأخرى. إنهم محرومون الفرص والمكانة والنصيب من الغنيمة، ويجدون التعويض في الانتماء إلى العصبية ومثلثة الزعيم. ويمارسون عنفهم في الشارع إذا مسّت صورة هذا الزعيم، فيستعرضون قوتهم ويقدمون على بعض أعمال التخريب انتفاضاً للكرامة. إنهم يتناسون كل غبنهم الطبقي وحرمانهم وتهميشهم، بدلاً من أن يثوروا على زعامات الطوائف التي تسلبهم حقوقهم المشروعة وتستخدمهم وقوداً للعنف دفاعاً عنها لقاء أبخس الأثمان.

وهناك في المقابل شريحة النخبة التي تتصف بازدواجية الرؤية والممارسة. إنها نالت حظها من التعليم وبناء الكفاءات، إلا أنها مرتبهة لزعيم العصبية للحصول على حقها في المناصب

وشغلها. وهناك قلة من هذه الشريحة تشكل الفئة المتمردة على التبعية والولاء فيكون نصيبها التهميش والحرمان من فرصها المستحقة.

أما أشد حالات استلاب الإنسان في العصبية فنقع عليها في العصبية الأصولية التكفيرية، التي تقوم على الفقه الأصولي، يولد الحجر الفقهي على العقول بنية ذهنية قطعية استبدادية أحادية تذيب جميع الأتباع في بوتقتها، وهو ما يؤدي إلى استلاب الإنسان من خلال الذوبان في العصبية الأصولية. ويتضاعف الاستلاب من خلال الاعتزاز بهذا الذوبان الذي يعده صاحبه القيمة الفضلى.

ويبلغ الاستلاب أقصى مداه في العصبية الأصولية في حالة المرأة. المرأة مستلبة كيانياً من حيث مكانتها ودورها ودلالاتها. فهي تصبح العورة موضع الضعف والعار. ويتكسر استلاب المرأة من خلال دفعها إلى تبني كل آليات التأثيم والتحریم على جسدها.

خامساً: الاستبداد، الهدر والاستلاب

الاستبداد هو الابن الشرعي لكل من العصبية والفقه الأصولي. فالمستبد، يستند اجمالاً إلى عصبية؛ فالقذافي استند إلى «القذافة في سرت» وصادم حسين استند إلى تكريت، وهكذا... كما أن العقل الأصولي في يقينته وقطعيته وأحاديته يمهد التربة الخصبة لبروز الاستبداد السياسي.

اختزل القذافي الشعب في ذاته، وغاب الوطن خلال حقبة حكمه المديدة، فأصبح الوطن (ليبيا) هو القذافي، وهو بدوره الوطن. التهم القذافي كيان الشعب، فتمت إذابة الفرد في الـ «نحن»، وإذابة الـ «نحن» في الزعيم القائد. حول القذافي الثروة الوطنية إلى صندوق خاص به يصرف منه ما يشاء لمن يشاء وعلى ما يشاء من مشاريع ثورية محلية وعالمية وشراء الأتباع.

يبلغ الاستبداد أقصى مداه في الحجر على العقول وعلى المثقفين. يمنع على الجميع القول ولا يسمح إلا بالتصفيق لسمو شخصه وعبقرية إنجازاته. ولا يعود بالتالي للمثقفين في ظل نظام الاستبداد سوى وظيفة من ثلاث: وظيفة «خبير تجميل النظام»، ووظيفة «خبير تسويق النظام» والترويج لإنجازاته، وكذلك وظيفة «الشرطي الفكري للنظام». ومن لا يندرج ضمن إحدى هذه الوظائف الثلاث يصبح الغريب في وطنه أو في المهجر، أو هو يتحوّل إلى شهيد حي، أو فعلي. هكذا يقع الإنسان في نظم الاستبداد في الغربة عن الذات، والغربة في الوطن أو الغربة عن الوطن، وصولاً إلى الرقابة على الذات إذا سولت لها نفسها مجرد التفكير النقدي، وليس القول، حيث تطلق التهمة على الشهية وليس على البيئة، ناهيك بالوشايات. أما ملف الاعتقال والتعذيب فهو أكثر فداحة والأدبيات العربية فيه وافرة وفي تراكم مستمر.

في الاستبداد ينحدر الوجود إلى المستوى النباتي (أي الطعام والشراب وإشباع الحاجات البيولوجية)، ويصبح المطبخ الحرية الوحيدة المباحة.

وهكذا تنصبّ جهود المستبد في ترويض الشعب واخضاعه وصولاً إلى الاستسلام لعبوديته، بحيث يصبح الطاغية هو الواحد الأحد، ويتكرر نموذج الاستبداد هذا على طول خطوط السلطة السياسية والمدنية والاجتماعية.

لا يقتصر استناد الاستبداد إلى عصبية محلية، بل هو يتحالف بأشكال مختلفة مع إحدى القوى الكبرى الخارجية التي توفر له الدعم والحماية، في حربه ضد شعبه وضد أعدائه الخارجيين. وليس هناك من نظام استبداد من دون حليف خارجي يوفر له الحماية، ويتبادل وإياه المنافع على شكل استغلال مقدرات الوطن. وبذلك تتغول السلطة المستبدة ليس على الشعب وحده، وإنما على الدستور والدولة ومؤسساتها حيث تتحول إلى مناطق نفوذ له ولأزلامه والمقربين منه من خلال وضع اليد على ثروات الوطن، في نوع من تحالف المنظومة السياسية والأمنية والمالية. يضاف إليه تجيير الإعلام والتعليم والثقافة والفقهاء تعزيزاً لسلطة المستبد.

على أننا نشهد راهناً، عربياً، بروز نماذج من الاستبداد الحداثي الناعم الذي يتمثل بالقبضة الفولاذية في قفاز مخملي، أو الاستبداد المغلف بمظاهر الديمقراطية والانتخابات والبرلمانات والاستفتاءات التي تتحول إلى مجرد كرنفالات لإسباغ طابع الشرعية على المستبد وتأزيل تسلطه. وقد أصبحت استفتاءات الـ 99 بالمئة تقليدية في نظم الاستبداد العربي، ناهيك بالمجالس التمثيلية التشكيلية، والتحكم في القضاء. إلا أن الاستبداد مهما طال أمده، فإن طاقات الحياة تظل حية ووثابة مستعدة للانطلاق عندما تتوافر الفرص.

سادساً: العصبية والاستبداد وسؤال المواطنة

هل يمكن القول بالمواطن والمواطنة بعد ما تبين من هدر الأوطان واستلاب الإنسان في العصبية والاستبداد؟ لا بد إذًا من وقفة حول الموضوع.

المواطنة هي الترجمة العربية المعتمدة لمصطلح Citizenship [المواطنة] الإنكليزي ونظيره الفرنسي، وهو يعني حرفياً عضوية المدينة. بينما المصطلح العربي يحيل على الانتماء إلى الوطن، والولاء له والمشاركة الفعلية في مجالاته السياسية والحقوقية والمدنية، وصولاً إلى فكرة المصلحة العامة وتأسيس المساواة في الحقوق والواجبات والشراكة الفاعلة، وحق تقرير المصير بين أبناء الوطن الواحد.

لماذا كلمة Citizenship للتعبير عن المواطنة؟ ما دامت تعني عضو المدينة والفاعل في المدينة؟ يعود ذلك إلى أن الثورة الصناعية في إنكلترا والغرب تركزت إدارتها والفاعلين فيها في المدينة. وهم الذين أراحوا كلاً من حكم الكنيسة والإقطاع والحكم الإلهي، من خلال روابطهم ونقاباتهم المهنية وهيئاتهم الاقتصادية على اختلافها وسيطروا على الحكم وإدارته بحيث أصبحت السلطات تنبثق من القاعدة الفاعلة بالانتخاب والتفويض.

وبذلك يصبح الشعب وفاعليته هو المرجع وهو صاحب السيادة يفوضها إلى المسؤول بالانتخاب، ويبقى العين الساهرة التي تحاسبه. كما أن مرجعية الشعب تفرض تداول السلطة بين من يفوضهم تبعاً لإنجازاتهم.

وهكذا فالمواطنة لا تعني مجرد الانتماء إلى كيان وطني وحمل هويته، بل تعني مرجعية السلطة التي تنبثق من القاعدة عن طريق التفويض على مختلف أوجهه الدستورية. وترسخ

المواطنة والانتماء إلى الوطن بمقدار ترسيخ هذه المرجعية وتمكين المواطنين من الحصول على الحقوق والقيام بالواجبات وممارسة الشراكة.

وللمواطنة بالمفهوم الحديث أبعاد ثلاثة سياسية واجتماعية وثقافية. فالسياسية تعني عضوية الوطن والشراكة الفاعلة في الشأن السياسي والعام ومرجعياته النهائية. أما المواطنة الاجتماعية فتتمثل بتمكين المواطنين وتطوير قدراتهم وإمكاناتهم حتى يصبحوا ممسكين بزمام مصيرهم وصانعيه، من خلال مختلف الحقوق الاجتماعية والحياتية وصولاً إلى المواطن الفاعل والمشارك النشط. وأما المواطنة الثقافية فتتمثل بالحقوق الأساسية في التنوع الثقافي والديني الذي يتحول إلى إثراء للمجتمع ضمن الإطار الوطني الجامع. وبذلك تعلق ثقافة المواطنة على ثقافة العصبية.

وبالتالي لا مجال لثلاثية المواطنة (السياسية والاجتماعية والثقافية) في نظم العصبية والاستبداد حيث يتحول الإنسان إلى مجرد كائن قطيعي أو رعية تنقاد لقاء الحماية والحد الأدنى من الغنيمة، مع فقدان السلطات التي تمثل لب المواطنة لمرجعيتها.

سابعاً: أنموذجان في المشروع الإنتاجي الكبير والتحول الحضاري من العصبية إلى دولة

يمثل هذان الانموذجان مقاربتين مختلفتين لكيفية الخروج من سيطرة العصبية على مقدرات الأوطان وهدرها، وكذلك استلاب الإنسان وقطييعته، وهما تتمثلان في كل من الثورة الصناعية في الغرب والتحول الياباني الكبير من مجتمع إقطاع فرسان الساموراي إلى مجتمع صناعي فائق التقدم.

1 - الثورة الصناعية والتحول الحضاري في الغرب

قامت الثورة الصناعية في الغرب واستمرت ما يقارب القرون الثلاثة وأحدثت تحولات جذرية ليس في بنية الإنتاج فقط وإنما كذلك في البنى المجتمعية والمؤسسية وأنظمة الإدارة والحكم. وتلازمت هذه الثورة الصناعية مع خمس ثورات رسخت هذا التحول.

كانت الثورة العلمية أولى هذه الثورات وتمثلت بكل من اكتشافات كوبرنيكوس وغاليليو ونيوتن في علم الفلك والميكانيكا والجاذبية وقوانينها. وكلها تقوم على الرياضيات، وهو ما نسف التفسير الغيبي للكون وجعله يقرأ من خلال الرياضيات، كما قال غاليليو. علوم الميكانيكا هي التي أتاحت إقامة الثورة الصناعية وتطور الاختراعات الميكانيكية وانتشار الهندسة. كما أن علوم الفلك وكروية الأرض فتحت المجال لعلوم البحار والسفر بين القارات. وتلازمت معها أو أتت بعدها الثورة الثانية الفكرية وانتشار العقلانية والمنهجيات العلمية الحسية التجريبية ودقة الملاحظة والقياس بمثابة المنهج العلمي المضبوط لدراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية، وكان لها أبطالها الذين أحلوا المنهج العلمي في الدراسة والبحث الذي يقوم على الموضوعي المحسوس والملموس محل النظريات الكنسية الغيبية. وتلازم مع هذا المنهج الموضوعي صدارة العقل وسلطانه على سلطان

الغيب على يد نفر آخر من الفلاسفة، الذين ذهبوا إلى أن العقل المفكر هو وحده المرجع. وهو ما صدق بدوره دور الكنيسة وعلومها الغيبية ودفع بها إلى الخطوط الخلفية.

أما الثورة الثالثة فتمثلت بالتعليم ما قبل الجامعي والجامعي. أنشئت الجامعات المتخصصة بدراسة القانون والإدارة والعلوم التطبيقية كالهندسة والفلك، والعلوم التقنية التي تشكل قوام الإنتاج الصناعي، وحلت بدورها محل علوم الكنيسة. تمثلت هذه الثورات الثلاث في إعداد العقول المتخصصة وذات الفكر الطليق حيث أصبح الإنسان هو مرجع ذاته ومبادراته بعد أن كان أسير التعاليم الغيبية.

وتمثلت الثورة الرابعة في الحرب التحريرية من المرجعية الكنسية المغلقة التي ترتعن العقول والنفوس. وكان من أبرز معالمها التحرر من الكتابة باللاتينية لغة الكنيسة إلى لغات الشعب. وهو ما أدى مع ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة الألمانية الشعبية واختراع المطبعة إلى نشر المعرفة بين أوسع الشرائح. وكسر بذلك احتكار الكنيسة للمعرفة، وأدى إلى إرجاع رجال الدين إلى دور عبادتهم، وإبعادهم من شؤون الصناعة والإدارة والفكر والمجتمع والناس.

وتوجت هذه الثورات الأربع بالثورة الخامسة (السياسية) التي أنزلت الحكم الإلهي عن عروشها وردت المرجعية إلى قوى المجتمع المنتجة والمبادرة من خلال إنشاء المؤسسات السياسية على اختلافها (انتخابات وبرلمانات، وهيئات تمثيلية وتشريعية) وحكم المؤسسات والقانون. وخصوصاً تفويض السلطات من جانب القواعد المنتجة وهيئاتها. وحل الحكم بالتفويض ولأجل مع المحاسبة على الأداء والرقابة عليه محل ملك الحق الإلهي.

تلازمت هذه الثورات الخمس مع الثورة الصناعية وكتب لها الغلبة بعد معارك مديدة وشرسة وثورات دموية استمرت أكثر من ثلاثة قرون. وقامت الكيانات الوطنية الجامعة لمختلف الفئات والشرائح السكانية والتي تعلق على الحاكم والمحكوم.

2 - اليابان والتحول من الساموراي الاقطاعي إلى الدولة التقنية فائقة التقدم

مرت التجربة اليابانية بمرحلتين في إنجاز نقلتها الحضارية من مجتمع اقطاعي سامورائي متصارع ومنغلق على نفسه إلى مجتمع فائق التماسك والتقنية الفائقة التقدم والريادة.

كانت الأولى في عصر الإمبراطور مييجي (1867 - 1912) بعد تعرض اليابان لسلسلة من الهزائم العسكرية. ثار المايجي على هذه الهزائم وانخرط في عملية تحديث صناعي وتقني كبرى من خلال التعلم من الغرب وألمانياً تحديداً، حيث أرسل مئات آلاف المبعوثين لتعلم التقنية، بهدف بناء دولة عسكرية إمبراطورية.

استطاع مييجي توحيد الساموراي الإقطاعي المتقاتلين على النفوذ، وتحويلهم إلى رؤساء شركات صناعات متقدمة. كما استطاع تحويل المزارعين والصيادين وتأهيلهم تقنياً إلى قوى عاملة في الإنتاج الصناعي. وحد جميع فئات الشعب وشرائحه بهذا التحول خدمة لليابان وأرضها المقدسة ولإمبراطورها، أي أنه حافظ على الخصوصيات الثقافية اليابانية خلال بناء هذا المجتمع التقني.

وكان المبدأ قداسة اليابان والتفاني الجمعي في الأداء والعبء مقابل احتضان جميع العاملين على اختلاف مراتبهم وضمان حقوقهم في التعليم والتأهيل والعمل والعيش الكريم.

مثلت هذه النقلة تجربة يابانية نوعية في ولوج الحداثة والريادة التقنية من ضمن الخصوصيات الثقافية. برهنت اليابان أنه بالإمكان تحقيق الريادة التقنية ضمن إطار الخصوصية الثقافية، من خلال تكريس ديانة «الشننوتو» وهي مزيج من البوذية والكونفوشيوسية التي تركز عبادة الأرض وقدسيتها، وتحض على الطاعة والانضباط والتفاني في العمل، واحترام التراتبية الوظيفية لقاء الوظيفة وضماناتها والارتقاء المهني مدى الحياة. وينطلق كل ذلك من فلسفة تأهيل الإنسان وإعداده أفضل إعداد ممكن علمياً وتقنياً وعسكرياً انطلاقاً من روح الثقافة اليابانية. إلا أن الانخراط في مشاريع عسكرية إمبراطورية انتهت بهزيمة كارثية في الحرب العالمية الثانية كما هو معروف. ولكن الروح اليابانية في الوفاء للأرض ووحدة الثقافة ونظم العمل والإدارة، والمؤهلات التقنية لم تدمر. وانخرطت اليابان في عملية خروج من الهزيمة إلى الريادة التقنية. واستطاعت خلال ثلاثة عقود فقط أن تعود إلى احتلال مكانة ريادية تقنياً ومالياً، من خلال التفاني في العمل لخدمة اليابان أرضاً وشعباً وإمبراطوراً. وبدلاً من النزعة الإمبريالية التوسعية اتجهت اليابان إلى تنمية الدول المحيطة بها من خلال التدريب ونقل التقنية المتقدمة إليها، فاتحة بذلك أسواقاً كبرى لتقنياتها واستثمار أموالها، وتشاركت في القواسم الثقافية ذاتها السائدة في جنوب شرق آسيا.

هناك مقومات فلسفية أساسية تتميز النهضة اليابانية بها تقوم على عدة أسس. يتمثل أولها بأن الإنسان هو الأساس وهو هدف التنمية وأداتها، وهو قوام كل نهضة، والتعليم هو مرتكز إعداد هذا الإنسان المؤهل. وبذلك تحظى رعاية الطفولة ونموها المتوازن ونظام التعليم الفائق التقدم والمتطلبات نقطة الانطلاق. إنها فلسفة الرهان على الإنسان الكفوء وفائق التأهيل وذو الولاء المطلق للمؤسسة الإنتاجية واليابان.

ويتمثل المقوم الثاني في الكفاءات الإدارية والأكاديمية والتقنية والمالية العالية التأهيل ومواكبة المستجدات. وتعدّ هذه النخب التي تدير اقتصاد اليابان على الساحة العالمية من الأكثر كفاءة وتفانياً في خدمة اليابان.

ويتوج القضاء الصارم ثالث هذه المقومات، وهو ذو استقلالية كاملة ويشمل الجميع مهما علت مراتبهم، حيث لا حصانة إلا للإمبراطور وحده. وهو ما يجتث الفساد من جذوره في المال والأعمال. منطلق الرهان على الإنسان واعداده أفضل إعداد ممكن هو ذاته المبدأ الموجّه لنهضة النور الآسيوية الجدد. إنه نظام بناء الكفاءة بأكثر مستوياتها تقدماً والتفاني في الولاء للوطن وليس الولاء لزعماء العصبية الطائفية في مقابل الحماية والمغانم، مع هدر الكيانات الوطنية والكفاءات.

ذلك هو المدخل الفاعل للخروج من العصبية على اختلافها؛ أي بناء مشروع وطني إنتاجي يقوم به الجميع ويكون لمصلحة الجميع، ويبني وحدة الوطن ومنعته، حيث يجد الكل فيه مكانته ويقدم أفضل ما لديه □

تجاهل حقوق ضحايا الحرب المدنيين العراقيين

كاظم المقدادي (*)

أكاديمي عراقي مقيم في السويد.

تمهيد

شاركت المملكة المتحدة مع الولايات المتحدة وتحت إمرتها مشاركة فعلية غير محدودة في حربين مدمرتين للعراق في 1991 و2003. وقد استخدمت قواتهما أسلحة فتاكة حديثة. وإلى اليوم لا توجد إحصائية رسمية دقيقة معتمدة عن عدد ضحايا الحربين من الأبرياء العراقيين، بينما تؤكد مصادر متعددة أن الحربين خلفتا أكثر من مليون قتيل وأضعاف هذا العدد من الجرحى والمعوقين، إضافة إلى مئات آلاف المرضى، وآلاف الوفيات من جراء استخدام تلك الأسلحة. ولا يزال الشعب العراقي يعيش في ظل دمار البنى التحتية والخراب الاقتصادي - الاجتماعي والكوارث البيئية والصحية الرهيبة، التي أرجعت العراق نحو قرن إلى الوراء.

ونشأ برعاية سلطة الاحتلال، وحل محل النظام الدكتاتوري، نظام هزيل، فاسد ومهترئ، مبنياً على المحاصصة الطائفية والإثنية، واستتار أحزاب الإسلام السياسي بالسلطة، وهيمنتها على النفوذ والمال والقوة. وفتح المتنفذين الأبواب مشرعة أمام أتباعهم وأقربائهم من غير المؤهلين والفاشلين والمزورين والمحتالين والجهلة وسراق المال العام. واستكملوها بعملية اجتثاث للكفاءات الوطنية المخلصة، ضمن خطة مدروسة لمحاربة كل ما يمت إلى الوطنية بصلة، وتحطيم الدولة وشل مؤسساتها التشريعية والقانونية. وإشاعة الفساد الإداري والمالي، والرشوة، ونهب ثروات العراق، وتدمير الصناعة والزراعة والتجارة، والحط من التربية والتعليم، وتردي الخدمات العامة، وفي مقدمتها الصحة والكهرباء والماء النقي، وتفاقت معدلات البطالة والفقر والتخلف، بدلاً من إعمار البلد وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين وتأمين الحياة الحرة الكريمة والعدالة الاجتماعية.

وكل ما حصل دلل بما لا يقبل الشك على أن المستهدف من غزو العراق واحتلاله عام 2003 ليس النظام الدكتاتوري، ولا أسلحة الدمار الشامل المزعومة، المبرر الرئيس للحرب، وإنما العراق دولة وشعباً، لتدمير حاضره ومستقبله.

والمفارقة: لم تجر معاقبة ولا حتى محاكمة دولية للغزاة والمحتلين ومجرمي الحرب، حتى يومنا هذا.

ورقتنا هذه تسلط الضوء في خمسة مباحث على إهمال حقوق المدنيين العراقيين المهودرة في ضوء تقرير لجنة التحقيق البريطانية في الحرب على العراق وأبرز النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها، ومزاعم أسلحة الدمار الشامل العراقية وتجاهل الأسلحة الفتاكة التي استخدمها الغزاة وتداعياتها، والإثباتات والأدلة العلمية التي طلبتها اللجنة وأهملتها، والمسؤولية والمشروعية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من جانب الحكومة البريطانية المعنية بالتحقيق.

أولاً: اللجنة وعملها ونتائجها

1 - التسمية والمهمة

لجنة التحقيق في حرب العراق، وتسمى أيضاً لجنة تحقيق العراق (The Iraq Inquiry)، ولجنة تحقيق تشيلكوت (Chilcot Inquiry) (نسبة إلى رئيسها السير جون تشيلكوت)، هي لجنة بريطانية مستقلة مختصة بالتحقيق حول مشاركة المملكة المتحدة مع الولايات المتحدة في غزو العراق عام 2003. أمر بتشكيلها رئيس الحكومة البريطانية آنذاك غوردون براون في 15/6/2009. باشرت اللجنة عملها رسمياً في 30/7/2009. وغطى تحقيقها قرارات الحكومة لمدة 8 سنوات، من صيف عام 2001 إلى صيف عام 2009. وقد شاب عملها الكثير من السلبيات.

2 - مؤاخذات على اللجنة

من المؤاخذات على اللجنة وعملها ونتائجها أن البعض من أعضائها كانوا من المؤيدين للحرب، أي أنهم طرف في موضوع التحقيق. افتقرت اللجنة إلى قضاة أو محامين. ولم تكن اللجنة تابعة لمجلس اللوردات، وكانت صلاحياتها محدودة، وأهدافها غير محددة، بل هي مقيدة في الاطلاع على الوثائق والتقارير السرية، مع أن رئيس اللجنة أعلن في رسالة جوابية إلى منظمة مدأكت (Medact) البريطانية أن المصادر التي تعتمد عليها اللجنة في تحقيقها «كثيرة جداً»⁽¹⁾.

أما تقريرها النهائي فلم يكن حاسماً - في رأي صحيفة الإندبندنت بما يتعلق بعمليات الخداع والتضليل والكذب، التي مارستها الحكومة البريطانية ورئيسها توني بلير، ولا بشأن عدم قانونية ولا مشروعية الحرب⁽²⁾. وطلبت الإندبندنت من لجنة تشيلكوت أن تجيب عن 6 أسئلة مهمة، أحدها: هل كان الغزو غير شرعي⁽³⁾؟ ومع أن التقرير انتقد الأخطاء التي ارتكبتها رئيس الوزراء السابق بلير، إلا أنه لم يحمله المسؤولية المباشرة لكي لا يساق إلى المحاكم كمجرم حرب.

(1) «The Uninquiring Iraq Inquiry: An «Iraq War Inquest» may be needed to Focus Attention Where it Belongs,» Med Act Org (26 August 2010), <<https://www.iraqbodycount.org/analysis/beyond/chilcot/>>.

(2) Lizzie Dearden, Heather Saul and Ian Johnston, «Chilcot Report Released – as it Happened: Blair Refuses to Say Sorry for Going to War,» *The Independent*, 6/7/2016.

(3) Richard Norton-Taylor, «Six Questions the Chilcot Report Must Answer,» *The Independent*, 6/7/2016.

ويبدو أن المماطلة في تأخير نشر التقرير لعدة سنوات صبّت في هذا المنحى. فكان من المفترض أن يكون التقرير جاهزاً للنشر بحلول نهاية عام 2010⁽⁴⁾، لكن ذلك لم يحصل. وفي 16/11/2011 أعلن السير جون تشيلكوت أنه لا يمكن نشر التقرير قبل صيف 2012 «إذا أردنا للتحقيق أن يكون عادلاً نظراً إلى التعقيدات التي ينطوي عليها». وفي 16/7/2012 أعلن مجدداً بأنه لا يستطيع أن يقدم تقريراً قبل صيف 2013⁽⁵⁾. وفي كانون الثاني/يناير 2015 أعلن إرجاء نشر نتائج التقرير إلى ما بعد إجراء الانتخابات العامة في بريطانيا⁽⁶⁾.

ولم تكن كل تلك التأجيلات لصالح التحقيق، ولا لصالح ضحايا الحرب، ولم تكن مبرراتها مقبولة، ولا علاقة لها بـ «الأمن الوطني البريطاني» - كما زعموا، مع أن الأمن الوطني قام بتدقيق التقرير- بحسب BBC⁽⁷⁾. وأكد رئيس اللجنة بان التقرير أحيل على الأمن الوطني لفحصه لتضمنه كما ضخماً من المواد الحساسة. وقد اعتبر النائب العام السابق اللورد موريس، في نيسان/أبريل 2014: «عدم نشر نتائج التحقيق فضيحة وطنية، ومن غير المقبول مواصلة تأخير نشر النتائج حول حرب العراق»⁽⁸⁾.

3 - الحصيلة والاستنتاجات

بعد انتظار طويل، دام 7 سنوات، نشرت اللجنة في 7/7/2016 تقرير نتائج تحقيقها، الذي بين أنها أنجزت عملاً كبيراً، قامت خلاله بعقد نحو 130 جلسة استماع وعقدت أكثر من 200 اجتماع مع مسؤولين حكوميين، واستمعت إلى أكثر من 150 من الشهود، من الشخصيات السياسية والعسكرية ومن أجهزة الاستخبارات البريطانية، وراجعت نحو 150 ألف وثيقة حكومية، وقامت بتحليلها. وأنفقت قرابة 10 ملايين جنيه استرليني. فصدر تقريرها بـ 12 مجلداً، مجموعها نحو 6 آلاف صفحة، مؤلفة من 2.6 مليون كلمة، مع مرفقات بـ 1500 وثيقة.

أهمية التقرير أنه يُعد - بحسب رأي الفايينشال تايمز - كلائحة اتهام شاملة للسياسة البريطانية خلال الحقبة 2001 - 2009، أي الحقبة التي سبقت الغزو وبعده وتداعياته.

أما حصيلة التقرير- فكما لخصتها صحيفة الغارديان بحق: «دولة دُمّرت (إشارة إلى العراق) وثقة تهدمت (إشارة إلى بريطانيا) وسمعة تحطّمت (إشارة إلى رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير) بأثر من غزو العراق في 2003»⁽⁹⁾.

(4) Dearden, Saul and Johnston, Ibid.

(5) Emily Allen, «Chilcot Inquiry: What is it and What Did the Iraq War Report Say? Timeline: How the Chilcot Inquiry Went on and on,» *The Telegraph*, 5 / 7 / 2016 .

(6) «تسلسل زمني: تحقيق لجنة تشيلكوت بشأن حرب العراق» BBC عربي، 5 تموز/يوليو 2016. <<https://bbc.in/2Uh0unW>>

انظر أيضاً: James Chapman, «Iraq Report» Pushed Back until after 2015 Election: «Questions over Blair's Role as Chilcot Inquiry Faces Further Delays,» *The Daily Mail*, 24 / 4 / 2014.

(7) «تسلسل زمني: تحقيق لجنة تشيلكوت بشأن حرب العراق» BBC عربي.

(8) Lord Morris, «It is Time to Stop Hiding the Truth about Why We Went to war in Iraq,» *The Daily Mirror*, 22/4/2014.

(9) Editorial opinion, «The Guardian View on the Chilcot Report: A Country Ruined, Trust Shattered, A Reputation Trashed,» *The Guardian*, 6/7/2016.

في هذا الإطار، تحدث رئيس اللجنة - يوم الإعلان عن التقرير - ملخصاً أبرز الاستنتاجات التي تضمنها التقرير، واصفاً خيار المشاركة في الحرب على العراق في عام 2003 بأنه لم يكن الخيار الصائب، وقد تم اتخاذه قبل استنفاد الخيارات السلمية الأخرى، وأن عملية الغزو كانت عملية متسرعة، لم تفسح المجال للآليات الدبلوماسية، وقد بنيت على معلومات استخباراتية مغلوطة وغير دقيقة. وشكل الغزو تجاوزاً لِنود عمل الأمم المتحدة، حيث تجاوزت الإدارة البريطانية ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة حفاظاً على الأمن والسلام الدوليين، رغم ادعاء الحكومة البريطانية بأنها كانت «تتحرك نيابة عن المجتمع الدولي». وفي هذا الشأن أشار رئيس اللجنة بأن المحامي العام وقتها اللورد غولد سميث لم يتحدث عن وجود أي أساس شرعي للحرب ضد العراق. وفي هذا الإطار، رأى تشيلكوت أن الحكومة البريطانية «أسهمت في تقويض سلطة مجلس الأمن الدولي عبر المشاركة في تدخل عسكري غير مدعوم منه».

وبذا، فإن بريطانيا لم تستنفد الخيارات السلمية قبل غزو العراق. وذكر التقرير أن العمل العسكري «ربما كان ضرورياً»، لكنه عند اتخاذ قرار الغزو لم يكن النظام العراقي مهدداً لمصالح بريطانيا، وكان بالإمكان اتباع خطة دبلوماسية تستمر لبعض الوقت لتسيير الملف، وبخاصة أن أغلبية أعضاء مجلس الأمن الدولي كانت تؤيد استمرار عمل الأمم المتحدة في التفتيش والمراقبة. وصرح رئيس اللجنة: استنتجنا أن بريطانيا قررت الانضمام إلى اجتياح العراق قبل استنفاد كل البدائل السلمية للوصول إلى نزع أسلحته، بينما لم يكن العمل العسكري آنذاك حتمياً.

وعسكرياً اتهم التقرير الحكومة البريطانية بالتسرع، ولم يكن استعداد المملكة المتحدة للحرب على العراق مناسباً - على حد وصفه، حيث كان الوقت قصيراً جداً لتجهيز ثلاثة ألوية عسكرية، كما لم يتم تحديد حجم المخاطر بدقة، في ظل نقص بيّن لتأمين المعدات. وفي هذا الإطار، اعتبرت صحيفة التايمز التقرير بمثابة «تقييم نهائي لتجربة عسكرية انتهت إلى خطأ كارثي لعدم وجود التخطيط الأساسي والاجتهاد الواجب».

لكن التقرير لم يكن واضحاً في شأن من هو المسؤول عن الثغر التي شابته عملية الغزو من نقص في المعلومات الاستخباراتية، وفي المركبات المدرعة وضعف آليات دعم التشكيلات العسكرية والتنسيق بينها.

وبخصوص العلاقة مع الولايات المتحدة، تحدث التقرير عن تصريحات مبالغ فيها أطلقها توني بليز عام 2002 أكد فيها لجورج بوش الابن أنه مع الولايات المتحدة «مهما كان»، وأكد التقرير، من جهته، أن تلك العلاقة ما كان يجب أن تتطلب دعماً غير مشروط.

كما أوضح التقرير أن الخطط البريطانية لفترة ما بعد الحرب في العراق كانت غير مناسبة. وتضمن انتقادات لكامل الفريق السياسي والعسكري الذي شارك بليز بقرار الحرب، ولا سيما وزير الخارجية آنذاك جاك سترو، ورئيس جهاز الاستخبارات الخارجية «MA-6» السير ريتشارد ديرلوف، ورئيس لجنة الاستخبارات المشتركة، السير جون سكارليت، ووزير الدفاع، جيف هون، ووزيرة التنمية الدولية، كلير شورت.

4 - من ردود الفعل

لم تكن نتائج التحقيق غير متوقعة لكثير من السياسيين البريطانيين، وجاءت متوافقة وآراء عدد من الشخصيات البريطانية. فقد أعلنت ناتالي بينيت، زعيمة حزب الخضر: «كنا نعرفها، والآن

تأكدنا منها: الحرب على العراق كانت مبنية على الخداع والكذب. كانت غير قانونية، ولا يمكن تبريرها». وشدد جيرمي كوربين، زعيم حزب العمال: «نحن نعلم أن البرلمان تعرض للتضليل في مرحلة ما قبل الحرب، وعليه أن يقرر كيف يريد أن يتعامل مع هذا الأمر بعد مضي 13 عاماً». وأضاف: «على الذين كشفهم تقرير تشيلكوت أن يواجهوا نتائج أعمالهم، أياً كانت»⁽¹⁰⁾.

لكن، مما يؤخذ على اللجنة، أنها لم تتوصل إلى حد اتهام بلير بارتكاب جرائم حرب لقراره الخاطيء في المشاركة بغزو العراق. وعلى الرغم من تفادي تقرير تشيلكوت إدانة قرار غزو العراق، أو حتى وصفه بـ«اللاقانوني»، غير أن سياسيين بريطانيين لا يستبعدون ملاحقة بلير قضائياً، بوصفه «المسؤول الأول عن جرّ بريطانيا إلى حرب» - وصفها التقرير - بـ«غير الضرورية»، و«الفاشلة».

وبموازاة صدور التقرير، تظاهر المئات من معارضي غزو العراق أمام منزل بلير، وأمام «مركز الملكة إليزابيث للمؤتمرات»، حيث عقد السير تشيلكوت مؤتمره الصحفي للإعلان عن خلاصات تقرير لجنة التحقيق، مطالبين بملاحقة بلير لارتكابه «جرائم حرب».

وفي هذا السياق، اعتبرت حركة «أوقفوا الحرب» التي عارضت غزو العراق أن «تقرير تشيلكوت اتهام صريح لتوني بلير والمحيطين به، في دفعنا إلى الحرب في العراق». وذكرت الحركة في بيان صدر بعد الإعلان عن نتائج لجنة التحقيق أن «الحركة المناهضة للحرب والملايين الذين تظاهروا ضد قرار الغزو، يطالبون الآن بالعدالة».

المفارقة المؤلمة والمخجلة أن ضمائر المتنفذين في عراق اليوم لم تهتز وكأن الموضوع لا يعينهم، في الوقت الذي هزت فيه نتائج التحقيق الضمائر الحية للبريطانيين وغير البريطانيين في أرجاء العالم، وطالبوا بتحريك عراقي عاجل أمام المحكمة الجنائية الدولية، مبددين عزمهم دعمه إنصافاً للضحايا.

مثل هذا الموقف ليس جديداً ولا مستغرباً على من ساهم في تدمير العراق وتحطيم شعبه!!⁽¹¹⁾.

ثانياً: اللجنة والحرب والأسلحة

1 - مزاعم أسلحة الدمار الشامل العراقية

شكّل اتهام الدولة التي دُمرت (العراق) في إثر حرب عام 2003 بـ «امتلاك أسلحة الدمار الشامل» أحد أبرز «مبررات» غزوها، كما هو معروف، وسبقت الحرب حملة واسعة من أبواق الحرب للتأثير في الناس في كل مكان بامتلاك العراق للأسلحة المذكورة، وأنها تهدد الأمن والسلم الدوليين ومصالح الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأن العالم بأجمعه مهدد بوجود أسلحة الدمار الشامل العراقية.

(10) BBC عربي، «التقرير النهائي للجنة تشيلكوت للتحقيق في حرب العراق كما حدث»، 7 تموز/ يوليو 2015.

(11) كاظم المقدادي، «لجنة التحقيق البريطاني في حرب العراق تجاهلت الضحايا العراقيين»، طريق الشعب،

لكنه رغم الضجة الكبيرة، ومزاعم امتلاكهم للأدلة والأثباتات «القاطعة»، لم يثبت خبراء الأمم المتحدة ولا خبراء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ولا غيرهم، امتلاك العراق لمثل هذه الأسلحة لا قبيل الغزو ولا بعده.

ويذكر أن بليز سُئل في عام 2010 من جانب لجنة التحقيق إن كان الادعاء الوارد في الملف المقدم عن العراق في أيلول/سبتمبر 2002، من أن «خطر أسلحة الدمار الشامل يمكن أن يشمل بريطانيا خلال 45 دقيقة من إطلاقها»، فأصر على أنه «استناداً إلى الأدلة التي كانت متوافرة في ذلك الوقت فإن العراق كان مستمراً في تطوير قدراته التسليحية دون أدنى شك». علماً بأن العراق لم يكن وقتها أكثر الدول إثارة بخصوص امتلاك أسلحة الدمار الشامل. فقد نقلت الكاتبة البريطانية لويز كيتيل عن مدير التعاون الدولي في الخارجية البريطانية ويليام إهرمان، قوله إن بين عامي 2000 و2002 كان البرنامج النووي لكل من ليبيا وإيران وكوريا الشمالية يمثل خطراً أكبر بمراحل على العالم وعلى مصالح بريطانيا من خطر العراق.

وكان خبراء الأمم المتحدة قد أكدوا أن العراق دمر بنفسه كل هذه الأسلحة عقب «عاصفة الصحراء». وأوضحت لويي كيتيل أن بريطانيا كانت ستذهب إلى الحرب في العراق بغض النظر عن الخسائر، حيث أوضح التقرير أن أول تقدير لتكاليف الحرب على بريطانيا انتهى قبل شهر واحد من المشاركة الفعلية في العمليات العسكرية. وأكد كذلك أن رئيس الوزراء توني بليز وجميع المسؤولين في حكومته لم يهتموا بهذه التقديرات، التي كلفت البلاد 9 مليارات و240 مليون جنيه استرليني⁽¹²⁾.

2 - تجاهل اللجنة لاستخدام الأسلحة الفتاكة

بينما تأكدت لجنة التحقيق في شأن أسلحة الدمار الشامل العراقية من أنها مزاعم باطلة، والدليل أنه لم يعثر أحد على هذه الأسلحة في العراق، تجاهلت اللجنة في المقابل، الأسلحة الفتاكة التي استخدمتها القوات البريطانية والأمريكية في غزو العراق، للمرة الثانية، وهي ذخائر اليورانيوم المشعة، وما سببته من كارثة رهيبية للمدنيين الأبرياء. وقد أهملت حكومة بليز كل التحذيرات العلمية في شأن أضرار استخدامها. وتجاهلت لجنة التحقيق التقارير العلمية الرصينة في شأن طبيعتها ومخاطرها ومخالفة استخدامها للقانون الإنساني الدولي، وهو ما سنأتي عليه.

3 - دراسات وتقارير أهملت

عقب غزو العراق بثمانية أشهر نشرت المنظمة البريطانية المعروفة مدأكت (Medact org.) نتائج دراسة علمية مكرسة للتكاليف الصحية والبيئية للحرب على العراق، أجرتها المنظمة بالتعاون مع منظمة أطباء العالم لمنع حرب نووية (IPPNW) الحائزة جائزة نوبل للسلام لعام 1985، وبدعم من منظمة OXFAM البريطانية ومؤسسة PPChF الخيرية. أنجزت الدراسة فريق من الباحثين:

Louise Kettle, «Five Things You May Have Missed about the Chilcot Inquiry, Iraq War Inquiry,» *The* (12) *Guardian*, 26/7/2016.

صابية فاروق؛ دايفيد ماككوري؛ جاك بيانشو؛ إيزابيل غيتاغ. وحررت التقرير جين سالفيج، خبيرة شؤون الصحة العالمية. وساعد فريق البحث مجموعة كبيرة من الاستشاريين⁽¹³⁾.

تناولت الدراسة تأثيرات الحرب والأسلحة التي استخدمت فيها وتأثيراتها في البيئة والصحة العامة البدنية والنفسية والعقلية للمدنيين والمحاربين. وأشار التقرير إلى الاستخدام العشوائي لبعضها، والتي أصابت المدنيين، إضافة إلى العسكريين، على حد سواء، من دون التفريق بينهم.

ومن بين الأسلحة التي استخدمت ضد العراقيين: أسلحة اليورانيوم والقنابل العنقودية والنابالم والأسلحة الخارقة للمخابئ (EPWs) وذخائر أخرى وأعددة وألغام. وتضمنت الدراسة جدولاً بالأسلحة التي استخدمت على نحو غير قانوني، والجيش الذي استخدمها، ونوعية الأسلحة وكميتها رسمياً، ووصفاً لها، والأهداف والخسائر التي سببتها. وأشار إلى مغلاة قادة الولايات المتحدة وبريطانيا في تباھيهم بقدرات أسلحتهم على «دقة» القصف بالصواريخ وفي «تفاديها» للمدنيين. فقد أثبتت الحرب أن الأسلحة التي استخدمت لم تؤد إلى إيقاف الخروق للقانون الإنساني الدولي، ولم تؤد إلى التقليل من إصابة المدنيين، وإنما أصابت مناطق سكنية وأسواقاً شعبية ومستشفيات ومدارس وشبكات المياه والصرف الصحي والاتصالات وفنادق وغيرها.

وجاء في الدراسة: «إن العواقب الصحية المترتبة على الحرب على العراق في عام 2003 ستبقى محسوسة لدى الشعب العراقي طوال سنوات، وحتى لأجيال»؛ وأكدت أن أضرار تلك الأسلحة لا تقتصر على قتل وإصابة المتحاربين والمدنيين الأبرياء وحسب، بل ستستمر مخاطرها على الصحة العامة لزمان طويل بعد انتهاء الحرب. ومن بين الاستنتاجات التي توصلت إليها أن الأمر الحيوي هو أن الحرب أدت إلى مقتل وإصابة الألوف من العراقيين، عسكريين ومدنيين؛ وسببت الحرب تدهور الصحة العامة في العراق إلى الأسوأ، كما ساعدت على انتشار الأمراض واختلال التوازن البيئي. وعدى التأثيرات المباشرة، أدت الحرب إلى دمار شبكات المياه والمجاري والكهرباء والإسكان، واستمرار دمارها، وسببت شحة المواد الغذائية وثقافة معاناة الشعب العراقي على المديين القريب والمتوسط. وأوضحت الدراسة أن صحة المدنيين والمحاربين عانت كثيراً، ولا تزال تعاني⁽¹⁴⁾.

وفي تموز/ يوليو 2010، استجابة لطلب لجنة التحقيق، قدمت الشبكة البريطانية لأسلحة اليورانيوم (UKUWN)، إحدى المنظمات البريطانية المعنية، تقريراً علمياً وافياً مكرساً لاستخدام المملكة المتحدة لذخائر اليورانيوم المنضب في العراق، شرحت فيه طبيعتها وصورها وحجم ما استخدم منها على العراق. وتناولت بالأدلة العلمية القاطعة المخاطر الصحية لليورانيوم المنضب، مستندة إلى نتائج دراسات وأبحاث رصينة، أثبتت سمّيته الكيميائية والإشعاعية على العسكريين والمدنيين، مجسدة بـ«أعراض حرب الخليج» وانتشار الإصابات السرطانية والتشوهات الخلقية وعلل

(13) كاظم المقدادي، «التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق»، المستقبل العربي، السنة 26، العدد 300

(شباط/فبراير 2004).

(14) Medact Staff، «Continuing Collateral Damage – the Health and Environmental Costs of War in Iraq»،

Climate and Environment, Peace and Security, Reports, 11 November 2003.

مرضية أخرى غير قابلة للعلاج وسط العسكريين من مستخدمي تلك الأسلحة وضحاياها، ووسط المدنيين الأبرياء وفي مقدمتهم الأطفال.

وللتغطية على هذه الأضرار، أكد التقرير أنه حتى اليوم لم يتم من جانب صناع هذه الأسلحة وتجارتها إجراء دراسة واسعة النطاق لتقييم الآثار الصحية من ضحايا استخدامها في ميادين القتال. ورغم هذا، ثمة أدلة علمية وفيرة مقنعة بأن أسلحة اليورانيوم المنضب تشكل خطرًا على المدنيين والعسكريين، حيث ثبت علميًا سمية اليورانيوم المنضب الكيميائية والإشعاعية التي تجعلها سامة للجينات (Genotoxic) وتالفة للغدد الصماء⁽¹⁵⁾. وقد أثبت برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وجود غبار اليورانيوم في الهواء والترربة بعد سنوات من استخدام أسلحته. ولليوم لا يتم الإفراج عن البيانات الرسمية في برنامج البحوث التي أشرفت عليها وزارة المحاربين القدامى⁽¹⁶⁾.

ثالثًا: تحذيرات علمية ضرب بها عرض الحائط

تعلم وزارة الدفاع البريطانية وكبار القادة العسكريون البريطانيون جيدًا بأن أسلحتهم من اليورانيوم المنضب هي أسلحة فتاكة، لكونها مصنعة من نفايات نووية خطيرة، حاوية على النظائر المشعة كافة (Isotopes) الموجودة في اليورانيوم الطبيعي (U-238 و U-235 و U-234) بنسبة أقل، إضافة إلى مواد أخرى أشد خطورة، وهي شديدة الإشعاع، مثل: النظير U-236 والبلوتونيوم (Plutonium) والتيتانيوم (titanium) والموليبدنوم (Molybdenum)، وغيرها. من هنا تأتي فاعليتها الفائقة في التدمير والفتك⁽¹⁷⁾. وتبين أن ذخيرتها سريعة الاشتعال (Pyrophoric)، بسبب اليورانيوم المنضب، حيث تسبب الحرارة الناتجة من ارتطامها بالهدف احتراق الدروع مهما كانت سمكية ومتينة. إلى جانب سهولة اختراقها. هذه الميزة وصفها العالم الألماني الراحل سيغفرت هورست غونتر أشبه بقص قطعة زبدة بسكين حادة. عند إطلاق القذيفة وضربها للهدف تنفجر وتحترق، مولدة سحابة كثيفة من الغبار المشع تنتشر في المحيط. تخلف القذيفة الواحدة حسب حجمها 1 - 5 كغم غبارًا. وتشتع القذيفة الواحدة 260-270 ملي راد (mRad) من الإشعاع في الساعة⁽¹⁸⁾، بينما الحد المسموح بالتعرض لهذا النوع من الإشعاع هو 100 ملي راد في السنة. وحتى الخرطوشة الفارغة (بعد الاستعمال) لطلقة بطول سيجارة تطلق إشعاعًا في الساعة الواحدة يعادل ما مسموح به خلال سنة كاملة.

(15) Ian Fairlie, «The Health Hazards of Depleted Uranium.» *Disarmament Forum*, no. 3 (2008), <https://digitallibrary.un.org/record/643668?ln=en>.

(16) U.S. Department of Veterans Affairs, *Research Advisory Committee on Gulf War Veterans Illnesses*, (16) *Gulf War Illness and the Health of Gulf War Veterans: Scientific Findings and Recommendations* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 2008).

(17) Kadhim Al-Muqdad and Nadhir Al-Ansari, «Nature, Size and Contaminated Areas of the Waste of War in Iraq.» *Journal of Earth Sciences and Geotechnical Engineering*, vol. 3, no. 3 (2013).

(18) الراد (Rad) هو وحدة قياس الجرعة الإشعاعية الممتصة (Absorbed Radiation Dose)، ويساوي الراد الواحد = 0.01 J/kg = Gy 0.01.

عند تحلل اليورانيوم المنضب ونواتج تحلله تنبعث إشعاعات «ألفا» و«بيتا» و«غاما». وقد أثبت العالم الأمريكي من أصل كرواتي دوراكوفيتش (Asaf Durakovic)، رئيس قسم الطب الذري، كلية الطب بجامعة جورج تاون، واشنطن، أن المليغرام الواحد من اليورانيوم يطلق خلال سنة 390 مليون من أشعة «ألفا»، و780 مليون من أشعة «بيتا»، إضافة إلى أشعة «غاما». وينتج المليغرام الواحد من نظير U-238 في اليوم الواحد نحو مليون و70 ألف من أشعة «ألفا»، إضافة إلى «بيتا» و«غاما». ويطلق كل جزيء من أشعة «ألفا» ما بين 4.15 و4.20 مليون إلكترون فولت (Mev) ⁽¹⁹⁾، فتشكل بدورها تعرضاً إشعاعياً خارجياً وداخلياً للذين يتعاملون مع ذخائره. علماً بأن لنظير U-238 الذي يمثل أغلبية النظائر المشعة في اليورانيوم المنضب، نحو نصف عمر Half-life ⁽²⁰⁾ 4.5 مليار سنة، أي أنه يبقى مشعاً مدى الحياة.

وكشف العلماء أيضاً أن أشعة «ألفا» المنبعثة من اليورانيوم المنضب هي أخطر كثيراً من أشعة «بيتا» و«غاما» عند دخولها للجسم، من طريق تنفسها أو بلعها مع الطعام أو الشراب الملوث. وأثبتوا أنها تمتلك خاصيات فيزيائية وبيولوجية فريدة، مثل «التأثيرات بالجيرة» (Bystander Effects) ⁽²¹⁾، أي أن إشعاع الخلية التالفة ينتقل إلى الخلية السليمة المجاورة ويتلفها، وهذه تتلف الخلية المجاورة لها، وهكذا دواليك. الخاصية الأخرى هي تآزر فعل (Synergism) السمية الكيميائية والإشعاعية معاً وفي آن واحد ⁽²²⁾. وتستطيع أن تسبب، بطاقتها الإشعاعية والتأينية العالية، تدميراً خلوياً جسيماً للبناء الحيوي لجسم الإنسان، مهاجمة الرتتين والعقد اللمفاوية والكلية والدم والعظام والدماغ والمعدة والمبايض وحتى الأجنة بأكملها ⁽²³⁾. هذا إضافة إلى ما تبعته نواتج التفاعل من جزيئات أشعة بيتا وغاما، التي تسبب تلقاً إشعاعياً إضافياً. وبالرغم من أن اليورانيوم المنضب لا يمثل ضرراً خارجياً ملحوظاً، إلا أنه يمثل ضرراً داخلياً جسيماً من طريق التنفس والبلع أو الجروح الملوثة ⁽²⁴⁾. وتبعثُ مخرقات اليورانيوم المنضب أو أجزاء منها أشعة بمقدار 300 ملي ريم / الساعة ⁽²⁵⁾، ولذا لا يسمح بلمسها أو التقاطها من دون قفازات واقية ⁽²⁶⁾.

Asaf Duraković, «Medical Effects of Internal Contamination with Uranium,» *Croatian Medical Journal*, vol. 40, no. 1 (March 1999).

(20) نصف العمر Half-Life هو المدة الزمنية اللازمة للنظير المشع كي يفقد فيها 50 في المئة من نشاطه الإشعاعي.

(21) Carmel Mothersill and Colin Seymour, «Radiation-Induced Bystander Effects: Past History and Future Directions,» *Radiation Research*, vol. 155, no. 6 (July 2001), pp. 759-767, and Duncan Graham-Rowe, «Depleted Uranium Casts Shadow over Peace in Iraq,» with additional reporting by Rob Edwards, *The New Scientist Magazine* (15 April 2003).

Graham-Rowe, Ibid. (22)

Duraković, «Medical Effects of Internal Contamination with Uranium». (23)

Ibid. (24)

1 millirem = 10 µSv. (25)

(26) عبد الرحمن فؤاد عبد الفتاح، اليورانيوم المنضب: تطبيقاته ومخاطره (بيروت: دار النفائس، 2003)، ص 139.

ارتباطاً باستخدام أسلحة اليورانيوم في الحرب على العراق انتشر الإشعاع في أرجائه. ولا تزال المخلفات الحربية المشعة منتشرة في مناطق من العراق⁽²⁷⁾. وأظهرت النتائج تلوثاً عالياً جداً في التربة، وقد وصل متوسط الخلفية فيها 2.8 بكريل/كغم (متوسط عالمي)⁽²⁸⁾. وكشفت التحريات الميدانية في العراق التي أجراها العالم الألماني غونتر (Siegwart Horst Günther) أن الجرعة الإشعاعية على سطح قذيفة اليورانيوم المستخدمة (الخرطوشة) كانت 11 مايكروسييفرت (μSv) في الساعة⁽²⁹⁾، بينما الجرعة السنوية المسموح بها في ألمانيا هي 300 مايكروسييفرت. أي أن التعامل مع مثل هذه القذائف يعطي الجرعة السنوية في يوم واحد⁽³⁰⁾. وكشفت أوسع دراسة ميدانية إشعاعية أجراها عقب توقف حرب عام 2003 بخمسة أشهر فريق من علماء مركز أبحاث طب اليورانيوم (UMRC)، وهو مركز بحثي دولي مستقل، بقيادة العالم الكندي ويمان (Tedd Weyman)، نائب مدير المركز، أن معدلات الإشعاع المنبعث من ذخائر اليورانيوم قد بلغت 10 - 30 ألف مرة عن الحدود المسموح بها دولياً في عدد من المناطق العراقية. وقد شملت الدراسة بغداد ومحيطها ومحافظة الوسط والجنوب كافة⁽³¹⁾.

قبل حرب عام 1991 قليلاً حذرت مؤسسة التطبيقات العلمية الدولية (SAIC)، التي كانت مكلفة من قبل البنتاغون بإعداد تقرير حول استخدام اليورانيوم المنضب، من أن «الآثار القريبة المدى للجرعات العالية يمكن أن تؤدي إلى الوفاة، في حين أن الآثار الطويلة الأجل للجرعات الصغيرة من المحتمل أن تؤدي إلى الإصابة بالسرطان»⁽³²⁾.

وتأكيداً لتحذيرات SAIC، حذر تقرير لهيئة الطاقة الذرية البريطانية (UKAEA) المسؤولين البريطانيين من عواقب استخدام ذخيرة اليورانيوم على السكان، وبخاصة الأطفال. وقدرت الهيئة أن وجود نحو 50 طناً من اليورانيوم المنضب من شأنه أن يسبب وفاة ما يصل إلى نصف مليون نسمة⁽³³⁾، مؤكدة «أن الخطر الأكبر يأتي من غبار اليورانيوم المتولد من انفجار القذائف بعد

Kadhim Al-Muqdad, «The Radioactive Military Wastes in Iraq: Their Nature, Size, Contaminated Areas and the Required Procedures,» paper presented at: The Conference on:» Environmental Pollution in Iraq: Causes, Effects and Solutions, 2016; The Cruciform LT1 Theatre, University College London (UCL); Gower Street, London WC1E 6BT

(28) علي فهد الطائي وكاظم المقدادي، «استخدام اليورانيوم المنضب في العراق»، *المجلة العلمية للأكاديمية العربية في الدنمارك، العددان 6-7 (2009)*.

Sievert (Sv) = 100 rem, 10 μSv = 1 millirem. (29)

(30) «السرطان في العراق وعلاقته بأسلحة اليورانيوم المنضب»، الجزيرة.نت المعرفة: تغطيات 2003: أزمة العراق، 16 تموز/يوليو 2003.

Tedd Weyman, «Abu Khasib to Al Ah'qaf: Iraq Gulf War II Field Investigations Report,» Uranium (31)

Medical Research Centre (November 2003), <<https://bit.ly/32PvO23>>

انظر أيضاً: محمد الشخيلي، «غبار اليورانيوم المشع يهدد العراق والخليج بكارثة بيئية»، *البيئة والتنمية*، العدد 69 (كانون الأول/ديسمبر 2003).

(32) هيفاء زنكنة، «أساليب إبادة الشعوب المشاغبة»، *القدس العربي*، 20/3/2010.

Felicity Arbuthnot, ««Allies» Shells Leave Deadly Radiation,» *Scotland on Sunday*, 18/3/1993. (33)

إصابتها للدبابات والعربات وحرقها [...] وهي من الناحية الكيماوية سامة جداً للكلية البشرية، وإشعاعياً - خطرة على الرئتين»⁽³⁴⁾.

وأكد العالم البريطاني كلارك (Michael Klarke) الخبير بأبحاث الطاقة الإشعاعية والإشعاع النووي تحذير العلماء البريطانيين للحكومة البريطانية من خطورة وفعالية اليورانيوم كمادة مشعة، إذ يؤدي استنشاقها إلى تأثر الرئتين على نحو بالغ بإشعاعات تلك المادة⁽³⁵⁾.

وقد نبّه ميركاريمي (Ross B. Mirkarimi) خبير البيئة في مركز بحوث رقابة الأسلحة (ACRC) في سان فرانسيسكو - إلى «أن النتائج البيئية لحرب الخليج سوف تقتصر على منطقة القتال، وما لم يجر تحليل صحيح لمنع آثار الحرب الطويلة الأمد، فقد يصبح عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، على بعد يصل إلى 1000 ميل، ضحايا لإصابات إضافية». وأضاف: «من المحتمل جداً أن يدفع الأطفال غير المولودين حتى الآن في المنطقة الثمن الأعلى، ألا وهو سلامة عواملهم الوراثية»⁽³⁶⁾.

وأعلن العالم البريطاني كوغهيل (Rogers Coghill)، وهو أحد علماء البيولوجيا التجريبية، أمام المؤتمر العلمي الدولي الذي عقد في لندن في تموز/يوليو 1999 وكرس لليورانيوم المنضب وأضراره، أن ثمة علاقة بين اليورانيوم المنضب وأنواع السرطان في العراق، موضحاً أن جزيئاً واحداً من هذه المادة يستقر في العقدة للمفاوية كفيلاً بتمير جهاز المناعة بالكامل. وقال: نحن نعلم أنه تم إطلاق نحو مليون قذيفة من اليورانيوم المنضب في حرب الخليج الثانية، ولا يزال الكثير منها موجوداً في الصحراء، الأمر الذي ينجم عنه أنواع خطيرة من السرطان وتشوهات الأجنة. وأكد أن العلاقة بين الاثنين قائمة ظاهرياً من الوجهة البيولوجية⁽³⁷⁾.

وكتبت عالمة برتل (Rosalie Bertell): «لقد حولوا المقاتلين في حرب «عاصفة الصحراء»، مع الشعبين العراقي والكويتي، ضحايا لآخر التجارب الحربية على الكيان البشري. وأرى أن التغاضي عن ذلك جريمة مدانة»⁽³⁸⁾. وكان العالم الأمريكي دوغ روكي - المسؤول السابق عن مشروع السموم الحربية للبننتاغون - قد أعلن من على فضائية «الجزيرة»: «أن استخدام أسلحة اليورانيوم في الحرب جريمة بحق الله والبشرية». وارتباطاً بانتشار إشعاعات نذائر اليورانيوم في أرجاء العراق انتشرت معه التشوهات الخلقية الرهيبة والأمراض السرطانية وعلل أخرى غير قابلة للعلاج. وقد لاحظ الأطباء عقب الحرب حصول تغيرات كبيرة على وبائية الأمراض السرطانية في المناطق

(34) رونالد لافيت ونعيمة لافيت، «أسلحة إشعاعية ضد «العدو العراقي»: حقائق مرعبة جديدة حول حرب الخليج الثانية»، ترجمة جواد بشارة، لوموند ديبلوماتيك، العدد 6 (نيسان/أبريل 1995).

(35) كاظم المقدادي، «هل ينظف العراق من مخلفات اليورانيوم؟» البيئة والتنمية، العدد 53 (حزيران/يونيو 2003).

(36) Ross B. Mirkarimi, «The Environmental and Human Health Impact of the Gulf Region with Special Reference to Iraq», Arms Control Research Centre, San Francisco, now Ars Ecology (May 1992).

(37) Alex Kirby, «Depleted uranium «Threatens Balkan Cancer Epidemic»,» Sci/Tech- BBC News (30 July 1999).

(38) Rosalie Bertell, «Depleted Uranium: All the Questions about DU and Gulf War Syndrome are not Yet Answered,» International Journal of Health Service, vol. 36, no. 3 (2006), pp. 503-520.

التي استخدمت فيها أسلحة اليورانيوم. والكثير من الحالات الغربية لدى أبناء وبنات المناطق التي تعرضت للقصف، وخصوصًا في محافظات البصرة وميسان والناصرية، ومنها:

- كثرة حالات الإجهاض المتكرر والولادات الميتة.
- ظهور حالات من التشوهات الولادية ليست فقط رهيبة، بل وغير معروفة من قبل.
- انتشار العقم لدى رجال ونساء، وبينهم من خلف أو أنجب من قبل.
- كثرة الإصابات السرطانية في المناطق التي قصفت بالأسلحة الغربية.
- انتشار الحالات السرطانية وسط عوائل لم يصب أحد منها من قبل، وأحيانًا أكثر من فرد في العائلة الواحدة. ولاحظ الباحث جواد العلي إصابة المريض الواحد بأكثر من حالة سرطانية (2 و3 وحتى 4 حالات) في آن واحد.
- انتشار أمراض سرطانية وسط أعمار غير الأعمار المعروفة طبيًا، مثل سرطان الثدي لدى فتيات بعمر 10 و 12 سنة، وسرطانات أخرى نادرًا ما تصيب شريحة الأطفال.
- ارتفاع الإصابات السرطانية والوفيات بالسرطان بنسب عالية جدًا، بلغت أضعاف أضعاف ما كانت عليه قبل عام 1989⁽³⁹⁾.

وأكدت منى خماس - أستاذة علم الأمراض الخبيثة بجامعة بغداد - أنه تم تسجيل تغيرات جوهرية في أنواع السرطان: معدل عمر مرضى السرطان هو أقل من السابق، بمعنى أنه قد سجلت حالات الإصابة في عمر مبكر على نحو مناقض للمعايير الدولية؛ ووقوع إصابات ببعض أنواع السرطان التي لم تكن معروفة أو مألوفة في العراق سابقًا، مثل سرطانات الدماغ والكبد، التي تم تسجيلها بأعداد متزايدة؛ وحصول عدد كبير من التشوهات مقارنة بالطبيعي... إلخ. وكل هذه الحقائق موثقة جيدًا ومقدمة للمنظمات الدولية⁽⁴⁰⁾ ويعرفها خبراء البنتاغون ووزارة الدفاع البريطانية وحلف الناتو.

ولم يسلم مستخدمو هذه الأسلحة من أضرارها، حيث يعاني - وفقًا لتقارير مسربة - أكثر من 360 ألف عسكري أمريكي ونحو 60 ألفًا من البريطانيين والفرنسيين والكنديين والهلنديين والإيطاليين والعرب وغيرهم من «متلازمة حرب الخليج» (GWS) أو أعراض حرب الخليج، وقد مات منهم بالسرطان أكثر من 40 ألف عسكري أمريكي، وقرابة 22 ألفًا من دول التحالف الدولي. وشملت الإسقاطات المتكررة والتشوهات الولادية والسرطانات، التي تعانيتها الأسر العراقية عشرات الآلاف من أسر العسكريين الذين شاركوا بالحرب في الخليج والبلقان.

Jawad Al-Ali: «Leukemia and Congenital Malformations in the Basra Area Following the Gulf War,» (39) paper presented at: Seminar on Health Effects of Uranium Exposure, Karolinska Institutet, 22 April 2004, and «The Effects of Wars and the Use of Depleted Uranium on Iraqi Southern District (Basrah),» paper presented at: International Conference on Environmental Effects of War, the Examples of Agent Orange and Depleted Uranium, ABF, Stockholm, 23-24 April 2004.

(40) منى خماس، «الحرب القذرة ضد العراق»، الجزيرة. نت، المعرفة - ملفات خاصة، العراق، 3 تشرين الأول/أكتوبر

2004. <<https://bit.ly/32xUvj3>>

رابعاً: إهمال الضحايا العراقيين

1 - الغزو ومشروع ضحايا حرب العراق

استجابة لطلب لجنة تشيلكوت، قدمت المنظمة البريطانية MedAct.org تقريراً خاصاً وافياً مكرساً لأضرار النزاع على صحة المدنيين والبيئة⁽⁴¹⁾. وأرفقته برسالة رفعتها لرئيس لجنة تحقيق حرب العراق السير جون تشيلكوت، باسم «مشروع ضحايا حرب العراق» (The Iraq Body Count Project)، دعته إلى ضرورة أن يشكل ضحايا العراق جزءاً من التحقيقات في حرب العراق، موضحة بأن منظمة ضحايا حرب العراق (IBC) التي هي عضو في MedAct.org عملت على تسجيل أعداد الضحايا في العراق الناجمة عن العنف الحاصل هناك منذ التدخل العسكري في عام 2003، وطالبت لجنته بأن تأخذ في الحسبان الضحايا العراقيين نتيجة الحرب والانهيال الذي حصل بعدها في نظام الأمن المدني، وأن تسمح للمنظمة بأن تقدم إلى لجنة التحقيق الأدلة المطلوبة لهذا الطلب تحديداً⁽⁴²⁾.

وانتقدت الرسالة الحكومية البريطانية لتعتميتها على البيانات الخاصة بالضحايا العراقيين، الأمر الذي أدى بشخصيات معروفة، مثل الـ 52 دبلوماسياً بريطانياً السابقين، أن ينشروا رسالة مفتوحة في نيسان/أبريل 2004، انتقدوا فيها سياسات الشرق الاوسط التي اتبعتها رئيس الوزراء السابق توني بلير، والتي وصفوها بأنها «فضيحة لفشل قوات الائتلاف في تتبع وتسجيل الضحايا العراقيين». وقالت الرسالة أيضاً: «إن لجنة التحقيق في حرب العراق تمثل فرصة فريدة، حتى لو كانت متأخرة، للتحقيق في ضحايا العراق بشكل شامل وبتفاصيل دقيقة، وأيضاً تقييم طبيعة ومدى الضرر الناتج من إهمال حكومتنا لهذه القضية. حسب رأينا، إن المصادر «الكثيرة» للجنة التحقيق توفر لكم فرصة جيدة للتحقيق بشكل شامل وصحيح في قضية ضحايا العراق؛ فالمصادر الكثيرة تجبركم على فعل ذلك».

2 - تجاهل الضحايا المدنيين وتفاقم محنتهم

شهد القاصي والداني أن الطفولة العراقية أصبحت الجيل الذي تحمّل أعباء الحرب أكثر من غيرهم. ومن هذه الأعباء انتشار الإسقاطات (الإجهادات) المتكررة لدى الأمهات العراقيات والولادات الميتة، وتضاعف حالات التشوهات الخلقية والأمراض السرطانية، وغيرها، عقب الحرب واستخدام الذخائر المشعة. إضافة إلى صدمة ما بعد الحرب، ومع وصول الحرب إلى سنتها الثالثة عشرة، برز جيل كبر في هذه الأجواء، وأصبحت الطفولة العراقية من الخسائر الأخرى. ملايين الأطفال كبروا على حياة العنف اليومية وعلى حياة القنابل والإطلاقات النارية والافتقار إلى التعليم والفقر والخوف ومشاهدة الموت يومياً. ليس هذا فقط، وإنما تجنيد البعض من الأطفال كجنود، وتم تصويرهم في أفلام دعائية وهم ينفذون إعدامات.

Iraq Body Count, «The Uninquiring Iraq Inquiry: An «Iraq War Inquest» May be needed to Focus (41) Attention Where it Belongs,» Analysis Beyond, 26 August 2009, <<https://www.iraqbodycount.org/analysis/beyond/chilcot-2/>>.

Iraq Body Count, «Iraqi Casualties Must Form Part of Britain's Iraq Inquiry,» Analysis Beyond, 26 (42) August 2009, <<https://www.iraqbodycount.org/analysis/beyond/chilcot-2/>>.

حيال هذا، تساءلت هامورتزيادو (Lily Hamourtziadou) بحق: عندما يكبر هؤلاء الأطفال ما الذي سيكونون عليه؟ كيف ستؤثر الحرب في حياتهم؟.. واختتمت: سواء كانت هذه الحرب أخلاقية أو لأخلاقية، فقد نتج منها عنف لا ينتهي وإجرام وعداء ومعاناة وموت. الحروب العينية والكلامية قوت إحداهما الأخرى ليكونا وحدة سياسية، علينا أن نعيش جميعاً في ظلها، وهي تمنع، بدلاً من أن تسهل، إيجاد الحلول⁽⁴³⁾.

أقر تقرير تشيلكوت ضمناً بأن ضحية الحرب في المقام الأول هو العراق، لكن لجنة التحقيق لم تولِ الضحية الأساسية اهتماماً مطلوباً، كما أولت المسائل الوطنية البريطانية ذات العلاقة. إزاء ذلك نظمت MedAct org، وغيرها، احتجاجاً جماهيرياً على تقرير تشيلكوت، معتبرة التحقيق غير جدي، إذ لم يهتم بضحايا الحرب- الشعب العراقي، وأهملت تقرير MedActorg و IBC المفعم بمعطيات موثقة عن محنة الضحايا المدنيين بسبب الغزو⁽⁴⁴⁾. وقد كشف النقاب مؤخراً عن أن الحكومة البريطانية كانت قد ضللت بشأن المصابين والمتوفين من المدنيين ضحايا أسلحتها، فلم تسجل أعدادهم لرغبة في لير بتقليص العدد⁽⁴⁵⁾، ضاربة عرض الحائط بتقارير الطواقم الطبية العاملة في العراق والبلقان المنبّهة لارتفاع معدلات السرطان والتشوهات الخلقية، والرابطة إياها باستخدام أسلحة اليورانيوم، وإن لم تمتلك دراسات وبائية واسعة تؤكد ذلك⁽⁴⁶⁾.

المفارقة الغريبة أن تعطي لجنة التحقيق لعوائل الضحايا البريطانيين، من قتلى وجرحى وموقوفين، ممن شاركوا بحرب عام 2003، الحق بالمطالبة بتعويضات، بينما أنكرت هذا الحق على نظرائها من العراقيين، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على استهانتها بجسامة كارثة الغزو والأسلحة التي استخدمها الغزاة ضد العراقيين، التي لخصتها العاملة الأمريكية لورين مورين بحق: «إن المستقبل الجيني للعراقيين على وجه التحديد قد تم تدميره»⁽⁴⁷⁾.

خامساً: المسؤولية والشرعية

1 - انتهاكات للمواثيق الدولية

أسلحة اليورانيوم المنضب ليست للآن محظورة على وجه التحديد بموجب القانون الدولي للحد من التسليح ساري المفعول نظراً إلى المعارضة الشرسة من قبل مصنعها والمتاجرين بها ولخضوع الكثير من الدول للضغوط الأمريكية. بيد أن استخدام هذه الأسلحة يتعارض مع الكثير من مبادئ القانون الإنساني الدولي، المدونة منها والقائمة على العادات العرفية. لذا يناقش موضوعها

Lily Hamourtziadou, «Iraq: Wars and Casualties on 13 Years on», 19 March 2016, <https://www.iraqbodycount.org/analysis/beyond/13-years-on/>. (43)

Rhianna Louise, «Medact Response to the Chilcot Report», Blogs, Peace and Security, 6 July 2016, <https://www.medact.org/2016/blogs/medact-response-chilcot-report/>. (44)

Kettle, «Five Things You May Have Missed about the Chilcot Inquiry, Iraq War Inquiry». (45)

Aneaka Kellay, «Managing Acceptability: UK Policy on Depleted Uranium Weapons», Executive Summary and Recommendations, CADU, 3 October 2012. (46)

Leuren Moret, «From Hiroshima to Iraq - 61 Years of Uranium Wars: A Suicidal, Genocidal, Omnicidal Course», Global Research, 12 June 2007, <https://bit.ly/2UcF1N7>. (47)

من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عامين منذ عام 2008، وفي كل مرة يزداد عدد الدول المصوتة إلى جانب حظر استخدامها، حيث صوتت في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة 151 دولة، وامتنعت 27 دولة عن التصويت. وصوتت ضده كالعادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل. وستواصل المعركة غير المتكافئة حتى يتم حظر استخدامها دولياً.

على الرغم من وجود التزام عليها بموجب اتفاقيات جنيف والامتناع عن استخدام الأسلحة التي تسبب أضراراً مفرطة أو آلاماً لا لزوم لها، أو التي لها تأثيرات عشوائية، اختارت المملكة المتحدة، إلى جانب الولايات المتحدة، استخدام اليورانيوم المنضب أبان حرب عام 2003، متجاهلة تحذيرات الخبراء بشأن مخاطره، ضاربة عرض الحائط بما حددته اللجنة الدولية للصليب الأحمر كميّار للقانون الدولي الإنساني العرفي بأن «جميع الاحتياطات الممكنة يجب اتخاذها لتجنب، وللحد في كل الأحوال من الأضرار العرضية للبيئة» خلال الحرب، وأن نقص اليقين العلمي بشأن التأثيرات البيئية للسلاح، لا يعفي أي طرف من هذه المسؤولية⁽⁴⁸⁾.

علاوة على ذلك، كون المملكة المتحدة طرفاً في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، فإنها ممنوعة من استخدام الأسلحة ذات التأثيرات العشوائية⁽⁴⁹⁾، ويجب أن تتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة عند اختيار وسائل وأساليب الهجوم بهدف تجنب أي خسارة في أرواح المدنيين⁽⁵⁰⁾. بأخذ هذه الأحكام معاً، فإنه يمكن بوضوح أن ينظر إلى أن هناك التزاماً قانونياً ملزماً للمملكة المتحدة لتوخي الحذر والحيلة عند النظر في استخدام اليورانيوم المنضب في العراق وأن استخدامه في المناطق الحضرية مثل الزبير بمحافظة البصرة في جنوب العراق يتعارض جذرياً مع هذا الالتزام. على هذا النحو يشكل استخدام اليورانيوم المنضب في الحرب من قبل المملكة المتحدة أيضاً انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. إن استخدامه فشل في الارتقاء إلى مستوى الالتزامات القانونية الدولية للمملكة المتحدة، التي ضاعفت من الفشل بإهمالها تنظيف التلوث باليورانيوم المنضب، أو لاتخاذ خطوات للحد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون العراقيون.

على المملكة المتحدة، بوصفها عضواً في التحالف الدولي، أن تتحمل أيضاً المسؤولية عن تصرفات حليفتها الولايات المتحدة، التي استخدمت اليورانيوم المنضب وأحجمت عن توفير المعلومات عن الأهداف التي ضربتها للوكالات الدولية، وهو ما عرّض، بلا شك، الشعب العراقي لمخاطر لا داعي لها، والتي يجب أن تتحمل المسؤولية معها الحكومة البريطانية.

International Committee of the Red Cross [ICRC], «International Humanitarian Law - Customary (48) Law,» International Committee of the Red Cross, 29 October 2010, <<https://www.icrc.org/en/document/customary-international-humanitarian-law-0>>.

ICRC, Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the (49) Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I), 8 June 1977, <<https://ihl-databases.icrc.org/ihl/INTRO/470>>.

Additional Protocol I 1977. 57. (2) b. ii, <<http://www.icrc.org/ihl.nsf/7c4d08d9b287a42141256739003e636b/f6c8b9fee14a77fdc125641e0052b079Art>>. (50)

كقوة احتلال، تتحمل المملكة المتحدة أيضاً مسؤوليات محددة تجاه سكان العراق، عن سوء الإدارة والمسعفي المتخلفة لتقييم مدى التلوث، ومنع التحركات لبناء تصور عن التأثيرات الصحية لاستخدام اليورانيوم المنضب في النزاع. وتتحمل قوى الاحتلال المسؤولية عن انعدام الأمن المروع خلال السنوات التي أعقبت الغزو، وفقدان الكثير من المدنيين العراقيين لحياتهم⁽⁵¹⁾.

2 - التنصل من تنظيف العراق من مخلفات الحرب

شاركت المملكة المتحدة مع قوات التحالف ضد العراق بإلقاء أكثر من 3200 طن متري من اليورانيوم المنضب، عدا عمّا خلفته أسلحتها من دبابات ومدربات وعربات ومدافع ودشم وغيرها مضروبة في أرجاء العراق، وتركها مكشوفة، من دون أن تحذر المواطنين من خطورة الاقتراب منها، فتعرض آلاف المدنيين، وبخاصة الأطفال، لإشعاعاتها وأصيب مئات الألوف منهم بأمراض خطيرة، ومات الآلاف منهم بالسرطان والتشوهات الخلقية الشديدة وعلل أخرى غير قابلة للعلاج.

لم تكف الحكومة البريطانية، توافقاً مع الإدارة الأمريكية، بانتهاك القانون الإنساني الدولي الخاص بالعمليات العسكرية وضحايا الحرب واستخدام الأسلحة، بما فيها الأسلحة المحرمة دولياً، غير منفذة ما يستوجب القانون الدولي من التزامات لحماية المدنيين، تاركة البيئة العراقية بما لوثته قواتها وأسلحتها من دون تنظيف، الأمر الذي عرض حياة وصحة آلاف المدنيين للخطر.

ولم تفرج الحكومة البريطانية، شأنها شأن الإدارة الأمريكية، عن خرائط المواقع المضروبة بقذائف اليورانيوم، التي قدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بالآلاف⁽⁵²⁾، ولم تنبه إلى خطورتها، ليعرّف بها الناس أو المجتمع المدني وليتجنبوا الاقتراب منها. وفوق هذا، لم تتبادل مثل هذه المعلومات مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا بشأن الكمية الحقيقية من اليورانيوم المنضب التي أطلقتها على العراق⁽⁵³⁾.

ولم تكن لديها وحلفاؤها النية لتنظيف مخلفات حربهم، مع أن الحكومة البريطانية أعلنت بأنها ستساعد على تنظيف البيئة العراقية من اليورانيوم المنضب الذي خلفته قواتها، وأقرت وزارة الدفاع بالتزامها من الناحية الأخلاقية، كما فعلت في الماضي وساعدت على إزالته من كوسوفو. وقد رحب بهذا القرار مالكوم هوبر (Malcolm Hooper)، أستاذ الكيمياء الطبية بجامعة سندرلاند، والمستشار العلمي لـ «جمعية جنود حرب الخليج الثانية المتقاعدين بالمملكة المتحدة»، الذي ذكر «أن وزارة الدفاع محقة عندما قالت بأن هناك واجباً أخلاقياً يجب عليها أن تؤديه، وأعتقد أن هناك أيضاً واجباً قانونياً عليها في ظل إصابة الأطفال بالسرطان وحالات تشوّه ولادي نراها في العراق منذ استخدام اليورانيوم المنضب في حرب عام 1991»⁽⁵⁴⁾.

UK Uranium Weapons Network Submission to the Chilcot Inquiry on the UK's Use of Depleted (51) Uranium Munitions in Iraq, ICBUW, 8 July 2010.

United Nations Environment Programme, Assessment of Environmental «Hot Spots» in Iraq, UNEP, (52) Switzerland, 2005.

United Nations Environment Programme, UNEP in Iraq: Post-Conflict Assessment, Clean-up and (53) Reconstruction, UNEP, December 2007.

Alex Kirby, «UK to Aid Iraq DU Removal,» BBC News (23 April 2003), <<http://news.bbc.co.uk/1/hi/sci/tech/2970503.stm>>. (54)

فيما بعد، تراجعت وزارة الدفاع البريطانية عن المسؤولية القانونية، واعتبرتها «أخلاقية» فقط. وفشلت المملكة المتحدة وشريكها الولايات المتحدة على نحو صارخ بالتعامل مع التلوث البيئي ومع الأضرار الجدية المهددة لصحة وحياة المدنيين العراقيين، تحت تأثير البنتاغون، الذي أعلن أنه لن ينظف العراق من مخلفات قواته. وعدّنا أن المهمة ليست مهمة من يلوث وإنما هي مهمة البلد الذي يتلوث بذخائر اليورانيوم، ولا يتحمل من يلوث مسؤولية قانونية عما سببه من تلوث... هكذا بكل صلافة! وأشار الباحث وير (Doig Weir)، منسق التحالف الدولي لحظر أسلحة اليورانيوم (ICBUW) إلى أن وزارة الدفاع البريطانية أخفت عن لجنة التحقيق وثيقة عسكرية أعلنت فيها في عام 2003 عن نيتها إزالة مخلفات اليورانيوم المنضب والذخائر غير المنفجرة من المناطق العراقية المقصوفة، وأقرت فيها بأن: «لدينا، لا على المدى الطويل، مسؤولية قانونية لتنظيف العراق من مخلفات اليورانيوم المنضب»⁽⁵⁵⁾.

وكانت الشبكة البريطانية لأسلحة اليورانيوم (UKUWN)، وهي عضو في التحالف الدولي لحظر أسلحة اليورانيوم (ICBUW)، وإحدى المنظمات البريطانية المعنية، قد لفتت انتباه لجنة تشيلكوت في عام 2010 إلى تكرار استخدام وزارة الدفاع لذخائر اليورانيوم في غزو العراق، رغم علمها المسبق بمخاطر استخدامها، بوصفها ذخائر مشعة مصنعة من نفايات نووية خطيرة⁽⁵⁶⁾. وأكد ذلك البرفسور هوبر بقوله: «تتراكم الأدلة بشأن خطورة اليورانيوم المنضب، حيث يمثل استنشاق جزيئات غباره خطرًا صحيًا تعرفه المؤسسة العسكرية منذ عام 1974»⁽⁵⁷⁾. وكشفت صحيفة الديلي تلغراف أن الحكومة البريطانية حظرت على قادة الجيش الرد على نتائج تقرير تشيلكوت بشأن حرب العراق، ومنعتهم من إبداء وجهات نظرهم الخاصة للجنود والبحارة والطيارين. وبحسب أوامر الاتصالات التي اطلعت عليها الصحيفة مُنعت المقابلات مع القادة، وقدمت الحكومة إليهم توجيهات متفقًا عليها لتميرها إلى الجنود.

خاتمة

تجاهلت الحكومة البريطانية مخاطر الحرب وأضرار استخدام أسلحة اليورانيوم المشعة على المدنيين، وانتهكت المواثيق الدولية الخاصة بحماية المدنيين أثناء النزاعات، وكذبت وضللت الرأي العام لتبرير غزو العراق واحتلاله. البعض من هذا ثبتته لجنة تشيلكوت في تقريرها. بيد أن اللجنة تجاهلت بدورها ضحايا الغزو من المدنيين العراقيين الأبرياء، ولم تعر اهتمامًا لمحتهم المتفاقمة. ومارست التسويق والمماطلة، ولم تدن حكومة توني بليير. وبذلك لم تكن مستقلة وإنما تحيزت، شاءت أم أبت، إلى جانب مجرمي الحرب والمجرمين بحق الإنسانية. وأفقدت مبادرة رئيس مجلس الوزراء جوردون براون أهميتها.

أما الحكومة العراقية فهي تواصل التفرج على محنة مواطنيها المدنيين، ولم تتحرك للمطالبة بحقوقهم المشروعة! □

Doug Weir, «Chilcot: UK Insists it has «No Long-term Legal Responsibility to Clean up DU from (55) Iraq»», *The Ecologist Magazine* (11 July 2016).

UK Uranium Weapons Network Submission to the Chilcot Inquiry on the UK's Use of Depleted (56) Uranium Munitions in Iraq, ICBUW, 8 July 2010.

BBC New Arabic, 24 April 2003.

(57)

أدب النكبة:

المناضل الثائر كامل توفيق الدجاني مثالا

داري ودارُ أبي وجدِّي وأعزُّ ما في الأرض عندي
بيدي بنيت قبايها من معدني كرم ومجد
ووصلت بالصرح القديم حديثاً صرح مُستجد
بيدي غرست جنانها من كل ریحان وورد

الطيب أحمد صدقي الدجاني

عضو اللجنة التنفيذية في مركز دراسات الوحدة العربية.

مقدمة

أسلّط الضوء في هذا المقال على التناول الأدبي لمفهوم النكبة في شعر واحد من قادة العمل الوطني في فلسطين خلال النصف الأول من القرن العشرين، وهو كامل توفيق الدجاني، رحمه الله. أبدأ بالتعريف بكامل الدجاني ابن مفتي يافا وقضاها الشيخ محمد توفيق الدجاني، الذي انتُخب مفتياً عام 1904. ولد كامل عام 1899 بيافا، وتبوأ عدة مناصب في أطر التمثيل الوطني الفلسطيني، منها في نيسان/أبريل عام 1946 للجنة العربية العليا التي سبق أن تأسست في 1936⁽¹⁾.

وقد حلت اللجنة نفسها عقب تأسيس «الهيئة العربية العليا» في حزيران/يونيو 1946⁽²⁾ برئاسة المفتي الحاج أمين الحسيني، زميله بالدراسة في الأزهر الشريف في القاهرة قبيل الحرب العالمية الأولى منذ عام 1912 وحتى عام 1914. وقد شارك كامل الدجاني في تأسيس جريدة الجزيرة بيافا مع أحد أبناء عمومته وصاحبه في النضال حسن فهمي الدجاني، في إثر عودته من مصر بعد قضائه أكثر من عامين فيها. ونشر عدداً من المقالات الوطنية والقصائد بجريدة فلسطين وجريدته الجزيرة باسم مستعار هو «ابن فلسطين». وقد أجاد التركية بطلاقة وهضم آدابها في سن مبكرة، وكذلك تعلم العبرية لمتابعة وفصح ما يصدر من منشورات وجرائد العدو الصهيوني وقياداته وبخاصة سيئ الذكر زئيف جابوتنسكي الذي نادى وجاهر مبكراً بإنشاء كيان للعدو بين النهرين.

(1) «اللجنة العربية العليا»، معرفة، <<https://bit.ly/3nkLp1u>>.

(2) «الهيئة العربية العليا لفلسطين»، الموسوعة الفلسطينية، 8 آب/أغسطس 2016، <<https://bit.ly/3gR3e5Z>>.

أولاً: نشأة الدجاني وتعليمه

شهدت المرحلة التي ولد فيها كامل الدجاني بداية التحول الكبير والسريع في الحياة العربية والإسلامية، الذي ما فتئ ماضياً، وإن اتخذ أشكالاً متباينة، كردّ فعل على تبدل الظروف الخارجية والداخلية. ومن أهم المظاهر التي اتخذها هذا التغيير في مطلع القرن العشرين، التطور الكبير بإيجابياته وسلبياته الذي نشأ في نظام التعليم، وأخذ يستولي عليه بتدرّج واستمرارية حتى حدثت القطيعة والفجوة بين التعليم التراثي الذي ناله الطفل كامل وبين التعليم الحديث الذي نالته الأجيال التي تلت. ففي أول العمر أرسل إلى كتّاب الشيخ صالح كما كانت العادة آنذاك لإعداده للمرحلة الابتدائية. وكان التعليم في الكتّاب يقتصر على حفظ القرآن الكريم وتجويده والإلمام بالتفسير والحديث وفقه العبادات. ثم انتقل إلى المدرسة الابتدائية النظامية بيافا، حيث كان الحكم العثماني قد افتتح منذ مدة وجيزة النظام التعليمي الرسمي الحديث، الذي لم يكن قد حل بعد محل الكتّاب والتعليم الديني الخاص، ومن ثم أنجز الفتى كامل المدرسة (الرشدية) التي كانت تغطي جانباً من المرحلة الإعدادية للتعليم الحديث.

ويذكر أن النظام الإداري التركي كان يعطي منصب «مدير التعليم» للمفتي المنتخب، وكان المفتي يُعدّ، بحكم وظيفته، عضواً في مجلس الإدارة الذي يؤازر المدير الإداري (القائمقام) في إدارة أعمال المنطقة التعليمية. وكان تطعيم التعليم الحديث بمشورة تمثل الجانب الروحي مما هو مندوب إليه في ذلك الزمن. وكان قد أضفى طابعاً انتخابياً للمنظومة التعليمية بما يعزز جهود تطوير التعليم. إلا أن نظام التعليم الحديث في العهد العثماني كان ينتهي في معظم المناطق والمدن بالمرحلة الإعدادية (الرشدية)، فمن شاء دراسة أعلى انخرط بمدرسة سلطانية (ثانوية). وكانت هذه المدارس تعدّ بالأحاد في المشرق العربي والعراق، حتى أنشئت الكلية الصلاحية في القدس أثناء الحرب العالمية الأولى.

وكان معظم أبناء الأسر الفلسطينية، التي اهتمت بتعليم أبنائها، يتلقون علومهم بعد المرحلة الرشدية داخل الأسرة، حيث الأساتذة هم الآباء والأقرباء وذوو العلم والفضل، والدراسة مجالس حوارية وأسئلة واسترشادات وإتقان ارتجال الخطابة والبيان والشعر. وقد تلقى كامل الدراسة على والده المفتي، وكان لوالده خمس مؤلفات دينية وشعرية تراثية مهمة ونادرة؛ وعلى صديق الأسرة الشيخ محمد أبو الإقبال اليعقوبي الشاعر المعروف آنذاك. كان الشيخ أبو الإقبال ينشر شعره بتوقيع «حسان فلسطين» تيمناً بحسان بن ثابت، الصحابي الجليل شاعر الرسول الكريم. وقد اختير الشيخ اليعقوبي مفتياً ليافا وقضائها خلفاً للشيخ توفيق الدجاني عندما غزله الإنكليز ونفوه وعائلته إلى خارج فلسطين، فاختار اللجوء إلى الأناضول عام 1916 أثناء الحرب العالمية الأولى. واستمر نفي المفتي حتى نهاية الحرب الأولى. لكن يظهر لنا من السيرة الشفاهية للأسرة عودة ابنه الشاب كامل، قبل عودة المفتي وأسرته إلى يافا. وقد كان رجوع الشاب كامل ليافا وقد احتل البريطانيون كل فلسطين التاريخية وشرعوا مباشرة في تطبيق وعد بلفور بإنشاء الوطن القومي اليهودي، تمهيداً لإنشاء الكيان الصهيوني على كل جغرافيا فلسطين؛ وللحال فرغ كامل الدجاني نفسه للنضال الوطني، واستمر فيه حتى انهيار النكبة عام 1948.

ثانياً: النضال الوطني لكامل الدجاني

في عام 1914 عاد الفتى كامل من الأزهر الشريف بالقاهرة ابن خمسة عشر عاماً، وحضر اجتماعات للطلاب بيافا بحثوا فيه دورهم في مقاومة الخطر الصهيوني. في إثر ذلك، قام الطلاب بدور إغاثي تجاه يافا أكبر مدن فلسطين وتجاه سكانها؛ للإسهام بمعالجة أزمات الغذاء والدواء وجوائح الأوبئة المتعددة أثناء سنوات الحرب العالمية الأولى العجاف وبعدها. وقد كان ناشطاً منذ يقاعته بالجمعية الإسلامية - المسيحية مع صهره الذي يكبره بعقد ونيف من السنين مؤسس ورئيس فرع

الجمعية بيافا الشيخ راغب أبو السعود الدجاني. ومعلوم أن هذه الجمعية تأسست بنهاية الربع الأول من عام 1918، أي بعد زمن قصير من وعد بلفور ومن احتلال بريطانيا فلسطين، وتزامنت مع قدوم البعثة الصهيونية إلى فلسطين في بدايات نيسان/أبريل 1918، وكانت مظهرًا مبكرًا للوعي السياسي المنظم من مكوني الشعب الفلسطيني الأساسيين في مواجهة نشاط اللجان الصهيونية.

كان تأسيس الجمعية الإسلامية المسيحية بيافا سابقًا لتأسيس فروعها ببقية مدن فلسطين الكبيرة. وفي ضوء تجربتها الناجعة، قرر وجهاء القدس في أيار/مايو 1918 إنشاء جمعية عربية يجتمع فيها شملهم مسلمين ومسيحيين مناصفة وينشطون من خلالها في سبيل الدفاع عن كياناتهم الوطني، والسعي لربط مصير فلسطين بمصير سورية الكبرى الاستقلالي والوحدوي. وقد رفضت السلطات البريطانية الاقتراح بتسميتها «الجمعية العربية الوطنية»، حتى لا يكون ذلك اعترافًا منها بحركة عربية تحررية من الاحتلال المزدوج البريطاني والصهيوني، بل ألزمت وجهاء وزعماء القدس بتسميتها الجمعية الإسلامية المسيحية، لتظل جمعية محلية منقطعة عن الحركة العروبية الوحدوية وثورتها القائمة آنذاك في جل أنحاء سورية الكبرى.

ابتداء من عام 1920، زاوج الشباب كامل بين النضال الفكري وبين التنظيم الخفي غير المعلن لمختلف الحركات الجهادية والانتفاضات الشعبية بيافا وفلسطين، فأسس في سنّي عمره المبكرة جمعية الشبان المسلمين بيافا مع رفيق دربه في النضال علي الدباغ، وكان من أهم نشاطها في عملها الخيري والاجتماعي العلني ثم الجهادي السري المبكر. ثم أسس المنتدى الأدبي، الذي اهتم بقضايا النضال العربي الوحدوي القومي في بلاد الشام والعراق وأضحى محورًا لحركة فكرية أدبية واجتماعية قوية في يافا جعلتها مركزًا مهمًا للعمل الوطني في كل جغرافيا فلسطين. انتبه الشاب كامل مبكرًا للتغول الاقتصادي الصهيوني، فقاوم الامتيازات التي منحتها سلطة الانتداب البريطاني إلى الشركات الصهيونية، فتشدد في الدعوة الى مقاطعة شركة كهرباء روتنبرغ وكل الشركات الصهيونية. ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى خلفية تأسيس شركة كهرباء روتنبرغ الصهيونية الاحتكارية القائمة ليومنا هذا. فحينما كانت بريطانيا وفرنسا منشغلتين برسم حدود الدويلات التي قرّرا تشكيلها في إقليم سورية الكبرى بعد اتفاقية سايكس - بيكو، وجه حاييم وايزمن باسم المنظمة الصهيونية العالمية رسالة بتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1919 إلى دافيد لويد رئيس الوزراء البريطاني، يعلن فيها اعتراض الحركة الصهيونية ورفضها المطلق لخطوط الحدود الشمالية لفلسطين التي سبق تحديدها باتفاقية سايكس - بيكو عام 1916. وأكد حاييم وايزمن في رسالته: «إن مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري وللوقى الكهربائية، وتستمد موارد المياه بصورة رئيسة من منحدرات جبل حرمون ومن منابع حوض الأردن ومن نهر الليطاني». وطلب إعادة رسم الحدود في الاتفاقية المذكورة بحيث يضم حد فلسطين الشمالي وادي نهر الليطاني إلى مسافة 25 ميلاً فوق المنحنى، ومنحدرات جبل حرمون الجنوبية، لضمان السيطرة على منابع نهر الأردن وغيره من مصادر المياه العذبة. استجابت أوساط الحلفاء لذلك وعدلوا الحدود لضمان الأمن المائي للصهاينة وكيانهم المزمع إنشاؤه. وقام المندوب السامي البريطاني الصهيوني المتعصب هربرت صمويل بمنح شركة المساهمة العامة التي أسسها المهندس الصهيوني الروسي بنحاس روتنبرغ وتدعى «شركة الكهرباء الفلسطينية» عام 1926 عقد امتياز حصري لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك عند نقطة تلاقيهما في جسر الجامع ومستعمرة نهاريم، وذلك من أجل توليد الطاقة الكهربائية لمدة سبعين عاماً. ونص عقد الامتياز على تقاسم أرباح الشركة بين صاحب الامتياز وسلطات الاحتلال البريطاني.

في عام 1929، أسهم كامل الدجاني على نحوٍ فعال في الانتفاضة والثورة التي عمت فلسطين؛ فاعتقلته سلطة الاحتلال البريطاني مرتين. وخرج من السجن من دون أن تتم محاكمته لعدم ثبوت الأدلة ضده. كذلك كان من الأعضاء البارزين في اللجنة التي أعدت للمؤتمر الإسلامي الأول الذي عقد في القدس عام 1930 بدعوة من المفتي العام للقدس وفلسطين الحاج أمين الحسيني. وقد كانت لديه القناعة بأن التيار الوطني الذي يرأسه المفتي الحسيني، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، يمثل الحركة الوطنية النضالية هدفًا وأسلوبًا فانضم إليه، ولم يلتحق بحزب الاستقلال الفلسطيني الذي ضم عددًا من مجاليه ومن الشباب آنذاك. ويشير كامل الدجاني في مذكراته غير المنشورة عن المؤتمر الإسلامي: «إلى جانب المؤتمرات الفلسطينية السياسية، عقدت في فلسطين مؤتمرات أخرى لتأييد ودعم الحركة الوطنية الفلسطينية، فقد دعا الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى لعقد المؤتمر عام 1930، وكان حافلًا بزعماء العالم الإسلامي، نذكر منهم محمد علي علوبة باشا والشيخ محمد رشيد رضا (مصر)، رياض الصلح والأمير عادل أرسلان (لبنان)، وسعد الله الجابري وإحسان الجابري (سورية)، وعبد العزيز الثعالبي (تونس)، وشوكت علي ومحمد علي جناح (الهند)، وقد ألقى محمد علي جناح شاعر الهند شيئًا من شعره في المؤتمر، الذي تلقى مئات من برقيات التأييد من شتى أنحاء العالم الإسلامي». وقد جُعِلت جلسة افتتاح المؤتمر في المسجد الأقصى ليلة الإسراء والمعراج وحشد لها الناس من جميع أنحاء فلسطين بعشرات الألوف. وخطب الحاج أمين الحسيني مذكرًا بخطورة قضية فلسطين على الإسلام والمسلمين. وخطب ضياء الدين الطبطباي رئيس وزراء إيران سابقًا وأحد زعماء ثورة مصدق لاحقًا. كما خطب السيد كاشف الغطاء أحد كبار مجتهدَي الحوزة العلمية الجعفرية بالعراق، وغيرهم الكثير من القيادات الروحية والسياسية على امتداد العالم الإسلامي. وكانت من بين قرارات المؤتمر إنشاء جامعة إسلامية كبرى في القدس باسم جامعة المسجد الأقصى، وتأليف دائرة معارف إسلامية وإعلان قدسية البراق (حائط المبكى عند الصهانية) واستنكار أي مطمع فيه وعزم المسلمين جميعًا الدفاع عنه والذود عن كل فلسطين من مخاطر الغزو الصهيوني والاستعمار البريطاني.

في الأول من آب/أغسطس 1931، شارك كامل الدجاني مع علي الدباغ وحلمي النابلسي وأحمد الكيالي كوفد من يافا في مؤتمر نابلس للتسلح. وقد انتخب السيد فهمي العبوشي رئيسًا والسيد أكرم زعيتر وكامل الدجاني سكرتيرين. وقرر في المؤتمر تسليح القرى والعشائر الفلسطينية المحاطة بالمستعمرات الصهيونية نظرًا إلى الخطر العظيم الذي يهددهم من قيام المحتل البريطاني بتسليح المستعمرات والمنظمات الإرهابية الصهيونية، ومنها شتيرن وأرغون والعصابات الإجرامية المسلحة الأخرى.

في عام 1933، شارك الثائر كامل الدجاني في تنظيم تظاهرة يافا الكبرى. وكانت بقيادة الزعيم الوطني موسى كاظم الحسيني (الأب الروحي للحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك)، الذي أصيب إصابة بالغة بطلقات نارية من العسكر البريطانيين أفضت إلى استشهاده في العام التالي في القدس. وقد دُفن في المدرسة الخاتونية في باب الحديد غرب الحرم القدسي الشريف، حيث دفن فيما بعد بجواره ابنه الشهيد البطل عبد القادر الحسيني في إثر إصابته البليغة في معركة القسطل عام 1948.

شغل منصب الزعامة الرمزية للحركة الوطنية الفلسطينية باستشهاد موسى كاظم الحسيني، فتنادى المناضلون بعموم فلسطين ومنهم كامل الدجاني لتأسيس الحزب العربي الفلسطيني على أساس ميثاق وطني يجمع عليه الفلسطينيون وترتكز على الميثاق أركان دستور للوطن الغالي بعد تحريره من الاستعمار البريطاني تتم كتابته. وفي منتصف 1935 وجه الحزب الدعوة للشعب إلى

التمرد والاضراب العام على الاحتلال البريطاني ومقاومته مباشرة. لبت البلاد النداء، فقامت تظاهرات صاخبة من أقصاها إلى أقصاها. وفي العام نفسه استشهد البطل عز الدين القسام، الذي مثل مع عصبته القسامية لحظة فارقة في النضال الوطني الفلسطيني والعربي والأممي بوجه عام. وتكمن أهمية هذا القائد الفذ أنه كان قد واجه الاستعمار الفرنسي في موطنه سورية ثم البريطاني - الصهيوني المزدوج في فلسطين والاحتلال الإيطالي في ليبيا مع القائد الشهيد عمر المختار ثم أسهم في دعم ثورة الريف بالمغرب بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي ضد المستعمرين الإسبان.

في عام 1936، ترأس كامل الدجاني «منظمة الفتوة» التي أسسها الحزب العربي الفلسطيني. وكان إعلان الجهاد المقدس في نيسان/أبريل 1936 حيث ساد الكفاح المسلح الساحة الفلسطينية. وأسهم المناضلون في تحويل الانتفاضة الفلسطينية تلك إلى ثورة شعب شاملة كانت إحدى أعظم الثورات الوطنية المسلحة التي شهدتها العالم الخاضع للاستعمار قبل الحرب العالمية الثانية، واستمرت ثلاث سنوات حتى اندلاع تلك الحرب. تكرست خلال الثورة قيادة الحاج أمين الحسيني من خلال الحزب العربي الفلسطيني. وأعدم الجواسيس وسامسة الأراضي. فكان نفي كامل الدجاني إلى بيروت عام 1937 مع مناضلين من حلقة الحاج أمين الحسيني الضيقة. فوضعوا كتاباً مصوراً بعنوان النار والدمار في فلسطين. وبعدها اندلعت الحرب العالمية الثانية خيرته سلطات الاحتلال الفرنسية في لبنان بين أن يتم اعتقاله بسجن تدمر في سورية أو أن يعود إلى فلسطين، فأثر العودة مقاوماً ومتخفياً عن أنظار الاحتلال البريطاني حتى النكبة.

ثالثاً: تهجيرته وأسرته إلى لبنان

في عام 1948، هُجّر كامل الدجاني ابتداءً إلى الزرقاء في الأردن ثم انتقل وأسرته بعدها إلى لبنان، حيث اعتزل السياسة وتفرغ للعلم ولتربية أبنائه وبناته الثماني والإشراف على تعليمهم. قصده عدد من الباحثين المعنيين بدراسة تاريخ فلسطين لمجالسته مجالسة منتظمة لسنوات لاستنقاذ الذاكرة الوطنية الفلسطينية ولا سيما في ضوء الانقطاع الذي حصل نتيجة الاحتلال والتشريد بعد النكبة. وكان من ثمار جهود هؤلاء الباحثين (ومنهم المؤرخ والمفكر وليد الخالدي) تأسيس مركز الدراسات الفلسطينية في لبنان الذي اعتنى بالهوية الفلسطينية والذاكرة الجمعية والنتاج الأدبي الفلسطيني وأضحى منارة بحثية علمية وأكاديمية.

عقب الهجرة ببضع سنين، وضع كامل الدجاني ديواناً أسماه في غمرة النكبة. يضم الديوان عدداً من القصائد وبعضها يعكس حالة الوجدان الفلسطيني في إثر النكبة، ومعظمها يُلْفها الحنين والتوق والشوق لفلسطين.

كان أزهرياً عربياً وحدوياً كما يظهر في شعره. ففي قصيدة خطّها في يافا في شباط/فبراير 1924 يناجي الدجاني فيها علم العروبة يقول:

يا أيّها العلم النائي بطلعته	وظلّه في شِغافِ القلبِ مُرتسّم
قلوبنا لو تراها اليوم خافقة	تحوم حولك، فاخفقِ أيّها العلم
متى تَـرَـاك رَوابِينا تُظَلِّلنا	يسير خلفك منّا جحفلٌ عَـرِمُ؟
متى نراك على الأردنِ مُرتفعاً	تضمُّ في عدوتيه إخوةً قُـسِّموا؟
متى نراك على حرمونِ مُرتكزاً	ياؤوي إليك هناك البأسُ والشمُّ؟
متى نراك على النهرينِ مُستويّاً	يرعاك في الواديين العزمُ والهمُّ؟

متى تضمُّ شتات العربِ تربطها بِعُرْوَةٍ منك وثقى ليس تنفصمُ؟
كان مفهوم النكبة مفهوماً حاكماً لتصور شعب فلسطين لاحتلال الأرض المباركة على يد الحركة الصهيونية بتمكين بريطاني غربي ودعم أمريكي لاحقاً طوال أكثر من سبعين سنة. وبرزت صور للإنتاج الأدبي عرفت باسم أدب النكبة. اتسم هذا الأدب بالحنين والشوق للدار والأرض المباركة. وفي ذلك نرصد بعض القواسم المشتركة بين أدب البكاء على الأطلال في عصر الجاهلية، وأدب الرثاء خلال العصور اللاحقة، وأدب الشجن والحزن على ضياع الأندلس، وأدب السكان الأصليين في الأمريكتين المعبر عن الحزن على ما تعرضوا له من إبادة على يد المهاجرين الأوروبيين.

في قصيدة له بعنوان أيها الشعب يقول:

أيها الشعب لك الله شريداً وشهيدا

تتلظى ألماً قد طَفَحَ الجرحُ صديدا

صابراً تحتل السهمَ على السهم جليدا

أطلق بعض الباحثين والمفكرين من الجيل الثالث بعد الهجرة ما يشبه الدعوة إلى مراجعة مفهوم النكبة وأدائها وما انطوت عليه من حنين. على المستوى الشخصي، أرى أن الشوق والتعبير عن الحنين لا يتناقض مع الإصرار على التحرير وما يستلزمه من تفاؤل ومن ثقة في المستقبل. ولعلنا نستحضر كيف أن سيدنا رسول الله ﷺ قد سمى العام الذي فقد فيه السيدة خديجة رضي الله عنها وعمّه أبا طالب «عام الحزن». لكن ذلك لم يضعف عزيمته وإنما ارتفع في الأعوام التي تلت المؤشر البياني للدعوة وبزغ بعدها فجر الإسلام العظيم.

بالنسبة إلى قصائد كامل الدجاني، فقد نقل لنا في شعره المقفَى والموزون مدى التوق والشوق للذين عكستهما قصائده ومدى التصاق أجيال تلك المرحلة بوطنهم. كما جعلتنا نشعر بجسامة لحظة احتلال الوطن نفسها، وصعوبة لحظة الإخراج من الديار والتشريد، تفريط بعض القيادات العربية وخيانة قوى الهيمنة في المجتمع الدولي. إن الأجيال اللاحقة لم تعش تلك اللحظة الفارقة في التاريخ غير أنها تستحضرها عن طريق ما ينقل عن السطور وما يتم تداوله شفاهة من الصدور. وإن التعبير عن الشوق والحنين لا يعني الانكسار، ولا يعني الاستسلام ولا بحال.

في ديوانه في غمرة النكبة، يقترن تعبير كامل الدجاني عن الوحشة والغربة بعيداً من فلسطين بالتعبير عن العزم على التحرير والثقة في تحقيقه. يقول في قصيدة بعنوان «لا بد» نظمها عام 1961:

بـإِرادَةِ القَدْرِ الَّذِي يَمْضِي وَلَيْسَ لَهُ مَرَدُّ
وَبِقُوَّةِ الحَقِّ الَّذِي يَعْزُو لهُ البَغْيُ الأَلَدُّ
وَفِدَاءِ شَعْبٍ أَخْلَصَتْهُ شِدَائِدُ وَأُبٌّ وَجَدُّ
وَبجَهَادِ جَيْلٍ تِلْوَ جَيْلٍ لا يَلِينُ ولا يَصُدُّ
لا بَدَ مِنْ إِجْلَاءِ إِسْرَائِيلَ يَلِ ما مِنْ ذاك بُدُّ

لقد برز قبل النكبة بعقود وبعدها مفهوم أدب وشعر الجهاد، ثم أدب الفداء والمواجهة، حتى تحرير كامل تراب فلسطين من الماء إلى الماء ومن الأرض إلى السماء. وكان المرحوم الشاعر والخطيب المفوّه كامل الدجاني معبراً عن هذا كله بشعره الثر ومقالاته الوطنية والفكرية ومشاركاته بالمبادرات المقاومة منذ يفاعته، رحمه الله وأسكنه الجنة في أعلى عليين لما قدّم إلى شعبه ووطنه □

عبد الله هرهار

التنوع الثقافي: قضايا وإشكالات

(الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2020). 304 ص.

محمد الإدريسي (*)

طالب باحث بسلك الدكتوراه، مختبر الفلسفة والمجتمع،
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة-المغرب.

خلفيات معرفية وعلمية مختلفة (الفلسفة،
الأنثروبولوجيا، السوسيولوجيا، الفلسفة،
الأدب، العلوم السياسية...). لا يتعلق الأمر
فقط بمفكرين من «دول الشمال»، بخلاف
ما دأبت عليه معظم الأدبيات السوسيولوجية
والأنثروبولوجية في الموضوع، بل يفتح
الباحث على مفكرين وكتاب من «الجنوب»
ينتمون إلى المنطقة العربية من أجل «توفير
مادة معرفية غنية ونصوص للاشتغال
والتوظيف من إنتاج مفكرين من مجالات
معرفية [وتداولية] متنوعة» (ص 7).

يهدف الباحث إلى تبيان الطبيعة
الإشكالية والمعقدة لموضوع التنوع الثقافي
على صعيدين اثنين. أولاً، «ارتباطه وانشباكه
مع مفاهيم عديدة كاللغة، الهوية والقومية
وغيرها من المفاهيم» (ص 5). ثانياً، تشكيكه
لقضية صعبة ومركبة في مفترق طرق
مجموعة من التخصصات المختلفة، بالشكل
الذي «يجعل المتمعن ينتقل بين علوم ومعارف
مختلفة، تبدأ من الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع
وتنتهي في الفلسفة والعلوم السياسية...»

-1-

أصدر عالم الاجتماع والأنثروبولوجي
المغربي عبد الله هرهار⁽¹⁾ مطلع هذه السنة
كتاباً جديداً موسوماً بالتنوع الثقافي:
قضايا وإشكالات، يمثل امتداداً لعمل سابق
حول الأرض والثقافة: دراسات مختارة في
علم الاجتماع والأنثروبولوجيا⁽²⁾. يسلط
الكتاب الضوء على تعاطي العلوم الاجتماعية
مع مفهوم الثقافة وأبرز القضايا والمفاهيم
المجاورة له، وعلى رأسها التنوع والتعدد
والاختلاف الثقافي، بالاستناد إلى نصوص
مؤسسة لحوالي واحد وثلاثين مفكراً من

(*) البريد الإلكتروني: mohamed-20x@hotmail.com.

(1) أستاذ السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا وعضو
مختبر الفلسفة والمجتمع في كلية الآداب والعلوم
الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة-المغرب.

(2) انظر: عبد الله هرهار، الأرض والثقافة:
دراسات مختارة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا
(بغداد: نيبور للطباعة والنشر والتوزيع الثقافة، 2014).

الضاد من جانب متخصصين في المجال تحرياً للدقة واحترام التوافقات المصطلحية بين الجماعات العلمية بالمنطقة العربية من جهة، ووضع القارئ في سياق السجلات النظرية والمفهومية التي أعقبت تلقي المجالات التداولية العربية لقضايا التنوع والتعدد والاختلاف الثقافي منذ النصف الثاني من القرن الماضي من جهة أخرى. كل ذلك مع الحفاظ على «التقاطع والداخل بين موضوعات الكتاب» (ص 6) في إطار سرد سوسيولوجي وأنثروبولوجي دقيق وكتابة رفيعة موجهة للمتخصصين، كما العموم، الأمر الذي يجعل المؤلف مدخلاً أساساً لأنثروبولوجيا الثقافة والتنوع الثقافي وعملاً فريداً بالسياق التداولي المغربي والعربي يدفع القارئ نحو الاحتكاك المباشر بالأصول الإيبستيمولوجية والنظرية الرئيسية ومجازرة القراءات الثانية والثالثة للمتون المؤسسة التي هيمنت لعقود على العديد من الإنتاج العربية في المجال.

-2-

يضم الكتاب ستة فصول، موزعة على 304 صفحة من القطع المتوسط، تعالج قضايا وإشكالات بحثية رئيسة ضمن نسق اشتغال الإنسانيات والاجتماعيات حول موضوع التنوع الثقافي. خُصص الفصل الأول لتعريف مفهوم الثقافة في علاقتها، بشكل رئيس، بمفهوم الحضارة. ركز الفصل الثاني على علاقة الثقافة بالهوية وشروط بناء الهوية الثقافية. تناول الفصل الثالث التفاعل بين الفردي والجماعي في تشكيل الثقافة، خاصة تلك العلاقة المعقدة بين الثقافة الشعبية والثقافة العالمية. انصب الفصل الرابع على معالجة قضية أو إشكالية الثقافة

(ص 5). وتبعاً لذلك، يؤكد الباحث أن الكتاب ذو طبيعة إيبستيمولوجية ومفهومية ترصد التطور التاريخي لقضية التنوع الثقافي بعيون باحثين من ألوان معرفية مختلفة ومتنوعة، وفي الآن نفسه يتسم بطابع بيداغوجي-جامعي، حيث يقدم مادة معرفية للطلبة والباحثين في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا من منظور الأصول الإيبستيمولوجية والنظرية التي أسست لتعاطي العلوم الاجتماعية مع موضوع التنوع الثقافي.

تتحدد القيمة الإيبستيمولوجية للكتاب في كونه يتبنى مرجعية أنثروبولوجية «كونية» الأسس والمنطلقات النظرية والفكرية؛ بمعنى أنه يتجاوز جدلية المركز والهامش في تطوير الممارسة السوسيولوجية والأنثروبولوجية وإنتاج المعرفة العلمية من خلال اختيار وإدراج مقاطع ونصوص لمفكرين وباحثين من مرجعيات ثقافية مختلفة (من دول الشمال كما الجنوب) وتجاوز الحدود الضيقة بين «الإنسانيات» نحو تجسير الحوار المتعدد التخصصات في معالجة ثيمة معقدة مثل التنوع الثقافي، وتزداد تعقيداً في عصر الأنفوسفير⁽³⁾ والثورة الصناعة الرابعة⁽⁴⁾. إضافة إلى ذلك، ولتجاوز الإشكالات الإيتيمولوجية للترجمة في حقل «الاجتماعيات»، عمد الباحث إلى الاختيار الدقيق لنصوص أصلية أو مترجمة إلى لغة

(3) لوتشيانو فلوريدي، الثورة الرابعة: كيف يعيد الغلاف المعلوماتي تشكيل الواقع الإنساني، ترجمة لؤي عبد المجيد السيد، عالم المعرفة؛ 452 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2017).
(4) Klaus Schwab, *The Fourth Industrial Revolution* (Geneva, Switzerland: World Economic Forum, 2016).

والإختلافات العرقية في علاقتهما بسؤال المركز والهامش والقول بالتنوع الثقافي. اهتم **الفصل الخامس** بتسليط الضوء على العلاقة بين مفاهيم التنوع، الإختلاف والتعددية الثقافية من أجل تبيان التفاعلات والتقاطعات الإيتيمولوجية والنظرية فيما بينها والرهانات التي تحكم التعاطي السياسي والاجتماعي معها. **أفرد الفصل السادس والأخير** لمعالجة قضية الحقوق الثقافية والسياسية بوصفها نقطة تلاقي بين السياسي والعلمي من جهة، وتقاطع الإنسانيات والاجتماعيات في إطار تطوير ممارسة علمية من المجتمع والثقافة ونحوهما في اتجاه إعادة تفكير العلاقة بين المحلي والكوني من منظور تعددي بالضرورة من جهة أخرى.

-3-

يكسب الكتاب راهنيتها الإيبستيمولوجية لثلاثة أسباب رئيسية. أولاً، قلة المراجع العربية ضمن تخصص الأنثروبولوجيا⁽⁵⁾ عامة، والمداخل المنهجية والنظرية الموجهة نحو الطلبة والباحثين خاصة. ثانياً، ضعف المواكبة النقدية والإيبستيمولوجية للأعمال النظرية والميدانية المنجزة في الحقل من جهة، والتباعد المتزايد بين المرجعيات النظرية والمنهجية «المشرقية» و«المغربية» من جهة أخرى، وهو ما يعيق تطوير تصور أنثروبولوجي موحد بالمنطقة. ثالثاً، ضعف التاصيل الإيبستيمولوجي للمفاهيم الأنثروبولوجية والسوسولوجية، ضمن سياقاتها ومرجعياتها وتوظيفاتها المختلفة، قبل ربطها بسياق الممارسة العلمية المحلية. وعلى هذا الأساس، يقر الباحث بأن عمله ينصبّ أساساً على رصد تطور الحقل المغناطيسي لمفهومَي الثقافة والتنوع الثقافي في حقلَي الاجتماعيات والإنسانيات وتقديم مادة معرفية خام للباحثين من أجل ضبط المفاهيم الأنثروبولوجية أولاً، والوعي بسياقات الاستعمال والتوظيف ثانياً، بالشكل الذي يحترم الخصوصيات المفهومية لكل تخصص والتقاطعات الحاصلة مع الحقول المجاورة؛ وبخاصة وأتينا أمام قضية أنثروبولوجية معقدة وذات أبعاد سياسية

يقدم الكتاب نصوصاً منتقاة بعناية عن أصولها الفكرية والنظرية لحوالي واحد وثلاثين مفكراً وباحثاً في قضايا الثقافة والتنوع الثقافي من مختلف المشارب الفكرية والجغرافية: أندريه ثيفنان، جيروم كيغان، سيغmond فرويد، دنيس كوش، محمد عابد الجابري، سالمون ديورنغ، محمود الذوايدي، باتريك سافيدان، ألان تورين، مارسيل غوشيه، حسام الدين علي مجيد، فيليب ديريبارن، كريستوف فولف، أحمد أمين، كلود ليفي ستراوس، إميل دوركايم، علي أومليل، عاطف عقلة عضيبات، إدغار موران، أنطوني جيدنز، أمارتتا صن، ويل كيلميكا، بريان باري، غريب سيد أحمد، صامويل هنتغتون، عبد الكبير الخطيبي، فليب حتي، عبد اللطيف اللعبي، برهان غليون. إضافة إلى ذلك، يعرض الكتاب مقاطع من إعلان اليونسكو بخصوص تنوع الثقافة البشرية، وأيضاً مقتطفات حول سياسة عدم التمييز من الإعلان العالمي لحقوق

(5) رحال بوبريك، الأنثروبولوجيا: نظريات وتجارب (الدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق، 2019)، ص 5.

الأنثروبولوجيا...] من جانب باحثين من مرجعيات الآداب، الثقافة الشعبية، العلوم السياسية والتاريخ... الأمر الذي يشوش على القارئ المبتدئ الذي سيطلع على دراسات كتبت تحت يافطة الأنثروبولوجيا دون توافرها على شروط البحث الأنثروبولوجي من الناحية النظرية والمفاهيمية والمقارباتية⁽⁸⁾. ونظراً إلى أن الأنثروبولوجيا لا تدرس كمسلك أو تخصص قائم الذات في العديد من الجامعات العربية، بما في ذلك الجامعة المغربية، يصبح تزويد الطلبة والباحثين بنصوص الاشتغال الأولية، المقاربات والمفاهيم المؤطرة للتخصص - ومداخل أو دلائل نظرية «دقيقة» - جهداً ضرورياً لقطع الطريق أمام استغلال التخصص لغايات غير علمية من جهة، ومن جهة أخرى ضمان «نقل» معارف وخبرات نظرية وإيبستيمولوجية «خالصة» نحو المهتمين لتجاوز «الوضعية الضبابية والهجينية التي تتخطب فيها الأنثروبولوجيا في البلدان العربية»⁽⁹⁾.

-4-

ضمن العرف الأكاديمي لاشتغال الجماعات العلمية، تلعب المداخل وسلاسل النصوص الموضوعاتية دوراً أساسياً في تطوير الممارسة العلمية وجعل خبرات الأجيال المخضرة في متناول الأجيال الناشئة. ففي الفلسفة، السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا وحتى العلوم السياسية [ضمن المجال التداولي الفرنسي على سبيل المثال] غالباً ما توكل مهمة وضع دلائل منهجية ونظرية للطلبة والباحثين إلى المفكرين والأساتذة الأكثر خبرة

واقتصادية وثقافية مختلفة وتزيد تعقيداً بفعل تحولات العصر الرقمي.

تعج المكتبات العربية بالعديد من المؤلفات الأنثروبولوجية النظرية التي ترصد تاريخ، مفاهيم التخصص وأهم قضاياها الإيبستيمولوجية على امتداد القرنين الماضيين، إلا أن أغلبيتها تفتقر إلى ذلك الترابط الإيبستيمولوجي بين القضايا النظرية، المفهومية والمنهجية وسباق تطورها التاريخي وأفق تبيته بالسياق المحلي. لهذا، نعتبر أن التأصيل الجينالوجي للشروط الموضوعية لتطور المفاهيم الأنثروبولوجية بالعودة إلى المتون النظرية والانخراط في السجلات النظرية حول مناهج وتقنيات الاشتغال الأنثروبولوجي شرطان سابقان لولوج الميدان. تزيد أهمية هذا الأمر في سياق محلي لازال يهتمش الأنثروبولوجيا و«يضعها في قفص الاتهام كعلم استعماري»⁽⁶⁾ ويعمل على «إضفاء صبغة إنثنية على المعرفة السوسيولوجية [والأنثروبولوجية] لأغراض سياسية وإيديولوجية، في أطار مشروع مسكون بهم سياسي أكثر منه علمي... [مرتبط] بالمشروع الوطني الدولاتي»⁽⁷⁾.

إضافة إلى كل ذلك، هناك حاجة، من نوع خاص، إلى مثل هذه المداخل الإيبستيمولوجية والمفهومية مقترنة بنتائج عقود من التهميش وغياب المأسسة الحقيقية لحقل الأنثروبولوجيا بالسياق المحلي. «انتشرت في الآونة الأخيرة موضة انتحال صفة أنثروبولوجي [من خارج دوائر العلوم الاجتماعية بمعناها الضيق: السوسيولوجيا،

(8) المصدر نفسه، ص 188.

(9) المصدر نفسه، ص 188.

(6) المصدر نفسه، ص 162.

(7) المصدر نفسه، ص 175.

تبعاً لقضايا المأسسة والهوية الإبيستيمولوجية في علاقتها بمسألة البحث والتدريس في حقل الأنثروبولوجيا، انخرط الباحث في غمار تجربة منهجية فردية في ما يخص تقديم الدلائل والمداخل المنهجية، النظرية الإبيستيمولوجية، والتي اقترنت بالمجال التداولي الفرنسي والأنغلوإسكسوني وارتبطت بمجال الفلسفة⁽¹¹⁾ بالسياق المغربي دون أن تحظى باهتمام كبير في حقل السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا. نتحدث هنا عن تجربة اختيار وتقديم نصوص ومفاهيم أنثروبولوجية مرتبطة بثيمة التنوع الثقافي من أجل وضع القارئ في سياق منطوق تطور الأفكار والنظريات الأنثروبولوجية وفقاً لترابط إبيستيمولوجي ومفهومي يعيد تفكير تاريخ الأنثروبولوجيا من خلال قضايا وقيمات موضوعاتية تفتح عيون الباحثين مباشرة على النظريات والأصول المؤسسة للتخصص. بطبيعة الحال، تظل مداخل النصوص متكاملة ومترابطة مع المداخل النظرية والمنهجية، إلا أنها تتسم بصعوبات أكبر.

يعد اختيار المرجعيات النظرية أول صعوبة توجه الباحثين في مجال السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا. ويمكن القول بأن فكرة توفير نصوص دقيقة لأنثروبولوجيين ومفكرين متخصصين ستسهم أكثر فأكثر في اختصار الكثير من جهد الباحثين في اختيار المرجعيات النظرية المناسبة واستثماره في التعمق في النظريات المختارة بعينها. وبما أن

في التخصص (ريمون بودون، مارك أوجي، محمد الشرقاوي، فرانسوا ديبي...) ليس من أجل استثمار جهد سنوات من التفكير النظري والبحث الميداني في تقديم مداخل مبسطة وعلمية من داخل التخصص فقط، وإنما لمشاركة الباحثين الناشئين ما يحدث في «مطبخ أو ورشة التخصص [الأنثروبولوجيا أساساً]» (بلغة حسن رشيق)⁽¹⁰⁾. تزيد حاجتنا من جديد لهذا الكتاب في السياق المغربي، حين نصادف انتشار مداخل للسوسيولوجيا ولأنثروبولوجيا مكتوبة من باحثين خارج دوائر «الاجتماعيات» نفسها. لذلك، فالأساس هنا هو الاستفادة من الخبرات النظرية والمنهجية والميدانية للمتخصصين في حقل الأنثروبولوجيا بغية التفكير في مستقبل التخصص نفسه: سؤال الأجيال المستقبلية والمأسسة الإبيستيمولوجية لهوية التخصص بالسياق المحلي...

(10) على سبيل التمثيل لا الحصر، في كتابه *L'esprit du terrain* يخص الأنثروبولوجي المغربي حسن رشيق جزءاً من المؤلف (خاصة الجزء الرابع) لتسليط الضوء حول قضايا الكتابة والقراءة في حقل الأنثروبولوجيا بالسياق المغربي في إطار نوع من الانعكاسية الأنثروبولوجية من جهة، وتقديم دليل أولي للطلبة والباحثين المقبلين على الكتابة والميدان الأنثروبولوجي من جهة أخرى. انظر: Hassan Rachik, *L'esprit du terrain: Études anthropologiques au Maroc*, Nouvelle édition [en ligne] (Rabat: Centre Jacques-Berque, 2020), <<http://books.openedition.org/cjb/752>>.

كما استثمر رجال بوبريك (أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة محمد الخامس، الرباط-المغرب) تجربة عقود من التدريس والبحث من أجل تقديم مدخل نظري قيم يعرض نظريات، مدارس ومناهج الأنثروبولوجيا، مع رصد وضع هذا التخصص بالبلدان العربية، موجه نحو الطلبة والباحثين من أجل سد الخصاص في هذا النوع من الكتب. انظر: بوبريك، المصدر نفسه.

(11) انظر عملاً مشتركاً للباحث في هذا الصدد: محمد مزوز، محمد أفرقار وعبد الله هرهار، نصوص فلسفية: في الوضع البشري والمعرفة والسياسة والأخلاق (بغداد: نيبور للطباعة والنشر والتوزيع الثقافية، 2013).

النصوص المترجمة من قبل هذه المؤسسات، في أفق التطوير والتجويد، اختياراً موفقاً يتماشى والرهان البيداغوجي للكتاب؛ فالتركيز على التمفصلات التاريخية الإيبستيمولوجية لتطور المفاهيم في العلوم الاجتماعية أكثر عملية من الانخراط في سجلات الاختيارات الترجمة التي لا تخدم دوماً تطوير ممارسة علمية وجماعات علمية محلية مؤسمة لمجتمع المعرفة؛ على الأقل وفقاً لمنطق الأولويات الإيبستيمولوجية ومطلب الشرعية الاجتماعية والسياسية للاجتماعيات.

-5-

يشدد الباحث في جل أعماله على أهمية الطابع المفهومي والوعي بالتمفصلات المفهومية للنظريات والمرجعيات الفكرية ضمن نسق الممارسة العلمية من جهة، وتطوير الكتابة في الحقل السوسيولوجي والأنثروبولوجي من جهة أخرى. إضافة إلى ذلك، يدعو إلى ضرورة جسّر الحوار بين مختلف التخصصات الاجتماعية تحت توجيه وقيادة المتن الفلسفي. فإذا كانت الفلسفة فن تكوين وإبداع المفاهيم (بلغة دولوز)، فيجب على التماسك المنطقي الإيبستيمولوجي وشرط العلمية الحقيقية للاجتماعيات أن يقترن بتشكيل وتطوير التماسك المفهومي بين البناءات النظرية وعالم الميدان. إن التمايز الحاصل بين «الثقافتين»⁽¹²⁾ العلمية والأدبية (بلغة تشارلز بيرسي سنو) يعود أساساً إلى استثمار الأولى في التقعيد العقلي والتجريبي للبناءات المفهومية الدقيقة، الأمر الذي مكنها من الحصول على شرعية اقتصادية واجتماعية انعكست إيجاباً على تطورها وموقعها

مهمة اختيار المرجعيات النظرية صعبة، فإن عملية اختيار النصوص أصعب بكثير ولا تتأتى إلا للمتخصصين الذين راكموا سنوات في البحث والتدريس في المجال. وقد نجح الباحث في هذه المهمة من خلال نهج مبتكرة قائم على اختيار النصوص وفقاً للتشابهات المفهومية التي تثيرها قضايا التنوع الثقافي، الأمر الذي يجعل هذه النصوص «متداخلة ومتماسمة مع بعضها البعض» (ص 6) انطلاقاً من اختيار وتوظيف النصوص في إطار التطور الإيبستيمولوجي والنظري للقضايا المعالجة. بهذا المعنى، ليس المهم هو اختيار نصوص عامة حول قيمة التنوع الثقافي حصراً، وإنما البحث في الترابط الإيبستيمولوجي والمفهومي الناظم لتطور نظر الاجتماعيات والإنسانيات لقضايا التنوع الثقافي. على سبيل المثال، يسمح هذا النهج للباحثين والمهتمين بفهم التمفصلات النظرية وسيرورة الانتقال من الثقافة إلى التنوع الثقافي انطلاقاً من شبكات مفهومية دقيقة.

من أجل مجاوزة القضايا التي تطرحها مسألة الترجمة في العلوم الإنسانية، وبخاصة في ظل اختلاف المرجعيات الفكرية وطرائق النظر إلى الأنثروبولوجيا بالبلدان العربية، اختار الباحث نصوصاً مترجمة من جانب باحثين ومفكرين متخصصين ولهم إسهامات كبيرة في التقعيد الإيبستيمولوجي والإيتيمولوجي لترجمة الأصول والنصوص المؤسسة. لقد تركزت جهود العديد من مؤسسات الترجمة العربية (المنظمة العربية للترجمة (لبنان)، المركز القومي للترجمة (مصر)، المركز الوطني للثقافة والفنون والآداب (الكويت)... على محاولة التقعيد لمعاجم موحدة قصد حصر الاختلافات والاختيارات الترجمة المتنوعة والدفع بسيرورة الترجمة إلى العربية نحو الأمام. لهذا، يظل استثمار هذه الجهود والاعتماد على

Charles Percy Snow, *The Two Cultures* (12)
(Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1959).

نظري بين ما كتبه «الأخر» و«نحن» إزاء قضايا الثقافة والتنوع الثقافي. فما دامت «الكونية التي تتبلور أمام أنظارنا دون أن تقتلنا عن ذاتنا هي القادرة على ردنا إلى جوهر هويتنا، لكونها في نهاية المطاف ليست سوى استجابة أبرزتها كونية الطبيعة الإنسانية وشموليتها» (ص 6)، فإن الحديث عن كونية المعرفة يفرض بالضرورة التفكير في المحلي بعين الكونية ومعرفة الذات انطلاقاً مما أنتجه «نحن» و«الأخر» بالشكل الذي لا يتعصب للخصوصيات المحلية ولا ينفي شمولية المعرفة العلمية نفسها. وتبعاً لذلك، عمد الباحث إلى اختيار النصوص التي تبيّن الطابع الكوني للتفكير في قضايا التنوع الثقافي من جهة، وتقف عند الحوار بين «الأخر» و«نحن» إزاء بعض القضايا الشائكة (الهوية، اللغة، الثقافة الوطنية، الترميق الثقافي، التعددية الثقافية الليبرالية، الأقليات الثقافية، صراع الثقافات، الهيمنة الثقافية، الحق في الاختلاف...) من ثانية، وتدفع بالنقاش الفكري خارج حدود الاجتماعيات نحو الأدب، الشعر، السياسة... من ثالثة. كل ذلك من أجل الدفاع عن مسلمة أن التفكير العلمي في قضايا شائكة مثل التنوع والتعددية الثقافية، المحليانية والكونية، القطرية والقومية... لا يستقيم دون انفتاح على المرجعيات الفكرية والمعرفية في تعدديتها النظرية والاختصاصية خارج ثنائية المركز والهامش.

لابد من الإشارة إلى أن المرجعية الأساس للباحث هي السوسولوجيا والأنثروبولوجيا. لهذا، نجد تركيزاً على النصوص والمفاهيم الأنثروبولوجية والسوسولوجية وانفتاحاً على الفلسفة، والأدب... في حدود ما يسمح به تشعب القضايا والمفاهيم المعالجة في سياقها التاريخي والنظري، الأمر الذي أكسب الكتاب مزيداً من التماسك المنطقي. إن جسّر الحوار بين الإنسانيات والاجتماعيات لا

الاعتباري، في حين أن الثانية ظلت بعيدة عن تحقيق هذا الرهان. صحيح أن خصوصيات الإنسانيات والاجتماعيات لا تسمح لها بتقديم مفاهيم ونظريات بحمولات علمية ثابتة وقابلة للتعميم، إلا أنه من الواجب عليها الاستثمار في إضفاء المعنى على المفاهيم والنظريات انطلاقاً من التمفصلات التاريخية لتطور الفكر في تفاعلها مع الميدان. فالممارسة العلمية الحقيقية تكمن في بناء المفاهيم، وهذا البناء لا يتم إلا بإدراك التطور التاريخي والنظري لهذه المفاهيم نفسها.

يمكن القول بأن تركيز الباحث على التمفصلات المفهومية في اختيار النصوص يتماشى والتعقيد الذي يصاحب القضايا المرتبطة بالثقافة والتنوع الثقافي. يتعلق الأمر بمفاهيم تستعمل على نطاق واسع ومن طرف تخصصات مختلفة دون إدراك للشرط التاريخي الإيبستيمولوجي لتطورها. وفي بعض الأحيان قد توظف لغايات ورهانات سياسية أو أيديولوجية، في إطار ثنائيات المركز والهامش، الشمال والجنوب، الكوني والمحلي... في ثوب علمي. وتبعاً لذلك، من شأن العديد من نصوص هذا المؤلف أن تسهم في تصويب النظرة العربية خصوصاً، والمحلية عمومًا، إزاء المعرفة الأنثروبولوجية وتدفعنا إلى إعادة التفكير في استعمالتنا للعديد من المفاهيم المبتورة من سياقاتها الإيبستيمولوجية والتاريخية.

يعدّ الكتاب واحداً من الأعمال النادرة بلغة الضاد التي تتجاوز نمط المركزية «الغربية» الخالصة في إنتاج المعرفة وتعيد عن الرهانات الضيقة لابتداع علوم اجتماعية «عربية [إسلامية]» مفصولة عن المنطق التاريخي لتطور المعرفة، من خلال انخراطها في سجال

الإنساني (الهوية، الثقافة، الخصوصية...) لتعديد إنتاجها رقمياً تحت قيادة الموجات الجديدة من الرقمنة والثقانة. لذلك، فرضت تحولات ثورة الذكاء الاصطناعي الحديث عن مجتمع رقمي موازي للمجتمع الواقعي كما ثقافة رقمية موازية للثقافة الواقعية...

في الأخير، لا يسعنا سوى التنويه بالجهد الكبير المبذول من جانب الباحث في سبيل البحث عن المرجعيات النظرية واختيار النصوص الدقيقة المؤسسة لهذا العمل، في ما يشبه الرحلة الكرونولوجية نحو عقود وعقود من البحث الأنثروبولوجي في قضايا الثقافة. ولا بد كذلك من الاعتراف بقوة الفكر في تحقيق التماسك المنطقي والإيبستيمولوجي والمفهومي بين قضايا الكتاب، بالشكل الذي سيغني القارئ عن المداخل الكلاسيكية إلى الأنثروبولوجيا وسيشجعه على الاحتكاك المباشر بالنصوص الأصلية والمؤسسة لمجال الاجتماعيات عمومًا. تظل مثل هذه المبادرات العلمية الملتزمة، على قلتها وندرته، القاعدة الأساس لرد الاعتبار للاجتماعيات بالسياق العربي والثالثي من خلال الحرص على الدقة والأصالة الأكاديمية، وفي الآن نفسه ربط هذه المعرفة بعموم المهتمين. فإذا كانت هناك جهود عالمية كبير في سبيل تطوير سوسيولوجيا للعموم خلال السنوات الأخيرة، فلما لا يمكن التفكير أيضًا في أنثروبولوجيا للعموم تصوب النظرة «الكلاسيكية» للأنثروبولوجيا كعلم استعماري أو خاص بالشعوب البدائية، في نظر الفاعل الاجتماعي كما الاقتصادي والسياسي المحلي، والتشديد على مركزيتها وراهنيتها في فهم وتحليل قضايا التنوع الثقافي ضمن العوالم الحضرية كما الرقمية □

يعني بالضرورة فقدان البوصلة المفهومية الإيبستيمولوجية لكل تخصص وإنما، بالضرورة، استثمار البناءات النظرية والمرجعيات الفكرية المختلفة في تشبيك القضايا المعالجة وسبر مختلف أبعادها وتمفصلاتها الأساس. لذلك، يمكن إدراج الكتاب ضمن خانة المؤلفات ذات مرجعية «الفكر المركب» (بلغة إدغار موران) التي تتوسل بالتداخل الاختصاصي، خارج الدوائر الضيقة للتخصص، وتتصالح مع الأصول الفلسفية والإيبستيمولوجية من أجل بناء المعنى الأنثروبولوجي.

-6-

يحمل الكتاب قضايا وإشكالات ستلهم الباحثين والمهتمين من أجل بناء وإعادة تفكير العديد من المسارات والعناصر البحثية المرتبطة بسؤال التنوع الثقافي في سياق تحولات العصر الرقمي. وعلى هذا الأساس، وبقدر ما يفتح الكتاب سجالات فكرية ونظرية عديدة، سيكون من الجيد مواصلة العمل على هذا النهج المبتكر من أجل تقديم دلائل ومداخل نصوص وقضايا سوسيولوجية وأنثروبولوجية تربط الإرث النظري للأصول بتحولات العوالم المعاصرة من أجل توجيه الباحثين لمُدارسة تأثير الثورة الصناعية الرابعة، الأنفوسفير، رأسمالية المراقبة، دولة الشركات، مجتمع المخاطر المنعدمة... على الواقع الحقيقي لمقولات الوحدة والتعددية الثقافية. إن الإنسانية قد انخرطت في مسار جديد من الحياة الرقمية دائمة الاتصال (onlife) (بلغة لوتشيانو فلوريدي) بالشكل الذي انتقلنا بموجبه من الحديث عن عالم افتراضي مواز للعالم الواقعي نحو عوالم افتراضية بدأت تستهلك الواقعي والمقولات الفلسفية الكلاسيكية للوجود

أكسل هونيت

الاجتماعي وعالمه الممزق: مقالات في فلسفة اجتماعية

ترجمة ياسر الصاروط

(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019). ص. 335. (سلسلة ترجمان)

الحسين طلبوي(*)

باحث في علم الاجتماع.

Welt des Sozialen Sozialphilosophische Aufsätze Erweiterte Neuauflage. يقع الكتاب في 335 صفحة، وتحتوي هذه الأخيرة على 12 مقالة.

الكتاب هو مجموعة من المقالات النقدية لمقاربات مهمة داخل النظرية النقدية الحديثة، لها صبغة تمهيدية في الاعتبار الأول: يتعلق الأمر بدراسات تاريخية - نظرية، تتخذ شكل بورترية للمفكر، حاول أكسل هونيت فيها الظفر بنظرة عامة على الصعوبات السوسيولوجية - الفلسفية التي يواجهها اليوم منهجياً أي مشروع لنظرية اجتماعية نقدية.

وجد المؤلف أنه ينبغي إنتاج وجهة نظر جديدة، تتضمن في مسار النقاش عناصر تقليدية من الفلسفة الاجتماعية الفرنسية بخاصة؛ غير أن الدراسات المجموعة في الكتاب لا تهدف إلى أكثر من مساهمة غير مباشرة، تلقي الضوء على المشكلات المتعلقة

صدر خلال سنة 2019 في سلسلة «ترجمان» عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب في حقل الفلسفة والفكر تحت عنوان: **الاجتماعي وعالمه الممزق: مقالات فلسفية اجتماعية**، وهو ترجمة ياسر الصاروط العربية لكتاب الفيلسوف الاجتماعي أكسل هونيت⁽¹⁾ بالألمانية *Die zerrissene*

(*) البريد الإلكتروني: talbiouihoucine@gmail.com.
(1) أكسل هونيت، هو فيلسوف ألماني بارز، ومن أحد أهم ممثلي الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت النقدية. أستاذ جامعي ومدير معهد الأبحاث الاجتماعية في جامعة غوته، في فرانكفورت - ألمانيا. له الكثير من الكتب والمقالات في حقل الفلسفة الاجتماعية والسياسية وعلم الاجتماع. سعى إلى تجديد الفكر الفلسفي والنقدي، فعمل على تأسيس تصور جديد معاصر سماه «نظرية الاعتراف». من مؤلفاته: *Kritik der Macht (نقد السلطة)*، *Kampf um Anerkennung (الصراع من أجل الاعتراف)*، *Das Recht der freiheit (الحق في الحرية)* و *Die Idee des Sozialismus (فكرة الاشتراكية)*.

المباشرة من خلال طرحه للأسئلة التي حاول الإجابة عنها لإبراز راهنتها الخفية، فالسؤال عن الشروط الثقافية للتنشئة الاجتماعية الناجحة هو الذي كان يحرك «لوكاتش» الشاب، الذي أدرك الواقع المجتمعي لعصره كحالة اغتراب اجتماعي وأرجع سبب ذلك إلى (أزمة الثقافة) (ص 11).

1- النظرية النقدية: من مركز إلى محيط تقليد فكري

يعرض المقال لسياق بروز النظرية النقدية وراهنية بعض الأطروحات داخل النظرية النقدية الحديثة. وتعدّ المقاربات النظرية وضمنها النظرية النقدية في العلوم الاجتماعية، مشاريع نظرية، وشكل من أشكال المعرفة العلمية التي تهتم العلوم الاجتماعية بنوع خاص، فهي تسعى إلى مواكبة السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للاجتماع البشري.

إنها نظرية نقدية تتجاوز التفسير والشرح، نحو تحديد الكيفية التي يكون للإنسان فيها دور في صنع التغيير، أي أنها تدع المجال واسعاً أمام الأفراد ليصنعوا تاريخهم؛ فهي ذات مساح نقدية دافعة نحو التغيير. فالنظرية النقدية هي التي تحقق المصلحة الاجتماعية، وتراعي التطور الاجتماعي التاريخي.

وقد ولدت النظرية النقدية تاريخياً في «معهد البحوث الاجتماعية» في مدينة فرانكفورت ودخلت كمشروع نظري موحد في وعي الرأي العام. إنها من بين المحاولات التي جرت في التاريخ ما بين الحربين العالميتين لتطوير الماركسية. كما تحتل النظرية النقدية مكانة مهمة، وإن ما يميزها عن غيرها هو

بحالة النظرية الاجتماعية النقدية، أكثر مما تبحث عن أجوبة (ص 7).

الكتاب هو محاولة في استعادة النقاش لمقاربات مهمة داخل النظرية السوسيولوجية الحديثة. بحيث يلقي الضوء على المشكلات المتعلقة بحالة النظرية الاجتماعية النقدية، أكثر من البحث عن أجوبة جاهزة لهذه المشكلات. إضافة إلى ذلك فهو يسعى إلى استعادة نظرية للتقاليد «الرومانسية» المناهضة للرأسمالية التي انطلق منها بشكل ما مشروع النظرية النقدية في القرن العشرين.

أولاً: الراهنية الخفية لأعمال جورج لوكاتش⁽²⁾

نشر لوكاتش مقالته «عالم من التمزق» لأول مرة سنة 1986، وقد حاول في كتاباته تسليط الضوء على بعض جوانب الفكر الجدلي في فكر كارل ماركس، كما كل محاولاته إلى تجديد هذا الفكر.

وقد عمل لوكاتش في فلسفته على إعادة الاعتبار للذات، فالتاريخ برأيه ينتج من التفاعل بين الذات والموضوع. كما يعطي أهمية لوعي الناس بالقوانين التي تحكمهم، وبصورة خاصة وعي الطبقة العاملة التي حولتها الرأسمالية إلى بضاعة.

في الكتاب يركز هونيت على الأعمال الفلسفية الأولى لجورج لوكاتش وراهنيتها غير

Stanford Encyclopedia of Philosophy, (2)
«Georg [György] Lukács.» First published 4
November 2013; substantive revision 18 January
2018, <<https://plato.stanford.edu/index.html>>.

التحرر الإنساني في سياق عملية وحيدة هي عملية وحيدة هي عملية توسيع السيطرة، هذا التحرر الذي يشبه «خروج الإنسان من حالة عدم النضج التي ارتضاها لنفسه طائغاً».

هنا كما هناك، يجري تمزيق الحجاب عن عملية الحضارة، ذاك الحجاب الذي صنعه الإيمان بالتقدم والتفائل بالتنوير، من خلال تسمية **قدر الجسد** من دون أو هام: الفعل الصامت لاستعباد وتشويه الجسد الإنساني الذي رأى أدورنو وهوركهايمر فيه «تاريخ أوروبا تحت الأرضي»، وتعرف فوكو إليه من خلال التأديب اليومي للجسد، وهو ما يكشف الوجه الحقيقي لتاريخ البشرية، أكثر كثيراً مما في التعبيرات الأخلاقية في الدستور والبراهين البليغة لتاريخ الفلسفة. فعقلنة المجتمع تعني، لأدورنو - كما لفوكو - إنزال العنف بالجسد البشري، وعند هذه الأطروحة المقتضبة تقع نقطة التقارب، لنقد الحداثة عند كلا المفكرين⁽⁴⁾.

ولكن من زاوية نظر نقدية يبدو أنه ليس من الضروري البحث في أوجه التشابه داخل نصوص وازنة من نظير ما أنتجه فوكو أو أدورنو، ذلك أننا قد نسقط في معترك تأويلي متحيز، ففي معرض تفسيره لهايدغر يتطرق غادمير في **الحقيقة والمنهج** لإشكالية المعرفة المسبقة في مواجهتنا مع النصوص. فيقول بأننا لا يمكن أن نقرأ النص إلا بخلفياتنا المسبقة وخبرتنا التأويلية المتراكمة، وبذلك يتعدد المعنى داخل النص الواحد وقد يرى البعض أن أوجه التشابه هي من صميم الإختلاف داخل النص⁽⁵⁾.

(4) المصدر نفسه، ص 85.

(5) عادل مصطفى، فهم الفهم، مدخل إلى الهرمنيوطيقا: نظرية التأويل من أفلاطون إلى جادامير (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2007)، ص 17.

تحديدها المنهجي لأهدافها، فقد وضعت النظرية النقدية جميع فروع البحث في العلوم الاجتماعية ضمن مشروع نظرية مجتمعية (ص 31).

وبما أنها تدرس العالم الاجتماعي فإنها بذلك تسعى إلى تغييره، عبر انعقاد الأفراد من ظروف الهيمنة والقهر في مجتمعاتهم، ويتأسس ذلك عبر «الاعتراف» بكل الفئات.

تعد أفكار كارل ماركس الانطلاقة الأولى لهذه النظرية، إلا أن مأسستها كانت مع مدرسة فرانكفورت في ثلاثينيات القرن العشرين. حيث تأسست النظرية النقدية كمدرسة فكرية على نحو أولي، من خلال منظري مدرسة فرانكفورت: هربرت ماركوزه، وتيودور أدورنو، وماكس هوركهايمر، والتر بنياامين، وإريك فروم. وتأثرت النظرية النقدية الحديثة إضافة إلى ذلك، بأعمال جورج لوكاتش وأنطونيو غرامشي، فضلاً عن الجيل الثاني من مفكري مدرسة فرانكفورت، وبخاصة مع يورغن هابرماس.

2- ميشيل فوكو وأدورنو: شكلان من نقد الحداثة

تبرز في هذه المقالة أطروحة تسعى إلى إبراز أوجه التشابه بين فوكو وأدورنو، وبخاصة ما يرتبط بنقد الحداثة. فأعمال فوكو حول «السلطة» لا يقل صرامة عن كتاب أدورنو وهوركهايمر.

فكما **جدلية التنوير**⁽³⁾، وضع نقد الحداثة عند فوكو خبرة تعاضم السلطة والعنف الشنيع في نقطة المركز، فيرى تاريخ

(3) ماكس هوركهايمر و تيودور فيسنغراند أدورنو، **جدل التنوير: شذرات فلسفية**، ترجمة جورج كتورة (بيروت: دار الكتاب الجديد، 2006).

ولما لها من تقاطعات أخرى وقف عندها جورج زيمل من منطلقات أخرى في أطروحته حول **فلسفة النقود**، من حيث هي التعبير عن **علاقة التبادل** التي تحول الأشياء المطلوبة إلى أشياء اقتصادية، وتؤسس لإمكانية تبادل الأشياء داخل المجتمع⁽⁷⁾.

ثانياً: عقل مرتبط بالجسد: عن إعادة اكتشاف مرلوبونتي

في ظل هيمنة البنيوية على الحياة الفكرية في فرنسا، ساد الهدوء حول أعمال موريس مرلوبونتي، على اعتبار أن كتاباته بدت وكأنها تؤيد كل ما كانت البنيوية تسعى إلى إبعاده عن التفكير. وهي مقاربات عدلت ميزان القوى العقلي داخل الفلسفة.

المقاربة الظاهرية التي قدمها مرلوبونتي تذهب نحو تحديد العلاقة بين الجسد والعقل، والتي وقعت في صلب اهتماماته، في تشكيل الخبرة الوجودية للإنسان. وتكمن أطروحته حول الإدراك من خلال الجسد، فالوعي كما يقول: «الكائن في الشيء من خلال الجسد» (ص 154).

وقد اعتمد بيير بورديو بقوة على الظاهرية في معالجته للجسد كجزء من انشغاله العام بنظرية الممارسة، وكشف في كتاباته المتعددة عن التمثيل الرمزي للجسد، وعن أهمية الذوق والترتيبات الجسدية الأخرى كعناصر مهمة في رأس المال الثقافي، وتناول كذلك الجسد باعتباره حاملاً ومؤشراً على التمايزات الاجتماعية.

أ- العلاقة بين الأنثروبولوجيا وفلسفة التاريخ عند فالتر بنيامين

تبرز في هذه المقالة محاول «هونيت» لتسليط الضوء وإعادة الاعتبار لأفكار فالتر بنيامين، من خلال النسق النظري المتناثر لأعماله، والذي يقف دونما دخولها في حقول النقاشات العلمية. الأمر الذي جعل هونيت يخطو خطوة نحو وضع صلة منهجية بين مفهوم الخبرة الموضوع أنثروبولوجيا وفلسفة التاريخ عند بنيامين.

من خلال تطوير أطروحة مفادها أن بنيامين حاول معارضة العملية التاريخية لضمور الخبرة بإمكان خبرة غير منقوصة، في إطار حل إشكالية أخلاقية كانت تواجهه اعتباراته الفلسفية التاريخية.

ب- روسو بوصفه مفكراً بنيوياً: عن أنثروبولوجيا كلود ليفي ستروس

في بحثه (القواعد الأساسية لعلاقات القرابة البدائية) كان الهدف الطموح الذي يسعى إليه ليفي ستراوس، يعكس بصورة مضمرة المهمة التي يوكلها إلى الإثنولوجيا بالاستناد إلى روسو: حيث ينبغي للعدد الكبير من أشكال القرابة التي يمكن ملاحظتها ميدانياً عند الثقافات التي كانت تسمى «بدائية»، أن تختصر في عدد قليل من العناصر الأساسية، بحيث يولد كنتيجة الأنموذج النظري لنظام اجتماعي «طبيعي». وتنتج الوسيلة الفكرية التي عليها تحقيق هذا المطلب الواسع، من تعميم أطروحة مارسيل موس⁽⁶⁾ حول الوظيفة الاجتماعية لتبادل الهبات.

(7) زيمل جورج، **فلسفة النقود**، ترجمة عصام سليمان (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

(6) موس مارسيل، **مقالة في الهبة: أشكال التبادل في المجتمعات الأرشية وأسبابه**، ترجمة محمد الحاج سالم (بيروت: دار الكتاب الجديد، 2013).

ثالثاً: إنقاذ أنطولوجي للثورة: عن النظرية الاجتماعية

لكورنيليوس كاستورياديس

يتم إلقاء الضوء على النقد المجتمعي الذي تطرحه بعض النظريات الاجتماعية التي استطاعت أن تثبت نفسها، ومن بين النظريات التي تبرز هذا المعنى، تلك التي طرحها كورنيليوس كاستورياديس، وهو فيلسوف ومحلل نفسي من أصل يوناني، انطلق عمله من الدافع نفسه الذي تغذت عليه من البداية جميع النظريات النقدية الاجتماعية، عبر محاولة إنقاذ النيات العملية - السياسية لأعمال ماركس من خلال التخلي عن مسلماتها الأساسية. بينما كانت أعمال كورنيليوس كاستورياديس في النظرية الاجتماعية النقدية كلها تدور حول مسألة الثورة (ص 163).

1- كفاح من أجل الاعتراف: عن نظرية

البيئية الذاتية لسارتر

يتعلق الأمر بأحد كبار الفلاسفة وأكثرهم راديكالية إلى حد ما، تتشارك فلسفة سارتر مع مشاريع أخرى للتقليد الظاهراتي في ميزة تسويغ أكثر الأمور تجريدية عبر الإحالة الدائمة على مجريات الحياة اليومية. كما أن اهتمامه بالحياة اليومية من خلال قراءاته النظرية لما يدور في المدينة، ارتباط بالأحداث والوقائع: في الحدائق العامة، وفي المقاهي ومحطات المترو والغيرة والصراعات اليومية ... كلها تشكل المادة المعالجة للهياكل النظرية. وهو ما قد يفسر جاذبية وراهنية أعمال سارتر.

2- العالم الممزق للأشكال الرمزية: عن عمل بيار بورديو الثقافي- الاجتماعي

تشكل نظرية الممارسة لدى بيير بورديو⁽⁸⁾ أبرز النظريات في السوسيولوجيا النقدية التي أفرزت خطاطات جديدة وراهنية تدرس الحقول المتداخلة في العالم الاجتماعي، ترى أنه لا وجود لتفسير مطلق للفعل الاجتماعي، لذلك لجأ بيير بورديو إلى تفسير الحياة الاجتماعية من خلال الممارسات التي تخص تاريخ كل مجتمع باعتبار أن الممارسات خالية من التفسير القصدي العقلاني المحض، وإنما هي تلقائية وعملية يحكمها «الهابيتوس»⁽⁹⁾.

وتبرز لنا نظرية بيير بورديو أشكال التمايزات الاجتماعية الدقيقة، التي على أساسها تتم إعادة الإنتاج داخل الحقول وضمن العالم الاجتماعي. وبذلك فإن النظرية الاجتماعية النقدية لها راهنيتها ما دامت تجرب وتنتقد وتراكم فيها المعرفة، إنه التراكم المنظم للعلم، وهو ما يتيح لنا وصف وتفسير أعمق للوقائع الاجتماعية.

3- الديمومة اللانهائية لحالة الطبيعة:

عن المحتوى المعرفي النظري لكتاب كانيتي «الجماهير والسلطة»

يحتل كتاب كانتي الجماهير والسلطة مكانة بارزة داخل النظرية الاجتماعية النقدية، وبخاصة في محاولة فهم مسألة صعوبة

Pierre Bourdieu, *Esquisse d'une théorie* (8)
*de la Pratique: Précédé de trois études d'ethnologie
Kabyle* (Paris: Seuil, 2000).

(9) «الهابيتوس» بنية أو مجموعة من البنى مستدمجة داخل الفرد مشتقة من العالم الخارجي «الحقول» تحدد كيف يتصرف الفرد ويتفاعل مع العالم.

بناء نظرية اجتماعية نقدية. كما يساهم هذا النوع من الكتب في التأريخ للنظرية النقدية بمختلف تجلياتها واشتباكاتهما المعرفية في سياقاتها التاريخية، ثم عبر محاولة البحث في جدواها وراهنيتها.

إلا أن هناك مساهمات نقدية جوهرية لم يتطرق إليها المؤلف، ومن أبرزها دراسة التابع أو الهامشية ذات الحس النقدي ما بعد الكولونيالي، تلك المرتبطة بنقد الاستشراق لدى إدوارد سعيد، بل وبتفكيكية غاياتري سيفاك، وتحليل هومي بابا للخطاب.⁽¹⁰⁾ نشأ مفهوم «دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة»، في شبه القارة الهندية في أوائل الثمانينيات من القرن المنصرم. ويركز هذا المفهوم على دراسة تاريخ الفئات الاجتماعية المهمشة وعلى قدرتها على الفعل، بقصد التأثير على مجرى مصيرها، ومن ثمة فهو يستند إلى نقد مزدوج، إذ ينتقد في نفس الآن المدرسة التاريخية الكولونيالية البريطانية والمدرسة الوطنية الهندية، ويعاب عليهما نخبويتهما، سواء أكانت تلك النخبوية بفعل التمرکز حول الذات الأوروبية أم نتيجة للزعة الوطنية الضيقة.

تحتل المساهمات النقدية لهذه الأخيرة أهمية وازنة في الحقل الأكاديمي بالهند وفي إنكلترا، كما تفتح آفاق تطوير النظرية الاجتماعية النقدية في الوقت الراهن □

الأنظمة الشمولية. يعتبر كانتني مشروع نظريته عن العاطفة خطوة باتجاه تصوره، يفترض به أن يفسر هيكله نمط الحياة البشرية بمجملها، لذا فإن مهمته الجوهرية هي محاولة استخلاص، من الحقيقة المفترضة.

ويعتمد في كتاباته عن هوبز في الخوف التكويني وحالة ما قبل الدولة أي حالة الطبيعة في صراع حرب الكل ضد الكل، وبالتالي فكانت يسقط قراءته وتصوره على الحالة الاجتماعية برمتها: في ظل أن البشر هم دائماً مثقلين بالخوف المتبادل.

4- الذات في أفق القيم المتصارعة: عن الأنثروبولوجيا الفلسفية لتشارلز تايلور

مشروع أنثروبولوجيا فلسفية يفترض أن تكون مهمتها اكتساب السمات الأساسية لفهم جديد لشكل الوجود الإنساني من طريق نقد الفلسفة الحديثة.

مع مقولة «التفسير الذاتي»، يعطي تايلور لنتائج نقده للنظرية السلوكية في البداية انعطافة ظاهرية وجودية فحسب. تلك الرغبات والنيات الذاتية التي يتخذها كل إعلان باللغة اليومية عن السلوك البشري ببديهية كمرجع، يمكن فهمها أيضاً كأشكال للفهم الذاتي الشخصي، أي كتفسير الذات لنفسها. بمعنى آخر، إننا نستطيع شرح تصرفات الشخص، فقط بالقدر الذي نعلمه عن كيفية رؤيته لنفسه أو تفسيره لها.

ختاماً، فإن الكتاب يقدم مراجعة نقدية للإرث الفلسفي للنظرية النقدية، مبرزاً من خلال ذلك الصعوبات السوسيو-فلسفية التي قد تواجه اليوم كل مشروع يهدف إلى

(10) ديبيش شاكراباري، دراسات التابع والتأريخ ما بعد الكولونيالي، ترجمة ثائر ديب، مجلة أسطور (المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات)، العدد 3 (2016)، ص 7.

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابى الخورى

أولاً: كتب عربية

من هنا يعرض هذا الكتاب للسياق التاريخي لظهور تنظيم «الدولة»، وخروجه من عباءة تنظيم الأمم (تنظيم القاعدة) والانقلاب عليه، متناولاً أحكام التنظيم الغارقة في الدموية والتوحش ومصادرها.

ويفيد الكتاب أن تنظيم «الدولة الإسلامية» استطاع أن يستقطب أكثر من 42 ألف مقاتل أجنبي من نحو 120 دولة، وأن عام 2015 شهد أكبر موجات تدفق للمقاتلين الأجانب على سورية والعراق، وبخاصة بعدما سيطر على مدينتي الفلوجة العراقية والرقبة السورية في كانون الثاني/يناير 2014، وعلى الموصل ثاني أكبر مدينة في العراق في حزيران/يونيو من العام نفسه، وبعد أن تحولت سورية إلى أكبر ساحة لجذب المقاتلين الأجانب في التاريخ المعاصر. وقد التحقت المرأة بصورة لافتة في التنظيم الذي استقطب أكثر من 550 امرأة أوروبية سافرن إلى مناطق خاضعة له. ومثلت النساء في بعض الدول نسبة تراوح بين 20 و30 بالمئة من المقاتلين الأجانب، كما ازداد عدد الفتيات القاصرات اللاتي أقسمن للولاء لتنظيم الدولة على الإنترنت.

- 1 -

وفاء صندي. داعش: شرعنة التوحش. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020. 456 ص.

أثار صعود تنظيم «الدولة الإسلامية» الذي عرف بـ «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام» أو تنظيم «داعش»، تساؤلات متعددة حول أيديولوجياه الموعلة بالتوحش، وقدرته على استقطاب آلاف المقاتلين الأجانب والنساء والأطفال، ورغبته في بسط نفوذه أقصى مدى ممكن، متجاوزاً الحدود الجغرافية، ولا سيما بعدما سيطر على مزيد من الأراضي في سورية والعراق، متصدراً عناوين الأخبار العالمية مع إعلان قيام «الخلافة» وتنصيب أبي بكر البغدادي نفسه خليفة على المسلمين. ومع إعلاننه عن هدفه بإقامة «دولة» و«خلافة» إسلامية، استناداً إلى أيديولوجيا في غاية التطرف، مثل هذا التنظيم مؤشراً على بدء حقبة جديدة من التاريخ الإرهابي، إذ اعتُبر أكثر من مجرد تنظيم إرهابي، على الرغم من أن أصوله ترقى إلى كونه فرعاً من تنظيم «القاعدة».

الكتابات عن الأديان والقبائل وخلفياتهم المذهبية والدينية لدق الأسافين السياسية بين المكونات الاجتماعية والدينية والقبلية في المنطقة العربية.

ومن جهة تنظيم «الدولة الإسلامية» فقد سعى بكل الوسائل المتاحة إلى تحسين وتصدير التصور المتعلق بالمجتمع الذي يريد إنشائه - وهو المجتمع الذي - رغم نموذجه المتشدد وأسلوبه الدموي - راود أحلام الكثيرين من كل أنحاء العالم ودفعهم إلى الاستجابة إلى نداء أبي بكر البغدادي للمسلمين في كل مكان ليهاجروا إلى «أرض الإسلام» كواجب ديني، وليجاهدوا من أجل نصرة الدين والقضاء على الأنظمة الكافرة والمرتدة حيثما وجدت في الوطن العربي لعدم وجود أي فرصة للتعايش السلمي معها. وقد نجح عبر المواقع والصفحات الإلكترونية التابعة له في تجنيد آلاف المقاتلين بعدما توصل إلى صيغة مزج فيها العنف الوحشي للتنظيم مع إيهام المجندين من مختلف التنظيمات الإرهابية بالاستقرار والكرامة. وتمكن التنظيم من تجنيد المرأة لتصبح فاعلة في تنفيذ العمليات الإرهابية، كما اهتم بتجنيد الأطفال من خلال السيطرة على عقولهم وتطويعهم لفكره، واستعان بخلايا نائمة من المتعاطفين والمناصرين الذين لا يخضعون هرمياً له لتنفيذ عمليات إرهابية بمجهودهم الفردي في عدد من الدول العربية والغربية، أطلق عليها اسم «غزوات»، لإدخال الرعب في مجتمعات هذه الدول. وأطلق على هؤلاء الإرهابيين المتعاطفين مع التنظيم اسم «الذئاب المنفردة».

تؤكد مؤلفة الكتاب أنه على الرغم من هزيمة «داعش» في العراق وسورية والمقاربة

وأدى تدفق المقاتلين الأجانب إلى سورية إلى تصاعد المخاوف على الأمن الإقليمي والدولي، وسط تساؤلات حول ظاهرة هؤلاء المقاتلين ومعرفة الجهات والدول التي تقوم بتسهيل عمليات انتقالهم وأهدافها، وسبل التعرف إلى جنسيات هؤلاء المقاتلين وخلفياتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية وتوجهاتهم الفكرية والأيدولوجية، وأسباب انجذابهم إلى تنظيم الدولة وكيفية تجنيدهم، وآليات مواجهتهم والحد من خطورة تمددهم في المنطقة.

ورأى باحثون أن هناك دوافع متعددة وراء تشجيع انتقال المقاتلين الأجانب من دولهم إلى سورية، منها ما يتعلق باعتقاد استخبارات تلك الدول بأن سورية ستكون «مقبرة» جديدة للتخلص من هؤلاء الإرهابيين الذين يمثل وجودهم في دولهم الأصلية، الغربية منها تحديداً، تحدياً أمنياً خطيراً، ويمكن بذلك التخلص منهم من دون اللجوء إلى القوانين الأوروبية التي لا تسمح عادة للحكومات بالتخلص بسهولة من المتطرفين ويترتب عليها تكلفة أمنية وسياسية. كما تم استخدام هؤلاء المقاتلين الوافدين على الساحة السورية كأداة تنفيذية تم توظيفها في الصراع الدولي بين القوى الكبرى والأنظمة لتحقيق مكاسب استراتيجية، كما حصل في أفغانستان، على سبيل المثال، إذ أفادت الولايات المتحدة على نحو كبير من «الأفغان العرب» لإسقاط عدوها الاتحاد السوفياتي السابق من دون أي تورط عسكري في الحرب. كذلك تم استخدامهم في إطار «الفوضى الخلاقة» التي روج لها برنارد لويس في كتاباته والتي ترى أن هؤلاء المقاتلين الأجانب أداة لتقسيم المجتمعات، وبخاصة في الشرق الأوسط. وتحدث هذه

بالتراجع عن تقريره الذي عرف بـ«تقرير غولدستون» الصادر في أيلول/سبتمبر 2009 والذي يدين ليس العدوان الإسرائيلي على غزة فقط المتمثل بـ«عملية الرصاص المصبوب» 2008 وإنما الاحتلال الإسرائيلي أيضاً.

يرصد الكتاب ما تعرض له قطاع غزة من جرائم على يد الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948 حتى عام 1967، وصولاً إلى اندلاع الانتفاضة الكبرى ضد الاحتلال عام 1987 التي انطلقت شرارتها على حدود القطاع. ويتناول «اتفاق أوسلو» 1993 الذي أنهى الانتفاضة الكبرى، وذلك قبل أن تندلع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) عام 2000 التي واجهها الاحتلال كعادته بسفك دماء المدنيين العزل.

يتناول الكتاب العمليات الإسرائيلية التي استهدفت قطاع غزة والتي خلفت عشرات الضحايا قبل الانسحاب الإسرائيلي من القطاع عام 2005، وأبرزها «عملية قوس قزح» (2004) و«عملية أيام الندم» (2004). ويوضح أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة كان يهدف إلى وقف الضغوط الدولية وخصوصاً الأمريكية على إسرائيل لتجميد عملية السلام وبالتالي منع إقامة دولة فلسطينية. وفي السياق نفسه يتابع الكتاب عرض الاعتداءات الإسرائيلية التي استمرت على قطاع غزة، متناولاً عمليتي «أ مطار الصيف» (2006) و«عملية غيوم الخريف» (2006). وترافقت هذه الاعتداءات على غزة مع عبثية المفاوضات المتعلقة باتفاقيات أوسلو وتساعد نفوذ حركة حماس في غزة حيث فازت بالانتخابات التشريعية عام 2006. واتخذت إسرائيل من فوز حماس في الانتخابات ذريعة لفرض حصار اقتصادي لإنساني على غزة ما لبث

الأمنية والعسكرية، فإن المقاربة الأمنية والعسكرية التي تعتمدها بصورة أساسية الاستراتيجية العالمية (الصلبة) لمكافحة الإرهاب لن تتمكن منفردة من القضاء على الإرهاب. لذا لا بد من البحث عن حلول موازية لمواجهة الإرهاب تركز على الفعل الاستباقي والوقائي لمنع التطرف الذي يقود إلى الإرهاب، وذلك من خلال معالجة الظروف والأسباب التي أدت إلى إيجاد البيئة الحاضنة للتطرف ونمو التنظيمات الإرهابية. ويتطلب ذلك اللجوء إلى استراتيجية ناعمة موازية لمعالجة الإرهاب تشمل: الخطاب الديني والثقافة والتعليم والفنون والآداب والإعلام وغيرها.

- 2 -

نورمان ج. فنكلستين. غزة: بحث في استشهادها. ترجمة أيمن ح. حداد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020، 464 ص.

يعرض هذا الكتاب للباحث الأمريكي نورمان ج. فنكلستين للجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق قطاع غزة وسكانه ابتداءً من عام 1948 وحتى عملية «الجرف الصامد» عام 2014، متناولاً الحصار اللاإنساني للقطاع الذي وصفه رئيس الوزراء البريطاني السابق بـ«السجن المكشوف» و«زيف الشعارات المضللة التي روج لها الاحتلال لشن العمليات العسكرية الإجرامية ضد القطاع، وأبرزها شعار «الرد على الإرهاب» أو الانتقام من مرتكبيه، وذلك على مرأى ومسمع القوى الدولية والمنظمات العالمية التي تغاضت عن إدانة الجرائم الإسرائيلية، تحت ضغط أمريكي وإسرائيلي ألزم القاضي الأمريكي غولدستون

حماس أحمد الجعبري لتعلن عملية عسكرية ضد قطاع غزة أطلقت عليها اسم عملية «عمود السحاب». ويوضح المؤلف أن إسرائيل قررت إطلاق هذه العملية بعدما استاءت من التزام حماس بوقف إطلاق النار، وموافقتها على وقف لإطلاق نار دائم يعزز مكانتها كقوة شرعية مسؤولة في قطاع غزة. وأودت العملية التي استمرت 9 أيام بحياة 162 فلسطينياً بينهم 43 طفلاً. وكانت الحكومة الإسرائيلية أعلنت أن العملية تهدف إلى إعادة الهدوء في جنوب إسرائيل والحد من إطلاق القذائف من قطاع غزة باتجاه أهداف إسرائيلية.

وتبين لإسرائيل خلال عملية «عمود السحاب» التي انتهت بموافقتها وحماس على وقف لإطلاق النار أن حماس اكتسبت مهارات وقدرات جديدة في المواجهة، ولم تتمكن إسرائيل من تحقيق هدفها المعلن والمتمثل بوقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة.

واشتد الحنق الإسرائيلي على غزة بعدما أدت الاتصالات الهادفة إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني إلى تشكيل حكومة وفاق وطني بين حركتي فتح وحماس في نيسان/أبريل 2014 ، أعطت - برأي المؤلف - حركة حماس نوعاً من الشرعية والاعتراف الدولي ولو بطريقة غير مباشرة. من هنا، وجد نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية في حادثة اختطاف ومقتل 3 مراهقين إسرائيليين في الضفة الغربية في حزيران/يونيو 2014 فرصة مناسبة لشن عدوان جديد على غزة رغم إدراكه أن قيادة حماس ليست مسؤولة عن الحادثة. وهكذا أطلق عملية «الجرف الصامد» ضد قطاع غزة في تموز/يوليو 2014 التي استمرت 51 يوماً، وتركزت على قتل المدنيين والأطفال والنساء وعلى تدمير المنازل، إذ تم

أن لاقى دعماً وتأييداً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذين اشترطا على حركة حماس للتعامل معها موافقتها على اتفاقيات أوصلو التي أبرمتها السلطة الفلسطينية. ومع تصاعد نفوذ حماس في غزة عام 2007 وما تبعه من انقسام في الصف الفلسطيني، شنت قوات الاحتلال عملياتها الوحشية «الرصاص المصبوب» على قطاع غزة 2008، التي استمرت 22 يوماً وأودت بحياة نحو 1400 فلسطيني، أربعة أخصامهم من المدنيين ومن بينهم 350 طفلاً، بينما استمر الحصار الخانق على المدنيين الفلسطينيين في القطاع.

ولا يخفى أن تراجع القاضي غولدستون عن تقريره عام 2009 وعدم تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن الدمار والمجازر في قطاع غزة أدى إلى تشجيع الاحتلال الإسرائيلي على مواصلة حصاره الخانق للقطاع، والاستمرار في عملياته العسكرية الدموية ضد سكانه، في ظل دعم أمريكي لمواقف إسرائيل في المحافل الدولية للحؤول دون إدانة مجازرها.

وعليه، لم يتردد سلاح البحرية الإسرائيلية في الاعتداء على سفن «أسطول الحرية» التي كانت تحمل مساعدات إنسانية - بما في ذلك معدات طبية - لسكان قطاع غزة المحاصرين وعلى متنها مئات الناشطين الحقوقيين في عرض البحر قبالة غزة عام 2010. وارتكبت البحرية الإسرائيلية جريمة قتل على سفينة مافي مرمرة التركية، إحدى سفن الأسطول الرئيسية - التي سعت إلى كسر الحصار عن غزة - أودت بحياة 9 ناشطين أترك على الأقل (وإصابة نحو 60 آخرين بجروح).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2012 تعمدت إسرائيل اغتيال القائد العسكري لحركة

القطاع. ويستحضر المؤلف الرأي القانوني الذي يؤكد أنه بوسع الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويجب أن تعلن، وعلى نحو حاسم، بأن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني وأن الانسحاب الإسرائيلي الكامل لم يعد مرهوناً بعملية المفاوضات التي لا نهاية لها، والتي يتمثل هدفها الواضح، بعد محاولات متتابة على امتداد عقود من الزمن، بجعل الاحتلال أمراً لا رجعة عنه، ودفع الشعب الفلسطيني إلى غياهب النسيان.

- 3 -

كريم مرّوة. كنوز الفكر الإنساني. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2020. 303 ص.

يضم هذا الكتاب - كما يأتي في تعريفه - مجموعة نصوص من فكر ماركس ومن فكر كبار الماركسيين الأوائل والمفكرين والقادة الاشتراكيين انتقاهما المفكر كريم مرّوة ليظهر أن فكر ماركس، وفكر الماركسيين الكبار المكملين لفكره، «فكر مستقبلي، فكر متحرك وغير ثابت، فكر مادي جدلي»، وأن رواد هذا الفكر وإن كانوا ينتمون إلى عصرهم، وكانت أفكارهم الخاصة هي أفكار ذلك العصر بالتحديد، إلا أن الشيء المهم هو أن هؤلاء كانوا وهم يدافعون عن أفكارهم في عصرهم يستشرفون المستقبل، ما يعني إعادة قراءة أفكار ماركس في ضوء تحولات العصر، وبالتالي تأكيد التواصل في حركة الفكر عبر العصور.

وضمن هذا التواصل الفكري، انتقى مرّوة ما هو مشترك بين القديم والجديد في الفكر الإنساني، ليوضح أن المشترك «هو التواصل في الحركة وفي العمل وفي البحث الدائم عن

تدمير 18 ألف منزل. وصدر بيانات رسمية فلسطينية في الذكرى الثالثة للعملية، أفادت أن 2322 شهيداً فلسطينياً سقطوا نتيجة العملية بينهم 578 طفلاً و489 امرأة و102 مسناً، بينما أكدت البيانات الإسرائيلية مقتل 68 جندياً إسرائيلياً وإصابة 740 آخرين بجروح، ومقتل 4 مدنيين.

رفع المسؤولون الإسرائيليون شعار الدفاع عن النفس كما جرت العادة لتبرير مجازرها بحق قطاع غزة وسكانه، وذلك وسط مواقف عربية لا تتجاوز الدعوات إلى وقف إطلاق النار وبيانات الاستنكار، في مقابل دعم أمريكي وتبرير أوروبي للعملية الإسرائيلية على غزة. لكن اللافت في رأي المؤلف أن بعض منظمات حقوق الإنسان المعروفة مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس، تخلت - إلى حد بعيد - عن اختصاصها المهني وخانت شعب غزة، وذلك أولاً، من خلال تقاريرها الخافتة حول المجازر التي ارتكبت بحق سكان غزة والدمار الهائل الذي لحق بها. والواقع ذهب منظمة العفو الدولية بعيداً من اختصاصها المهني حين حملت في أحد تقاريرها حماس مسؤولية عملية «الجرف الصامد».

أما الخيانة الثانية لشعب غزة، فقد صدرت عن لجنة التحقيق المكلفة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في حزيران/يونيو 2015، إذ اتهم تقرير اللجنة حماس بارتكاب جرائم حرب أثناء عملية «الجرف الصامد» في مقابل الإشارة إلى «أن إسرائيل قد تكون ارتكبت جرائم حرب أيضاً».

يبقى أن الجريمة الكبرى ضد سكان قطاع غزة ظلت تتمثل بالحصار الإسرائيلي الطويل الأمد الذي ينتهك القانون الدولي والذي يحول دون سير الحياة العادية في

حتى العام الحالي 2020، وذلك من خلال استطلاعات للرأي أجراها مئات من الباحثين والخبراء الذين عملوا في العراق في ظروف قاسية اتسمت بعدم الاستقرار والأمن والشحن الطائفي ناهيك بالحروب ضد تنظيم «داعش». وهدفت هذه الاستطلاعات بما توصلت إليه من نتائج، إلى تقديم بيانات إحصائية يمكن الاستفادة منها من قبل صانع القرار العراقي لتطوير السياسات العامة والبرامج الحكومية، ولا سيما ما يتعلق منها بالتنمية المستدامة، وأبرز مفاصلها محاربة الفقر وتطوير الجوانب المعيشية.

يضم الكتاب أربعة أبواب، يوجز الباب الأول عمل 17 عاماً من استطلاعات الرأي العام في مؤشرات وأرقام، بينما يتناول الباب الثاني التطورات السياسية بعيون العراقيين ونظرتهم إلى العلمانية والدين والهوية الوطنية العراقية، وصولاً إلى انفجار الغضب العراقي وانتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 2019.

ويظهر الباب الثالث نظرة العراقيين إلى الديمقراطية والآثار السياسية لتآكل الثقة بين العراقيين وحقوق الأسرة والمرأة والأطفال، في حين يُعنى الباب الرابع بنظرة العراقيين إلى الاقتصاد وتدهور أوضاع المالية العامة والفساد في البلاد.

وفي الخاتمة يؤكد المؤلف أنه لا يمكن شخصنة تحليلات الرأي العام أو برمجتها لصالح وجهة نظر ضد أخرى، بل هي حصيلة تفاعل الوعي الجمعي لمختلف شرائح المجتمع وبالتالي يتطلب من جميع الفعاليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التعامل مع نتائج الاستطلاعات كمدخلات لتصحيح خطوات عملهم في ظل نظام ديمقراطي يبقي الشعب مصدر السلطات الدائم.

المفاهيم الجديدة وعن الصيغ المكمل لها في الشروط التاريخية المختلفة بين حقبة وأخرى». ويرى أن ذلك هو الشرط الضروري للانتقال إلى منظومة فكرية عربية أكثر تقدماً تسهم بوجه عام في إحداث التغيير في الأنظمة السياسية والاجتماعية وتؤسس على وجه الخصوص لصياغة مشروع جديد للياسر يستلهم من أفكار ماركس ويستند إلى منهجه الجدلي. ويرى مروءة أنه ينبغي الإعداد لهذا المشروع مع كل القوى الديمقراطية، انطلاقاً من الشروط التاريخية الجديدة التي يمر فيها العالم المعاصر.

يرى الفكر المادي الجدلي الماركسي أن الناس لا يمكنهم التفكير في عزلة عن المجتمع، وبالتالي في عزلة عن المصالح التطبيقية والمعارك التطبيقية التي تسود المجتمع. وعليه، يستحضر مروءة التفكير المادي الجدلي، ليؤكد أنه مستمر بالتفاعل مع شروط العصر الراهن الذي يأخذ من العصر الذي سبقه أفضل ما أنتجه من فكر ليبني عليه من أجل عصر مقبل أفضل، وذلك في سياق التواصل والترابط بين الماضي والحاضر والتراكم المعرفي. ويتم ذلك على قاعدة التحرر من صنمية الارتباط بالماضي، من جهة، والذهاب مع منجزات ذلك الماضي في كل الميادين في اتجاه الارتقاء نحو الأفضل لحياة البشر أفراداً ومجموعات وشعوباً، من جهة ثانية.

- 4 -

منقذ داغر. العراق من الاحتلال إلى الاعتلال: الرأي العام العراقي (2003 - 2020). بغداد: دار الذاكرة للنشر والتوزيع، 2020. 280 ص.

يوثق هذا الكتاب أبرز الأحداث والتطورات التي شهدتها العراق منذ احتلاله 2003

ثانياً: كتب أجنبية

التاريخية التي تراوح بين الحركة العمالية في ألمانيا بسمارك - الذي يُعد من أوائل المؤسسين لدولة الرفاهية في العصر الحديث من خلال ما أدخله من تحسينات على أوضاع العمال المعيشية، والنظام المتطور الذي اعتمده للتأمينات الاجتماعية - إلى الحركة النسوية السويدية التي أوصلت السويد نتيجة نضالها التاريخي الطويل إلى المرتبة الأولى في جوانب الحياة التي تمس المرأة في التعليم والعمل والصحة والإنجاب ورعاية الأطفال وحقوق الإنسان.

- 2 -

Stockholm International Peace Research Institute (Sipri)

Sipri Yearbook 2020: Armaments, Disarmament, and International Security
Oxford: Oxford University Press, 2020.
690 p.

يقدم هذا الإصدار الحادي والخمسون من كتاب **سيبري السنوي** مزيجاً من البيانات الأصلية حول الإنفاق العسكري العالمي، وعمليات نقل الأسلحة الدولية، وإنتاج الأسلحة، والقوات النووية، والنزاعات المسلحة، وعمليات السلام المتعددة الأطراف مع أحدث تحليل للجوانب المهمة للحد من التسلح، والسلام، والأمن الدولي. ويتناول على وجه الخصوص الاستقرار الدولي والأمن البشري في عام 2019، والنزاعات المسلحة وعمليات السلام في الأمريكتين، وفي آسيا وأوقيانيا، وأوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والقرن الأفريقي، إضافة إلى التطورات المتعلقة بالقوى النووية العالمية ونزع السلاح النووي

- 1 -

Steven Klein

The Work of Politics: Making a Democratic Welfare State

Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2020. 250 p.

يسعى الكاتب الصحفي ستيفن كلاين في هذا الكتاب إلى تطوير عمل الحركات الاجتماعية الديمقراطية مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية بهدف فرض التأثير الديمقراطي الفعلي على عمل المؤسسات الحكومية، وتمكين المجتمع من المشاركة الفاعلة فيها من أجل تطوير مفهوم دولة الرفاه وتعزيز دورها المستقبلي، بوصفها شكلاً من أشكال الحوكمة التي تحمي الدولة من خلالها الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتعزيزها، على أساس مبادئ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة والمشاركة السياسية. ويحث الكتاب بذلك الحركات الاجتماعية التحررية على إدراك كيف يمكن أن تترجم اهتمامات الرعاية الاجتماعية إلى برامج حاسمة لتطوير العمل الديمقراطي وإصلاح الدولة، وذلك من خلال الضغط على المؤسسات السياسية والأحزاب السياسية وإعادة التفكير في توزيع السلطة في المجتمع.

يقدم كلاين تصوراً جديداً حول مؤسسات الرعاية الاجتماعية بوصفها «وسطاء دنيويين»، أو مواقع لصنع العالم الديمقراطي الذي يعزز التمكين السياسي والمشاركة في سياق القوى الاقتصادية الرأسمالية، معتمداً بذلك على كتابات ماكس فيبر وحنة أرندت ومارتن هايدغر ويورغن هابرماس، والحلقات

تركيا عملياتها العسكرية في شمال العراق ونفذت توغلاً جديداً في شمال سورية بعد انسحاب أمريكي معلن، بينما أنشأت روسيا وتركيا لاحقاً «منطقة أمنة» في شمال شرق سورية في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وعززت الحكومة السورية سيطرتها على معظم أنحاء البلاد وحققت المزيد من المكاسب الاستراتيجية. وظل العراق دولة هشة في مرحلة ما بعد الصراع إلى حد كبير، مع مؤسسات ضعيفة واحتجاجات شعبية متزايدة. كما يتناول الوضع في ليبيا حيث تصاعد القتال بين الحكومتين المتنافستين في عام 2019. وكان هناك أيضاً تدويل متزايد للصراع - مع تدخل مصر وروسيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة من جهة، وقطر وتركيا من جهة أخرى.

وظلت الأزمة الإنسانية في اليمن هي الأسوأ في العالم في عام 2019. وبينما تم اتخاذ خطوات أولية لتنفيذ اتفاقية ستوكهولم في كانون الأول/ ديسمبر 2018، في جنوب اليمن المتصدع، كان القتال المكثف والتنافس داخل التحالف المناهض للحوثيين يهدد بالتصعيد. ونشبت حرب أهلية (في جنوب اليمن) إلى جانب الحرب القائمة مع الحوثيين، حتى تم إبرام اتفاق سلام في الرياض في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019. وتوفر اتفاقيتا ستوكهولم والرياض مساراً محتملاً نحو تسوية سياسية للحرب اليمنية، ولكن لا تزال هناك العديد من التحديات مع استمرار قتال التحالف ضد الحوثيين.

وبالنسبة إلى الإنفاق العسكري، زادت الولايات المتحدة الأمريكية إنفاقها للعام الثاني على التوالي لتصل إلى 732 مليار دولار في عام 2019. وجاءت الصين في المرتبة الثانية،

وعدم الانتشار، وتهديدات الأمن الكيميائي والبيولوجي، وتقنيات الأسلحة التقليدية الجديدة، وتجارة الأسلحة.

يؤكد الكتاب استمرار التدهور في ظروف الاستقرار الدولي، موضحاً أن هذا الاتجاه ينعكس في الارتفاع المستمر في الإنفاق العسكري ونقل الأسلحة العالمية، والنزاعات الإقليمية والدولية التي سجلت عام 2019، مع وجود مؤشرات قليلة على التسويات التفاوضية التي تلوح في الأفق.

وفي هذا السياق يتناول الكتاب الاشتباكات الخطيرة بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. ويتوقف عند الضربات الصاروخية والهجمات بالوكالة والتحديات التي واجهت حرية الملاحة في الخليج العربي في منتصف عام 2019 وما رافقها من تهديدات بشن حروب بين إيران والسعودية وقوى إقليمية أخرى والولايات المتحدة. كما يتحدث عن خطورة تصاعد الاشتباكات المسلحة بين دولتين نوويتين، الهند وباكستان، حول كشمير. وفي كلتا الحالتين يشير إلى أن الوضع هدأ في نهاية المطاف، ولكن ليس بشكل نهائي أو استناداً إلى أسس ثابتة.

وفي ما يتعلق بالاحتجاجات والنزاعات المسلحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2019، يتناول الكتاب الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في الجزائر ومصر وإيران والعراق والأردن ولبنان والمغرب وتونس. كما يتحدث عن سبع دول شهدت نزاعات مسلحة نشطة، هي: العراق وسورية وليبيا وتركيا واليمن، ومصر إضافة إلى الصراع «ال فلسطيني - الإسرائيلي». لكنه يرى أن النزاعات المسلحة في العراق وسورية وتركيا هي الأكثر تعقيداً وترابطاً، إذ واصلت

روسيا رسمياً التزاماتها بموجبها. واستمرت حالة عدم اليقين بشأن ما إذا كانت المعاهدة الثنائية الروسية - الأمريكية لعام 2010 بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (نيو ستارت) ستمدد إلى ما بعد تاريخ انتهاء صلاحيتها الحالي في شباط/ فبراير 2021، إضافة إلى المناقشات حول نزع السلاح النووي بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة التي فقدت زخمها خلال عام 2019، بينما أصبح الاتفاق النووي الإيراني الموقع عام 2015 غير فعال إلى حد كبير.

ويشدد الكتاب على أهمية التعاون الدولي لمواجهة أزمة المناخ والتحديات الأمنية المستقبلية المتعلقة بها وضرورة ردم الفجوة في معالجتها بدءاً بتأثير تغير المناخ والبيئات التي مزقتها الحروب. كما يشدد على ضرورة التعاون الدولي لمعالجة التوترات والخلافات الناجمة عن السياسات الدولية المثيرة للقلق، وبخاصة بين القوى العظمى الثلاث - الصين وروسيا والولايات المتحدة. ولا يغفل الكتاب ضرورة التعاون الدولي لمواجهة انتشار وباء فيروس كورونا 2019 (COVID-19) والتحديات العالمية الأخرى من أجل الأمن البشري والاستقرار الدولي.

- 3 -

Catherine Belton

Putin's People: How the KGB Took Back Russia and Then Took on the West

New York: Farrar, Straus and Giroux, 2020. 640 p.

تتناول الكاتبة الصحافية الاستقصائية كاثرين بيلتون في كتابها هذا صعود فلاديمير بوتين والمجموعة الصغيرة من رجال KGB (الاستخبارات السوفياتية سابقاً) المحيطين به

حيث بلغت نفقاتها العسكرية إلى 261 مليار دولار. ووصلت نفقات الهند العسكرية إلى 71.1 مليار دولار محتلة المرتبة الثالثة، بينما احتلت روسيا المرتبة الرابعة بنفقات عسكرية بلغت 65.1 مليار دولار، وتراجعت السعودية إلى المرتبة الخامسة بنفقات قدرت بنحو 61.9 مليار دولار. وجاءت فرنسا بالمرتبة السادسة بنفقات 50.1 مليار دولار، وألمانيا في المرتبة السابعة (49.3 مليار دولار)، وبريطانيا في المرتبة الثامنة (48.7 مليار دولار) واليابان في المرتبة التاسعة (47.6 مليار دولار) وكوريا الجنوبية بالمرتبة العاشرة (43.9 مليار دولار). واحتلت إسرائيل المرتبة الخامسة عشر بنفقات عسكرية تقدر بنحو 20.5 مليار دولار.

وحافظت أكبر خمسة موردين للأسلحة: الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وألمانيا والصين على حجم صادراتها من الأسلحة خلال الحقبة الممتدة من عام 2015 حتى عام 2019. وجاءت روسيا في مقدمة الدول التي تمتلك أكبر مخزون للرؤوس الحربية النووية مطلع العام الحالي 2020، وذلك بمخزون يقدر بنحو 6375 رأساً نووية، تليها الولايات المتحدة (5800 رأس) ثم الصين (320 رأساً) وفرنسا (290 رأساً) ثم بريطانيا (215 رأساً) تليها باكستان (160 رأساً)، فالهند (150 رأساً) ثم إسرائيل (90 رأساً) تليها كوريا الشمالية التي يقدر مخزونها بين 30 و40 رأساً نووية.

وإذ يتناول الكتاب موضوع الحد من التسليح، يؤكد أن عام 2019 شهد بعض الانتكاسات في مجال الحد من الأسلحة النووية، إذ انسحبت الولايات المتحدة من معاهدة عام 1987 بشأن القضاء على الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى وعلقت

ثالثاً: تقارير بحثية

-1-

Soner Cagaptay

«Erdogan Will Play Biden, But Stick to Putin.»

Washington Institute for Near East Policy
(Policy Analysis) (9 December 2020).

يفيد هذا التحليل السياسي أنه سيكون للإدارة الأمريكية الجديدة نافذة قصيرة ومبكرة لممارسة النفوذ على أنقرة، لكن علاقة أردوغان غير المتكافئة مع موسكو قد تمنعه من تغيير السياسة التركية كثيراً بشأن نزاع تركيا مع واشنطن حول S-400 والقضايا الإقليمية.

إن التحدي لإدارة الرئيس المنتخب جو بايدن سوف يتمشى مع توجه الولايات المتحدة نحو ترتيب العلاقات مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. ولتحقيق هذه الغاية، يحتاج بايدن إلى فهم الديناميات والمخاوف التي توجه قرارات أردوغان، رئيس تركيا القوي، بما في ذلك وجهة نظر الأخير عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وفي هذا السياق يواجه أردوغان، الذي فاز بأكثر من عشرة انتخابات على مستوى البلاد في تركيا منذ عام 2002، مؤخراً تحديات متعددة في الداخل: الاقتصاد التركي أخذ في الانكماش نتيجة وباء كوفيد - 19 وسوء الإدارة الأخيرة للشؤون المالية للبلاد. وعليه، يواجه أردوغان سلسلة من المشاكل، أولاً وقبل أي شيء: قاعدة دعم متضائلة في الداخل، مقرونة بمعارضة يقظة ومتصاعدة. وما يزيد الأمور تعقيداً، تورط أنقرة في صراعات في سورية وليبيا وجنوب القوقاز، حيث يتعرض أردوغان أكثر فأكثر لتقلبات نظيره الروسي، فلاديمير بوتين.

إلى السلطة، وتحدث عن تأثير تقاطع السلطة والمال في تعزيز موقع بوتين ورفاقه في روسيا اليوم. كما تتهم الكاتبة بوتين ورفاقه بالتدخل في الانتخابات الأمريكية ورعاية السياسات المتطرفة في أوروبا، والتسبب في الحرب في أوكرانيا، وذلك في سياق حملة منظمة لتوسيع نفوذ روسيا وتقويض المؤسسات الغربية.

وبحسب الكاتبة تمكن بوتين ورفاقه من استبدال المسؤولين والإداريين في عهد يلتسين بجيل جديد من الأوليغارشية المخلصين، الذين قاموا بدورهم بتخريب الاقتصاد والنظام القانوني في روسيا ووسعوا نفوذ الكرملين في الولايات المتحدة وأوروبا. وفي ظلمة الانهيار السوفياتي السابق، تمكنت شبكات من العملاء من نقل مليارات الدولارات من مؤسسات الدولة إلى الغرب، وأكمل بوتين ورفاقه جدول الأعمال لاحقاً، وأعادوا تأكيد القوة الروسية مع سيطرتهم على الاقتصاد، وقمع الأصوات المستقلة، وشن عمليات نفوذ سرية في الخارج.

وترى الكاتبة، استناداً إلى محللين متابعين لسيرة بوتين، أن الرئيس الروسي أصبح في غضون عقدين من الزمن من أبرز زعماء العالم الذي نجح ليس فقط في إحكام القبضة على الحكم داخل روسيا بل أيضاً في تأدية أدوار مفصلية في حل قضايا العالم رهنًا. ويجمع هؤلاء المحللون على أن بوتين سعى إلى إحياء تاريخ السوفييات، وقد حقق تقدماً في هذا السياق بسبب عدم تخليه يوماً عن ماضيه الاستخباراتي وعن تجربته داخل كي.جي.بي.

وتؤكد بيلتون أنهم قاموا بتأسيس نظام يستخدم نهج كي.جي.بي للحفاظ على قبضتهم القوية على السلطة، والسيطرة على مئات المليارات من الدولارات، ونشر النفوذ الروسي في عمق الغرب.

أعضاء مجلس الأمن خلال السنوات الأربع الماضية، وما نجم عن ذلك من ازدياد أمريكي لعدد من الاتفاقيات الدولية. لكن هناك آراء تفيد أنه على الرغم من الصعوبات فإنه لدى إدارة بايدن العديد من الفرص لاستعادة المشاركة الدولية لواشنطن.

تستند هذه الآراء إلى تعهدات بايدن بالانضمام إلى اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ وإبقاء الولايات المتحدة في منظمة الصحة العالمية (WHO)، وهو ما يمثل انفصلاً واضحاً عن ازدياد الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب للتعددية، وهذا أمر مرحب به بطبيعة الحال. لكن التحديات المتوقعة بعد مغادرة ترامب البيت الأبيض تتعلق بكيفية مواجهة إدارة بايدن الأزمات المعلقة في مجلس الأمن، ومنها التنافس التقليدي بين واشنطن وكل من روسيا والصين إضافة إلى الخلافات مع روسيا بشأن سورية وليبيا وأوكرانيا، ناهيك بالمشاجرات بين الصين والولايات المتحدة في شأن وباء كوفيد - 19، ومناقشة عمليات السلام والحملات الروسية الصينية ضد استخدام واشنطن للعقوبات الأحادية الجانب، وتداعياتها السلبية في عدة حالات مثل حالة فنزويلا، على سبيل المثال.

يتوقع أن تثار موضوعات مهمة في مجلس الأمن الدولي مثل تغير المناخ وحفظ السلام. وستتفهم الولايات المتحدة على الأرجح أولويات ومخاوف أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، وأنها ستكون مستعدة للقيام بالعمل الجاد لتعزيز مؤسسات المنظمة الدولية، وذلك بعد مدة بدت فيها الولايات المتحدة منعزلة أو حساسة تجاه الأمم المتحدة، وهذه رسالة مهمة يجب إرسالها □

كما أن هناك وسيلة قوية وسريعة للضغط على أردوغان، وهي مساعدة الرئيس السوري بشار الأسد على السيطرة على إدلب، آخر الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون في سورية، وإرسال بين 2 و 3 ملايين لاجئ آخرين عبر الحدود إلى تركيا التي تستضيف حالياً ما يقرب من 4 ملايين لاجئ سوري. ولن يتمكن أردوغان على الأرجح من تحمل القوى الاجتماعية والسياسية التي أطلقتها الزيادة الهائلة والمفاجئة في عدد اللاجئين في البلاد. ويمكن لبوتين أيضاً أن يفسد اتفاقات وقف إطلاق النار الهشة بين حلفائه وتركيا وحلفائها في ليبيا وجنوب القوقاز، مما يقوض مصالح أنقرة بصورة أكبر، فضلاً عن خلق مشاكل لأردوغان، الذي يظهر بصورة الرجل القوي العالمي محلياً.

وعليه، لا ينبغي لبایدن أن يتوقع من أردوغان التخلي عن بوتين والسير في أحضان أمريكا. كما عليه أن يفهم أن النقطة الأولى - والأساسية - التي يجب استيعابها في ما يتعلق بنظيره التركي هي أن أردوغان مرتبط ببوتين، الذي يعرف كيف يدير مخاوف الزعيم التركي السياسية.

- 2 -

International Crisis Group [ICG],
«Repairing the Damage to U.S.
Diplomacy in the UN Security Council»,
(18 December 2020).

تواجه إدارة بايدن القادمة مهمة صعبة في إصلاح الأضرار التي لحقت بالدبلوماسية الأمريكية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتي تسببت بها إدارة ترامب في علاقاتها مع